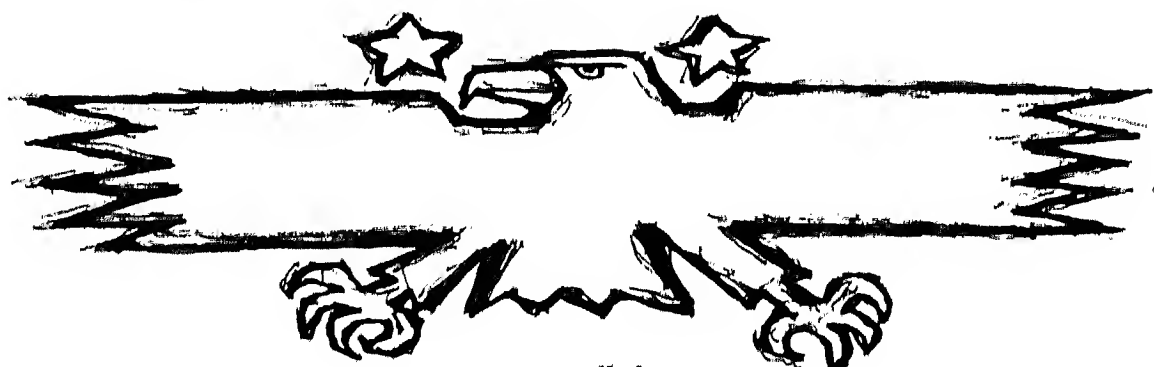


محمّد حسنين هيكل

لا مناصور له

لا من يركبه

والإغارة على العراق



دار الشروق

الإمبراطورية الأمريكية
والإغارة على العراق

الإمبراطورية الأمريكية
والإغارة على العراق

الطبعة الأولى : أكتوبر ٢٠٠٣ م
الطبعة الثانية : ديسمبر ٢٠٠٣ م
الطبعة الثالثة : فبراير ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© الشركة المصرية للنشر العريب والدولى

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى

- رابعة العدوية - مدينة نصر

ص . ب : ٣٣ البانوراما - تلفون : ٤٠٢٣٣٩٩

فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

البريد الإلكتروني : c-mail: info@alkotob.com

رقم الإيداع : ٢٠٠٣ / ١٥٩٤٦

الترقيم الدولى : 3 - 0979 - 09 - 977 L.S.B.N.

تصميم الغلاف والإخراج :

للفنان حلمى التونى

محمد حسنين هيكل



الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق

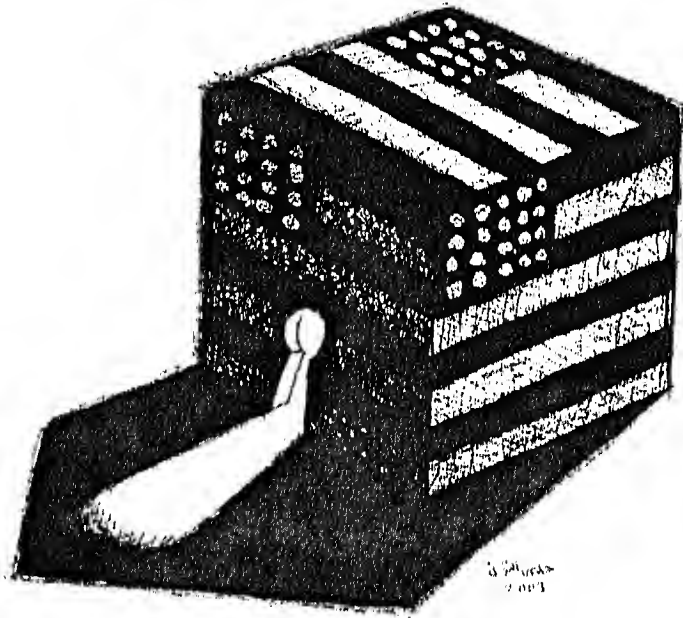
دار الشروق

مقدمة

هذه الفصول قصة وقائع سياسية قائمة،
وهي في نفس الوقت شكل أحوال سياسية قائمة!

محمد حسنين هيكل

مهمة تفتيش فى الضمير الأمريكى



أولاً: تعامل مع شبهة مستحيلات

مشكلة المشاكل بالنسبة للعالم العربى - فى المدى المنظور من المستقبل (عشرة إلى عشرين سنة) - وفى مجال السلامة القومية (تحصيل وتحسين أسباب الأمن، والقوة على تنوع مجالاتها) - هى العلاقة مع الإمبراطورية الأمريكية وإدارتها باستنارة وكفاءة - وسط شبهة مستحيلات أربعة، تبدو كأنها أضلاع صندوق مغلق!

□ ضلعه الأول: صعوبة إقامة صداقة حقيقية مع الإمبراطورية الأمريكية، لأن تلك فرصة أقلت من زمن طويل، ونظرياً فإن هذه الفرصة تبذرت لها احتمالات ممكنة سنة ١٩٤٥ - لكن هذه الاحتمالات تبذرت عملياً سنة ١٩٤٨، (بالتحديد بعد الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى).

□ والضلغ الثانى: خطورة الدخول فى عدااء مطلق مع الإمبراطورية الأمريكية، لأن هذه الدرجة من العدااء تصل بحركة الأشياء إلى الصدام العنيف، وذلك تحدٍ لا تستطيع الأمة احتماله، فهو فى هذه اللحظة - وللزمن المرنى - يفوق طاقتها أو يتعدى مواردها.

□ والضلغ الثالث: منزلق الاندفاع إلى النهاية فى مثل هذا العدااء بدون حد، لأن ذلك يصل بأصحابه إلى حالة من الكراهية العاجزة، تضرهم بأكثر مما تصيب غيرهم، وتلك وصفة فشل أكثر منها بشرى نجاح.

□ والضلغ الرابع: استحالة الصبر إذا تَوَهَّم العرب أن بإمكانهم تجاهل الإمبراطورية الأمريكية وتركها لعوامل الزمن تعريها وتكسر شوكتها، كما حدث لإمبراطوريات سبقتها، لأن وزن الحقائق لا يسمح بمثل هذا التجاهل، فالواقع الراهن له أحكامه وانتظار الظنون قرض يصعب اعتماده للتصرف الآن مع وجود الإمبراطورية الأمريكية بسطوتها وبأسها فى قلب العالم العربى - بطلبه مرة أو بطلبها مرات!

والشاهد أن الأوضاع العربية الآن تحمل أصداء ذلك الأسى المضغوط فى عبارة مأثورة عن الرئيس المكسيكى الأسبق «فارجاس» (أوائل الثلاثينيات) حين سُئِلَ وبلاذنه غارقة فى المشاكل عن: «حقيقة أزمة المكسيك!» - وأطرق الرجل لحظة يفكر ثم قال مكررا السؤال :

«أزمة المكسيك»؟! :

ثم أضاف جوابه :

«أزمتها أنها قريبة جدا بحدودها من الولايات المتحدة - بعيدة جدا بروحها عن الله» .

وذلك جار على أحوال كل الدول العربية اليوم: «قريبة جدا إلى درجة الالتصاق من الإمبرطورية الأمريكية - بعيدة جدا إلى درجة الانفصام عن أى عقل وفعل !
وهكذا فإن علاقة العرب بالولايات المتحدة الأمريكية شبه مأساة إفريقية، ولو تُركت للمصادفات لانتهت بالدم - قتلا أو انتحارا للبطل - وكلاهما فى الشأن السياسى محذور، لأن مهمة السياسة - فى العصور الحديثة - وفى كل العصور - أن تمنع المأساة، وتربط الصلة بين الإرادة والتاريخ !

ومؤدى ذلك أن العلاقات العربية الأمريكية صراع لا يصح أن يُترك وشأنه - وإنما يلزم إدارته .. يُدار بالرشد، مع الوعى بأنه سوف يطول ويشتد ويزداد خشونة وقساوة .



ومع أن السياسة الأمريكية - فى هذه اللحظة - تبدو أمام العرب عاصفة من العنف الأحمق والجامح - إلا أن ذلك لا ينبغى أن يخيف ويغرى بالفرار، لأن واحدا من أهم دروس التاريخ: أن الإمبراطوريات العاتية تكابر حتى تصل إلى الذرى العالية، ثم تكتشف عند الوصول هناك أن البقاء فادح التكاليف، وعندها تظهر حتمية النزول، لكن الإمبراطوريات تعاند وساعتها يبلغ العنف مداه، وذلك ما حدث لكل الإمبراطوريات سابقا: من الإمبراطورية الرومانية فى العالم القديم - إلى

الإمبراطوريتين الأكبر في التاريخ الإسلامي (الأموية والعباسية) في العصر الوسيط - إلى الإمبراطوريات الأوروبية في العصرين القريب والحديث.

فتلك الإمبراطوريات جميعا بلغت الذرى زمن الصعود، وكلها بعد ذلك - وبسبب أعباء وتكاليف الإمبراطورية - اضطرت للنزول على السفوح، وكلها في حالة الصعود استعانت بالقوة، وكلها في اتقاء النزول قاومت بالعنف.

وذلك ما يحدث للإمبراطورية الأمريكية، وإن كان في حالتها يستدعى قدرا أكبر من الحرص والتدقيق، لأن هذه الإمبراطورية فصيلة تختلف عما سبقها.

١ - فهذه الإمبراطورية الأمريكية تملك من عوامل القوة الاقتصادية والمالية ما يتفوق على سابقتها طول التاريخ.

٢ - وهذه الإمبراطورية توظف لخدمة أهدافها أقوى وأكبر منجزات التقدم الإنساني في كافة المجالات.

٣ - وهذه الإمبراطورية عاشت حياتها بعيدة عن أى تهديد مباشر لأرضها وسكانها، وراكمت من أسباب القدرة والثروة مددا وفيرا، وبالتالي قدرا ضخما من المناعة والثقة بالنفس يزيد أحيانا عن الحد.

٤ - وهذه الإمبراطورية تملك سطوة في السلاح لم تتوافر لغيرها من الإمبراطوريات مع وجود توافق حرج بين التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا المدنية.

٥ - وهذه الإمبراطورية استطاعت إلى جانب سطوة السلاح أن تعرض نوعا من جاذبية النموذج يمهد لتوسعها وانتشارها، بغواية في أساليب الحياة - تعزز وسائط القوة.

٦ - وهذه الإمبراطورية تمكنت من أسلوب جديد في السيطرة، يقوم على نظام شديد الجرأة والجسارة إلى درجة الاقتحام والاختراق لخصوصيات الدول والشعوب، والقدرة على خطف وعى الآخرين وارتهاؤه - أسير إعلام مصور وملون - مكتوب وناطق - يعطى لنفسه احتكار وضع جدول اهتمامات الرأى العام العالمى وسحب الآخرين وراءه أو جرهم مهرولين.



وحصيلة ذلك أن طاقات هذه الإمبراطورية الأمريكية وأدواتها منحتها خصائص وميزات لم تتح لغيرها من الإمبراطوريات على مسار التاريخ.

لكن الحكمة الصوفية الماثورة القائلة بأنه «عند التمام يبدأ النقصان» - تظل صادقة بالعرفان وبالبرهان معا، لأن كل كائن حتى له أجل ولهذا الأجل مراحل: طفولة وصبا وشباب وكهولة وشيخوخة وموت. وذلك قانون نافذ حتى على الإمبراطوريات باعتبارها كيانات حية، وعندما يصل عمر أى كائن حتى إلى ذروته فإن النزول على الناحية الأخرى من التل حتمى، لأن أى كائن حتى عند الذروة يكون قد استعمل إلى أقصى حد كافة مصادره وموارده، وهو حين يستعملها إلى أقصى حد - يستهلكها بنفس المقدار.

وبقواعد الحساب فإن إسراف أى كائن حتى فى استعمال المصادر والموارد المتوافرة لديه، تلزمه أن يصرف وينزح منها أكثر وأسرع، وذلك مأزق الإفراط فى أى سلوك. وإذا كانت التسمية الشائعة للإمبراطورية الأمريكية أنها تحولت من قوة أعظم (Super Power) - إلى قوة كاسحة (Hyper Power) - فإن القواميس المعتمدة تورد تعبير (Hyper Power) - مترجما إلى اللغة العربية بـ: «القوة المفرطة»!



وأغلب الظن أن الاختبار الحقيقى أمام العرب فى المرحلة الحالية وما بعدها يتعلق بمدى استعدادهم للوقوف جنبا إلى جنب مع قوى عديدة فى العالم يهملها - كما يهملهم - تجاوزات الإمبراطورية الأمريكية، ويعنيها - كما يعنيهم - وضع حد لهذه التجاوزات ويشغلها - كما يشغلهم - إجراء حسابات دقيقة لعناصر الصراع معها لا تجعل الهدف هزيمة القوة الأمريكية، وإنما ترويضها بحيث تخضع لحكم القانون، وذلك يكفى الجميع، تاركين الباقي لحقائق الطبيعة وأحكام التطور.

والواقع أن الإمبراطوريات الكبرى فى التاريخ لا يهزمها خصومها فى صراعات مباشرة إلى النهاية - وإنما تتولى هى هزيمة نفسها بالإفراط فى استعمال القوة وفى الغرور، إذ يعجز عن مسايرة التطور ويتصور قدرته غالبية إلى الأبد!

ومع أنه مما يطمئن العرب - إلى حد ما - أنهم ليسوا وحدهم في مواجهة الإمبراطورية الأمريكية المفرطة - إلا أنهم أكثر من غيرهم - يحتاجون إلى مهمة تفتيش في أعماق شخصية وضمير هذه الإمبراطورية، وبحيث لا يكونون - كما وقع لهم مرات - مهزومين بلا مبرر، وأسرى بلا مقاومة، وضحايا بلا ثمن.

والواقع أن مهمة التفتيش الدقيق في أعماق الضمير الأمريكي تكتسب أهمية مضافة من حقيقة اختلاف الإمبراطورية الأمريكية عما سبقها من التاريخ، وبحيث لا يصح معها الاكتفاء بما هو ظاهر على المواقع، أو خبئ في الملفات، وإنما تقتضى مهمة التفتيش فحصاً للأصول والجذور ينزل إلى باطن التربة، عندما انبثق أول نبت وتردد أول نفس - مع التحفظ بأن عمليات التفتيش تنطوي بالضرورة على تجوال لا تسنده خريطة دقيقة، وإنما تلفته علامات وشواهد يحاول أن يتقصاها، ويعثر في بعض المحاولات على دليل ولا يعثر في بعضها الآخر على شيء!



وفى التحضير لأي مهمة تفتيش بهذا الاتساع، فقد يلزم الاتفاق - بشكل عام - على أن أي إمبراطورية لا بد أن تنشأ وتقوم وتستند على دولة - وعليه فإن البحث في الخصوصيات الأولية للدولة الأمريكية كشاف لفهم طبائع الإمبراطورية الأمريكية وتمييز شخصيتها ومقاصدها وسلوكها وممارساتها في السياسة (وهي التعبير اليومي عن حركة القوة)، ثم إن القصد من هذه العودة إلى البدايات لا يكون هدفه المحاكمة والإدانة، وإنما يكون مطلبه الفهم، لأن مهام التفتيش في العادة صعبة وحتى إذا كانت لدى المفتشين خيوط يظنونها كافية لتقود خطاهم إلى ما يبحثون عنه، فإن التفتيش في أعماق الضمائر أكثر تعقيدا من التفتيش في الأمكنة وفي المواقع، خصوصا إذا كانت المحاولة في ضمير إمبراطورية كاسحة (مفرطة في قوتها)!

ثانياً: من الدولة - إلى الإمبراطورية

[١]

وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية كما عرفتها الدنيا نشأت مهجراً ومنقياً وملاذ العيّنات مختلفة ومتناقضة من البشر:

○ كانت موجة الهجرة الأولى إلى أمريكا جماعات من المكتشفين والمغامرين ذهبوا يبحثون - بتشجيع ملوك أوروبا وأمرائها - عن طريق إلى الشرق يتجنب سيطرة الممالك الإسلامية الحاكمة على طريق البحر الأبيض (ممالك مصر والشام) - أو على طريق الحرير (ممالك الفرس والمغول) إلى قلب آسيا - والذي حدث أن المكتشفين الأول والمغامرين وصلوا إلى الغرب بدلاً من الشرق، ثم راح ملوك وأمراء أوروبا يسمعون الأعاجيب عن ثروات العالم الجديد: من أرض خصبة، ومياه وفيرة، وسهول خضراء، وجبال من معادن تخطف العيون - أولها الذهب.

○ وحين تولى البابوات والكرادلة مراسم إقطاع العالم الجديد - باسم معجزة الرب - إلى ملوك أوروبا وأمرائها - كان جنود هؤلاء الملوك يسابقون الريح إلى العالم الأسطوري الجديد حتى لا يسبقهم غيرهم أو ينفرد بالثروة هؤلاء الذين اكتشفوا وغامروا - وكانت تلك هي الهجرة الثانية.

○ وجاءت موجة الهجرة الثالثة حين احتاجت الموارد إلى قوة عمل، ووجد الملوك والأمراء الذين لا يريدون شراكة زائدة، أن حلهم الأمثل شحن نزلاء سجونهم إلى العالم الجديد، فهناك في انتظارهم «أشغال شاقة مؤبدة» ومفيدة في نفس الوقت، لأنها تنتج غنى متواصلاً يتراكم في خزائن السادة، بدلاً من أن تستهلك طعاماً في كسر الأحجار وحمل الأثقال.

وهكذا أفرغت سجون إنجلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال (وغيرها) - زحامها في سفن فردت قلوها جارية عبر المحيط.

○ وكانت الموجة الرابعة طوائف من المصطهدين دينياً وسياسياً في أوروبا، وقد سمعوا عن أرض مفتوحة بلا نهاية وبلا حدود لا يحكم فيها سلطان المدعين

بالعصمة الإلهية أو بالذات الملكية، وقرر هؤلاء المضطهدون أن يتبعوا النجوم الهادية إلى الشواطئ البعيدة، وظنهم أنهم عليها فى أمان مع معتقداتهم وأفكارهم، يجربون إقامة فردوس حلموا به وفشلوا فى تحقيقه حيث ولدوا - والأمل أن العالم البعيد قد يكون بالنسبة لهم ولادة وحياة من جديد!

○ ثم توالى موجات الهجرة وتنوعت الأشكال والألوان من كل الأنواع، ولم يمض غير قرن أو قرنين حتى ظهر على مساحة القارة الأمريكية مجتمع فريد، فهو خليط قلق ومتنافر - متحفز ونشط، تجمعه المجازفة، وأمله فى درجة من الاستقرار أن تتولى ضرورات الحياة تعليم أهله أسلوبا ما من أساليب العيش المشترك فى عالم مازال مجهولا متراميا وراء الأفق.



ولم يكن عبور المحيط تلك الأيام (ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر) نزهة سهلة أو رحلة هينة، بل كانت ركوبا للصعب وموعدا مع المشقة لا يقدر عليه غير الأشداء من الناس أبدانا ونفوسا.

ولم يكن فى خيال هؤلاء الأشداء أن ينشئوا وطنا تتساوى فيه حقوق الناس ومسئولياتهم، وإنما كان مطلب كل واحد منهم أن يسبق أو يلحق، ويعوق غيره أو يعطله، وكذلك لأن الجميع متسابقون إلى وضع أيديهم على ما تطوله أطراف أصابعهم. وحين وجدوا أن أمريكا لم تكن أرضا خالية من الناس، فقد أدركوا من أول لحظة أنه إذا كان لهم أن يملكوا الدنيا الجديدة، فلن «الآخر» (وهو الهندي الأحمر) لا بد أن يختفى. كما أن اختفائه لا يتم إلا بالقضاء عليه تخلصا ماديا ومعنويا للأرض وما عليها!

وهم بالطبع يريدون أن يجمعوا عنه معلومات كافية، لكنهم لا يريدون القرب منه نفسيا أو إنسانيا، لأن مثل ذلك القرب يضع عليهم قيودا أخلاقيا أو عاطفيا لا يحتاجون إليه.

أى أن السلاح ضرورى كل وقت، والمعلومات كل لحظة لازمة، لأن العدو غريب عنهم بالكامل - منتشر فى الأرض حيث لا يعلمون - خبير بالتضاريس متآلف معها!

.....

 [ويلاحظ أن هذا السلوك تكرر في تاريخ الحركة الصهيونية - حين فكر «تيودور هرتزل» في مشروع دولة يهودية في فلسطين تكون وطنا قوميا لليهود، ووقتها بعث باثنين من الحاخامات في رحلة استطلاع تؤكد له ولغيره أنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وكانت مفاجأة «هرتزل» حين تلقى من رسوليهِ إلى فلسطين تلغرافا شهيرا في تاريخ الحركة الصهيونية يقول:

«العروس جميلة، ولكنها متزوجة فعلا».

وكان الحل الإسرائيلي مثل الحل الأمريكي: قتل الزوج والاستيلاء على ممتلكاته واغتصاب العروس باحتلال الأرض!].

.....

 وكانت التجربة الأمريكية سبّاقة في هذا السلوك، وقد مارسته إلى النهاية - وما زالت تمارسه إلى هذه اللحظة ضد أي عدو حقيقي أو متصور، بل ومارسته على المستوى الفردي موجها إلى أشخاص بذواتهم وصفاتهم. وكان القانون الأمريكي حتى سنة ١٩٧٤ يعطى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطة إصدار أوامر قتل تنفذها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على من يرى الرئيس أنهم أعداء الولايات المتحدة من زعماء العالم.

وحدث في أعقاب الضجة الكبرى التي صاحبت سقوط الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» وعزله، أن خلفه الرئيس «جيرالد فورد» أصدر أمرا رئاسيا يُحرّم ممارسة قتل الزعماء السياسيين لدول أجنبية باعتبار ذلك أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وظل هذا الأمر ساريا - إلى حد ما! - حتى أصدر الرئيس الأمريكي الحالي «جورج بوش» (الابن) أمرا رئاسيا بالعودة إليه في حرب أمريكا المقدسة الجارية الآن (ضد الإرهاب)!

[٢]

وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية وبواقع النشأة والظهور لم تقم على قاعدة شعب بعينه، أو أمة بذاتها، أو عقيدة حلت في قارة من الأرض وربطت ناسها، بل كانت النشأة والظهور في إطار مغامرة تاريخية نادرة، وكذلك فإن الإمبراطورية التي قامت عليها هذه الدولة اختلفت عن الإمبراطورية البريطانية أو الإمبراطورية الرومانية، (كلتاهما قامت على شعب بعينه) - كذلك فإنها اختلفت عن الإمبراطورية النمساوية أو الإمبراطورية الروسية، (كلتاهما قامت على أمة بذاتها) - وأيضاً فإنها ليست مثل الإمبراطورية الإسلامية أو الإمبراطورية البيزنطية، (كلتاهما قامت على عقيدة حلت وتسيدت).

.....

.....

[وترتب على ذلك أن الإمبراطورية الأمريكية لم تستطع في أى وقت أن تستوعب فكرة الوطنية الموحدة، أو فكرة القومية الجامعة، أو فكرة الرابط الدينى الواسع، وبالتالي فإنها عند تعاملها مع أطراف تستند على مثل هذه الأسس - وقفت أمام حاجز ثقافى منيع أدى بها إلى مشاكل بلغت حد العناد والعداء مع بلدان تمسكت بداعى الوطنية المستقلة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى فى أوروبا (الصين ومصر وكوبا - وكذلك فرنسا على عهد «ديجول»).

ولأنه كان لابد من وعاء جامع يضم السكان على أرض جديدة، فقد راج ادعاء بأن الوعاء الواحد هو الجسارة - تشهد عليها معجزة الكشف، وسرعة السبق، وروح المغامرة وشدة القوة والبأس، وتغطية ذلك بأن العالم الجديد أرض الميعاد المتحققة فعلا - منحة سماوية للأقوياء والقادرين، وليس لغيرهم من الذين قعدوا فى العوالم القديمة وترددوا فى ركوب الموج العاتى لبحر الظلمات - وبطبائع البشر فقد نشأت فوق ذلك نزعة ادعاء بتميز أمريكى، مسحة التميز عن بقية البشر، فهم الأكبر والأقوى، وهم الأوفر غنى، ولهذا السبب يحسداهم الآخرون

ويحقدون عليهم وذلك لا يهمهم لأن «نعمة الرب» وحدها كافأت جسارتهم وحرمت منها غيرهم!].

.....

.....

[وفى تعويض مفعول الوطنية أو القومية - فإن مشروع المغامرة الذى تمثل فى هجرة الأقوياء الأشداء، أعطى الأفراد نوعاً من مواطنة المصلحة والأمن بديلاً عن مواطنة الأرض والبلد، وكانت مواطنة المصلحة والأمن ظاهرة إنسانية مستجدة - بسيطة وشديدة البساطة لأنها لا تريد من عموم مواطنيها أن يشغلوا أنفسهم بما هو أكثر من الضرورى - لحياة تستغرق وقتهم وتستهلك جهدهم، وتبقى لهم فى الشأن العام أحد خيارين من اثنين:

- إما طمأنينة تترك كلا منهم لشاغله العادى (وحده).

- وإما أنها قلق يدعوهم إلى التنبيه لخطر لا بد أن يخشوه (مجتمعين).

وبناءً عليه فإن مزاج المواطن الأمريكى يعرف نفسه مع حالة الرخاء ويعرف المجموع فى حالة التهديد.

وتلك هى رسالة الخطاب السياسى من كافة الاتجاهات. فهو إما عملية لتشجيع الطمأنينة الفردية وصرفها إلى شواغلها - وإما عملية لإثارة المخاوف لتعبئة الجماعة وإثارتها، أى أنه باستمرار: بيع الحلم أو بيع الخوف، وفى الغالب فإن بيع الحلم أنينة تجارة داخلية، وأما بيع الخوف فهو التجارة الخارجية].

.....

.....

وقد بلغ من عجز الإمبراطورية الأمريكية عن قبول فكرة القومية، أن رئيساً أمريكياً على مستوى «دوايت أيزنهاور» أُتيح له أن يقود أكبر جيش متحالف فى التاريخ لمعركة تحرير أوروبا، لم يستطع أن يتقبل حتى من أقرب الأصدقاء العرب إلى السياسة الأمريكية - فكرة وجود أمة عربية يحوطها الاتصال الجغرافى

والتواصل التاريخي والعمق الثقافي المخزون في اللغة الواحدة، والتجربة المحكومة بمصدر شرعي وقانوني غالب.

[٣]

وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية - قاعدة الإمبراطورية الأمريكية - قامت على مبدأ طارئ بالكامل لم تعرفه من قبل تجارب نشأة الدول، ففي حين كان مبدأ السابقين هو استمرار الجغرافيا وتدفق التاريخ، فإن التجربة الأمريكية كان مبدؤها الأول بالتصميم هروبا إلى جغرافيا جديدة - وانقطاعا عن تاريخ سبق - والداعي أن المهاجرين الذين قصدوا إلى أمريكا كانوا مطالبين (لدواع إنسانية وعملية) بقطع صلتهم بالأوطان التي ولدوا فيها وتركوها وراء ظهورهم، والقبول بمخاطرة عبور المحيط وركوب أهواله (وقتها) - ملهوفين على وعد يبشرهم بالثروة الموفرة والفرصة المفتوحة، لأن ذلك هو الأمل الذي ضحى الكل في سبيله بفراق الأهل والوطن، وكذلك كان المبدأ الذي فرض نفسه على الجميع - نسيان الماضي والتخفف من حمولاته، مسلمين أنهم في حاجة إلى ثقافة وأخلاق وقانون من مصادر تناسب ظروفًا مختلفة عن أي ظرف نشأت فيه دولة من قبل.

وهنا بدأت في الظهور مجموعة قيم مثيرة ومرنة في مواجهة أحوال عالمها الجديد من رغبة في استكشافه والنفوذ إلى عمقه، والقسوة في التعامل معه، من إدراك أنها لا تستطيع أن تعود إلى حيث كانت قبل أن تعبر المحيط.

وباختصار فإن التاريخ الجديد كان مطلوبًا منه أن يكون صفحة بيضاء. وحينما بدأ التدوين فإن «قتل الآخر» كان فاتحة أول سطر، لأن القتل له وظيفة مزدوجة: ضمان الأمن (وذلك إنساني) - وضمان المصلحة (وذلك حق من وجهة نظر أصحابه)!

وكان السطر الثاني في تجربة مجتمعات المهاجرين - اختراع صيغة أخلاق تدعى البراءة - حتى تتخفف من عبء ما اضطرت إليه وتغطي عليه بذرائع وضرورات الاستقرار والتقدم - وبإضافة من الصلوات تمزج المصلحة بأسطورة من نوع ما!

وهنا تكفلت طقوس من نوع «عيد الشكر» وفلسفته بغزل ونسج الغطاء الأخلاقي المطلوب، وتمكنت من صنع وتجهيز أعراف أخلاقية تحتاجها المغامرة الأمريكية، والعبرة فيها «أن الهندي الأحمر ليس مؤمنا بالله بحيث يستحق نعمة هذه القارة وخيرها العميم. كما أن الحكمة الإلهية لم تخلق موارد الطبيعة بهذا السخاء الرباني لكي يهدرها المتخلفون، وتأسيسا عليه فإن الأحق بالموارد هم الأقدر على استغلالها. ومع الوصول بالمقدمات إلى نتائجها فإن اغتصاب الأرض يصبح واجبا على المؤمنين. كما أن استغلالها خير الصلاة. لخالقهم وخالقها».

ثم جاء دور التشريع، وكان المدخل المفتوح أمامه - قانون المصلحة، يقضى بأن «ما هو نافع لأصحابه - قانوني بالضرورة».

وكذلك أصبحت القوة كاتب النصوص، وبالتالي فإن الأمر الواقع الذي تفرضه هذه القوة: هو الحقيقة والحق في آن واحد، حتى وإن كان عمر هذا الأمر الواقع سنة أو شهرا - أو أقل!

.....

.....

[وبهذه هذه التجربة الثقافية عند البذور والجذور في نشأة وتطور الدولة الأمريكية وكذلك الإمبراطورية التي قامت عليها، فإنه - يمكن فهم المنطق الذي تعتمده السياسة الأمريكية حتى هذه اللحظة، بالذات في الشرق الأوسط.

وعلى هذا المنطق فإنه لم يجلس مفاوض عربي - أو محاور عربي - إزاء نخيل له أمريكي وحاول أن يقدم ويشرح له قضية فلسطين إلا وسمع منه «لماذا أن يعفيه من الخلفيات التاريخية، فهي تفاصيل لم تعد تهم - لأن «الحاضر الراهن» هو النقطة التي نعيشها وتتصرف منها، بصرف النظر عما سبقها وجري في الزمن قبلها».

.....

.....

[وسمعت بنفسى - وأشرت إليه مرة من قبل - طلب نسيان التاريخ من الدكتور «هنرى كيسنجر» - وهو أستاذ علوم سياسية ذائع الصيت وسياسى ممارس فى نفس الوقت، وكان وقتها يشغل منصبين: وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومى لرئيسها - وبرغم هذه المؤهلات فإنه فى أول لقاء بيننا فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ (داخل جناحه فى الدور الثانى عشر بفندق هيلتون النيل) - أراد «كيسنجر» أن يضع «بروتوكول» حوارنا الذى استغرق ساعات، مركزا على طلبين:

□ أرجوك أن تحدثنى عن مصر وحدها - ولا تدخل بى إلى أمور تخص بلدانا عربية أخرى غيرها، فذلك الذى تسمونه بالقومية قضية لا أعرف وقائعها!

□ أرجوك أن تحدثنى عما نستطيع عمله هذه اللحظة دون عودة إلى ما كان قبل ذلك، ودعنى أذكرك بأننى عندما وصلت إلى مطار القاهرة أمس قلت للصحفيين الذين كانوا ينتظروننى، بكلمات عربية أجهدت نفسى أياما لأحفظها أن: «مافات مات».

ومن المدهش أن ذات المنطق وإن بأسلوب أكثر رُقيا ورد فى حوار جرى فى أثينا مع عدد من أكبر المفكرين فى الولايات المتحدة وبينهم «كينيث جالبرايت» الذى قال لى بعد نقاش طال بعد منتصف الليل «تذكر أننا نعود إلى التاريخ لكى نعرف عنه - وليس لكى نتمسك به»، وببساطة فإن المؤدى العملى لهذا المنطق هو التنازل مقدما - ليس عن التاريخ فحسب، وإنما عن القانون أيضا!].

.....

.....

وعليه فإن أى مفاوضات أو محاور عربى مع طرف أمريكى لا يستطيع التأثير عليه أو إقناعه بحجج من نوع «عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة» - أو «بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيه» - ولإلنصاف فإن عددا من المحاورين والمفاوضين الأمريكيين يحسنون قراءة ما هو مكتوب فى القرارات الدولية المعنية بهذه المطالب العربية، لكن عائقا من الثقافة المؤسسة لتجربة الدولة

الأمريكية - يظهر أمامهم فاصلا : بين النص القانوني المكتوب وبين المقتضى
السياسي والعملى لذلك النص.

.....

.....

[٤]

وعلى سبيل المثال فإن المشروع الأمريكى وبسبب اتساع المسافات، وتسابق
الناس قُرَادى وجماعات نحو عمق القارة فى كل الاتجاهات - لم يحدد للدولة مركزا -
وإن عرف لها فيما بعد عاصمة سياسية يذهب إليها ممثلو الأقاليم القريبة والبعيدة
كى يباشروا مسئوليات «الضرورى» و«المشترك» بينهم - دون أن تتحول واشنطن
إلى سكن دائم، أو حاضنة مؤثرة، وترتب عليه أن مراكز النفوذ والتأثير بقيت فى
العمق وفى البعد، ولم تنتقل إلى المركز السياسى للدولة، وذلك أضاف إلى الفردية
ورسخها على أى شعور اجتماعى (مع التسليم ببقاء تكتلات بشرية متجانسة
اختارت أن تظل قريبة من بعضها لدفع الوحشة واستبقاء الألفة، ومن ذلك ما وقع
حين تجاور مهاجرون من أصول فرنسية فى ولاية لويزيانا، ومهاجرون من أصول
أيرلندية فى ولاية «ماساشوزيتس»، ومهاجرون من أصول اسكندنافية فى ولايات
الشمال حول «مينوسوتا»، ومهاجرون من حوض البحر الأبيض (يونانيون وطلانيان
وأسبان) فى الغرب يستعيدون شيئا من مظهر ومذاق حزام الزيتون المتوسطى
يؤنسهم فى ولاية كاليفورنيا على شاطئ المحيط الهادى).

وفيما عدا هذا التجاور البشرى هنا وهناك على مساحة القارة، فإن الفردية ذات
الطابع الرئيسى للمجتمع (ولم تكن هذه الفردية ضررا طول الوقت لأنها اكتسبت
أصحابها قدرا من التنوع واستقلالية الرأى وضوابط للتوازن والمراجعة)، وفى
المجتمع الفردى فإن النجاح أو الفشل هما معيارا الحكم على أى إنسان وعلى مكانته،
وفى مجتمعات ناشئة ليست لها على الأرض الجديدة أسلاف أو أنساب - فإن معيار
النجاح تعلق بالثروة، وهنا فإن بديل الأمير الأوروبى أصبح المليونير الأمريكى، مع

وجود فاروق بين إقطاع الأمير وثروة المليونير، فالإقطاع ثابت له مصدر معلوم، والثروة جارية ليس من حق أحد أن يسأل فيها عن مصدر أو مشروعية. لأن النجاح في حد ذاته له قوة القانون، ومواد هذا القانون في الحالة الأمريكية (وبالتحديد في مرحلة التراكم). تتمثل في حسابات وأرقام وليس في قيود وحدود!

وهنا لم يكن مستغرباً أن تكون مقدمة الظهور الأمريكي مع مطلع القرن العشرين، وبداية الخروج الأمريكي إلى العالم، رجالاً من طراز «مورجان» (وهو رأس أسرة اعتمدت ثروتها في الأصل على جد من كبار القراصنة خبأ كنزه في إحدى جزر البحر الكاريبي ثم ترك لأسرته خريطة تدل على موقعه، وعندما تمكن الورثة من فك الرموز - أصبح الكنز في العصر الحديث أهم أصول واحد من أكبر البنوك الأمريكية). ونفس الطراز من الرجال تكرر في «جون روكفلر» (فقد تحصل على غنى أسطوري من إبادة قبائل بأكملها في «فنزويلا» كي يفسح المجال لحقول بترول تأكد له وجودها وصمم على امتلاكها، واستحق أن يوصف بأنه أسال دماً على سطح فنزويلا بأكثر مما استخرج من عمق آبارها نفطاً). ونفس الطراز كذلك تكرر في «فاندربيلت» (الذي تسابق مع «مورجان» في مشاريع مد السكك الحديدية تربط أمريكا الشمالية بقضبان من الصلب تشق طريقها صاعقة نافذة في الجبال - مارقة في السهول - مكتسحة لمواطن ما بقي من قبائل الهنود الحمر، والجويوب المنسية من جماعات المهاجرين - وكان الاعتماد في هذه المشاريع على جحافل وحشود من العبيد شبه عرايا ونصف جوعاء!) - أو من طراز «دي بونت» (وهو رجل صنع ثروته من تجارة البارود يبيعه أولاً لأطراف حرب الاستقلال الأمريكي مع وضد بريطانيا وفرنسا. ثم يبيعه فيما بعد لولايات الشمال والجنوب، أي تلك المطالبة بالوحدة، وتلك الراغبة في الانفصال، وتكدست ثروة الرجل من تجارة البارود لكل الناس - مع كل الناس - وضد كل الناس).

ولعل القصة الشهيرة عن «جون روكفلر» الكبير تلخص فلسفة الرجال الثلاثة وغيرهم، فقد وضع «روكفلر» على مكتبه لوحة كتبت عليها عبارة مأثورة عن مستعمر أسباني في القرن السابع عشر هو الكونت «هيرناندو دي سوتو» تحمل نص نداء موجهاً منه إلى السكان المحليين في كافة مستعمرات أسبانيا في أمريكا اللاتينية يقول لهم:

«عليكم أن تعرفوا من الآن فصاعدا أنكم رعايا ملك أسبانيا ولا بد أن تعتنقوا الدين الكاثوليكي (!) - ومن هذه اللحظة أنتم عمال لنا، وزوجاتكم وأولادكم عبيد عندنا، وإذا لم تمتثلوا وقع عليكم العذاب». وكان بين صنوف العذاب التي ابتكرها الكونت «دى سوتو» منشار لأشجار الخشب، أمر الكونت باستخدامه لنشر أجساد العمال المشاغبين أو الكسالى.

وكان «روكفلر» وأمثاله هم البناة الأول للقوة الإمبراطورية الأمريكية، (مع أنه لا بد من الاعتراف أن نموذج هؤلاء البناة الكبار للقوة الأمريكية أطلق لدى كل مهاجر أملا بلا حدود في الوعد الأمريكي، وإحساسا بقدرة أى رجل على الاندلاق عالياً وبعيدا).

وكان رئيس الولايات المتحدة فى أوائل القرن العشرين «تيودور روزفلت» هو الذى أطلق على هؤلاء البناة الكبار وصف «البارونات اللصوص» (The Robber Barons)، وكان صادقا فى وصفه، فهم اثنان فى واحد - لص وقاطع طرق فى الشباب - وبناة كبير عند ذروة الحياة - وبارون مع نهاية العمر، تقى متدين وكأنه ينشد الغفران!

.....

.....

[وفى شهادة لصالح هؤلاء البناة للقوة الأمريكية (أو البارونات اللصوص فى وصف «روزفلت») أنهم فيما بعد اشتروا بالدولارات أجمل منجزات الثقافة الأوروبية رسما ونحتا وأثاثا، وكذلك فإنهم لم يصبحوا بارونات فحسب، وإنما تحولوا إلى أرسقراطية - بدون أصول - أقامت لنفسها قلاعاً بدون أسوار - على هيئة مؤسسات تحمل أسماءهم (روكفلر ورائد وكارنيجى وغيرهم)، وهى مؤسسات تقوم أحيانا بأعمال طيبة تُماثل ما قام به أمراء الاستنارة فى أوروبا، والرجاء أن يصبح الظاهر مستغنيا عن الباطن، كما أن الحاضر يتكفل بإسداد ستائر الذهبية على الماضى، باعتبار أن النجاح وهو هبة الله يحمل معه صدك البراءة!]

.....

.....

[والنجاح لا يضع قانونه فقط وإنما هو كذلك يختصر الإجراءات إلى طلبه. وفي كل القضايا التي تخص الولايات المتحدة فإن واشنطن لا تقيد النجاح بشرط القانون. بما في ذلك القانون الدولي، والمنطق في هذه الحالة أيضا. حاضرم ملخصه «أن قواعد القانون الدولي كما شاعت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وضعت دون مشاركة الولايات المتحدة وفي غيبتها (أي قبل أن تخرج الدولة الأمريكية إلى الدنيا الواسعة من وراء عزلة المحيطات). وعليه فإن تلك المبادئ والقواعد غير ملزمة إلا في حالة أن تعترف بها الولايات المتحدة تأسيسا على وجود مصلحة أمريكية، على أنه وحتى مع الاعتراف العام يصبح تطبيق القانون انتقائيا].

.....

.....

[وقد يصح الانتباه في هذه الملاحظات إلى أنه مما يزكى إسرائيل لهذه الدرجة الهائلة من القبول في الولايات المتحدة الأمريكية. أنها تظهر أمام معظم الناس هناك باعتبارها مشروعاً ناجحاً حقق هدفه بصرف النظر عن الوسائل أعرفاً وأخلاقاً. أو قانوناً].

.....

.....

[وبهذا المنطق يمكن فهم موقف الإمبراطورية الأمريكية من قضايا الشرعية الدولية، فالأمم المتحدة ناجحة إذا كانت في حوزتها. وفاشلة إذا كانت شرعيتها مسئولية مشتركة بين دول العالم، كما أن الإجراءات لا يصح لها أن تقع أسيرة تضارب تعدد في المستويات أو تعقيد الصياغات.

وبهذه العقلية العملية والواقعية اختزلت الولايات المتحدة سلطة المنظمة الدولية في مجلس الأمن وحده. ثم اختزلت سلطة مجلس الأمن في أعضائه الخمسة

الدائمين - ثم اختزلت سلطة الخمسة الدائمين في نياتبتها وحدها عن الجميع بواقع القوة «المفرطة»، وعليه - مثلاً وفعلاً - فإن «ثقافتها القانونية» حرضتها ولم تردّها عن «خطف» التقرير الذي قدمه العراق إلى مجلس الأمن عما يملكه - أو كان - من أسلحة الدمار الشامل، وكانت عملية خطف التقرير العراقي - في ظروف طبيعية - جريمة ابتزاز وسرقة بالإكراه تحت أي قانون. وفي وقائعها أن السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة أخذ معه ثلاثة من ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتوجه إلى مكتب رئيس مجلس الأمن (لشهر نوفمبر ٢٠٠٢) وهو سفير «كولومبيا» ثم طلب منه (بناء على اتصال أجراه وزير الخارجية الأمريكي «كولين باول» مع عاصمة بلاده) أن يسلمه هنا والآن - أصل التقرير العراقي الموجه إلى مجلس الأمن. ولم يكن لدى رئيس المجلس خيار غير أن يسلم التقرير إلى المندوب الأمريكي ومرافقيه، لكي ينقلوه بأقصى سرعة إلى واشنطن، ولم يسمح صنّاع القرار الأمريكيين لبقيّة الأعضاء الخمسة الدائمين إلا بنسخة منه (مُنقّحة)، وأما بقية أعضاء مجلس الأمن، فلم يحصل أحد منهم إلا على ملخص معلومات (مصنوع يدويًا)!

والأمثلة غير ذلك كثيرة أشهرها رفض الولايات المتحدة لاية أحكام صادرة عن محكمة العدل الدولية في «لاهاي»، بما في ذلك الحكم بإدانتها في جريمة الحصار غير المشروع لموانئ «نيكاراجوا» أيام نظام الساندينستا، وفوق ذلك حقيقة أن معنالم القضايا أمام محكمة العدل الدولية «لاهاي» - مرفوعة ضد الولايات المتحدة الأمريكية!].

.....

.....

[يتصل بهذه الظاهرة في نشأة الدولة الأمريكية وطبيعة الإمبراطورية المستندة إليها، أن المجتمع الأمريكي في حسابه للنجاح على أساس الأرباح والخسائر - كان مستعداً للتكلفة المادية - متردداً ذات اللحظة إذا كانت التكلفة دماء - وذلك موقف يسهل فهمه، لأنه إذا كانت فكرة «المصلحة» هي الجامع المشترك - فإن الدم لا يجمع إلا ضرورة، بل إنه يتعارض مع العقد الأساسي لشراكة المصلحة، بمعنى أن الشراكة

تنظيم يدخل فيه كل طرف بحصة من رأس المال، لكن الدم يظل خارج الحسبة لأنه لا يحتمل الربح والخسارة].

.....

.....

وذلك يفسر لماذا جاءت الولايات المتحدة متأخرة - وفي بعض الأحيان متأخرة جدا - في كل الحروب الكبرى التي خاضتها، فقد شاركت في الحرب العالمية الأولى مع شتاء سنة ١٩١٧ (مع أن الحرب بدأت صيف سنة ١٩١٤)، أى أن الولايات المتحدة تأخرت عن بدء الحرب ثلاث سنوات ووصلت إلى ميادين القتال مع الهجوم الأخير - وبعد أن سال الدم أنهارا - لكي تكون في مقاعد المنتصرين وقت حساب الأرباح وتحديد نسب توزيعها!

ونفس الشيء تكرر في الحرب العالمية الثانية، فقد بدأت تلك الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩، وشاركت فيها الولايات المتحدة بعد أكثر من سنتين أى في ديسمبر ١٩٤١، وهى لم تدخل وتشارك إلا بعد أن تأكدت أن معركة بريطانيا التى وقفت وحدها أمام العاصفة النازية منذ اليوم الأول - كسرت شوكة الطيران الألماني (فى سماء لندن سنة ١٩٤٠) - وأن مدرعات «هتلر» غرزت فى وحول الشتاء الروسى (سنة ١٩٤١)، وضلت طريقها فى بحور الثلج اللانهائى من «وارسو» إلى «موسكو» وعندها اقتربت الولايات المتحدة وشاركت، مع ملاحظة أنها كانت «طرقا» فى الحرب من أول يوم، لكنها من أول يوم فضلت أن يكون إسهامها بالقروض والمساعدات والإعارة والتأجير، حتى تستوفى حمامات الدم مطالبتها.

وحتى الآن - هذه اللحظة - وعلى طول مسار الصعود الإمبراطورى الأمريكى، فإن الدم كان الرقم الأصعب فى حسابات المشروع، لأن أصحابه قبلوا مخاطره طلبا لمكاسبه، ولم يطلبوها لكي يسقطوا قتلى على الطريق ويكون المكسب من نصيب آخرين!

وحدث فى ميادين القتال على مسار الحرب العالمية الثانية ما هو بالفعل مستغرب، ولولا أن الوثائق الأمريكية قاطعة فى شأنه، لما كان فى مقدور أحد أن

يعتمد على حجيته. والحاصل أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت خطواتها الأولى في ميادين الدم والنار بحملة «تورش» (الشعلة) وهدفها احتلال شمال أفريقيا (المغرب العربي)، لكن النزول الأمريكي على شواطئ المغرب تحت قيادة الجنرال «أيزنهاور» جاء عند تنفيذه شببها بالسفر السياحي، لأن الجيوش «المعادية» التي تحمي المغرب كانت تابعة لحكومة الماريشال «بيتان في فيشي»، وكان كبار الضباط الفرنسيين في المغرب (مثل الأميرال «دارلان» والجنرال «جيرو» وغيرهما). يتحينون الفرص للتحلل من الولاء لتلك الحكومة التي وقعت صك الاستسلام لألمانيا النازية، وكان هؤلاء الضباط الفرنسيون الكبار قد احتفظوا لأنفسهم بمسافة عن حكومة «فيشي» قابعين في الانتظار على الشاطئ الجنوبي الغربي من البحر الأبيض، آملين أن يوفر لهم البعد استقلالية تحرر خياراتهم إذا تغيرت موازين الحرب.

وعندما قامت الأساطيل الأمريكية بعبور المحيط آخر سنة ١٩٤٢ متجهة إلى شطآن المغرب، كانت الجيوش الفرنسية هناك مستعدة للاستقبال، وهكذا فتحت الموانئ لاستقبال السفن دون مقاومة، وقام عمالها بإنزال الأسلحة والذخائر بحماسة، وكانت جماهير المرحبين محتشدة، وبارات الزهور جاهزة، بل إن سُلطان المغرب «محمد بن يوسف» (محمد الخامس) جاء بنفسه إلى ميناء الدار البيضاء ليكون في انتظار وصول الجنرال «أيزنهاور» وتحيته.

على أن ما هو أغرب جاء مع المعركة الثانية للقوات الأمريكية على مسار الحرب، وهي معركة النزول في صقلية. وكان محتملا في هذه المعركة أن تكون إنزالا حقيقيا (بكل مخاطر عمليات الإنزال من البحر إلى الشاطئ) أمام تحصينات قوية ونييران معادية). لكن البيت الأبيض تحرك لكل الوسائل، وشاغل الرئيس فيش (وهو «فرانكلين روزفلت» وقتها): كيف يمكن تقليل خسائر الإنزال في عملية صقلية بأقل كلفة في الدم، لأن هذه الجزيرة مطلوب منها أن تتسع لنصف مليون جندي أمريكي ثم تتحول إلى منصة قفز لهم على شبه الجزيرة الإيطالية المتدلية في البحر الأدرياتيكي.

وكان البيت الأبيض بنفسه هو الذي تولى رسم ورتب تنفيذ خطة تقليل خسائر

الإنزال فى صقلية - وكان الرسم والترتيب على شكل مقايضة مباشرة وعملية (دون روادع من أى نوع: دينى - أخلاقى - قانونى أو غيرها!)، شملت ترتيبات لا تتخفى ولا تتستر - وسياقها على النحو التالى:

□ أن «عصابات المافيا» فى نيويورك (ذلك الوقت) على اختلاف أسرها هم فى الأصل مهاجرون من صقلية.

□ ولعصابات المافيا فى هذه الجزيرة أقارب وأنصار واستثمارات كبيرة توفر أرزاقا وتعقد ولاءات، بل وتشتري السلطة المحلية فى الجزيرة.

□ ومعنى ذلك أن «عصابات المافيا» قادرة على تسهيل عمليات إنزال القوات الأمريكية القادمة من المغرب إلى صقلية لكى تبدأ غزو إيطاليا (مقدمة لكسر قبضة ألمانيا وكسر رأسها أيضا!).

□ وبناء عليه فقد كلف الرئيس «روزفلت» أحد مساعديه («هارى هوبكنز») أن يعرض على زعماء مافيا نيويورك صفقة مقايضة - قبلت بها عصابات المافيا، وافقت عليها بأعصاب باردة - وشروطها:

١ - تحصل عصابات المافيا مقدما على ٢٥ مليون دولار «لوضع قطع من الحلوى فى أشداق بعض المسؤولين فى صقلية» - (كذلك سجلت مذكرة للرئيس عن الاتصالات)!

٢ - تكون للمافيا «حقوق حماية» بعد تحرير إيطاليا، وهذه الحماية يلزم أن تكون إيجابية، بمعنى أنها لا تقتصر على مجرد التغاضى عن نشاط هذه العصابات فى أمريكا وحدها، وإنما تضمن لها فوق ذلك وزيادة عليه مشاركة فاعلة ومؤثرة فى الشأن الإيطالى.

٣ - تتشاور الجهات الأمريكية المعنية مع زعماء عائلات المافيا فى ترتيب «علاقة عمل» مع أجهزة الأمن الأمريكية تكفل كذلك تغطية نشاط عصاباتهما فى الولايات المتحدة ذاتها، بما فى ذلك أن يكف مكتب التحقيقات الفيدرالى عن الوقعية بين عائلاتها وتحريض بعضها على بعضها الآخر.

وبعد هذه الصفقة - وليس قبلها - وصلت ناقلات الجنود الأمريكية إلى شواطئ صقلية، ونزل الجنرال «باتون» ومدرعاته من البحر إلى البر، وكان زعماء عائلات المافيا وأبنائهم وزوجاتهم وأطفالهم ورجالهم وأعوانهم في الإدارة المحلية (بل وحتى تلاميذ المدارس) يلوحون بالأعلام الأمريكية، ويهللون لوصول كل قارب من قوارب الإنزال الناقلة للجنود والأسلحة والذخائر.

ومن المدهش أن ذلك الوضع الخاص للمافيا - بناء على اتفاق النزول الأصلي في صقلية - ظل ساريا حتى وقت قريب. والشاهد أن محاكمة السياسي الإيطالي «جوليو أندريوتي» والحكم عليه قبل أسابيع قليلة بالسجن لمدة ٢٢ سنة بتهمة التغطية السياسية على عصابات الجريمة المنظمة - جاء مظهرا من مظاهر نفاذ واستمرار ذلك الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وبين عصابات المافيا سنة ١٩٤٢، وتأكيدا لسريان مفعوله حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بأكثر من ستين سنة (سنة ٢٠٠٢) - مع ملاحظة أن «أندريوتي» تولى رئاسة الوزارة في إيطاليا ثمانى مرات! (ومن الغريب أن «أندريوتي» حينما سمع الحكم عليه بالسجن لمدة اثنتين وعشرين سنة لم يغضب ولم يثر، وإنما ذكر الصحفيين بعده (٨٥ سنة)، وكان تعليقه بعدها بسخرية: «يظهر أن هؤلاء القضاة يتصورون أن عدوتي ممتد إلى الأبد!»).

ومن الأغرب في القضايا المنظورة الآن والمتصلة بنزاهة الحكم في عهد رئيس وزراء إيطاليا الحالي «برليسكوني» - أن ظل عصابات المافيا مازال حتى هذه اللحظة يحوم حول قاعة المحاكمة - يظهر ويختفى ثم يعود إلى الظهور!

.....

.....

[وفى تجربة الإمبراطورية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفى مصر بالتحديد، تكررت عروض البيع والشراء أكثر من مرة:

- فى العصر الملكى فى مصر (سنة ١٩٥٠) رغبت الولايات المتحدة فى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكان أن عرضت على مصر مشروعا لشراء سيناء وتوطين

اللاجئين الفلسطينيين فيها، (وكان ذلك العرض على هامش مشروع «كلاب» وهو اسم السياسى الأمريكى الذى كُلف به) - ورفض الملك «فاروق».

- وفى تجربة العصر الجمهورى سنة ١٩٥٥ حاولت الإمبراطورية الأمريكية شراء صلح منفرد بين مصر وإسرائيل بواسطة بعثة قادها «روبرت أندرسون» وزير مالية «أيزنهاور».

وكانت الصفقة خطة سرية عُرفت وقتها باسم الخطة «ألفا»، وبمقتضاها عرض «أندرسون» تعهداً أمريكياً بالمساعدة فى بناء السد العالى مقابل قبول مصر بصلح منفرد مع إسرائيل، يكون تمهيدا لصلح عربى شامل بين العرب والدولة اليهودية، وكان ذلك بمقتضى خطة سرية أوسع هى الخطة «أوميغا».

ورفض «جمال عبد الناصر».

- وحدث بعدها فى العصر الجمهورى أيضا (سنة ١٩٥٦) - وبعد تأميم قناة السويس أن الولايات المتحدة فكرت فى حل لقضية التأميم، وبعثت وفدا من رؤساء بعض شركات الملاحة الكبرى يحملون عقدا بمبلغ ٢ بليون دولار نظير الحق فى إدارة قناة السويس، ووصل الوفد إلى مصر فعلا وطلب أعضاؤه مقابلة رئيس الجمهورية الذى حولهم إلى نائبه وقتها السيد «عبد اللطيف البغدادى» - وفوجئ «البغدادى» بالعرض مكتوبا ينتظر التوقيع، وأبدى دهشته، ورفض العرض حتى دون أن يعود فى شأنه إلى «جمال عبد الناصر» (الذى أقره على ما تصرف به).

.....

.....

[وفى وثائق مجلس الأمن القومى الأمريكى سنة ١٩٥٨ سلسلة محاضر عن اجتماعات هذا المجلس طوال شهر أغسطس من تلك السنة التى تمت فيها وحدة مصر وسوريا (فبراير ١٩٥٨) - وقامت فيها الثورة ضد النظام الملكى فى العراق (يوليه ١٩٥٨)، ويتضح من هذه المحاضر أن الرئيس «أيزنهاور» راح يطرح سؤالاً واحداً على مجلس الأمن القومى، ثم يعود إليه كل جلسة، مستفسراً: «هل ناصر (يقصد «جمال عبد الناصر») رجل المستقبل فى الشرق الأوسط؟».

ثم يضيف: «إذا كان كذلك فلا بد أن نعقد صفقة معه».

لكن الصفقة كانت مستحيلة لأن «جمال عبد الناصر» كان لديه مشروع مختلف. وكذلك. وهو ظاهر في الوثائق. فإن الرئيس «أيزنهاور» أعطى توجيهها لرئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (آلان دالاس وقتها) باغتيال زعيمين: أحدهما هو «جمال عبد الناصر»، والثاني هو «فيدل كاسترو»، أولهما يهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، والثاني يعطى مثلاً سيئاً لبلدان أمريكا اللاتينية.

وفي جانب منها فإن الصفقة الأمريكية كانت خياراً بين واحد من اثنين: «يقبل الآخرون بما نعرضه أو نقتلهم عندما نقرر».

.....

.....

[- وفي تجربة أخيرة يذكرها الصحفي الأمريكي الأشهر «بوب وودوارد» في كتابه الذي ظهر قبل أسابيع عن الصراع الخفي في الإدارة الأمريكية بين معسكر نائب الرئيس «ديك تشيني» ومعسكر وزير الخارجية «كولين باول» - واقعة تستحق الالتفات، لأنها تؤكد مرة أخرى منطق البيع والشراء في ممارسات الإمبراطورية الأمريكية، وكذلك يكشف «ودوارد» أن وكالة المخابرات الأمريكية قامت بتوزيع مبلغ سبعين مليون دولار على زعماء القبائل الأفغانية قبل بدء عمليات التدخل الأمريكي في أفغانستان - وقد حمل مندوبون عن هذه الوكالة أموالها في حقائب تمتلئ كل واحدة منها بثلاثة ملايين دولار نقداً، وتسلقوا الجبال إلى مقار الزعماء القبليين وتعاهدوا وتعاقدوا ودفعوا، وبرغم الصفقة فقد دارت ساقية الدم الأفغاني لتوفير الدم الأمريكي!]

.....

.....

[يتصل بسياسة توفير الدم الأمريكي أن حروب الإمبراطورية «المفرطة» تبدأ دائماً بتمهيد مروع، بطيران عالي الكفاءة، مخيف في قوة نيرانه وفي العادة ضد

عدو ضعيف ومكشوف، وهذا النوع من قوة النيران لا يكلف غير ثمن الوقود والذخيرة، فهو أرخص أنواع الحروب على المهاجم وأغلاها على المستهدف به. والمعنى أنه إذا كان الدم الأمريكي هو السلعة النادرة التي تساوى الحرص عليها، فإن حياة الآخرين - رجالا ونساءً وأطفالا - لا تهم، وكذلك لا تهم مرافقهم ومنشأتهم الحيوية، ومدنهم الكبرى ومواقع الحياة عليها].

.....

.....

ومنطق صفقات البيع والشراء يعبر عن نفسه متناسبا مع السوق - وفيه إبداء الغضب مبررا في بعض الأحيان، وفيه ادعاء الغضب دون تبرير ليكون جواب الآخرين عليه باتقاء شره، وانتظار أن يهرع الآخرون خفافا إلى استرضاء الآلهة المستاءة من نُكران الجميل!.

وفى مثل هذه الأحوال لا يكون أمام بقية الأطراف في العالم غير أحد مخرجين:

- إما الإنذعان لما هو مطلوب منهم لنيل الرضا، حتى وإن اضطروا إلى تسخير قوتهم وثروتهم - مياهم وبحارهم - فكرهم وجهدهم - بحيث تكون كلها في خدمة أى قرار أمريكى بلا مراجعة أو مساءلة.

- وإما التردد أو التلكؤ في الإنذعان - وعندها فإن الولايات المتحدة تعطى نفسها حق التصرف منفردة، ومن ثم ترتب لنفسها سلطات تحدد هي حجمها ومداهها بقرار منفرد بغير شريك:

- فمن حقها أن ترد العدوان بمثله (وهو معقول).

- ومن حقها أن تضرب مصادر التهديد (حسب تقديرها وحدها).

- ومن حقها أن تردع نوايا الأعداء إذا لمحت نوايا العدوان، ولو تعبيرات على الوجوه (وتلك مسألة معقدة).

- وأخيرا فمن حقها أن تختار آخرين تضربهم لكى تؤدب غيرهم، ومعنى ذلك

أنها حروب «على المزاج» والضحية هي الجبهات الأسهل غالباً حتى تتم استعراضات العقاب، وترى الجبهات الأصعب وتتعض بغير تكاليف أو مصاريف!

.....

.....

[٥]

□ وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية التي قامت عليها الإمبراطورية الأمريكية لم تكن على وفاق مع فكرة الحدود والسيادة على إقليم معين، لأن هذه الدولة لم تنشأ في إطار دستوري وقانوني له مساحته المعترف بها وعلى القواعد التي أقرتها التجارب في نشأة الدول وتأسيسها، والسبب أن حدود الدولة الأمريكية ظلت مفتوحة تتوسع كل يوم بمختلف الطرق والأساليب حتى أن بعض ولايات الاتحاد جرى شراؤها مثل «نيومكسيكو» ومثل «لويزيانا»، وكلاهما عمق الجنوب الأمريكي وأغنى بقاعه.

وننتج عن ذلك أن مفهوم السيادة على إقليم له حدود مرسومة - اكتسب سيولة لم تعرفها التجارب من قبل، ففي الظرف الأمريكي وقع استبدال مبدأ السيادة الثابتة - بمطلب الاتساع المستمر، وكان الاتساع الأمريكي معتمداً بالدرجة الأولى على الأمن يوفره محيطان: الأطلنطي يحميه إلى درجة العزل الوقائي عن أوروبا في الغرب، والباسيفيك يعزله بنفس الطريقة عن آسيا في الشرق.

وبالطبع فإنه اعتماداً على عزلة المحيطين الواسعين - ظلت الولايات المتحدة طوال تمددها القاري بعيدة عن أي خطر مباشر على أرضها وسكانها. وفي حين أن عواصم أوروبا من «لندن» إلى «باريس» - إلى «برلين» - إلى «موسكو» تعرضت للمدمار وللغزو، فإن «واشنطن» و«نيويورك» و«لوس أنجلوس» و«سان فرانسيسكو» بقيت في الحفظ والصون، وكانت القاعدة أن الولايات المتحدة تذهب إلى الحرب خارج أمريكا - لكن الحرب نفسها لا تذهب إلى أمريكا.

.....

.....

[ولعله من هنا يمكن تقدير حجم العصبية الأمريكية التي قاربت درجة الهستيريا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد كانت تلك أول مرة يتعرض فيها قلب الإمبراطورية (مقر الشركة) للحريق، وتصيبه داخل بيته مفاجأة الدمار في وضوح النهار!].

.....

.....

[٦]

□ وعلى سبيل المثال فإنه في تفكير الشركة - حتى وإن اتسعت إلى حجم إمبراطورية - ثم كان حساب الأرباح والخسائر هو ما يعول عليه ويقاس به - فإن التوسع يجيء مع الأرباح، والانكماش يحل مع الخسائر، بمعنى أن النجاح هو الذي يستحق التعزيز، في حين أن التعثر يستوجب الانسحاب بل يفرضه دون اعتبار لكبرياء أو كرامة.

.....

.....

[وتجارب الإمبراطورية الأمريكية تشهد أن الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» - بعد سلفيه «جون كينيدي» و«ليندون جونسون» - قرر الانسحاب من فيتنام الجنوبية رغم فداحة الاستثمارات والتضحيات التي دفعتها الإمبراطورية (الشركة) في مشروعها الفيتنامي - وجاء قراره بعد هجوم «تيت» المشهور في قلب «سايجون» عاصمة فيتنام الجنوبية، وسقوط مئات من الجنود الأمريكيين في مبنى القيادة الأمريكية (مقر فرع الشركة الإمبراطورية) - وعندها قرر الرئيس سحب قواته دون كبرياء أو كرامة، ووصل داعي الانسحاب إلى استعمالات طائرات الهليكوبتر تحط وتقلع بالناجين من سطح مبنى السفارة الأمريكية في عاصمة فيتنام الجنوبية.

ومرة أخرى تكرر نفس المشهد تقريبا عندما هوجم جنود القوات المارينز في لبنان وقُتل منهم قُرابة أربعمئة في تفجير واحد، ولم يتردد الرئيس الأمريكي «رونالد ريجان» لحظة في سحب القوات الأمريكية إلى آخر رجل من لبنان فرارا قبل أن تطلع شمس اليوم التالي.

ونفس الشيء تقريبا وقع زمن الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون»، عندما نزلت القوات الأمريكية في الصومال وسط حملة دعائية صاخبة ترفع أعلاما إنسانية جليلة، ثم إذا هي فجأة تنسحب في ظرف أسابيع عندما تمكنت قوات زعيم قبلي هو الجنرال «محمد عيديد» - من حصار سرية من جنود البحرية الأمريكية في قلب «مقديشيو» وقتلت معظمهم واستعملت رؤوسهم في لعب الكرة وسط الشوارع والأزقة!

في تلك الوقائع وغيرها - كان حساب الأرباح والخسائر هو المعيار والحكم، بمعنى أن السياسة الأمريكية لا تستوعب دعاوى الكبرياء أو الكرامة، وإنما يقنعها - أو يفرض عليها - ما تقول به الحقائق والأرقام، وما إذا كانت تمنحها فرصة التوسع وتعزيز النجاح - أو أنها تدعوها لطي الإعلام تجنباً لتعزيز الفضل!].

.....

.....

يتصل بذلك أن الولايات المتحدة لا تعذب نفسها بلغة العواطف أو حديث الذكريات.

ومع أن قصة الإمبراطوريات على طول التاريخ لم تعرف سخونة الغرام ودفء الحنين - إلا أن الإمبراطورية الأمريكية وصلت في إنكار العواطف والذكريات إلى مدى غير مسبوق، فالإمبراطوريات القديمة مثلاً تحملت مرات بالتزامات أدبية وأخلاقية، كان ضمنها رعاية حليف أو حماية صديق، حتى أن جيوش «نابليون» وهي تنسحب من مصر بعد غزوتها الفاشلة في محال القرن التاسع عشر، اصطحبت معها الجنرال «يعقوب» الذي ساعدها ضد قوى المقاومة الوطنية، واعتبرت فرنسا أنه من العار عليها أن تتخلى عنه.

لكن الإمبراطورية الأمريكية وبدون عناء ثقيل على الضمير - تخلت عن أهم رجالها في الشرق الأوسط وهو شاه إيران «محمد رضا بهلوي» ورفضت أن تمنحه حق لاجئ سياسى في أمريكا، بل وكانت على وشك تسليمه إلى الثورة الإيرانية في مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزهم شباب الثورة الإسلامية في السفارة الأمريكية بطهران!].

.....

.....

[٧]

وعلى سبيل المثال فقد قامت تجربة بناء الدولة الأمريكية (أساس الإمبراطورية الجديدة وسندها) - فكرا وفعلا وفى جزء كبير منها على جهد آخرين جرى توظيفهم بأسهل الوسائل وأرخص الأثمان، (وذلك بند آخر فى منطق حساب الأرباح والخسائر).

- ففى مجال الفكر كان أمام الدولة الجديدة مخزون التراث الأدبى والعلمى وحصيلة الفكر السياسى والاقتصادى العالمى بأكمله - وهو تراث دفعت فيه ثقافات أخرى دم الرواد من أبنائها، لكن الدولة الأمريكية حصلت عليه من أوله لآخره دون مقابل - أو حقوق ملكية علمية أو أدبية أو فكرية. (ومع أن التجربة الأمريكية أبدعت فى مجال التطبيق وتفوقت فى مجال الإدارة - إلا أن المنابع والمناهل والمراجع الأساسية جاءت إلى أمريكا عابرة للمحيط - دون عناء ومجانا).

- ثم وقع فى مجال العمل ما وقع قبله فى مجال الفكر، ذلك أن الموارد الهائلة التى كشفت عنها أمام أفواج المهاجرين أكدت لهم من أول نظرة أن استثمارها يفوق طاقة عملهم. وكانت «العبودية هى الحل»، وهنا راحت قوافل السفن تحمل قطعان العبيد من أفريقيا أكاداسا (كالبنائى)، يموت نصفهم على مدة الرحلة بسبب مشاق المحيط وقساوته، ثم يصل نصفهم الآخر (بمعجزة) إلى شطآن العالم الجديد مقيدون

بالسلاسل معروضين في المزاد (ووثائق الدولة الأمريكية تكشف أنه من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر وصل إلى الأرض الأمريكية ما بين ٢٥ - ٣٠ مليون أفريقي أطيقت عليهم قيود العبودية). وكان هؤلاء العبيد بشهادة كل مؤرخ لنمو الاقتصاد الأمريكي - هم الذين أنشأوا القاعدة الزراعية الأولى التي نهضت عليها الدولة الأمريكية - وهم الذين وقفوا أمام أفران الحديد والصلب ونارها اللافتة عندما توهجت الثورة الصناعية.

وأكثر من ذلك فإن المجندين السود كانوا هم الذين تحمّلوا بأصعب المهام في الحروب الأمريكية كلها وآخرها وأشهرها حرب فيتنام. ورغم أن نسبة السكان من الزنوج في الولايات المتحدة تقارب ١٢٪ من مجموع السكان - فإن نسبة قتلاهم في الحرب العالمية الأولى بلغت ٣٨٪، وفي حرب فيتنام بلغت النسبة ٥٠٪، حتى أن «مارتن لوثر كنج» الزعيم الزنجي الأمريكي المشهور (الحاصل على جائزة نوبل للسلام) لم يكن يكف في مواعظه عن الاستشهاد بالتعبير الذي يقول «إن حرب فيتنام كانت مذبحه كُلف فيها الرجل الأسود بقتل الرجل الأصفر» (يقصد أهل الشرق الأقصى).

وانتهت العبودية دون تصفية آثارها، وإنما بقي بعدها تمييز عنصري مازال حتى اليوم جرحاً غائراً في الوجدان الأمريكي - مسكوتاً عنه - لأنه حتى هذه اللحظة دون علاج، لأن الصمت عن الوجدع لا يشفيه.

.....

.....

[وقد فقد السيناتور «ترنت لوت» عضو مجلس الشيوخ عن ولاية «مسيسيبي» وزعيم الأغلبية الجمهورية مركزه الرسمي لأنه تحسّر على ظرف ضاعفت فرصته لتشديد القيود على الزنوج، وكانت خسارة السيناتور «لوت» لركبته لا ترجع لإساءته إلى مشاعر الأمريكيين السود، وإنما لأنه ذكر - أو أعاد التذكير - بقضية التمييز العنصري، وهي قضية لا تزال متفجرة - لكن أحداً لا يريد عودتها بالقراب من مستودع البارود].

وكان انعكاس هذه الملابس على سياسة الإمبراطورية الأمريكية شديد الوطأة، فالإمبراطوريات القديمة حاولت أن تغطي استغلالها للمستعمرات بدعاوى أخلاقية من نوع «مسئولية الرجل الأبيض عن نشر الحضارة»، ومن نوع «إدخال النور إلى قارات الظلام»، ومن نوع «حرية البحار وحرية التجارة»، ومع أن هذه الدعاوى كانت - في معظم الأحيان - شحنات من نفاق، فإن الدلالة الأهم لها أن «الأقوياء» استشعروا حاجتهم إلى سواثر أخلاقية - ولعل هذه السواثر الأخلاقية أحيانا اعتذار تقدمه القوة بين يديها كي تبرر لنفسها وتلتمس الصفح - لكنه في النموذج الأمريكي فإن هذه السواثر الأخلاقية بدت زوائد لا تحتاجها المصالح، وبالتالي فإنه لا حاجة إليها، اتكالا على الصمت أن يؤدي واجبه حتى يجيء دور النسيان ليسدل أستاره إلى الأبد!

.....

.....

[وعبرة ذلك أن الإمبراطورية الأمريكية تعرف كيف تأخذ ولا تعرف كيف تعطي - وهي إذا أعطت تحسب الفوائد مركبة - والحساب له قواعد اقتصادية ومالية - وليس قانونية أو أخلاقية، وذلك درس وعاه رئيس وزراء إسرائيل الأسبق «مناحم بيغن» الذي لم يتوقف لحظة في الإلحاح على الرئيس «أنور السادات»، مذكرا بأن «أحدا لا يستطيع أن يطلب شيئا مقابل لا شيء»، ولم يكتف «بيغن» بأن تكون مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس دفعة معنوية هائلة سبقت مقاما - وإنما كان حساب «بيغن» أن الأشياء التي يصح فيها الأخذ والعطاء هي المحسوسات المادية - أرضا تُقاس بالكيلومترات وأحيانا بالأمطار - أو بضائع عينية وأى شيء غير ذلك كلام في الهواء!]

.....

.....

[٨]

وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية - قاعدة الإمبراطورية الأمريكية وسندها - وبمنطق «البضائع» - اعتمدت منطق الشركة حين يزد إنتاجها ويتسع نشاطها ويتخطى حدود الإقليم وخطوط الماء وحواف القارات ويتطلع إلى السوق البعيدة الواسعة .

فالشركة تعتمد هناك عبر الشواطئ النائية على عملاء لها يقومون بشراء بضائعها دون مسئولية من جانبها . ثم يكون اعتمادها بعد ذلك على وكلاء محليين يمثلون مصالحها حيث تتواجد مقابل نصيب معلوم . ثم هي بعد العملاء والوكلاء المحليين تفتح لنفسها فروعا تتولى التعامل مباشرة فى السوق المحلية . وأخيرا فإنها على استعداد فى بعض المواقع المهمة أن تعطى تراخيص تصنيع محلى لمنتجاتها بمساحة اتساع السوق وإمكانياتها ، وقصدها من التراخيص أن تتخذ البضائع لنفسها أعلاما مختلفة عن العلم الأمريكى («علم ملائمة» Play of Convenience) . بقصد زيادة الرواج دون عقد أو تعقيدات !

.....

.....

[وهنا وفى التجربة الإمبراطورية الأمريكية فى الشرق الأوسط بالذات ، فإن علاقة الشركة بالسوق مرت بكل المراحل :

- مرت بمرحلة «المتعامل» الإمبراطورى الكبير (بريطانيا ، وفرنسا) . أو الذى كان كبيرا - ثم انتهت الحاجة إليه .

- ومرت بمرحلة الوكيل المحلى أو ما أسمته الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب نظام رجل «البوليس المحلى» وقد ظهر منه فى المنطقة عدد من المراحل . لكن أوضاع معظمهم كانت قلقة] .

.....

.....

وعند بداية الدخول الأمريكى إلى أسواق الشرق الأوسط، فقد كان المرشحون للوكالة عن الولايات المتحدة - ممثلين أو متعهدين أو شركاء فى التصنيع المحلى - ثلاثة :

- السعودية (باعتبار أن المصلحة الأمريكية الأكبر وهى البترول كامنة تحت رمال صحاريها - وبالتالي فهى الأولى نظريا).

- ومصر (باعتبارها أكبر دولة عربية من ناحية السكان، كما أنها الأسبق علميا وثقافيا (أيامها)، وذلك يعطيها ميزة قد تهيئها للوكالة).

- ثم تركيا (لكونها أكبر وأقوى دولة إسلامية، وإلى جانب ذلك فهى تحمل ذكرى آخر خلافة إسلامية، مما يمهد لها الفرصة لتقائيا).

وبالفعل فإن رئيس مجلس إدارة الشركة (الإمبراطورية الأمريكية) - وعند بداية الاتساع والانتشار بعد الحرب العالمية الثانية - جاء بنفسه إلى المنطقة يقابل المرشحين للوكالة (على كافة الدرجات)، ويجرى لكل منهم بنفسه امتحان قدرات وكشف هيئة. وهكذا فإنه فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ وفى أعقاب مؤتمر «يالطا» الشهير على شاطئ البحر الأسود - جاء إلى مصر على ظهر الطراد الأمريكى «كوينسى» - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقتها «فرانكلين روزفلت».

وألقي الطراد مراسيه وسط البحيرات المرة على مجرى قناة السويس واستقبل «روزفلت» على ظهره رؤساء ثلاث دول إقليمية :

- استقبل الملك «عبد العزيز آل سعود» واستمع إليه طويلا، وبدأ له بعض ما سمعه غريبا على «ثقافته»، فالملك «عبد العزيز» يحدثه بلغة زعماء القبائل ويقول له «أنت أختى وكنت أشتاق دائما إلى رؤيتك - وأريد أن يكون تعاملى معك أنت وليس مع غيرك لأنك رجل مبادئ ونصير حقوق، ونحن العرب نتطلع إليك فى طلب العدل والإنصاف من تحكم واستبداد الآخرين (يقصد الإنجليز!)».

(وصحيح أن الملك «عبد العزيز» تحدث فى موضوع المظلومين من الفلسطينيين، وأبدى تخوفه من فتح أبواب ذلك البلد العربى لهجرة يهودية غير محددة، إلا أن لهجة الملك كانت رجاء ونداء إلى الرئيس الأمريكى باعتباره «السيد القوى العادل»،

وكان الملك السعودي حريصا على التركيز بأنه هو والرئيس الأمريكي «توأمان في الروح»، وحتى في الظروف الصحية، لأن كليهما غير قادر على المشي، فالرئيس الأمريكي يجلس على مقعد متحرك بسبب إصابته بشلل الأطفال، وباني الدولة السعودية وهنت عظام ساقيه فلم تعودا قادرتين على حمل قامته الطويلة، وكذلك أهده «روزفلت» كرسيًا متحركًا).

وقد أعجب «روزفلت» بالملك «عبد العزيز»، لكنه نوع من الإعجاب لا يؤهل لاختيار وكيل محلي، فقد كتب «روزفلت» عن لقائه بالملك «عبد العزيز» يقول: «بدأ لي الرجل طرازا بدويا من النوع المتوحش النبيل، يذكر بأزمان غابرة وتقاليد تعود إلى عصور لم يعد لها الآن مكان»، (والغريب أن تعبير المتوحش النبيل هو نفس التعبير الذي شاع عن بعض زعماء قبائل الهنود الحمر الذين أحسنوا الظن في المهاجر الأمريكي).

- واستقبل «روزفلت» بعد ذلك - ملك مصر «فاروق» - واستمع إليه أكثر من ساعة، ولقت نظره أن الملك جاء إلى مقابلته على ظهر الطراد «كوينسي» يرتدي زي «أميرال أسطول» - ثم وجده يصرف معظم الوقت معه في الشكوى من الطريقة التي يعاملها بها السفير البريطاني في مصر (اللورد «كيلرن»)، وكيف أنه يقوم بإذلاله داخل مملكته ويستقوى عليه داخل قصره إلى درجة حصاره بالدبابات ويفرض عليه رئيسا للوزراء لا يريده («مصطفى النحاس»).

ولم يعجب «روزفلت» بالملك «فاروق» وتساءل كما كتب في يومياته: «أنا لا أعرف لماذا كان ملك مصر يرتدي زي أميرال أسطول بحري، وهو لا يملك في البحر غير يخت للنزهة، إن «فاروق» يذكرني بجيل من أمراء أوروبا الذين أغرقهم الترف حتى نابت عندهم إرادة الفعل وأخذتهم المظاهر حتى ضيقت عليهم جلودهم الشخصية!»

ولم يحصل فاروق على رخصة التوكيل الأمريكي، (وربما لم يكن قد خطر بباله) حتى تلك اللحظة طلب الوكالة، لأنه ظن وأهما أن مستقبل «عبد العزيز» سوف يظل مربوطا ببريطانيا، ولم يدرك الملك «فاروق» حجم الدخول الإمبراطوري الأمريكي إلا في مرحلة لاحقة!).

ثم استقبل «روزفلت» رئيس جمهورية تركيا «عصمت أينونو»، واستمع إليه، واكتشف أن تركيا الحديثة لها رأى بالغ السوء فى العرب عموماً، لأنهم خانوا الخلافة العثمانية وقت الحرب العالمية الأولى وتعلقوا بأذيال الإنجليز، وقد خص الرئيس التركى كلا من السعوديين والهاشميين بالجزء الأكبر من كلامه عن الخيانة العربية التى لا يصح الاعتماد عليها - شريكا، وإنما يصح التعامل معها تابعا، فالعربى - فى رأيه - مهياً لأن يُقاد ولا يقود، ويُساق بأمر الغالبين ولا يُدعى للتعاون على قدم المساواة معهم.

وأدرك «روزفلت» أن «تركيا» قد تصلح لدور فى البلقان موصول على نحو ما بأوروبا، لكنها لا تنفع وكىلا فى الشرق الأوسط، لأن تاريخها (برغم الإسلام) ليس متوافقا مع مزاج بقية المنطقة وأغلب دولها عربية - بينها وبين تركيا (العثمانية) رواسب وتعقيدات مازالت حية فى ذاكرة الطرفين.

وكذلك لم ينجح «عصمت أينونو» فى اختبار الوكالة.

ومن المدهش أنه منذ ذلك الوقت وحتى هذه اللحظة لم يتغير رأى الولايات المتحدة كثيراً فى تقييم المرشحين من المتعهدين بين أهل المنطقة!

.....

.....

[وعندما قامت إسرائيل فإن بحث (الشركة) الإمبراطورية الأمريكية عن وكيل لها فى الشرق الأوسط وجد جواب سؤاله.

○ فإسرائيل وكيل مؤتمن لأنه من خارج «الأسرة» - غريب عن المنطقة - دينا وعرقا - ثقافة ومشروعا.

○ وإسرائيل لهذه الأسباب شريك موثوق فيه لأنه يحتاج إلى الإمبراطورية الأمريكية (الشركة) بمقدار حاجتها إليه، وذلك يركى ولاءه ويضمته.

○ وهذا الوكيل الإسرائيلى المؤتمن نجح فى إثبات وجوده وإشهار دوره فى المنطقة سنة ١٩٤٨، وقدم مؤهلات لها الحظ الأوفر من القبول، فقد بين بالتجربة أنه

طرف قوى وناجح - قادر أن يتصرف بالمنع والردع، تاركاً للإمبراطورية الأمريكية تحصيل الأصول والأرباح، مقابل أن ترد له نسبته المقررة فيها].

.....

.....

[ومع الأيام والتجارب - خصوصاً في عهد الرئيس «ليندون جونسون» في ستينيات القرن العشرين - جرى تجديد وتأكيد التعاقد الإسرائيلي مع الإمبراطورية الأمريكية (الشركة) في المنطقة، وكان مما يركز الوكيل الجديد عوامل تمتد إلى عمق التجربة في الحالة الإسرائيلية كما في التجربة الأمريكية، لأن الثقافة تلعب دورها في إقامة التحالفات بين المجتمعات (والمجتمع الإسرائيلي - كما هو حال المجتمع الأمريكي - هجرة وعنف واستيطان وتعامل بالقوة يملك عناصرها وأولها السلاح)، وكذلك وجهت الإمبراطورية الأمريكية (الشركة) عهدة التصنيع الإقليمي - والتوزيع - في الشرق الأوسط إلى إسرائيل، ولم تغير رأيها حتى هذه اللحظة].

.....

.....

[وعلى عشاء في بيت «كاترين جراهام» صاحبة جريدة واشنطن بوست الأسطورية، وخلال حوار طويل على مائدتها مع «زيجنيو برجنيسكي» مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي السابق «جيمي كارتر» - قال لي الرجل بصراحة: إذا أردتم اعتبار علاقة إسرائيل الخاصة بالولايات المتحدة نوعاً من الانحياز، فهذا حقكم، ولكن دعنا لا نخدع أنفسنا وننسى لحظة، أن قوة إسرائيل العسكرية (تقليدية ونووية) كانت هي التي ساقط الرئيس «السادات» إلى رحلته «التاريخية» للقدس، كما أن هذه القوة هي التي أوصلت العرب جميعاً - رضى أو غصباً - إلى أبواب البيت الأبيض، طالبين وراجين (وفي قول سياسى عربى من الجيل الجديد - متوسلين (أو متسولين)!

ومن هذه الحقيقة سابقاً (وقبل تأثير اللوبي اليهودى فى واشنطن لاحقاً) تظل إسرائيل هي الوكيل المعتمد والوحيد للإمبراطورية الأمريكية، يضاف إلى كفاءتها

أنها الوكيل المأمون الذي يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان إليه، خصوصا أن الدولة اليهودية تبدو أمام الولايات المتحدة (على الأقل) دولة «ديمقراطية» يمكن التنبؤ بقرارها «غدا» لأنه قرار «مؤسسات» وليس قرار أفراد يكونون اليوم في السلطة - وخارجها غدا!].

.....

.....

وفى المحصلة فإنه لا يحق للعرب أن يظهرُوا في العتَاب والشكوى، أو الاستغراب والألم، لأن واشنطن تسمع لإسرائيل قبل غيرها، وتقبل منها أكثر مما تقبل من أى طرف آخر.

ومن المفارقات أن الدكتور «هنري كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة على عهد الرئيس «نيكسون» وبفكر الوكالة والوكيل، أبدى سعادتته الغامرة بقرار الرئيس «السادات» - سنة ١٩٧٢ - طرد الخبراء السوفييت من مصر، لكنه فى نفس الوقت استغربه - بلا ثمن - ولم يكتف شعوره بل عبر عنه مدهوشا وسائلا «لماذا لم يتصل بنا مسبقا ويطلب مقابلا له؟».

وعندما قام الرئيس السادات بزيارته إلى القدس - سنة ١٩٧٧ - فإن محاضر مجلس الأمن القومى الأمريكى تكشف عن سؤال ظل الرئيس «كارتر» يردده «ما الذى دفعه إلى هذه الخطوة - وعلى أى شىء أجرى حساباته لنتائجها؟».

.....

.....

[والغريب أن تلك كانت أسئلة «مناحم بيجن» رئيس وزراء إسرائيل في نفس اللحظة حتى وهو يصافح الرئيس «السادات» على أرض مطار بن جوريون قرب القدس!].

.....

.....

وكان «كارتر» مُعجبا بالرئيس «السادات» مشجعا لذهابه إلى إسرائيل ما دامت المسؤولية عليه وليست على غيره، وظل «كارتر» مأخوذاً بالزيارة ليومين، ثم أفاق يحاول مع غيره إنجاحها، لكنه وغيره من أقطاب إدارته اعتبروها مخاطرة فردية تحولت إلى أمر واقع يكسر عقدة مستعصية وعليهم الآن أن يهرولوا للتدعيمها، لكنهم ببساطة لم يجدوا فيها ما يبرر إعطاء وكالات لأنها تُصَرَّف يصعب أن تُبنى عليه سياسات قابلة للاستمرار، وتقوم عليه علاقات تمكن من الاستمرار في السوق!

.....

.....

[٩]

وعلى سبيل المثال فإنه إذا جرى اتخاذ مثال الشركة في نشأة الدولة الأمريكية . فإن ممارسات أى شركة لا تعرف مرجعية لأى تعاقد غير قائده المباشرة هذه اللحظة بالنسبة لها، فإذا قلت الفائدة فالتخلص من روح الالتزام تهيدا للإسقاط بنوده!

.....

.....

[وبهذه المرجعية - قبل غيرها - يمكن حساب الطريقة التى خرجت بها الإمبراطورية الأمريكية من معاهدات الحفاظ على البيئة (معاهدة كيوتو)، و (اتفاقية) حظر استخدام الأسلحة البيولوجية، و (ميثاق) الحساب عن الجرائم الدولية، (اتفاقية روما). وكانت الولايات المتحدة (ومعها الصومال فقط) هى التى رفضت التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الأطفال - وهى التى تحفظت وعقوبات اتفاقية العقاب عن جرائم الحرب، ومع أنها الدولة التى صاغت اتفاقيات «التجارة العادلة» مع أوروبا التى تمنع الدعم الحكومى للسلع تأكيداً لحرية المنافسة الاقتصادية - فقد كانت هى التى خالفتها بدعم هائل لمنتجات الزراعة والصناعة، وفيها عقود بيع الطائرات الأمريكية!

ومن غرائب ما يرويه الرئيس الحالي لمجلس العموم البريطاني «روبن كوك» عندما كان «وزيراً للخارجية» (فى الفترة الانتخابية الأولى من رئاسة «تونى بليير» للوزارة) أنه جلس يتفاوض مع وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» وقتها، والموضوع هو «كوسوفو» ثم وقع خلاف بين الاثنين فى إحدى النقاط، وقال وزير الخارجية البريطانى لزميلته الأمريكية:

«مادلين... إن خبراءنا القانونيين لا يوافقون على ما تطلبون منا!»

وردت «مادلين أولبرايت» وفق رواية وزير الخارجية البريطانى:

«روبن... إذن فقد جاء الوقت لكى تغيروا مجموعة خبرائكم القانونيين»!! .

.....

.....

[وكذلك يضيع كل جهد عربى فى التذكير بشيء يسمونه «الشرعية الدولية» - ذلك أن النصوص التى تجرى فى أحاديثهم تنزل على آذان صماء، أو تصل إليها أصدااء الحروف والألفاظ - إذا وصلت - بنبرات تطن فى فضاء أزمنة تجاوزتها الحقائق وتركبتها وراءها!

والمعنى أن التأثير الحقيقى على فكر الولايات المتحدة لا تكفله مرجعية يقول بها نص، وإنما لابد لها من حقائق قوة - تسندها إرادة تستطيع!].

.....

.....

[١٠]

وعلى سبيل المثال فى تجربة الدولة الأمريكية (وبعدها إمبراطوريتها)، أنها الدولة الأولى فى العالم التى بدأت فور إنشائها تدعو أبناء الشعوب والأمم للهجرة إليها، وكان هدفها بالطبع جذب حجم من السكان يكفل تلبية المطلوب الإنسانى لاستغلال الموارد الطبيعية.

ويستحق الالتفات أن الولايات المتحدة دعت أنفع العناصر في أكثر مجتمعات الدنيا تقدما كي يهرعوا عبر المحيط قاصدين إليها، وهنا فقد كان لابد للدعوة أن تستعير لنفسها كل محسنات الغواية، ومن الطبيعي أن تكون أسطورة الفرص اللامحدودة مغناطيسا يجذب. ولأن أمريكا كانت بالفعل غنية، فإن «أسطورة الفرص» المتاحة كان لها أساس ينتظر من يعبهه ويعلمه ويبيعه للباحثين عن فرص ليس لها حد وليس عليها قيد!

وكان النداء الأمريكي إلى الباحثين عن الفرص في الدنيا - أكبر ممارسة لفنون الإعلان عرفت العصر. وبهذه الممارسة ظهرت قوة الشعار يختزل رسالته في كلمتين أو ثلاث تتحول معها الرسالة - بالتكرار - إلى رمز يستدعي كل المخزون فيه، ويذكر به سريعا وشاملا: فأمريكا هي «أرض الفرص» - وهي «أرض الوفرة» - وهي «قصة النجاح المتاح لكل الناس».

.....

.....

[وفي هذا الإطار فإن السياسة الأمريكية اعتمدت قوة الشعار ونقلت من مجال الدعوة للهجرة إلى مجالات السياسة والتجارة من نوع: «معنا أو مع الإرهاب»! (وذلك ليس خيارا حقيقيا مقنعا) - ومن نوع «نزع سلاح الدمار الشامل من يد «صدام حسين»» (وهي أول من يعرف أنه لم يبق في العراق من هذه الأسلحة شيء) - ومن نوع «التصدي لـ «إمبراطورية الشر» (وكانت تعنى الاتحاد السوفيتي في وقت كان الاتحاد السوفيتي يتآكل ويتداعى أمام نخل الجميع) - ومن نوع «محور الشر» في تعبير الرئيس «بوش»، ويقصد حصار العراق وإيران وكوريا الشمالية (دون أن يكون هناك رابط أو وجه شبه بين البلدان الثلاثة)].

.....

.....

وهنا فإنه يتعين على كل الأطراف المتعاملة مع الولايات المتحدة أن تهتم بالشعار الذي تطلقه واشنطن في اتجاهها، لأن الشعار في حد ذاته يملك بالتكرار قوة إقناع

لها قابلية أن تتحول إلى سياسة، ومن عملية إعلان تبدو سطحية ومؤقتة إلى عنصر ضغط يمارس سلطانه بقدرة ذاتية فيه على الحركة أو التحريك.

والحقيقة أن الشعارات تكتسب بما ينصب فيها بالتكرار كل يوم - خطورة كرة ثلج تبدأ صغيرة ثم تزيد عليها وهي تندرج على السفوح طاقة تدمير لم تكن متصورة عندما سُمع صوتها في البداية.

.....

.....

ثالثاً: الحرب في تاريخ أمريكا

يبقى أن الدولة الأمريكية التي قامت على العنف علمت الإمبراطورية الأمريكية درس عمرها الذي حفظته عن ظهر قلب ولم تسمح لنفسها أن تنساه لحظة.

○ قامت الدولة بالعنف، ولم يكن ممكناً أن تقوم بغيره، لأن الأخلاق والقوانين لا تقنع أحداً بأن يتخلى عن أرضه وموطنه وحياته للغرباء، إلا إذا كان مرغماً ومقهوراً.

○ وبالحرب حقق «جورج واشنطن» استقلال أمريكا، وبالحرب حقق «إبراهيم لينكولن» وحدة الولايات الأمريكية شمالاً وجنوباً وصنع الدولة الأمريكية الحديثة، وبالحرب أيضاً قامت هذه الدولة بتأمين جوارها القريب للقفز عبر المحيطات إلى الأبعد والأوسع.

○ ولم تحدث حرب عالمية في القرن العشرين إلا وكانت الولايات المتحدة طرفاً فيها، وذلك ما جرى في الحرب العالمية الأولى وفي الحرب العالمية الثانية التي جاءت نهايتها وقد سجلت الولايات المتحدة أنها القوة الوحيدة التي استعملت السلاح النووي، ثم إنها استعملته دون ضرورة ماسة إليه، لأن هزيمة اليابان كانت تحققت أمامها بالسلاح التقليدي وإلى حد دفع اليابان لطلب شروط وقف القتال عن طريق المفاوضات اليابانية في برن (عاصمة سويسرا). وبرغم ذلك فإن «ترومان» أمر باستخدام السلاح النووي لتجربته عملياً من ناحية، ومن ناحية

أخرى لإنذار الاتحاد السوفيتي مبكرا قبل أن تحدثه نفسه بإمكانية أن يكون ندا للولايات المتحدة متوهما بانتصاراته الكبرى ضد جيوش هتلر! - ومن ناحية ثالثة فقد وقع استعمال السلاح النووي كإعلان للعالم بأن عهدا إمبراطوريا جديدا قد أطل على الدنيا، وهذا العهد الإمبراطوري أمريكي ولا ينبغي لأحد أن يجهل هذه الحقيقة أو يتجاهلها!



وفى فترة ما بين الحربين العالميتين كانت الولايات المتحدة تقاتل السيطرة على مقدرات وثروات أمريكا اللاتينية. وفى فترة ما سُمى بالحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تتوقف عجلة الحرب الأمريكية، بل إن كل رئيس أمريكى كان يعرف أن مكانته بين ساسة بلاده وفى تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له «حربه الخاصة»، يثبت فيها «رجولته» ويظهر للشعب الأمريكى أنه وفى له قيادته، وممثل لفحولة هذه العقيدة، وقادر على الاختبار: نار أمريكية ودم الآخرين!

وطوال نصف قرن وأكثر من الحرب الباردة خاض رؤساء الولايات المتحدة حروبهم الساخنة مباشرة أو بالوساطة، إما عن طريق تحريض أطراف أخرى على الاقتتال فيما بينها، وإما بحروب الانقلاب من الداخل على نظم تقاوم المسعى الإمبراطورى الأمريكى.

□ كان الرئيس «هارى ترومان» هو ساكن البيت الأبيض عندما عصفت رياح الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٥٢)، لكن الرئيس «ترومان» خاض حروبا ساخنة فى كوريا وفى اليونان وفى إيران، ومن المفارقات أن قائده العسكرى لإدارة هذه الحروب الثلاثة كان رجلا واحدا هو الجنرال «فان فليت».

□ وكان خلف «ترومان» على رئاسة الولايات المتحدة عسكرى من الأصول والأساس هو الجنرال «دوايت أيزنهاور»، ولم تتوقف حروب «أيزنهاور» بخلافه للزى العسكرى وارتدائه لزى مدنى ليدخل به البيت الأبيض.

وكان «أيزنهاور» يقول إنه كرجل عسكرى عرف مأساة الحرب وأدرك أفضلية تجنبها، لكن «أيزنهاور» لم ينجح إلى السلم، وإنما اختار أسلوب الانقلاب من الداخل بالمخابرات وبالسلاح.

وذلك حدث ضد حكومة «أربينز» في جواتيمالا، وضد حكومة الدكتور «مصدق» في إيران، وكان ذلك هو العهد الذهبي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مزج المؤامرة مع السلاح لضرب حركات التحرر والثورة في العالم الثالث خصوصا.

.....

.....

[وأ تذكر حوارا في تلك الفترة مع زعيم الهند ورئيس وزرائها الكبير «جواهر لال نهرو»، وقد جرى هذا الحوار في بيت الزعيم الهندي وسط دلهي سنة ١٩٥٨. وكان «نهرو» في فترة نقاهة بعد أزمة كلى داهمته بينما كان يتحدث أمام مجلس النواب الهندي، لكنه - كعادته - حتى وهو على فراش المرض يريد أن يسمع ويريد أن يحاور، ويومها في حجرة نومه ومعنا مساعده الأقرب إليه وقتها «كريشنا مينون» قال «نهرو»:

«نحن محاصرون في منافسة بين قوتين أمريكيتين، واحدة شريرة غامضة تستعمل للتطويع والإخضاع (هي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، والثانية براءة وخداعة (تستعمل للغواية والإغراء) وهي هوليوود (عاصمة السينما)».

ومشكلتنا أنه إذا فازت وكالة المخابرات المركزية أصبحت حريتنا مهددة، وإذا فازت هوليوود تصبح ثقافتنا مهددة.

وتدخل «كريشنا مينون» يُذكر «نهرو»: بأنه نسي قوة ثالثة لابد أن تدخل في المعادلة وهي قوة «البنتاجون» (وزارة الدفاع)، ورد «نهرو» قائلاً لمينون: «لك حق - ولكني أظن أن فقدان الناس لحريتهم وفقدانهم لثقافتهم يمكن أن يتم بغير صخب، وحتى دون أن يشعروا. لكن السلاح عندما يتحرك يثير ضجة تُنبئ الآخرين إلى أنهم معرضين لتهديد النار!».

.....

.....

بعد «أيزنهاور» جاء «جون كينيدي» رئيسا للولايات المتحدة ينشر على العالم وعدا

بحدود جديدة. لكن «جون كنيدي» كان عليه أن «يثبت رجولته» بالحرب وقد فعلها في خليج الخنازير ضد كوبا. وعندما لم تنجح حربه في تحقيق هدفها، كان عليه أن ينتظر فرصة أخرى واتته حين أصدر الأمر بقتل رئيس فيتنام الجنوبية «نجديم»، ثم مارس هذه الرجولة مرة أخرى سنة ١٩٦٣ بفرض حصار حول الكاريبي كاد أن يتسبب في حرب نووية مع الاتحاد السوفيتي، ثم مارسه مرة ثالثة بفتح باب التدخل الأمريكي الواسع في حرب فيتنام.

وكانت رئاسة «ليندون جونسون» تكملة لرئاسة «جون كنيدي»، وكذلك واصل حرب فيتنام إلى النهاية، وقد استغرقت بغير حد، وتمادى فيها إلى درجة الهجوم على فيتنام الشمالية مباشرة، وبرر هجومه بحجج ثبت للكونجرس الأمريكي أنها ملفقة، وكان ضمنها الزعم بوقوع اعتداء على الأسطول الأمريكي في خليج تونكين الذي ثبت أنه كان عملية «مصنوعة» لتبرير الهجوم، ثم كانت ذروة حروب «جونسون» الخفية دوره في «هندسة» حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧ لصالح إسرائيل وضد العرب وأولهم مصر.

وبعد «جونسون» جاء «ريتشارد نيكسون» ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى ما حولها في لاوس وكمبوديا، وفي عهد «نيكسون» دخلت الولايات المتحدة بمشورة وزير خارجيته «هنري كيسنجر» حروبا وانقلابات من الداخل في أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية بالذات ضد حكومة شيلى الشرعية وضمناها قتل رئيسها «اليندي» على سلم قصره. وكانت الذروة فيما يتعلق بالعرب دور «نيكسون» و«كيسنجر» في معركة العرب سنة ١٩٧٣ إلى الدرجة التي دعت الرئيس «السادات» في ذلك الوقت إلى قبول وقف إطلاق النار قائلا في رسالة مكتوبة بخط يده إلى «ريتشارد» الرئيس «حافظ الأسد»: «إننى أستطيع أن أحارب إسرائيل. لكنى لا أستطيع أن أحارب الولايات المتحدة!».



وكان «جيمى كارتر» وهو الرئيس الأمريكي الوحيد الذى حصل على جائزة نوبل للسلام. بادی حرب مسلحة ضد الاتحاد السوفيتى بالوساطة فى أفغانستان، وكان هو ومعه مستشاره للأمن القومى «زبجنيو برجينسكى» ورئيس مخابراته

«ستانسفيلد تيرنر» أصحاب نظرية «تسليح الإسلام» لكى يطارد ويطرده الإلحاد الشيوعي فى أفغانستان، وكان ذلك الإسلام المسلح والمدرّب بواسطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هو نفسه انتقام العناية الإلهية من المسلمين الذين رضوا أن ينخرطوا فى صفوفه تحت رايات الجهاد المزعوم، فالمقاتلون المسلمون الذين حملوا السلاح أصبحوا هم الإرهابيون الذين تطاردتهم الولايات المتحدة مستعينة بحكوماتهم - حتى جاء وقت وجدت فيه هذه الحكومات نفسها أنها مطاردة مثل شبابها الذين غرر بهم - لا فارق بين شباب وقع فى الخديعة و«جاهد» - وحكومات وقعت فى الفخ وأطاعت!

والداعى أن الحروب تهتم بالغايات وتحافظ عليها، أما الوسائل فهى تؤدى دورها وتستنفد صلاحيتها ولا يعود لها نفع سواء كانت الأدوات من حديد وصلب أو ناس من لحم ودم!



بعد «كارتر» جاء الرئيس «رونالد ريجان» وقد أثبت هو الآخر رجولته فى الحرب، وكانت حروب الرجل على مثال ثقافته - سينمائية: فقد بدأ برواية هزلية فى بنما ضد الجنرال «نورييجا» - ثم أعقبها بواحدة تليفزيونية على ساحة جزر «أجرانادا» وكانت تلك معركة قصد بها أن تغطى على مهانة الانسحاب المفاجئ من لبنان بعد نسف مقر قيادة قوات جنود البحرية «المارينز» على حافة بيروت.

وبعد «ريجان» جاء «بوش» الأب ليثبت رجولته بحرب الخليج الأولى، وبالنزول فى آخر أيام رئاسته على شواطئ الصومال دون قتال فى غزوة شنها باسم الإنسانية، ثم هجرها خلفه «بيل كلينتون» الذى أثبت «رجولته» بالسلاح هو الآخر، على شكل موجات من قذائف الصواريخ موجهة إلى «بغداد» وإلى «الخرطوم» وإلى بيت يسكنه «أسامة بن لادن» فى ضواحي قندهار!

ثم جاء الدور أخيراً على «بوش» الابن ليثبت «رجولته»، وكما هو لازم - بصخب السلاح وحشد القوات والتهديد بالحرب.

والحقيقة أنها بعد الدولة المحاربة - إمبراطورية تحمل السلاح وتعتبره وسيلتها

المجربة لتحقيق مطالبها، وأكثر من ذلك فهي تعتبر - وعلى لسان الرئيس «جورج بوش» نفسه - «أن الحرب هي الوسيلة التي تكتشف بها الأمم موارد قوتها الداخلية قبل قوتها الخارجية، والبوتقة التي تتبلور فيها شخصيتها وتتجسد إرادتها - ثم هي بعد ذلك أوثق رباط لوحدها وأقوى حافظ لتماماتها»، وهنا فليس مصادفة أن الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة شاركت في سبعين نزاعاً مسلحاً وتدخلت بالعنف في الشأن الداخلي لأكثر من مائة دولة !

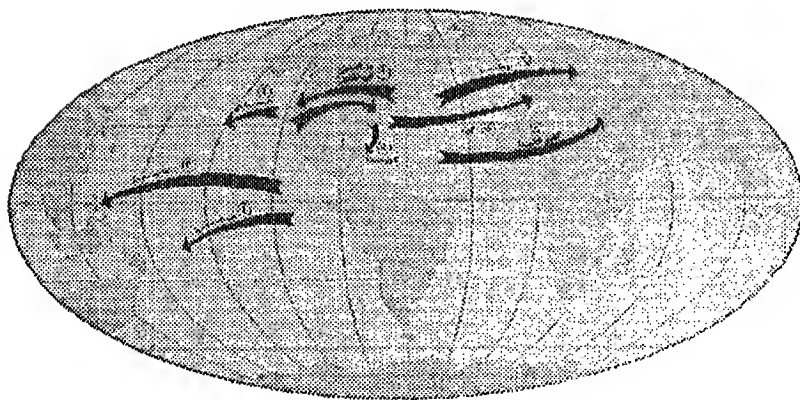
ومع ذلك فإن بعض العرب المحبين للسلام لا يملون تكرار القول بأن «الحروب لم تقدم حلاً لأي مشكلة في التاريخ»، وهو قول فيه بعض الصحة، لكن فيه الكثير مما يحتاج إلى المراجعة .

فليس في وظيفة الحروب حل المشاكل، ولكن في وظيفة الحروب أن تكسر الحواجز وتفتح الأبواب وتضبط موازين القوة بما يتيح للسياسة أن تؤدي دورها وتحقق هدفها بتصميم وعزم !



وكانت هذه مهمة تفتيش في الضمير الأمريكي صعبة بالطبيعة - ناقدة بالضرورة - لكنها في كل الأحوال محاولة ملحة ومتكررة في طلب الفهم أو بعض منه، لعل وعسى يتمكن من يقدر من العرب على الوقوف مع الآخرين في العالم - أن يجعلوا الفهم مقدمة لهدف لا يتزايد في مطلبه عن مجرد نزاع غرور إمبراطوري يتبدى تصميمه على أن يكون خاتمة إمبراطوريات التاريخ إلى الأبد - أو طوال القرن الحادي والعشرين على الأقل !

الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية



١- الأكبر - والأسرع - والأسهل!

لدى الشعب الأمريكى باستمرار غرام بالأرقام القياسية، واهتمام باحتكارها من الأقوى إلى الأكبر، ومن الأعلى إلى الأسرع، ومن الأطول إلى الأعرض - وإلى ما لا نهاية له من أفعال التفضيل فى وصف كافة مجالات الحياة.

وفى جدول الأرقام القياسية على مسار التاريخ من بدايته إلى نهايته (إذا كانت للتاريخ نهاية) - فإن الصعود الإمبراطورى الأمريكى هو قصة تتفوق على غيرها، لأنه فى حدود قرن لا يزيد (القرن العشرين) تمكنت الإمبراطورية الأمريكية أن تصبح الأقوى، والأكبر، والأعلى، والأطول، والأعرض - كله فى الوقت نفسه.

والشاهد أن الزحف الإمبراطورى الأمريكى بدأ حركته فى التسعينيات من القرن التاسع عشر - مباشرة عقب انتهاء الحرب الأهلية فى أمريكا وفور تضييد جراحها، وعندما حلت تسعينيات القرن العشرين كان الانتشار الإمبراطورى الأمريكى قد غطى وجه الكرة الأرضية، وكانت الإمبراطوريات الأخرى بما فيها الإمبراطورية الروسية - وهى الوحيدة التى بقيت بعد الحرب العالمية الثانية - قد تهاوت بنفاد الموارد، أو نفاد الجهد، أو نفاد الإرادة!

ويمكن أن يُقال أن الإمبراطورية الأمريكية فهمت واستوعبت دروسها من كل ما قابلته على أرض الواقع، أو من بطون الكتب، أو من قصص المغامرات - بل ومن قصائد الشعر وأدب الرحلات!

□ من أرض الواقع، التقطت الولايات المتحدة أهمية الانتشار السريع وتركيز القوة، ففى تجربة إنشائها كان هاجس أهلها حيث وصلوا هو ملء قارة بأكملها من المحيط إلى المحيط على عجل، ثم توحيد أقاليم هذه القارة بالسلاح لأنه الأسهل والأنجح - بحيث يكون هؤلاء الذين تمكنوا من أغنى قارات الأرض فى وضع

يسمح بتجميع طاقاتها، وبناء قاعدة مأمونة لحياتهم عليها فى حماية أوسع المحيطات.

□ ومن بطون الكتب كان من حظ الولايات المتحدة أن وحدتها كدولة - وقد تحققت بوحشية الحرب الأهلية بتكلفة نصف مليون قتيل، وهو ما يزيد على أى خسائر بشرية تكلفتها فى أى حرب عالمية خاضتها - توافقت مع الوقت الذى كانت فيه أصداء نظرية «داروين» عن «أصل الأنواع» (قصة النشوء والارتقاء) - تملأ الأجواء، وتشرح لدنيا بهرتها كشوفات الجغرافيا والعلوم درسا مؤداه، أن «البقاء للأقوى»، وأن الفائزين فى صراع الحياة هم الأقدر على التكيف والتلاؤم ومغالبة العوائق وإزاحة غيرهم. ومع أن صراع الحياة شغل أوروبا (كما شغل أمريكا)، فقد كان درس البقاء للأقوى حياً فى الممارسة الأمريكية المستجدة، وبعيدا فى الذاكرة الأوروبية المعتقة، ثم إن الغنى الأوروبى من مكتسبات الثقافة والفنون كان فى استطاعته ترويض الغرائز، ووضع شئ من العقل فى رأس الوحش (الداروينى) الذى هو أقدر المخلوقات على البقاء.

□ ومن قصص المغامرات أعجبت الولايات المتحدة بالقرصان الشهير «الابن «مورجان» (الذى تمكنت أسرته فى عصور لاحقة من العثور على كنزته واستعملته فى رأس مال بنك مورجان العتيق) - وكان الإعراب الأمريكى بمورجان استيعابا لفلسفة ذلك القرصان الذكى، وجوهرها يظهر فى «قواته: «أن القرصان العادى هو الذى يغير على السفن المسافرة ويقتل ركابها الأبرياء، وينهب حمولاتها من الأشياء والنقود، وأما القرصان الذكى فإنه لا يغير إلا على سفن القراصنة الآخرين، ينتظرهم قرب مكانهم - عائدين محمليين بالغنائم، مجاهدين من القتل والقتال، ثم ينقض عليهم محققا جملة أهداف:

- يحصل على كنوز عدة سفن أغار عليها القرصان العادى فى رحلة شاقة وطويلة - لكن القرصان الذكى يحصل عليها جاهزة بضربة واحدة.

- لا يرتكب بالقرصنة جريمة، لأنه نهب الذين سبّقوا إلى الذهب، وقتل الذين سبّقوا بالقتل - وعليه فإن ما قام به لم يكن جريمة وإنما عقاب عادل، وأم ينحن قتلا وإنما هو القصاص حقا.

- إن القرصان الذكى بهذا الأسلوب يصنع لنفسه مكانة وهيبة تذكرها تقارير النهار وتذكرها حكايات الليل!

ومعنى تطبيق أسلوب الكاتب «مورجان» - أن الولايات المتحدة لا تشغل نفسها بالسيطرة على بلدان مفردة وإنما تأخذ الأقاليم بالحزمة، ولا تبلى الدول لقمة بعد لقمة، وإنما تبلى المائدة الإمبراطورية بكل ما عليها، بما فى ذلك الأطباق والأكواب، وأدوات الطعام - والمفارش أيضا (وذلك متسق بثقافة التجربة مع الاستيلاء على قارة بأكملها عامرة بكل ما تحمله في بطنها وعلى ظهرها)!



كانت بداية الحلم الإمبراطورى الأمريكى الذى خرج ليقوم بدور «أكل الإمبراطوريات» أواخر القرن التاسع عشر - هى البدء بالأقرب، أى: إمبراطوريات أسبانيا والبرتغال - فتلك قوى أصابها الوهن بعدما أفسدها الذهب المنهوب من كنوز قبائل وشعوب أمريكا اللاتينية، ومع ذلك فهى لا تزال مصممة على ادعاء العظمة فى جنوب ووسط نصف الكرة الغربى تحسب نفسها سيدة ممتلكات تعتبرها لها بحق الاكتشاف والفتح.

وكانت الإغارة على ممتلكات أسبانيا والبرتغال مهمة سهلة إلى حد كبير، ولعلها فتحت شهية الإمبراطورية الجديدة وأكدت لها - مرة أخرى - صحة نظريتها فى الإغارة على الإمبراطوريات السابقة للحصول على كل شىء - ومرة واحدة - وليس على مراحل أو على آجال، تتغير خلالها الموازين.

ومع بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة منغمكة تدرس أحوال إمبراطوريات أوروبا، سواء منها المتهاكمة بطول السنين أو تلك المتماسكة تصلب عودها وتعطى نفسها عمرا متجددا بكل الوسائل!

كان ذلك شاغل الولايات المتحدة الأمريكية - عارفة أنها تخالف به وصية الجنرال «جورج واشنطن» - مدركة وهى تتابع مجرى الحوادث فى أوروبا - (بعد توحيد ألمانيا - وحرب السبعين - وسقوط دولة نابليون الثالث - ومشهد كومبيونة باريس المؤذن بعصر من الثورات الاجتماعية) - أن القارة القديمة مقبلة على حرب عالمية

لإعادة توزيع المستعمرات - وشعورها أن الفرصة سانحة لها تخرج إلى أعالي البحار.

وكان التحدي الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة هو كيف يمكن إزاحة تلك الإمبراطوريات القديمة والاستيلاء على ممتلكاتها بتطبيق أسلوب الكابتن «مورجان»، حتى وإن كانت تجربة الحظوظ في بحار بعيدة ضد إمبراطوريات مازالت متعافية، - يعنى أن المهمة هذه المرة أصعب فقد كانت إمبراطورية كل من أسبانيا والبرتغال موجودة في حوض المياه الأمريكي، كما أن كلتا الإمبراطوريتين نزل عليها الغروب فعلا - وأما في حالة الإمبراطوريات الأوروبية فإن عملية الاستيلاء سوف تتم على الشواطئ البعيدة، والشمس هناك بعد الظهر!

وكذلك مضى الزحف الإمبراطوري الجديد من أول خطوة بالعنف، وفي حين أن الإمبراطوريات السابقة مارست زحفها تسلا، فإن الإمبراطورية الأمريكية مارسه اقتحاما. وعلى سبيل المثال وفي حالة الإمبراطورية البريطانية فإن بدايتها الهندية تركزت في نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية، والذي حدث أن الشركة قامت أولا بإنشاء مراكز لتجارها على شواطئ البنغال، مهمتها أن تقوم على تفريغ سفن الشركة الحاملة لبضائعها من إنجلترا (أو من غيرها) وتحافظ عليها في مخازنها حتى مواسم شحنها إلى الداخل. وفي نفس الوقت تستقبل منتجات ومحاصيل الداخل لوضعها على السفن تعود بها إلى إنجلترا (أو غيرها). وكان مطلع الظهور الإمبراطوري المسلح في الهند، حراس مخازن شركة الهند الشرقية، ثم تحول حراس الشركة إلى شبه قوة مسلحة خاصة، ومرتبة منذ قبل أن يلحق جيش إنجليزي نظامي بمليشيا شركة الهند الشرقية التي أصبحت بذاتها نواة حكومة الهند، وهي واحدة من أرقى البيروقراطيات التي عرفها تاريخ عالم الإدارة! حتى بلغ من كفاءتها أنها قامت بدور حكومة بريطانية موازية في دلهي - الحكومة البريطانية الأصلية في لندن، وساعدتها على ذلك دواعي التمدد الإمبراطوري البريطاني وضرورات حماية الممتلكات البريطانية - وكانت هذه مسؤوليات تقتضى - من قبل ثورة الاتصالات الحديثة - تفويضا واسعا للأطراف، بسبب وجود المركز بعيدا في الزمان قدر بعده في المكان، وكذلك أصبحت حكومة الهند الاستعمارية

مستودع خبرة إمبراطورية هائلة، ومدرسة عالية الكفاءة تخرج منها أكفأ الوزراء والمشرعين والدبلوماسيين والإداريين فى مختلف مجالات الخدمة العامة فى «لندن» عاصمة الإمبراطورية ذاتها.

ولم تكن تجربة الإمبراطورية الأمريكية تسمح لمثل هذا النموذج أن يتكرر، بل على العكس فالإمبراطورية الأمريكية تصادف توسعها وانتشارها مع ثورة فى وسائل الاتصال - سمحت بإدارة هذا التوسع والانتشار من واشنطن مباشرة، كما أن الإدارة جرت باندفاع يتعجل تحقيق مطالبه. ومع أن اللغة الناعمة بدت فى بعض المناسبات مستعارة من تجارب إمبراطورية سابقة، فإن الاندفاع والعجلة والعمل المباشر من واشنطن لم تلبث جميعها حتى كشفت وجها آخر يغلب عليه العنف والقسوة وهو حتمى - عندما لا تكون القوة مهياة بالتجربة لحكمة الصبر، ولا تكون الثقافة كافية لترويض الغرائز، وفى مطلق الأحوال فإن مخالف النسر (وهو شعار الولايات المتحدة) لم تخلق مناسبة لغطاء قفاز من جلد أو حرير!

٢ - المهام الإمبراطورية المقدسة والإلهية

فى الفصل الرابع من كتابه الموثق عن «الإمبراطورية الأمريكية» يحكى مؤلفه «ستانلى كارنوف» - بالتفاصيل سياسة وأدبا - حكاية التوسع الأمريكى فى آسيا، ومن الغريب أن «كارنوف» يختار لهذه الفصول عنوانا يقول «أمريكا تتجه إلى العولمة» «America Goes Global».

ويقدم «كارنوف» لحكايته بتحليل مستفيض للفكر الأمريكى فى تلك اللحظة الإمبراطورية من أواخر القرن التاسع عشر - تسعينيات ذلك القرن - ويعرض مجموعة ملاحظات فى موضعها الصحيح:

○ أن الولايات المتحدة نشأت ونمت - بطبائع الجغرافيا والتاريخ - دولة متحركة لا تطبيق الوقوف مكانها، وتعتقد أن الوقوف لا يكون إلا استسلاما لحصار أو تهيدا لتراجع، أى أن غرائزها ودوافعها تحفزها دائما لأن تتقدم وتتقدم - تنتشر وتنتشر.

○ وحتى تلك اللحظة من الزمن - أواخر القرن التاسع عشر - كان التقدم والتوسع يجرى على أساس ملء المساحة من خط الماء (الأطلسي) - إلى خط الماء (الباسيفيكي)، وقد قبلت الولايات المتحدة ضريبة الحرب الأهلية لهذا السبب وحده - وهو ملء المساحة من الماء إلى الماء بدولة واحدة قوية.

○ وكان الوصول من الماء إلى الماء عملية تمت بسلاح النار معظم الأحيان، وبسلاح الذهب بعضها، لأن عددا من الولايات مثل لويزيانا وآلاسكا جرى شراؤها بالذهب (وكان استعمال الذهب في شراء الولايات أكثر عدلا من استعمال قطع الزجاج الملون - ملء قدح من الخرز - وهو بالضبط ما دفعه مهاجرون هولنديون في صفقة شراء جزيرة «مانهاتن» - قلب نيويورك).

○ وفور انتهاء الحرب الأهلية فإن الولايات المتحدة مضت تتطلع عبر الماء على الناحيتين إلى آسيا وأوروبا، وتشعر بهدير محرقاتها الداخلية توجهها إلى الشواطئ البعيدة، بادعاء «مهمة مقدسة» و«قدر محتوم» يكلفها بملء كاهل فراغ على الأرض، وتغطية أى غياب للبشر - والأمريكيين بخاصة - عن موارد الثروة والغنى. وبالطبع كان اتجاه آسيا عبر الباسيفيكي هو الأفق المفتوح ينتظر، لأن الولايات المتحدة لم تجهز بعد لأوروبا، والمهاجرون بموروث ذكريات - خفت ولم تتلاش مع السنين - ظلوا واعين أن أوروبا دولة قوية، وأن مواقع مواردها وثروتها ليست فراغا ينتظر «تكليفا مقدسا» أو «قدرا محتوما» تحمله أمريكا.

○ ويورد «كارنوف» في التعبير عن التطلع الأمريكي إلى الأفق الآسيوي، قصيدة لشاعر أمريكا الكبير «والتر ويتمان» يقول مقطع منها:

عندما أقف على شاطئ كاليفورنيا وأمد البصر إلى بعيد.

أسأل بلا كلل أى شىء هناك وراء هذا البحر لم يُكتشف بعد.

أشعر ومازلت طفلا صغيرا على هذه الأرض أننى رجل كبير.

وأن ذلك الأفق اللامتناهى الذى يظهر أمامى.

يناديني أن أعبر الماء حتى «أحيط بالمحيط»!

لكن داعى الأفق - يستطرد «كارنوف» - لم يكن خيال شعراء، بل مطلب جماعات مصالح تبحث عن مجالات للتوسع تلبي هاجس أمريكا الدائم إلى الانتشار، فقد تجمع رجال صناعة، وملاك ترسانات سفن، وأصحاب بنوك - راكموا أرباحا طائلة أثناء الحرب الأهلية، ثم أصبحت خشيتهم بعد انتهائها أن تنقل رؤوس أموالهم أو تذوب. وفى صحبة هؤلاء كان هناك عسكريون - خصوصا من الأسطول (الذى لعب دورا مهما فى الحرب الأهلية) - يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بالخروج من القارة، لأن «المحيطات الحامية» يمكن أن تتحول إلى «المحيطات العازلة» - فإذا أريد لها أن تستبقى مهمة الحماية على الناحيتين، فمن الضروري - إذن - عبورها إلى بعيد، والتمسك عند هذا البعيد بمواقع تلعب دور محطات الإنذار تمكن من الدفاع، أو تكون مراكز انطلاق إذا ما استجدت حاجة لهجوم.

○ وسنة ١٨٩٠ وتحت ضغوط المُنادين بالتوسع والانتشار، أقر الكونجرس اعتمادات لبناء خمس عشرة مدمرة حديثة، وست بوارج «ذات قوة نيران غير مسبوقة»، لكى يكون من ذلك أسطول بحرى يوازى الأسطول الألماني -!- وأطلق ضباط البحرية يتزعمهم الأدميرال «ستيفن لوس» دعوة تنادى بضرورة أن تتحول الولايات المتحدة إلى دولة حرب، «لأن الحرب تجربة ليس لها نظير فى تمتين وحدة الشعوب، وكشف صلابة معدنها، وتنشيط هممها، وتفتيح عقولها، وداعيتها إلى حُسن استغلال مواردها المادية والمعنوية».

○ وبلغ من قوة النداء المطالب بالانتشار والتوسع أن بعض الداعين إليه أخذوا زمام الأمور فى أيديهم وتصرفوا على مسئوليتهم وباختلاق الفرص وتلفيقها، وكان من هؤلاء قنصل أمريكا فى جزر هاواى «جون ستيفنس» الذى حَرَضَ مجموعة من زُراع القصب الكبار وعددا من أصحاب الأموال وطائفة من قساوسة الكنيسة لكى يقوموا بانقلاب على ملكة الجزر الأسطورية «ليلى أوكولانى»، وبالفعل جرى ترتيب الانقلاب على الملكة أثناء وجود السفينة الحربية الأمريكية الزائرة «بوسطن»، وكان بحارتها - الذين نزلوا إلى الشاطئ لتعزيز حركة الانقلاب، هم الذين أخذوا العلم الأمريكى من دار القنصلية الأمريكية ورفعوه على القصر الملكى فى «هونولولو»، ثم كتب القنصل تلغرافا إلى واشنطن يقول بالنص:

«لقد استوت ثمرة الكمثرى فى هاواى، وهذه ساعة قطفها».

ثم عاد القنصل يعزز تلغرافه الأدبى بتقدير عملى للموقف يقول فيه :

«إن «واجبات الشرف» تحتم علينا أن نحتل هذه الجُزُر ملكا خاصا للولايات المتحدة، وإذا لم نفعل ذلك فإن الحكومة البريطانية سوف تفعله، خصوصا وهى تدعى بحق قانونى عليها، باعتبار أن الكابتن الإنجليزى «كوك» هو أول من وصل إلى هذه الجُزُر واكتشفها».

ويورد «ستانلى كارنوف» بعد هذه الواقعة تعليقا كتبه المفكر والمؤرخ «جورج كينان» بعد ستين سنة قال فيه : «إنه منذ ذلك اليوم أصبحت تعبيرات مثل «واجب شرف»، و«مهمة مقدسة»، و«حتمية ضرورية» تعبيرات شائعة تفصل وتطرز كساءً لمطالب القوة الأمريكية !

وبحكم «واجبات الشرف» و«المهام المقدسة» و«الحتميات الضرورية» انطلق الزحف الأمريكى فى المحيط الهادى نحو الشواطئ البعيدة يتقدم وينتشر .

□ يوم الثلاثاء من شهر يناير ١٨٩٧ دخلت مجموعة بحرية من الأسطول الأمريكى إلى ميناء «هونولولو» (كان الكومودور ستيفنس هو قائد مجموعة الاحتلال).

□ ويوم الخميس ٣٠ أبريل ١٨٩٨ جاء الدور على القلبين فتقدمت قلع من الأسطول الأمريكى إلى خليج «كوريبيدور»، ثم نزل بحارة الكومودور «جورج ديوى» إلى خليج العاصمة مانىلا (بدعى إنقاذها من أزمة داخلية).

□ وبعد أسابيع تذكر ضباط الأسطول الأمريكى أنهم فى لهفتهم على حماية غزو القلبين، نسوا محطة مهمة وسط المحيط هى جزيرة «جوام»، وكذلك قصدت إليها مدمرة أمريكية - اسمها «شارلستون» - يقودها الكابتن «هنرى جيلاس»، الذى تلقى تعليماته فى ظرف مقفول يفتحه عندما يرى الجزيرة أمامه من بعيد، وحين فعل، قرأ أمرا من قيادته يقول له :

«نحن لا نعرف شيئا عن مساحة «جوام» ولذلك عليك قبل مهاجمتها أن تدور حول الجزيرة لتقيس اتساعها، وتستنتج حجم القوات التى يمكن أن يكون الاسباب تركوها هناك لحمايتها بعد أن تسلموها من الكابتن «ماجلان» الذى اكتشفها».

لكن الكابتن «جلاس» قرر اختصار الإجراءات واقتحام ميناء جزيرة «جوام» الرئيسى «سان لويس دابرا»، واقترب فعلا من الميناء ثم راح يطلق أكبر مدافعه دون رد عليه، وواصل تقدمه على مهل حتى لمح بحارته قاربا يتوجه نحوهم قادما من الميناء يرفرف عليه علم أسباني، وبعد نصف ساعة كان القارب وضابطه بحذاء «المدمرة شارلستون»، يطلب إذننا بالصعود إلى ظهرها لمقابلة قائدها، ومثل الضابط الأسباني أمام الكابتن «جلاس» يقول: «إنه يجيء إليه معذرا لأن الميناء لم يستطع أن يرد تحية مدمرته لعدم وجود ذخيرة لدفعها». - وسأله الكابتن «جلاس» مندهشا: «آية تحية؟»، وأجاب الأسباني: «تلك الطلقات التى أعلنتم بها وصولكم عندنا!» - ورد الكابتن الأمريكى بحدة: «لم تكن طلقاتنا تحية ودية، وإنما إجراء هجوميا، فنحن فى حالة حرب معكم»، ثم استطرد «لكننا الآن نعرف أنكم بلا ذخيرة، وعليه فليس أمامكم غير تسليم الميناء»، ثم أضاف موجهها كلامه للضابط الأسباني الذى انعقد لسانه من الدهشة «عليك الآن أن تذهب وأن تعود بالحاكم العام للجزيرة لكى يوقع معنا عقد تسليم وتسلم».



كان الرئيس «ويليام ماكينلى» الذى بدأت أثناء رئاسته أولى محاولات التوسع والانتشار الإمبراطورى الأمريكى - شخصية غريبة، (ومن المدهش أنها تحمل وجوه شبه مع الرئيس الأمريكى الحالى «جورج بوش» - فقد كان رجل أعمال وسياسيا لا يملك التجربة الناضجة ولا الخلفية الثقافية التى يعتمد عليها فى سياسته وقراره، ولهذا كان جل اعتماده على مساعديه وعلى جماعات الضغط من أصحاب المصالح، وقد رُويت عنه - فيما يحكيه «ستانلى كارنوف» فى كتابه عن الإمبراطورية الأمريكية (فى آسيا) - نكتة شاعت تقول:

«سؤال - كيف يتشابه عقل الرئيس «ماكينلى» مع سريره؟»

ورد السؤال:

«كلاهما لابد أن يرتبه له أحد قبل أن يستعمله!».

ثم يورد «ستانلى كارنوف» فى كتابه (صفحة ١٢٨) مشاهد تبدو وكأنها تجرى

اليوم (سنة ٢٠٠٣) فى البيت الأبيض - وكلاما يصح أن يقوله الساكن الحالى لهذا البيت الأبيض (الذى تتولى مستشارته للأمن القومى السيدة «كونداليزا رايس» مهمة ترتيب عقله كل يوم قبل أن يستعمله، تاركة ترتيب سريره لغيرها!). ويكتب «كارنوف»:

«كانت المناقشات فى أمريكا محتدمة حول ما ينبغى عمله مع البلدان التى احتلتها الأساطيل الأمريكية فى الباسيفيك، وكانت فكرة «الإمبراطورية» تجربة مستجدة على الولايات المتحدة، وكان على الرئيس «ماكينلى» أن يفصل فى الأمر بقرار». وفى سبتمبر ١٨٩٨ استقبل الرئيس وفدا من قساوسة جمعية الكنائس التبشيرية، الذين فوجئوا به بعد أن انتهت جلسته معه يقول لهم: «عودوا إلى مقاعدكم أيها السادة لأنى أريد أن أقص عليكم نبأ وحى سماوى ألهمنى (Inspiration of divine guidance).

أريد أن أقول لكم أننى منذ أيام لم أنم الليل بسبب التفكير فيما عسى أن نصنعه بتلك الجزر البعيدة (يقصد القلبين بالذات) - ولم تكن لدى أدنى فكرة عما يصح عمله، ورحت أذرع غرفة نومى نهابا وجيئة أدعو الله أن يلهمنى الصواب، ثم وجدت اليقين يحل فى قلبى والضوء يسطع على طريقى.

إن هذه الجزر جاءتنا من السماء، فنحن لم نطلبها ولكنها وصلت إلى أيدينا منة من خالقنا ولا يصح أن نردها، وحتى إذا حاولنا ردها فلن نعرف لمن؟ - ولا كيف؟

وقد بدا لى أولا - أنه من زيادة الجبن وقلة الشرف والتخلى عن الواجب أن نعيدها إلى أسبانيا (المالك الأصل). ومن ناحية ثانية - وجدت من سوء التصرف والتبديد أن نعهد بها إلى قوى أوروبية متنافسة على المستعمرات فى آسيا مثل فرنسا أو ألمانيا (التي كان قيصرها «ويلهلم» - الملهوف على أى مستعمرة يستطيع أن يمسك بها - يريد إرسال أمير المانى لتتويجه على عرش جديد فى القلبين!). ومن ناحية ثالثة - أحسست أنه من غير الملائم أن نترك هذه الجزر لحماقة وجهل سكان محليين لا يصلحون لتولى المسئولية.

وكذلك فإن الخيارات المفتوحة أمامنا تركزت فى حل واحد هو فى الواقع لمصلحة

الفلبين قبل أى طرف آخر، وهذا الحل هو ضم الجزر إلى أملاكنا، بحيث نستطيع تعليم سكانها ورفع مستواهم وترقية عقائدهم المسيحية ليكونوا حيث تريد لهم مشيئة الرب، أخوة لنا فدتهم تضحية المسيح كما فدتنا!».



ودارت مناقشات واسعة فى الكونجرس حول «الأملاك الأمريكية» وراء البحار، وهل هى «إمبراطورية» - وإذا كانت «إمبراطورية» فهل يليق ذلك بمجتمع المهاجرين الذين اختاروا الحرية فى العالم الجديد؟ - وإذا لم تكن الممتلكات الجديدة «إمبراطورية»، فكيف يمكن توصيف وضعها الراهن تحت العلم الأمريكى؟

وتصادف وقت احتدام المناقشات فى الكونجرس أن الشاعر البريطانى «رديارد كيبلنج» - (وهو صاحب المقولة المشهورة «بأن الشرق شرق - والغرب غرب - ولا يلتقيان») - كان يزور أمريكا لأول مرة ولعله أراد تشجيع معسكر أعضاء الكونجرس الذين «يفضلونها إمبراطورية»، وكذلك فإنه نشر قصيدة فى مجلة ذات نفوذ تلك الأيام - قائلا للأمريكيين:

«لا تنزعجوا من تحمل مسئولية هؤلاء الذين وقعت أقدارهم فى أيديكم.

سوف تجدون أنهم مخلوقات متعبة: نصف شياطين ونصف أطفال.

افهموا أن أمريكا لم يعد فى مقدورها أن تهرب من رجولتها.

تعالوا كى تمارسوا هذه الرجولة الآن، حتى وإن كانت نتيجتها جحود فضلكم.

اقبلوا متذرعين بالشجاعة وبالحكمة وتعلموا من تجربة من سبقوكم».



وربما أن واحدة من أشهر المداخلات أثناء مناقشات الكونجرس (سنة ١٨٩٨) فى مسألة الإمبراطورية وردت فى خطاب السيناتور «ألبرت بيفرديج» عضو المجلس عن ولاية «فرجينيا»، ورد فيها قوله فى سياق خطاب عنوانه «زحف العلم» The «March of the Flag»، ما نصه:

«عليكم أن تتذكروا اليوم ما فعله آبائنا - علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد فى

الغرب، وأبعد في الجنوب. إن المسألة ليست مسألة أمريكا، ولكنها مسألة زمن يدعوننا إلى الزحف تحت العلم، حتى ننشر الحرية ونحمل البركة إلى الجميع. علينا أن نقول لأعداء التوسع الأمريكي، أن الحرية تليق فقط بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها، وأما الشعوب التي لا تستطيع فإن واجبنا المقدس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأمريكي في الحياة، لأنه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نتهرب من مسئولية وضعها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة، ولذلك فإن العلم الأمريكي يجب أن يكون رمزا لكل الجنس البشري».

وانتهت مداولات الكونجرس بما ملخصه أنها «الإمبراطورية» بالواقع، حتى وإن لم تكن تلك تسميتها باللفظ، وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس مهام الإمبراطورية بإخضاع كل مقاومة. وينقل «ستانلى كارنوف» (فى صفحة ١٨٨) فقرة من تقرير كتبه أحد أعضاء الكونجرس بعد زيارة قام بها إلى الفلبين ما نصه:

«إن القوات الأمريكية اكتسحت كل أرض ظهرت عليها حركة مقاومة، ولم تترك هناك فلبينيا واحدا إلا قتلته. وكذلك لم يعد فى هذا البلد رافضون للوجود الأمريكى لأنه لم يتبق منهم أحد». ثم أضاف عضو مجلس الشيوخ طبق ما نقل عنه صحفى رافقه فى رحلته ما نصه: «إن الجنود الأمريكين قتلوا كل رجل وكل امرأة وكل طفل وكل سجين أو أسير وكل مشتبته فيه ابتداءً من سن العاشرة، واعتقادهم أن الفلبينى ليس أفضل كثيرا من كلبه - وخصوصا أن الأوامر الصادرة إليهم من قائدهم الجنرال «فرانكلين» قالت لهم «لا أريد أسرى - ولا أريد سجلات مكتوبة».

وفى أجواء ذلك التناقض بين ادعاء الحرية وواقع الإمبراطورية - قام رجل وُصف بأنه فوضوى اسمه «ليون شولوجونى» - باغتيال الرئيس «ويليام ماكيناى» يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠١ - وكذلك انتهت حياة أول بذاة الإمبراطورية الأمريكية، وأصبح نائبه «تيودور روزفلت» رئيسا للولايات المتحدة، وكان «روزفلت» أكثر تشددا من رئيسه فى الدعوة للتوسع والانتشار، ومع ذلك فإن «روزفلت» فور توليه الرئاسة، رأى ضرورة الانتظار أمام شواطئ آسيا، لأن الزحف الأمريكى هناك بلغ مداه الممكن - فى الوقت الراهن على الأقل!



يستدعى الالتفات في سياق هذا الفصل من كتاب «ستانلى كارنوف» أنه بعد احتلال جزر المحيط الهادى من هاواى إلى الفلبين قرب شواطئ آسيا - أن مناقشات محتدمة جرت فى واشنطن حول الخطوة التالية، فقد ارتفعت نداءات تطالب بأن الدور قد حان على إندونيسيا، لكن الرئيس «تيودور روزفلت» كان له رأى آخر يدعو إلى التروى تأسيسا على أسباب عرضها:

أولها: أن جزر «هاواى» «التي قُمنّا باحتلالها» كانت أرضا خالية - فيها سكان ولم تكن فيها دولة ولا عقيدة راسخة - ومع أن «الفلبين» كانت تابعة لأسبانيا - فقد ظهرت فيها حركة استقلال قوية تعادى الدولة المحتلة وتقاوم نفوذها، يضاف إلى ذلك أن «الفلبين» كانت مسيحية كاثوليكية بحكم النشاط التبشيري الكثيف للملوك الأسبان!

ثانيها: أن إندونيسيا ليست جزيرة واحدة أو اثنتين أو ثلاثة، وإنما آلاف الجزر، واحتلالها جميعا عبء ثقيل لا نحتاج إلى حمله، واحتلال بعضها دون البعض الآخر «يعرض مواصلاتنا الداخلية لمخاطر تنتج عنها خسائر فى الأرواح لا نريدها».

ثالثها: أن «إندونيسيا» بلد مسلم ودخولها يضع التوسع الأمريكى فى صراع مع دين «لا نعرف عنه ما فيه الكفاية»، فنحن نعرف المسيحية بمذاهبها المتعددة - «لكننا بالنسبة للإسلام سوف نواجه خصما لا نفهمه».

رابعها: أن إندونيسيا تجعلنا على قرب شديد من اليابان ومن الصين، وهذه بلدان كُبرى يحتاج التعامل معها إلى استعدادات خاصة، ويستحيل التصرف معها بالمستوى الذى جربناه فى «هاواى» و«الفلبين» و«جوام».

.....

.....

[وكذلك ظلت ضرورات التعامل مع اليابان والصين إشكالية معلقة من وقتها وطول القرن العشرين حتى حسمها الجنرال «دوجلاس ماك آرثر» القائد العام لقوات الحلفاء فى آسيا بنظرية تُنسب إليه حتى هذه اللحظة مؤداها:

«أن الولايات المتحدة فى آسيا تستطيع فقط أن تكون دولة بحر ولا يصح لها أن

تنزل على البر الآسيوى وتخوض فيه إلى العمق، لأن ذلك يفرض عليها أعباء لا تقدر عليها وتضحيات لا داعى لها، لأن العمق الآسيوى بلا نهاية بالبشر والموارد . وبالعقائد والأفكار .

وبناء على ذلك فإن ما تستطيعه الولايات المتحدة وتقدر عليه . بلا تكاليف تُذكر أو تضحيات لا تحتل . هو التمرکز على الجزر المقابلة لشواطئ آسيا، والتدخل عند اللزوم بالأساطيل أو بالطائرات من قواعد تلك الجزر أو من حاملات الطائرات .

وجاءت حرب فيتنام لتصدق على نظرية «ماك آرثر» وتؤكد لها، ذلك أنه ما إن نزلت الجيوش الأمريكية ودخلت فى عمق فيتنام حتى أصبحت فريسة مكشوفة تحت رحمة قوات «الفيت كونج» وغاراتها المتواصلة على مؤخرة القوات وأجنابها، إلى أن اضطر الرئيس «نيكسون» للانسحاب من فيتنام بلا كبرياء أو كرامة [١] .

.....

.....

وعلى أية حال فقد كان الرئيس الأمريكى الجديد . تلك الأيام . «تيودور روزفلت» مشغولا بالفعل فى اتجاه إمبراطورى آخر ركز عليه اهتمامه حتى وهو نائب للرئيس «ماكينلى»، ذلك أنه بينما كان الرئيس يركز بصره على المحيط الهادى إلى شواطئ آسيا، كان نائبه «تيودور روزفلت» يمد بصره إلى الذاتية الأخرى من المحيط الأطلنطى نحو شواطئ أوروبا .

وبالفعل كان «روزفلت» هو القوة الدافعة وراء قرار اتخذته الحكومة من الأمريكى بمناصرة ثورة استقلال كوبا عن أسبانيا، واعتبار هذه الثورة «همة مقدسة» و«ضرورة حتمية» لا تستطيع الولايات المتحدة أن تشيخ البعير عنها أو تغلق أذانها عن استغاثة ثوارها ضد طغيان استعمار أسبانيا .

وكان «تيودور روزفلت» صاحب قول مشهور ملخصه «إن الدولة القادرة هى التى تستطيع تحويل الطوارئ إلى ضرورات»، وكذلك تحول شعار مساعدة الحرية فى كوبا إلى قرار «حتمى» بإعلان الحرب على أسبانيا (الدولة المستعمرة لكوبا) .

وتمكن الأسطول الأمريكى من إنزال قواته إلى الجزيرة تحارب جنباً إلى جنب

مع الثوار ضد جيش الاحتلال الأسباني فى ظل إعلان بأن قوات الرئيس الأمريكى «تيودور روزفلت» سوف تخرج من كوبا فى نفس اللحظة التى تخرج منها قوات الملكة الأسبانية «ماريا كريستينا».

وانتصرت الثورة الكوبية ووقعت أسبانيا معاهدة اعتراف باستقلال كوبا وسحبت بالفعل قواتها من هناك - لكن القوات الأمريكية المناصرة للحرية - بقيت، ودعوى «روزفلت» «أن بقاء القوات ضرورى لدعم الاستقرار، لأن الفوران المصاحب للاستقلال يمكن أن يزعزع الاستقلال الكوبى».

ومضى «تيودور روزفلت» بعدها يخلع آخر المواقع الباقية لأسبانيا وللبرتغال من أمريكا اللاتينية (فى بورتوريكو وبنما وغيرها من المواقع فى أمريكا الوسطى)، معتبرا أن جهود الإمبراطوريتين لاكتشاف أمريكا (شمالا وجنوبا) بعثة حضارية - لكن بقاء الإمبراطوريتين بعد زمانهما تطفل استعماري وهمجية!

وكذلك تقدمت الإمبراطورية الجديدة تأخذ الإمبراطوريات القديمة جاهزة بأصلها وفصلها على طريقة الكابتن «مورجان» حين يغير على سفن القراصنة المثقلة بغنائمها، («الجمال بما حمل» حسب التعبير العربى الشائع!).

٣ - ٨ إمبراطوريات من أنواع مختلفة!

بعيدا عن كتاب «ستانلى كارنوف» فإن نشأة وقيام الإمبراطورية الأمريكية قصة تستحق التأمل والدرس، لكنه قبل الدخول بعيدا فى التفاصيل، يصح الالتفات إلى أن الإمبراطورية حلم يتجلى عادة فى استعداد يتعرف على طموحاته، ويحس بضغطها عليه، ثم يجد توجهاته وخطاه تتدافع تلقائيا واحدة بعد واحدة، وإذا القوة المعنية ماشية بالفعل على الطريق إلى أحلام كانت فى وعيها الباطن تتمناها، وقد عبرت عنها دون قصد أحيانا وبغير إلحاح مرات، على أنها فى النهاية على الطريق إليها - مكتشفة أن ذلك كان من البداية فى قلبها، أى أن حركة الإمبراطورية عند التطبيق طموح - تعززه وسائل تتنامى - واندفاع يوجه نفسه ويعدل مساره بإصرار وباستمرار - نحو مبتغى مطلوب.

وعندما سئل الرئيس الأمريكي الذي تصادف وجوده في البيت الأبيض تلك السنوات الخطيرة من بدايات القرن العشرين وهو الرئيس «تيودور روزفلت» عما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة هي بناء إمبراطورية، نفى الرجل وأندل، وربما لم يكن في قصده أن يكذب حين قال: «إن البلد الذي قام على فضيلة الحرية، يصعب عليه أن يقع في خطيئة الإمبراطورية».

ذلك أن الطموح لا يعتبر مطالبه تزيدها، بل يعتبرها تكملة تلقائية لطبائع الأشياء. وبصرف النظر عن الاعتراف بالخطيئة أو الادعاء بالبراءة، فإن كلمة الإمبراطورية تردت صوتا عاليا وصدى مدويا في الكونجرس الأمريكي، وفي الإعلام الأمريكي (خصوصا صحف راندولف هيرست).

□

وفي تلك الفترة من أوائل القرن العشرين ظهرت تيارات فاعلة في الولايات المتحدة تتأمل وتدرس أحوال الإمبراطوريات الأوروبية المتصارعة، وتقدر فعلا في إرثها، وفي التأمل والدرس عنصران محددان:

١ - عنصر عملي (اقتصادي وتنفيذي) - هو نفس منطق الكابيتال «مورجان» قرصان القراصنة الذي ينتظر العائدين بأكداس الغنائم بعد غاراتهم على السفن واحدة واحدة، ثم يستولى على ما فيها كله بضربة واحدة - سريعة في حركاتها - ضامنة لغنائمها - مقللة من خسائرها.

٢ - وعنصر ثقافي (تجريبي وطبيعي) لأن المهاجرين الذين أنشأوا الولايات المتحدة الأمريكية لم يعرفوا - في بداية التجربة - عدوا يمثل أمامهم على هيئة دولة بالذات تهددهم، وإنما عرفوا عدوا «بالعموم» و«بالتوع» يجسد الخطر أمامهم على هيئة جنس بشري سكن القارة قبلهم هو «الهنود الحمر»، وفي مواجهةهم لهذا الخطر، فإنهم واجهوه على المشاع، وتعاملوا معه بعموم (حتى وإن حاولوا خلال المواجهة تفريق القبائل واستغلال ضعف الزعماء واللعب على تناقضاتهم القبلية والشخصية) - أي أنهم عرفوا التهديد الكلي وتعاملوا معه، ولم يعرفوا التهديد الجزئي ولم يشغلوا أنفسهم كثيرا به.

وعندما حان الوقت فإن الإمبراطورية الأمريكية لم تتصرف إزاء مواقع الطلب والطموح إزاء دولة بعد أخرى أو موقعا بعد موقع، وإنما كانت الإستراتيجية الأمريكية هي التصرف إزاء المجموع كله، أى مع الإمبراطوريات المرغوب في إرثها كاملة شاملة (الوطن الأصلي والأقاليم والمستعمرات) مرة واحدة.

.....

.....

[يستوعب التفكير أن المشروع الأمريكى الإمبراطورى تعامل بنفس المنطق مع التيارات والحركات السياسية الواسعة.

وعلى سبيل المثال فإن المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى صراعه مع الشيوعية، لم يتعامل معها دولة بعد دولة وإنما تعامل معها بوصفها «كتلة»، وكانت تحركات واشنطن إزاء الأجزاء (الدول) فى هذه الكتلة أشبه بـ «جس المواقع» و«اختبار الصلابة» و«البحث عن فجوة» فى هذه اللحظة أو تلك من عصر الحرب الباردة، وذلك جرى مع بولندا ومع المجر ومع ألمانيا الشرقية، حيث كانت هذه المحاولات جميعا تحركات أنية تبحث عن مداخل، وأما استراتيجية الصراع فلم تتوقف طويلا أمام الأقاليم أو الدول، وإنما كان شاغلها: «الكل» - أى «الكتل»!

.....

.....

والملاحظ أن نفس الشئ جرى فى حالة المواجهة مع تيار القومية العربية، ففى العالم العربى كانت الأقاليم والدول مجرد بحث عن مداخل أو فجوات للاختراق والتطويق، وأما الاستراتيجية الأساسية فقد كان هدفها التيار فى مجمله، والحركة فى مجموعها. وعندما وقع الدخول الأمريكى الكبير فى مصر منتصف السبعينيات - فإن الإمبراطورية الأمريكية كانت على وعى بأن مصر فى حد ذاتها ليست الهدف، وإنما الباب الأوسع إلى الدائرة العربية بكاملها (من الخليج إلى المحيط!).

.....

.....

والدهش أن هذا المنطق هو ما جرت ممارسته في السلع كذلك وليس في الأقاليم فقط، وفي الموارد بعموم وليس في الدول بخصوص.

فالولايات المتحدة لم تتعامل في قضية البترول مع امتياز واحد أو منطقة واحدة، وإنما تعاملت مع البترول كسوق عالمية شاملة لكل شيء: من البحث إلى الإنتاج إلى النقل إلى التصنيع إلى التوزيع.

بمعنى أن الولايات المتحدة لم تتعامل مع السعودية أو إيران أو فنزويلا كمواقع متفرقة، وإنما تعاملت مع البترول حيث كان، وذلك تغيير أساسي في الأسلوب الإمبراطوري، وبمقتضاه فإن الموارد - بعد الأفكار وبعد الأقاليم - أصبحت هي الأخرى كلية - شاملة - وجامعة].

وفي تلك الفترة المثيرة من أوائل القرن العشرين - وقبل الحرب العالمية الأولى، تبدت الصورة الإمبراطورية أمام أنظار المعنيين بها في الولايات المتحدة محددة وجلية - ذلك أنه بعد زوال إمبراطورية أسبانيا والبرتغال - وجدت الولايات المتحدة أمامها ثلاثة أنواع إمبراطورية:

□ النوع الأول إمبراطوريات قديمة متوسعة ومنتشرة، وقد بقيت منها اثنتان هما إمبراطوريتا بريطانيا وفرنسا.

وكان بادياً أن بريطانيا وفرنسا هما ما يُحسب له حسب ما بقي من إمبراطوريات أوروبية (بعد زوال أسبانيا والبرتغال).

□ هناك نوع ثانٍ من الإمبراطوريات الباقية فيه ثلاثة تسودها حالة قان، سببه ما يصاحب تقدم العمر وحلول المرض، وهذه الإمبراطوريات الثلاث هي: الإمبراطورية الروسية (أسرة رومانوف) - والإمبراطورية النمساوية الهنغارية (أسرة هابسبورج) - وإمبراطورية الخلافة الإسلامية (العثمان).

وهذه الإمبراطوريات الثلاث تشترك في خصائص متشابهة:

○ الخاصية الأولى أنها جميعاً تحت سيادة أسر مالكة شاخت، وهذه عزيمتها وترهلت إرادتها، وأسوأ من ذلك فقد تحلل أمراؤها الورثة بترف الحياة وندوة

العيش حتى تدنت الأحلام الكبرى إلى دسائس قصور وحكايات غرام ومطاردات لذة.

- وكان آخر قياصرة أسرة «رومانوف» (ألكسندر) ألعوبة في يد زوجته، في حين كانت القيصرة ذاتها لعبة في يد راهب أفاق (راسبوتين).

- وكان يُقال أن أسرة هابسبورج وسعت رقعة إمبراطوريتها في غرف النوم أكثر مما وسعت رقعتها في ميادين القتال، لأن أمراءها المرفهين كانوا يتزوجون من أميرات الممالك الأوروبية الصغيرة، ويتحول إرث الأميرات إلى ولايات وأقاليم تنضم إلى الإمبراطورية النمساوية الهنجرية، وانتهت إمبراطورية عُرف النوم بمأساة، لأن ولي عهدا (رودلف) قتل نفسه منتحرا بسبب جميلة من عامة الناس لم يستطع أن يتزوجها!

- ولم تكن أسرة آل عثمان أفضل حالا، فقد كانت قصور السلاطين الأواخر للإمبراطورية مليئة بقصص الجوارى والأغوات الذين يتلاعبون بالخلفاء وزوجاتهم وبالأمرء والقواد والوزراء.

○ والخاصية الثانية في هذه الإمبراطوريات الثلاث أنها جميعا (على خلاف الحال في إمبراطوريات بريطانيا وفرنسا وحتى أسبانيا والبرتغال وهولندا) - ليست إمبراطوريات منتشرة، وإنما إمبراطوريات دارت حول نفسها وتمددت من داخل مواقعها دوائر تتسع وتزداد اتساعا كلما وجدت فرصة.

فالإمبراطورية الروسية ضمت ما حولها في كل الاتجاهات، وكذلك فعلت الإمبراطورية النمساوية الهنجرية، وكذلك أيضا فعلت الإمبراطورية العثمانية.

وكان ذلك الوضع يصيب هذا النوع من الإمبراطوريات بعوارض تمس القلب مباشرة.

وعلى سبيل المثال فإن الإمبراطورية البريطانية كانت تستطيع أن تواجه تمردا في الهند، أو ثورة في مصر، أو عصيانا في جنوب أفريقيا، لكن هذه المشاكل في الإمبراطورية المتوسعة المنتشرة تظل هناك في مكانها بعيدة عن مركز إمبراطورية

أعلى يدير أزماته عن بعد، ويتعامل مع المشاكل دون عبء مباشر يضغط على قلبه وأعصابه.

وعكس ذلك تماما بالنسبة لنوع الإمبراطوريات الملتفة حول نفسها، ففيها - وهي متصلة متمدة من حول المركز - يكون أى تمرد أو ثورة أو عصيان حدثا واقعا فى قلب الوطن الأصلى ذاته، مؤثرا على وحدته وبالتالي - ضاغطا على أعصاب صانع القرار فيه، لأن أى اضطراب فى الأمور يصل سريعا إلى علم الكفاة محرضا، وناقلا للعدوى!

□ وكان هناك نوع ثالث من الإمبراطورية أقرب ما يكون إلى مشروعات طموحة تتشكل، لأنها هذه اللحظة قوى طالعة محرومة وجائعة - تفتحت شهيتها بأوسع من وسائلها، وانطلقت أحلامها وراء البحار إلى بعيد.

وكان هذا النوع فى تلك الفترة الهامة من بدايات القرن العشرين يضم ثلاث إمبراطوريات أو مشروعات إمبراطورية:

○ مشروع ألماني تمثله مطامع القيصر «ويلهلم الثانى» الذى عماد يحام «من جديد بالرايخ الألماني (أى وحدة الأمة الألمانية متمثلة فى الناطقين بألفها) والمنتمين إلى ثقافتها) - وكان حلم «ويلهلم» يستلهم الانتصار الهائل الذى أحرزه مستشار ألمانيا الحديدى «بسمارك» عندما حقق وحدة ألمانيا وقاد انتصارها على فرنسا فى حرب السبعين، ثم دخل إلى قلب باريس يسقط عرش نابليون الثالث!

وفى أوائل القرن العشرين بدأ القيصر الألماني - بتشجيع مستشاره «فون بيلو» - مندفعاً بأقصى قوة فى بناء أسطول بحرى ينافس به الأسطول البريطانى، عارفاً أن السيادة على البحار هى عماد الإمبراطورية، وكان تركيز «ويلهلم» الظاهر على تجهيز أسطول هائل من الغواصات، وبذلك فإن طموحه بدأ واضحا، وتجهزها إلى صدام مع بريطانيا.

○ ومشروع إمبراطورى إيطالى، ظاهره أن إيطاليا التى حققت وحدتها عادت تحلم بالزمن الرومانى، وتجيل النظر فى البحر الأبيض، وتسترجع نداء قيصر الشهير بـ: «أنه بحرنا»، وكانت إيطاليا بالفعل قد عبرت واحتلت ليبيا، متوازية فى

ذلك مع خط السباق الإمبراطوري الأوروبي جنوب ذلك البحر، وذلك سباق جرت فيه بريطانيا إلى مصر - وفرنسا إلى تونس والجزائر والمغرب - وفي الفجوة بين الاثنتين هرعت إيطاليا إلى الشاطئ الأفريقي وراحت تدور حول شرق القارة السوداء تبحث عن شواطئ جديدة تنزل عليها، وقد عثرت بالفعل على موقع قدم على القرن الأفريقي وحوله.

○ وأخيرا مشروع إمبراطوري ياباني، ومع أنه مشروع غير أوروبي، فقد شوهد من بعيد ملهوقا على التوسع، وعلى القضم والبلع، خصوصا بعد أن تمكن في معركة بورت آرثر (سنة ١٩٠٥) من هزيمة الأسطول الروسي في المحيط الهادئ وتحطيمه بالكامل.

وبدا أن الصين مكشوفة أمام يابان جائعة - أقبلت بهمة على عملية تصنيع هائلة تحتاج إلى مواد خام وفيرة وأسواق مستهلكة واسعة.



كان أنصار المشروع الإمبراطوري الأمريكي يتابعون مقدمات الحرب العالمية الأولى، وأولهم البيت الأبيض وفيه ذلك الوقت الرئيس «وودرو ويلسون» - وقد رأوا جميعا نذر العاصفة، وتقديرهم أنها آتية لا محالة، وهي على الأرجح سوف تحمل للولايات المتحدة الأمريكية فرصة مفتوحة لسباق الإمبراطورية، وعندما نشبت الحرب - كان أول تصريح للرئيس الأمريكي «وودرو ويلسون» بما نصه: «إن الولايات المتحدة محايدة في هذه الحرب - وحيادها بالفكر وبالفعل معا».

ولم يكن ذلك صحيحا لأن الولايات المتحدة كانت شريكا في تلك الحرب من أول يوم، وحسابها للنتائج أن معاركها سوف تحسم مستقبل القرن العشرين كله (أو ما بقي منه، أي ٨٦٪ من عمره)، وذلك تقدير تترتب عليه نتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تترك القرن العشرين يتدفق في مجاريه بعيدا عنها، وفي الواقع فإن نصف ما قاله الرئيس «ويلسون» لم يكن صحيحا، فبالده لم تكن محايدة بالفكر بل منحازة من اليوم الأول، وأما في الفعل فإن الولايات المتحدة أرجأت قرارها - كما هو متوقع - حتى تمر عين العاصفة بعيدا عنها!

وتكشف الوثائق الأمريكية (وضمنها مجموعة أوراق الرئيس «وودرو ويلسون» نفسه) أن واشنطن رتبت انحيازها بالفكر في الحرب - على درجات:

١ - الدرجة الأولى أنها مطالبة بالحيلولة دون انتصار ألمانيا، لأن المشروع الإمبراطوري الألماني يبدو أقرب إلى النجاح قبل غيره، لأن الدولة القائمة به في أوج شبابها، وإذا انتصرت في الحرب فإنها سوف تدخل إلى الساحة بعنفوان شديد لم تعد تتمتع به إمبراطوريات أوروبا الكبرى (بريطانيا وفرنسا).

وكذلك فإن المشروع الألماني يجرى في قلب أوروبا ويستند على الدولة التي تمثل هذا القلب، بعد أن حققت وحدتها وبدأت في بناء نهضة صناعية وعسكرية لا بد أن يحسب حسابها.

(وكان المشروع الأمريكي يزيح المشروعات المتبقية الأخرى جانباً في هذه اللحظة: المشروع الياباني بعيد في طرف آسيا - والمشروع الإيطالي - ولو أنه في قلب أوروبا - رخو وطري).

وبالحساب البسيط فإن ذلك كان يعني مساعدة بريطانيا وفرنسا بوسائل غير مباشرة لعلها تغنى عن تدخل سريع تستدعيه التطورات إذا أحرزت ألمانيا انتصارات واضحة أو شبه محققة - أو لعلها تستنزف من قوة ألمانيا كل ما يمكن استنزافه قبل الدخول الأمريكي.

٢ - وفي الدرجة الثانية بحسابات الإمبراطورية - فإن الولايات المتحدة الأمريكية توقعت - ولم يكن ما توقعته خطأ - أن الإمبراطوريات القديمة الملتفة حول نفسها - الهنجرية النمساوية (آل هابسبورج)، والروسية (آل رومانوف)، والخلافة الإسلامية (آل عثمان) - سوف ينفرط عقدها في هذا الصراع العالمي الهائل، لأن تلك الإمبراطوريات تبيست عضلاتها بالشيخوخة وانعزلت عن حقائق العالم المتغيرة بأجواء قصورها التي تحولت إلى معارض للآثاث والتحف - تسكنها أشباح من الماضي.

ولم تكن الولايات المتحدة تتوقع إرثاً من تلك الإمبراطوريات الملتفة حول نفسها، والمنطق أن نهاية هذا النوع من الإمبراطوريات تجيء بالسقوط والانهيال حطاماً

وركاسا يتهاوى حيث هو، وهناك يقع إرثه واقتسامه (وذلك على عكس الإمبراطوريات المتسعة المنتشرة، فلك يتناثر إرثها وراء البحار والمحيطات، بما يجعله فى مطال كل من يملك السيطرة على المسافات).

وعندما جاءت نهاية الإمبراطوريات الثلاث الملتفة حول نفسها، فإن الولايات المتحدة وجدت ما توقعته، ومع ذلك قابلتها مفاجآت:

□ توقعت - ولم تفاجأ بانفراط الإمبراطورية النمساوية الهنجرية، التى انكسرت عقدها وتحولت حباته إلى عدد من الدول المستقلة فى البلقان وشرق أوروبا (وهنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترث إمبراطورية آل هابسبورج ولم تكن تتوقع إرثها).

□ وتوقعت الولايات المتحدة - لكنها فوجئت - عندما وقع تساقط الإمبراطورية الروسية (قيصرية آل رومانوف) - فقد رأت النظام القيصرى الذى انهزم فى ميادين القتال يتهاوى من الداخل أمام ثورة شيوعية أقامت نظاما سوفيتيا راح يمسك بالإمبراطورية من جديد، بدعوى الاتحاد السوفيتى (وهنا أيضا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترث ملك القيصرية، وفى الغالب فإنها لم تكن تتوقع إرثها، لكن قيام إمبراطورية ثورية حمراء أزعجها، وعلى أى حال فقد اعتبرت تلك مرحلة من الصراع العالمى لها دور آخر - قادم!).

□ ومع أن السياسة الأمريكية توقعت سقوط الخلافة العثمانية، فقد فاجأها أن الإرث وقع غنيمة فى يد بريطانيا وفرنسا، بمقتضى اتفاقية «سايكس بيكو» التى وزعت أملاك السلطان المسلم فى الشرق الأدنى بين الإمبراطوريتين الأوروبيتين (بريطانيا وفرنسا). كذلك فإن غنيمة الشرق الأدنى جرى الاتفاق عليها وتوزيعها فعلا ودون تشاور معها - لأن الذين حصلوا على إرث الخلافة العثمانية فى هذا الشرق الأدنى كانوا هم الذين تواجدت جيوشهم فعلا على أرضه، وبينهم حرب قسمة غنائم كانت فى حوزتهم فعلا.

وتظهر الوثائق الأمريكية (وفىها أوراق «وودرو ويلسون») - أن الولايات المتحدة راودها - عند دخول الحرب - حلم أن تنتدب للوصاية على بعض بلدان الشرق

الأدنى، وضمنها فلسطين (لكن ذلك الحلم لم يتحقق وقتها وقد تحقق وزيادة بعد فترة صبر لم يطل!).



والحاصل أن السياسة الأمريكية فرضت مطلبها الأول في الحرب العالمية الأولى وهو منع انتصار ألماني يضع على الساحة الدولية إمبراطورية جديدة في عنقوان شبابها، قادرة - إذا انتصرت - على التصدي. لكنه بعد تحقيق هذا الهدف الأولي، قدرت السياسة الأمريكية أن النتائج - ولو أنها غير وافية بمطالبها الإمبراطورية المستقبلية - هي أقصى ما تسمح به تلك اللحظة الدولية، وأن عليها انتظار فرصة أخرى قادمة، خصوصا أن ما بقي أمامها من الإمبراطوريات (بريطانيا وفرنسا) - محكوم عليه برغم انتصاره في الحرب العالمية الأولى.

وهنا فإن الولايات المتحدة لم تشارك في عصبية الأمم، وهي شكل النظام الدولي الذي قام في أعقاب تلك الحرب، بل تركت النظام لأصحابه ورجعت تنتظر الفرصة القادمة من وراء المحيط.

وكذلك فإن قائمة الإمبراطوريات وقع اختزالها في أعقاب الحرب العالمية الأولى من ثمان إلى ثلاث، اثنتان منها إمبراطوريات منتشرة (فرنسا وبريطانيا) .. (والثالثة غامضة في روسيا، شيوعية سوفيتية لم تظهر ملامحها ولا خطتها، وإن كانت عالمية فكرتها تُنبئ مبكرا بأنه سوف يكون لها دور وحسابات وعواقب!).

وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإرث الإمبراطوري الأمريكي «وَجَلَّ إلى موعد ليس بعيدا - لكنه على الأرجح موعد لن يطول انتظاره دهورا.

.....

.....

[وسمعت المفكر الاستراتيجي العظيم وألع كُتَّاب القرن العشرين «والتر ليبمان» يروى للرئيس «جمال عبد الناصر» (مارس ١٩٥٧) - لحظة من حوار دار بينه وبين الرئيس «وودرو ويلسون» (سنة ١٩٢٠)، وقتها كان «ليبمان» عقلا مفكرا بجوار

رئيس الولايات المتحدة (زمن الحرب العالمية الأولى)، ووقتها كان موضوع الحوار بين المفكر والرئيس الأمريكي، قرار «ويلسون» بترك أوروبا وفيها عصبية الأمم، والعودة مرة أخرى إلى «فلسفة العزلة الأمريكية» فى انتظار الظروف. وكان بين ما قاله «ويلسون» أثناء ذلك الحوار «أن عصبية الأمم لن تنجح لأن الإمبراطوريات القديمة سوف تمارس فيها ألعابها المعهودة»، وأضاف «ويلسون» ملاحظة مؤداها «أن هذه الإمبراطوريات العجوزة لا تريد أن تذهب إلى نهايتها بهدوء مثل الأفيال المرهقة بالسنين الطوال».

وقال «لييمان» «إنه لا يخالجه شك فى أن الإمبراطوريات القديمة على حافة الغروب».

ورد «ويلسون» «بأنه يستطيع أن يرى نهاية عصور إمبراطورية تتهاوى تحت مطارق الزمن - لكنه لا يستطيع أن يتصور اختفاء الإمبراطورية البريطانية، فالإنجليز بالذات راكموا خبرة طويلة فى مقدرة البقاء، تساعدكم عليها مرونة إزاء تحولات التاريخ شديدة الكفاءة».

ورد «لييمان» بما مؤداه: «سيدى الرئيس - ليس لنا أن نخشى الإمبراطورية البريطانية، فنحن - لدواع كثيرة (فيها وحدة اللغة) - لدينا شهادة إرث طبيعى للإمبراطورية البريطانية، حتى وإن ظلت بريطانيا على قيد الحياة».

وطبقا لرواية «لييمان» لجمال عبد الناصر - (وفى حضورى) - فإن «ويلسون» أطرق لحظة ثم قال لصديقه: «والتر - أظن أنك على حق - ولكن متى؟ وفى أية ظروف؟ وبأى ثمن؟!».

وفى سياق روايته لجمال عبد الناصر، أضاف «والتر لييمان» (وهو يستعيد سنة ١٩٥٧ وقائع حوار سنة ١٩٢٠) - مضيفا - ربما لتقليل هواجس شاعت فى الشرق الأوسط بعد حرب السويس عن مشروع نظام أمريكى جديد لحماية المنطقة عرض على بلدانها يحمل اسم مشروع «أيزنهاور»، وكانت الهواجس العربية إنه «نفس المشروب الإمبراطورى القديم، معبأ فى زجاجات جديدة» - وكذلك قال «لييمان» لجمال عبد الناصر: «إنه يتصور أن الولايات المتحدة لديها حلم يمكن وصفه بأنه

«إمبراطورى» - لكن هذا الحلم حين يتحقق سوف يختلف عن مثال الإمبراطوريات القديمة، بمعنى أنه لن يكون فرضا للسيطرة، وإنما دعوة إلى «شراكة» مع التسليم باحتمالات الخلل فى عدالة «الشراكة» بين طرف بالغ القوة وشركاء أقل منه قوة، وأحيانا أقل بكثير! - لكن تحقيق قدر من العدل يتوقف على إرادة الأقل قوة ودرجة استعداده للمقاومة!».

.....

.....

ومن المدهش أن أمريكا العائدة إلى شواطئها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بعد خسائر بشرية فى معاركها أقل من خسائر بولندا وأقل من خسائر رومانيا - أصرت على أن تقتضى نصيبها من تعويضات المهزومين (إمبراطوريات المجر والنمسا وتركيا، وروسيا - وكذلك مشروع الإمبراطورية الألمانية) - ذهباً وليس أى شىء آخر.

وكان نصيب أمريكا من التعويضات هو الأكبر بدعوى أن دخولها الحرب هو الذى قلب موازينها، وبناءً عليه فمن حقها المطالبة بتطبيق القاعدة الشهيرة فى ألعاب القمار، وهى «أن الفائز يأخذ كله»، The Winner takes all.

وبهذا المنطق بعث الرئيس «هاردينج» - الذى خلف «ويلسون» - إلى أوروبا بممثل خاص له - «تشارلز داو» رئيس إدارة الميزانية الفيدرالية - لضى يشرف على شحن ذهب التعويضات من ممالك آل هابسبورج وآل رومانوف والعثمانيين والهنزلى، ويرصها صناديق فوق صناديق على البواخر إلى أمريكا.

وفى حين أن شركاء أمريكا من المنتصرين فى الحرب مثل بريطانيا وفرنسا كانوا يأخذون النصيب الأكبر من تعويضاتهم عينا (مصانع وآلات وسناعات) - فإن الولايات المتحدة أخذت نصيبها ذهباً، وكانت الإمبراطوريات الأخرى المنتصرة (بريطانيا وفرنسا) على استعداد لى شىء ترضى به الولايات المتحدة وتترك أوروبا وشأنها وتعود إذا شاءت إلى شاطئ المحيط الآخر - محملة بالذهب.

(أى أن نظرية الكابتن «مورجان» طرحت نفسها مرة أخرى، على أساس أن

المنتصر الذكى لا يشغل باله بالحصول على الأصول الإمبراطورية، وإنما عليه أن يتوجه مباشرة إلى البنوك - وينزح ما فيها وينقله إلى حوزته (!).

٤ - الفرصة الآن سانحة!

طوال العشرينيات من القرن الماضى كانت الولايات المتحدة الأمريكية مشغولة عن حلمها الإمبراطورى بشئون الداخل، فقد دهمتها عواقب الحرب العالمية الأولى، بما فيها عملية فك التعبئة العسكرية لقلاع الإنتاج الضخمة وإعادتها مرة أخرى إلى صنع السلع المدنية، كما تفاقمت مشاكل التعامل مع المجندين العائدين إلى الوطن الأمريكى من خنادق الوحل والدم فى أوروبا. وكان هؤلاء الجنود يطمحون الآن إلى «مكافأة السلام» تمنحهم استقرارا وفرص عمل وضمانات وحقوقا تصورها فى انتظارهم، مضافا إلى ذلك أن بعضا من أفراد هذه القوات عادوا من أوروبا يحملون معهم بذور فكر يسارى سرى فى خنادق القتال يحرض الجنود على مطالب فى أوطانهم لا بد أن تتناسب مع حجم تضحياتهم.

وفى وقت من الأوقات تلك الفترة قام الجنود العائدون من أوروبا بمحاصرة البيت الأبيض عند نهاية شارع بنسلفانيا - (قلب واشنطن) - وأعلنوا قوائم مطالبهم على رئيس أمريكى اهتزت أعصابه (هوفر) إلى حد استدعاء قوات الجيش العامل، يحمى العاصمة ويفض الإضراب ويفرق جموع العمال «الشيوعيين»، كما وصفتهم بعض الصحف الأمريكية. ومن المفارقات أن قائد الجيش العامل الذى نزل يفض الإضراب ويؤدب المظاهرات الجامحة كان الجنرال «دوجلاس ماك آرثر» (الذى أصبح فيما بعد رئيسا لأركان حرب الجيش الأمريكى) - وكان مساعده فى معركة شوارع واشنطن هو الجنرال «دوايت أيزنهاور» (الذى أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة).

وبدت صورة العالم الجديد فى أوروبا فوضوية إلى حد أن جريدة «التيمس» نشرت سلسلة مقالات أبرزت مخاوفها من أن تتحول أمريكا إلى قارة بلشفية حمراء.



وكانت تلك هي الأجواء التي عاشتها الولايات المتحدة حتى وصلت إلى الأزمة المالية الكبرى سنة ١٩٢٩، ثم جاء الإنقاذ بانتخاب «فرانكلين روزفلت» (ابن عم لرئيس سبقه هو «تيودور روزفلت»)، ومع الرئاسة الأولى لفرانكلين روزفلت (١٩٣٢) وبعد سياسة العدل الاجتماعى الجديد «New Deal» التى أعلنها وطبقها، وعادت بها الولايات المتحدة إلى حياتها الطبيعية - رجع الحلم الإمبراطورى يشغل نخبها السياسية والبيت الأبيض فى المقدمة.

ومن واشنطن كان «روزفلت» يتابع ما يجرى فى أوروبا، ويشغله «صراع الإمبراطوريات»، الذى عاد (كما كان متوقعا) يتجدد مرة أخرى دافعا إلى القارة نُدُر عواصف تتجمع من جديد.

○ بدأت إيطاليا تشهد صعودا للحركة الفاشية بقيادة «بنيتو موسوليني» الذى وصل إلى السلطة، وشعاره مرة أخرى هو الشعار الرومانى القديم فى وصف البحر الأبيض المتوسط بـ «أنه بحرنا».

○ وقامت ألمانيا من وسط ركام الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى، ونفضت عن نفسها رداء الهوان الذى فرضته عليها معاهدة فرساي التى أملاها المنتصرون على المهزومين.

وحدث فى نفس الوقت الذى وقع فيه انتخاب «روزفلت» رئيسا للولايات المتحدة - أن «أدولف هتلر» كان يصعد نحو القمة فى «ميونيخ» قائدا للحزب النازى، ثم يزحف إلى برلين زعيما لألمانيا، ملتزما بمشروع «إحياء الرايخ الثالث» لـ «إيشت» ألف عام - كما كان يقول - ثم يصلب «هتلر» عوده ويقف عنيدا مطالباً بحق ألمانيا فى المستعمرات، خصوصا تلك التى انتزعها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) منها فى القارة الأفريقية بالذات (وضمنها تنجانيقا التى حصلت عليها بريطانيا وأصبح اسمها تنزانيا فيما بعد - وضمنها كذلك الكاميرون التى وقعت فى نصيب فرنسا).

○ وفى الوقت نفسه أيضا كان الحزب العسكرى المطالب بالتوسع فى اليابان، يمسك بسلطة القرار فى طوكيو فارضا نفسه على الإمبراطور «هيرو هيتو».

وتزامن ذلك مع ازدياد سطوة الزعيم السوفيتى «جوزيف ستالين» الذى خلف

«لينين» مؤسس الدولة الشيوعية - والذي أمسك روسيا بقبضة من حديد، مستغلا موارد بلد هو الآخر بحجم قارة كاملة - ومحاو لا أن يبنى من التخلف القيصري دولة صناعية قادرة على المنافسة والتفوق: اقتصاديا وعسكريا، وفوق ذلك بُشّرَى بفرديوس من العدل الاجتماعي والمساواة - يطرح نفسه على شعوب الأرض !

وكان تقدير «روزفلت»، أن هناك حربا عالمية على الأفق، وتوقعه أنها سوف تدور بالدرجة الأولى بين ألمانيا وإيطاليا من ناحية - وبين بريطانيا وفرنسا من الناحية الأخرى، وبدأت تلك الصورة المحتملة أمام عينيه شديدة الوضوح.

وفى ذلك الوقت المبكر لم يكن لدى «روزفلت» تصور واضح لمسلك الاتحاد السوفيتي ولا لمسلك اليابان، ولعل ظنه أن كلا البلدين سوف ينتظر حتى يرى اتجاه العواصف ثم يقرر كيف يستفيد من هبوبها ويستغل التطورات والنتائج.



وطبقا لوثائق البيت الأبيض (مدعومة بمذكرات وزراء «روزفلت» الكبار وفيهم «كوردل هل» وزير الخارجية - و«هنري مورجنتاو» وزير المالية - والجنرال «جورج مارشال» رئيس أركان الحرب (ووزير الخارجية فيما بعد) - فإن التفكير الاستراتيجي للرئيس «فرانكلين روزفلت» وبصفة عامة - نصف استكشافية وشبه تجريبية كان خطأ يجرى، وتتحدد أثناء جريانه - مقاصد وتوجهات.

ومجمل تقديرات «روزفلت» ذلك الوقت :

١ - الحرب التي تلوح نُذرها الآن هي - أخيرا - الفرصة السانحة للولايات المتحدة لتقفل صفحة الإمبراطوريات القديمة، وتفتح صفحة الإمبراطورية الأمريكية، لأنها الأجدر وحدها على «فرض سلام» تقدر عليه مواردها وطاقاتها - وهي ليست قادرة على ذلك فقط، وإنما هي تستحقه لأنها قلعة الغنى فى العالم وذروة تقدمه.

٢ - وفيما يتعلق بالصراع الأوروبي وهو دائرة الحرب الأساسية، فإن خطة الولايات المتحدة هذه المرة ليس لها أن تختلف عما كان أثناء الحرب العالمية الأولى ومؤداها، الحيلولة دون انتصار ألمانيا وإيطاليا كذلك، لأن الإمبراطوريات

الجديدة تكون أكثر عنقوانا من تلك القديمة، وبالتالي فإن «هتلر» لا يجب أن ينتصر، وكذلك «موسوليني».

٣ - ومعنى ذلك أن بريطانيا وفرنسا لابد أن تخرجا من حمام الدم الأوروبي سالتين، وفي نفس الوقت غير قادرتين هذه المرة على الاحتفاظ بإمبراطورياتهما الشاسعة (فى آسيا وأفريقيا).

ومعنى ذلك أن انتصار الحلفاء الأوروبيين يصح أن يتم داخل حدود لا يتجاوزها، وإلا فإن ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى سوف يتكرر بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تتمكن الولايات المتحدة من فرض رأيها ورؤيتها لمصائر العالم فوق سطوة إمبراطورياته القديمة المتهاكمة.

٤ - من الأنسب للولايات المتحدة هذه المرة أيضا، أن تظل بعيدة عن ميادين القتال حتى آخر لحظة، على أنها خلافا لموقف «ويلسون» فى الحرب العالمية الأولى لن تعلن حيادها «فكرا» و«فعلا»، وإنما عليها أن تكشف وتظهر انحيازها الفكرى ضد النازية، لأن تلك مسألة أخلاقية - وأما عمليا فإنها سوف تترك بريطانيا وفرنسا وحدهما وسط «عاصفة الحرب»، وتراقب هى من بعيد حتى ينزف كلا الطرفين دمه، ويترنح تحت مطارق الحديد.

٥ - إذا كانت سياسة الاتحاد السوفيتى واليابان هى الانتظار والمتابعة حتى تظهر حركة الموازين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية يتعين أن تتذرع بالصبر أحول، وهى قادرة على ذلك بحكم أمان المحيطات.

ففى حين أن روسيا ملاصقة من الشرق غرب أوروبا بحيث يصل إليها صدى المدافع، فإن الولايات المتحدة بعيدة.

كما أن حال اليابان نفس الشيء، لأن اليابان على تماس مباشر مع أطراف الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية فى آسيا (الهند والهند الصينية).

وعليه فإن الولايات المتحدة تقدر وتملك أن تكون آخر الصابرين - الحى تكون أول الوارثين!



وفى بداية الحرب بدت الشواهد أمام «روزفلت» مثيرة للقلق، فبريطانيا وفرنسا اللتان دخلتا الحرب أخيرا (سبتمبر ١٩٣٩) بعد سلسلة من التراجعات المهيئة أمام «هتلر» (الذى ضم النمسا بالكامل وقضم نصف تشيكوسلوفاكيا، واستعد لالتهام أجزاء من بولندا) - لا تظهران عبر المحيط مستعدتين للحرب، وأول شاهد أن البلدين معا يملكان نحو ألف طائرة قاذفة مقاتلة - في حين أن «هتلر» استعد بقرابة ثلاثة آلاف طائرة، ونفس النسبة تقريبا فى المدرعات، وفى البحرية - إلى درجة أن الأسطولين البريطانى والفرنسى وقعا تحت تهديد أسطول هائل من الغواصات الألمانية الحديثة - أصبح فى مقدوره إغراق ٥٠٠ ألف طن كل شهر من الحمولات البحرية للحلفاء!

لكن أجراس الخطر راحت تدق فى واشنطن عندما فوجئت بالسقوط السريع لفرنسا واستسلامها، ودخول الجيش الألمانى لاحتلال باريس (يونية ١٩٤٠)، ثم تلا ذلك أن إيطاليا دخلت الحرب واعتقادها أن الحلفاء هزموا، وأن سقوط فرنسا لابد أن يتبعه استسلام بريطانيا.

وكان البيت الأبيض يتابع بقلق وتوتر، وتوقع «روزفلت» أن «هتلر» يستعد لغزو بريطانيا عبر بحر الشمال (خطة أسد البحر) - وكذلك انهمك الرئيس الأمريكى يبحث خطط طوارئ للتدخل على عجل فى أوروبا قبل أن تتمكن ألمانيا من نصر نهائى يمكنها من الإرث الإمبراطورى الأعظم، لكن الزعيم الألمانى «أدولف هتلر» ارتكب فى تلك اللحظة الفارقة غلطة عمره، فقد تحول عن عملية «أسد البحر» إلى عملية غيرها فى الشرق هى عملية «برباروسا» (غزو الاتحاد السوفيتى) - وبها فإن «هتلر» لم يغرز فى فيافى الثلوج الروسية فحسب، وإنما ضاعت على «ستالين» - كذلك - مزايا سياسة الصبر التى كان يلتزمها، وبدلا من أن يصبح وارثا إمبراطوريا، وجد نفسه يدافع عن حياته ذاتها!

وتشجعت اليابان وكان «روزفلت» يريد لها أن تتشجع وتدخل الحرب حتى ولو كان دخولها ضد الولايات المتحدة نفسها، وذلك ما فعلته طائرات أسطول الجنرال «ياماموتو» فى «بيرل هاربور»، وكان «روزفلت» يتوقعه ولعله سعى إليه، لكى يقنع

الرأى العام الأمريكى أن الولايات المتحدة تدخل الحرب مضطرة للدفاع عن نفسها وليس بدافع إرث إمبراطورى تسعى إليه قياداتها المالية والاقتصادية والسياسية.



ودخلت الولايات المتحدة إلى الحرب فعلا فى ديسمبر ١٩٤١ - وكانت الموازين قد مالت بشكل لا يقبل التباسا!

ولم يضيّع «روزفلت» وقتا:

١ - قبل بالاستراتيجية العليا للحرب كما وضعها الفيلد مارشال «آلان بروك» رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية (البريطانية)، وبمقتضاها فإن الحرب ضد «هتلر» لتحرير أوروبا تكون هى ميدان المجهود الأول للحلفاء - ثم تجيء الحرب ضد اليابان فى المرحلة الثانية، والتقدير أن هزيمة الدولة القائدة للمحور، وهى ألمانيا النازية - تقضى على العدو الأكثر خطورة وتكشف حلفاءه الأضعف وراءه (اليابان - وقبلها إيطاليا).

٢ - فى مقابل هذا التأجيل للمعركة مع اليابان (وهى صاحبة الأولوية من وجهة نظر الرأى العام الأمريكى) - فإن الولايات المتحدة تحصل على وضع خاص فى دول الكومنولث القريبة منها أو القريبة من مسرح العمليات ضد اليابان. عندما تجيء اللحظة، وعلى هذا الأساس انتشرت القواعد الأمريكية والتسهيلات وأدوات ووسائل النفوذ السياسى فى كندا - وفى أستراليا.

٣ - ومع حاجة بريطانيا الشديدة - وعلى عجل - إلى حشد من مدرعات جديدة تدعم مسرح العمليات فى الشرق الأوسط، استعدادا للمعركة الكبرى فى العلمين (أغسطس ١٩٤٢) - شحنت الولايات المتحدة فورا فرقة دبابات - قوامها ثلاثمائة دبابة حديثة من طراز «جرانت»، ثم تعللت بأن وجود هذه الدبابات الأمريكية يتطلب حضورا أمريكيا مباشرا فى ساحة الشرق الأوسط، وكذلك ظهرت قواعد أمريكية فى المملكة العربية السعودية (الظهران)، وفى الخليج (مطار البحرين)، وفى مصر قاعدة (هاكستب) البرية، وهى مازالت حتى الآن تحمل هذا الاسم، ومطار «باين» وكان أيامها فى الموقع الذى حل فيه مطار القاهرة الدولى الآن.

.....
.....

ثم بدأت المشاركة الأمريكية عمليا فى ميادين القتال بحملة «تورش» «Torch»، التى نزلت بها القوات الأمريكية تحت قيادة الجنرال «دوايت أيزنهاور» فى شمال أفريقيا، وكانت تلك هى العملية التى جرى ترتيبها والنزول بمقتضاها على شواطئ المغرب (فى شبه رحلة بحرية سياحية، بعد أن جرى التنسيق مع جنرالات الجيش الفرنسى هناك، ممن بقوا بعيدين بعرض البحر عن حكومة «فيشى» التى استسلمت للألمان). ومن المغرب بدأ الاستعداد للقفز نحو صقلية (بالترتيب والتنسيق مع عصابات المافيا)، وكذلك راح التواجد العسكرى الأمريكى حول البحر الأبيض يحتل مساحة أكبر من المشاركة العملية الأمريكية على جبهات القتال.



ولم يلبث الرئيس «فرانكلين روزفلت» أن لحق بالقوات الأمريكية فى شمال أفريقيا، نازلا فى ميناء الدار البيضاء وفى استقباله قادة جيوشه، وأولهم «أيزنهاور» و«عمر برادلى» و«مارك كلارك» وبعدهم جنرالات فرنسا، ووسط الجميع سلطان المغرب «محمد بن يوسف» (محمد الخامس)!

وطار رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» يلحق بحليفه الأمريكى الكبير فى الدار البيضاء!

وفى المغرب بدأ رئيس الوزراء البريطانى يشك فى نوايا صديقه «روزفلت»، ذلك أن خطط النزول فى صقلية وهى هدف القمة بينه وبين الرئيس الأمريكى لم تأخذ وقتا طويلا، ثم اكتشف «تشرشل» أن حليفه وصديقه «روزفلت» يقضى كل وقته فى محاولة لتأسيس وجود عسكرى ونفوذ سياسى أمريكى فى المغرب، وأنه دعا سلطان المغرب (محمد بن يوسف - محمد الخامس) إلى عشاء بينهما فى قصر «أنفا»، ثم راح يحدثه عن مستقبل بلاده بعد الحرب - بعيدا عن فرنسا (وهى الدولة المستعمرة) - وقريبا من أمريكا (وهى جارة مباشرة للمغرب على الشاطئ الآخر للأطلنطى)!

وحين سمع «تشرشل» بما دار فى العشاء، سارع إلى لقاء «روزفلت» لحديث صريح تسجله محاضر الطرفين (البيت الأبيض - و ١٠ داوننج ستريت مقر رئاسة الوزارة البريطانية)، وطبقا لهذه المحاضر فإن «ونستون تشرشل» لفت نظر «روزفلت» إلى أن بعض التصرفات الأمريكية فى المغرب - وفيها «بأمانة» عشاء الرئيس مع سلطان المغرب - يمكن أن تغضب فرنسا وتخسرهما كحليف فى الحرب. وتساءل «روزفلت» «عن أى فرنسا يتحدث «ونستون» - وأين فرنسا الآن؟» - أليست هى بلدا احتله الألمان، ثم إننا نحن (وأنتم) تعهدنا بتحريره مع غيره من بلاد أوروبا التى سقطت أو استسلمت لهتلر؟».

ورد «تشرشل» «بأنه يقصد حركة فرنسا الحرة التى يقودها الجنرال «ديجول».

ورد «روزفلت» «بأنه لا يعرف شيئا عن هذه الحركة، وقد سمع عن «ديجول»، لكن «ديجول» فى رأيه اختراع لخلق شبح سياسى يمكن التعامل معه كممثل لفرنسا ولصالح بريطانيا!».

ويضيف «روزفلت» «أن هناك فرنسا واحدة نصفها تحت احتلال ألمانيا مباشرة ونصفها الآخر تحت احتلال غير مباشر بمقتضى معاهدة استسلام وقع عليها المارشال «بيتان» رئيس الحكومة الفرنسية فى «فيشى» - ويستطرد «روزفلت» «نحن لم نقطع علاقاتنا بهذه الحكومة فى فيشى ولدى هناك ممثل رئاسى خاص - كما تعلم - هو الأميرال «ليهى»، لكننا نعرف - وهم يعرفون - أنهم بلد محتل يتقرر مصيره - مثل مصير غيره - بعد التحرير.

وحاول «تشرشل» تذكير «روزفلت» بأن كل عناصر المقاومة الفرنسية - بما فى ذلك كبار ضباط الجيش فى الإمبراطورية الفرنسية وراء البحار وحكام المستعمرات، والتجمعات الفرنسية الكبيرة فى الخارج والهيئات الفرنسية الكبرى (وفيها شركة قناة السويس الدولية) - وقفوا جميعا وراء «ديجول» واعتبروه رمزا لإرادة المقاومة، وعليه فإنه إذا كان المارشال «بيتان» يمثل فرنسا المحتلة أمام الألمان، فإن «ديجول» يجب الاعتراف به ممثلا فعليا لفرنسا الحرة خارج أوروبا، وحليفا فى الحرب حتى يتحقق النصر.

ورفض «روزفلت» كل طروحات «تشرشل»، وفى تفكيره - كما يروى المؤرخ الكبير «آرثر شلزينجر» فى كتابه الضخم عن «روزفلت» - أن الرئيس الذى قاد الولايات المتحدة الأمريكية حتى أبواب النصر كان رأيه :

- أن الجنرال «ديجول» لا يمثل إلا نفسه، وأن أمريكا لن تعترف له بما هو أكثر من ذلك مهما كانت درجة اعتداده بدوره وادعائه بتمثيل فرنسا، كما أن الرئيس الأمريكى لا يرى فيه إلا محاولة كاريكاتورية للمزج بين شخصيات «جان دارك» و«نابليون» و«كليمنسو» (زعيم فرنسا فى الحرب العالمية الأولى)، وأنه - فى هذا الموضوع - على خلاف لا يداريه مع بريطانيا، التى تريد أن تستعمل «ديجول» كحليف صغير فى الحرب يسهل عليها انتزاع الإمبراطورية الفرنسية لصالحها، لأنها مازالت رغم ما أصابها - تطمع إلى تعويض خسائرها فى الحرب بإرثها، وذلك ما فعلته فى الشام (سنة ١٩٤١) حين دخلتها بقصد تحريرها من أصدقاء الألمان (حكومة فيشى) ثم تركت فيها واحدا من جنرالاتها وهو «سبيرز»، وتكليفه أن يهندس عملية «ربط» الشام ببريطانيا ونفوذها.

- أن «روزفلت» لا يستطيع أن يتصور فرنسا بعد الحرب إلا دولة من الدول المحررة بجهود غيرها، وليس بجهودها الذاتية، وهذه الدول وضمنها فرنسا يجب أن تقبل الحياة منزوعة السلاح، حتى لا تعود أوروبا إلى سباق سلاح جديد يشعل نيران حرب عالمية ثالثة !

ومن المفارقات - على الناحية الأخرى - أن «جان لاكوتور» مؤرخ حياة الجنرال «ديجول» يروى عن الزعيم الفرنسى قوله : «إننى أستطيع أن أفهم إنجلترا والصين وألمانيا، لكنى لا أستطيع أن أفهم أمريكا لأنه ليست لها فى التاريخ مفاتيح تمكن من ذلك».

وعندما ظهرت طلائع انتصار الحلفاء، وتقرر عقد مؤتمر «يالطا» (ميناء البحر الأسود الجميل) - فإن «روزفلت» رفض دعوة فرنسا للمشاركة فيه، قائلا «إنه لا «ديجول» ولا غيره يمثل فرنسا»، ثم إن «فرنسا لن تكون طرفا فى بحث أمور ما بعد الحرب، وإنما سوف تكون موضوعا من موضوعات ما بعد الحرب، فقد استسلمت ونحن حررناها، وكذلك يجب أن يكون».

.....

.....

كانت الأمور واضحة من وجهات نظر مختلفة أمام «روزفلت» وأمام «تشرشل»
أيضا:

- بالنسبة لروزفلت كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الوقت قد حان -
حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، لكى تؤول أملاك فرنسا إلى نفوذ أمريكا،
وكذلك كان من شمال أفريقيا إلى الشام ومن غرب آسيا إلى جنوب شرق آسيا (الهند
الصينية الفرنسية وضمنها فيتنام).

- وبالنسبة لتشرشل وقد كان يتابع ما يجرى ويفهم مغزاه، فإنه راح يقاوم
ويصر - لكنه خسر المعركة، وأصبح عليه أن يتراجع إلى خط دفاعه الثانى، وأن
يستमित عليه، فقد خشى أن الدور فى ابتلاع الإمبراطوريات واصل إلى بريطانيا،
ولم يبق أمامه غير أن يقف فى الخط - يعاند ويقاوم، فهو على حد قوله «لم يصبح
رئيسا لوزراء ملك بريطانيا حتى يقوم على تصفية إمبراطوريته!».

وكان «تشرشل» فى صميم قلبه يدرك أن هذه معركة لا تحتاج إلى عنف
المواجهة، ولا يمكن حسمها بصراع مكشوف، وإنما عليه أن يستدعى إليها كل خبرة
وحكمة ودهاء إمبراطورية لم تكن تغرب عنها الشمس!

ولم تجد خبرة وحكمة ودهاء الإمبراطورية البريطانية، لأن حقائق القوة هى
الحكم الأول والأخير فى بقاء الإمبراطوريات أو زوالها.



وفى الحقيقة فإن «روزفلت» كان فى عجلة من أمره، واعيا إلى أنه إذا كان عليه أن
يجرد بريطانيا من ممتلكاتها، فإن عليه أن يفعل ذلك وقت الحرب وليس بعدها.
وتروى الوثائق الأمريكية أن «روزفلت» كتب توجيهها رئاسيا (بتاريخ ١٩٤٣)
موجها إلى «جيمس لاندیس» (مدير العمليات الاقتصادية فى الشرق الأوسط)،
يشير فيه إلى أهمية بترول الشرق الأوسط وخطورة الموقع الاستراتيجى للمنطقة
قائلا:

(الوثيقة رقم ١٥٤١ / ٢٤ - البيت الأبيض)

٨ مارس ١٩٤٤

«من الرئيس روزفلت

إلى والتر جيمس لانديس (مدير العمليات الاقتصادية في الشرق الأوسط)

عزيزي «والتر لانديس»

إن الشرق الأوسط منطقة توجه للولايات المتحدة مصالح حيوية، والحرص على هذه المنطقة وتجنّبها ضرور قلقل الماضي، هو أمر له أهمية متزايدة لها قيمة بالنسبة للعالم كله، وخاصة بالنسبة للتفاوت في استعمال الموارد الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة.

ومع أن الولايات المتحدة لا تنوى ولا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه المنطقة، فإن هذه الحكومة حريصة على أن ترى أن موقع وموارد هذه المنطقة في خدمة كل الأمم دون تمييز، وهدفنا على هذا الأساس أن تُصان مصالح كل الأطراف، وأن تتوقف الميزات التي يختص بها طرف على حساب باقى الأطراف».

.....

.....

وكانت وراء العبارات معانٍ وإشارات كفيفة بإثارة قلق رئيس الوزراء البريطانى، فقد أحس (قبل أن تتاح له فرصة قراءة النصوص وهى سرية في ذلك الوقت) - أن الولايات المتحدة لا تبغى قسمة عادلة للموقع والموارد، وإنما هى ماضية إلى هدفين متوازنين في الشرق الأوسط:

أولهما: تواجد حاكم في المراكز المهمة استراتيجياً في المنطقة.

ثانيهما: نصيب الأسد في ثرواتها الهائلة نفطياً.

وكان «تشرشل» يقاوم بكل جهده، واتجاه الريح ضده مهما حاول.

○ وكان ضمن محاولات «تشرشل» أن يدعو إلى نوع من الوحدة في مجتمع

الناطقين باللغة الإنجليزية على جانب الأطلنطى، فيقوم اتحاد «أنجلو أمريكى»
يرضى كل الفرقاء بتقاسم المصالح بينهم.

ولم يكن «روزفلت» يمانع في أى دعوى للوحدة تستند على اللغة الإنجليزية، لان
اللغة في حد ذاتها خطاب، وما يعطى لأى خطاب قيمته هو المضمون - فإذا كان
مضمون الأبجدية الإنجليزية هو حقيقة القوة الأمريكية - إذن فإن «تشرشل»
يستطيع أن «يتخيل» ما يشاء كما يشاء!

○ وكان ضمن محاولات «تشرشل» أيضا أن يلفت النظر إلى الخطر السوفيتى،
وكان هو صاحب تعبير «الستار الحديدي» الذى يوصى بأن الشيوعية المتحصنة
وراء الخط الفاصل بين شرق أوروبا وغربها - هى الخطر الداهم على الحضارة
الإنسانية كلها.

ولم يكن في أمريكا من يمانع في ذلك، لكن الفعل وليس القول هو صانع
الحقائق، وهكذا قامت الولايات المتحدة - معترفة بالخطر السوفيتى - بإنشاء
سلسلة من الأحلاف العسكرية تطوق الاتحاد السوفيتى من كل اتجاه، وأولها حلف
الأطلنطى في أوروبا، وحلف جنوب شرق آسيا (لمواجهة الصين حليف السوفييت
وقتها) - ثم محاولة إنشاء حلف في الشرق الأوسط تصدرت له بريطانيا، (لكن
خُطى هذا الحلف الأخير تعثرت في حرب السويس سنة ١٩٥٦).

وبرغم أن بريطانيا ظلت حتى بعد حرب السويس تعاند فيما يتعلق بالشرق
الأوسط لاعتقادها أنه بموقعه وثرواته - احتياطى أخير لها، فإن هذا الاحتياطى
جرى شراؤه منها فى صفقة قيمتها أربعمئة مليون دولار كانت ضرورية لإنقاذها
من أزمتها المالية الخائفة فى أعقاب حرب السويس.

وفى مؤتمر «برمودا» (مارس ١٩٥٧) الذى جمع بين الرئيس الأمريكى
«أيزنهاور» (وهو جنرال أمريكا الشهير زمن الحرب) - ورئيس وزراء بريطانيا
«هارولد ماكميلان» - (وهو الوزير البريطانى المقيم الملحق بقيادة «أيزنهاور» وقت
الحرب) - جرى توقيع اتفاق مكتوب جاء الأغرب من نوعه فى تاريخ
الإمبراطوريات، فقد ظهرت فيه إمبراطورية قديمة تسلم ممتلكاتها لإمبراطورية
جديدة، وكأن الأقاليم والدول بضائع فى المخازن أو على ظهر السفن.

وكان نص الاتفاق كما يلي :

«اتفاق على تخفيض الالتزامات البريطانية وراء البحار

١ - أن الرئيس الأمريكى يعبر لرئيس الوزراء البريطانى عن فهمه للضرورات التى تدعو الحكومة البريطانية إلى تخفيف أعبائها فى الشرق الأوسط، وهو يتعاطف مع رغبة هذه الحكومة فى جعل التزاماتها فى المنطقة متوازنة مع مواردها الاقتصادية والعسكرية.

٢ - أن الرئيس أخطر رئيس الوزراء البريطانى بأن الولايات المتحدة لن تستطيع تحمل كل الأعباء البريطانية التى ترى الحكومة البريطانية أنها مضطرة إلى التخلي عنها، ولهذا فإن الولايات المتحدة تأمل فى أن تواصل الحكومة البريطانية إخطار الحكومة الأمريكية بخطتها فى المستقبل.

٣ - أن الرئيس سوف يتخذ الترتيبات التى تكفل استمرار التشاور مع الحكومة البريطانية فى المسائل والحالات التى يتعين فيها استطلاع رأى الحكومة البريطانية، وسوف يكون ذلك موضع الاعتبار.

٤ - أن الرئيس يعرب عن أمله فى أن الحكومة البريطانية سوف تقوم بتخفيضات تدريجية ومنتقاة بما يناسب المصالح الغربية بصفة عامة، ويتفق مع مطالب الأمن الضرورية للسلامة المشتركة».

٥ - أن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم للحكومة البريطانية دعماً مالياً فورياً مقداره أربعمائة مليون دولار.



وعندما غابت الشمس عن الإمبراطورية البريطانية - كان صقيع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى يملأ ساحة الصراع العالمى، وكانت الإمبراطورية الأمريكية تديره على ناحيتها بإصرار مارس كل أساليب الحرب النفسية والاقتصادية والسياسية.

وعلى امتداد عقود هذه الحرب الباردة، كان المطلب الإمبراطورى الأمريكى عهداً

لدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، التى طاحت فى العالم الثالث بالانقلابات والحروب المحدودة والحمولات النفسية، وفيها التخويف والتشهير وزعزعة استقرار النظم واغتيال زعمائها بالرصاص (كما حدث مع «الليندى» فى شيلي) - أو بالسم (كما جرت محاولة مع «كاسترو» فى كوبا) - أو بالقتل المعنوى (كما حدث لأحمد سوكرانو فى إندونيسيا) - أو بالخنق الاقتصادى (كما حدث لدول عديدة طوقها الحصار وفيها من العالم العربى حتى وقت قريب السودان وليبيا واليمن).

وكانت سياسة الانقلاب من الداخل لعبة أثيرة للوكالة أثبتت جدواها فى عدد من بلدان آسيا وأفريقيا، ولم يكن الهدف من هذه الانقلابات احتلال مواقع على عجل للحصول على موارد بسرعة، فذلك كله يستلزم أن ينتظر، لكن المهم قبل أى شىء هو إخلاء ساحات وإزاحة واقتلاع أفكار وحركات ورجال، ومنعهم من تثبيت أقدام فى أرض، وزرع بذرة فى تربة. وليس مهما إذا كان من عواقب ممارسات الإزاحة والاقتلاع أن تنحدر بعض البلدان أو الأقاليم إلى الخراب أو إلى الفوضى، لكن المهم - وفى زمن الحرب الباردة - ترك الساحات خلأً مفتوحاً بما عليها، ولو كانت خراباً وفوضى - حتى يستطيع النسر الإمبراطورى الأمريكى الذى يحوم عالمياً فارداً جناحيه فى الأجواء - أن ينقض حين يلمح غنيمة أو يحط حيث يشم رائحة!

.....

.....

وعندما انتهت الحرب الباردة - كانت سفينة الإمبراطورية الروسية (السوفيتية) جانحة على الشاطئ، لأن ربانها الأخير (الكابتن «جورباتشوف») لم يكن يعرف ما فيه الكفاية عن معارك البحار وسط الأنواء والعواصف، وكانت حمولته - أقاليمه وجمهورياته - تنتقل أمام عينه إلى حوزة إمبراطورية أخرى (عليها الكابتن «ريجان» يؤدى الدور التقليدى للكابتن «مورجان»!).

وكانت هذه الإمبراطورية الأمريكية - هى الإمبراطورية الأخيرة والنهائية أو كذلك القصد والعزم ووراءهما التخطيط!

هَذَا الإِعْصَارُ الْأَمْرِيكِيُّ!



١- أسلوب جديد فى استخدام السلاح؛

لكى يمكن فهم وتحليل مشهد هذا الإعصار الأمريكى الذى يضرب المنطقة العربية هذه اللحظة (أبريل ٢٠٠٣) - فقد يلزم الاتفاق كمقدمة - على مجموعة من الطبائع والأحوال، وبقع اللون والظل والفراغ فى هذا المشهد - حتى تبين الصورة وتتضح التفاصيل.

ومع أن مشهد هذا الإعصار الأمريكى العاتى فيه الكثير مما هو مألوف ومعروف - إلا أنه فى بعض الأحيان وعندما تحل الطوارئ - يكون استرجاع المؤلف والمعروف ضروريا ولازما لسببين:

- من ناحية - إعادة التأكيد - حتى مع محذور التكرار.

- ومن ناحية ثانية - فرز المؤلف المعروف عما هو طارئ مستجد - وذلك هو الطلب!



١- وبداية فإنه يلزم الاتفاق على أن حركة التاريخ مجرى إنسانى عريض وعميق صبت فيه الجماعات والشعوب والأمم ملكاتها الفكرية والعقلية، ومنجزاتها فى العلوم والتكنولوجيا، وما حققته من حصيلة الإنتاج والتراكم، وما تجمع لديها من مطالب القوة والتفوق - محفوفة بما توفر لديها من حكمة وقيم وفلسفة وفن.

٢- ثم إنه يلزم الاتفاق - أيضا - على أن التدافع الهائل للحركة الإنسانية عبر التاريخ هو الذى سمح بظهور مجتمعات ودول وإمبراطوريات ضخمة برزت على طول مجراه، وأن هذه المجتمعات والدول والإمبراطوريات حافظت وأضافت فى أحوال صعودها أو انحلالها على مستودع ذاكرة إنسانية متعددة فى منابعها الثقافية متلاقية فى مجرى واحد أصبح منهلا وموردا لكل من يريد أن يدرس ويستوعب قصة الحضارة من بدايتها وحتى اللحظة الراهنة.

٣ - ويلزم الاتفاق بعدها مباشرة - على أن قصة الحضارة يقوم على تمثيلها كل بطل علاصيته في زمانه. وفي أزمنة قريبة فإن تمثيل الحضارة الإنسانية تجلى مرة بملاح فرنسية على عهد «لويس الرابع عشر»، ومرة بملاح إنجليزية على عصر «فيكتوريا»، وأخيرا تجلى بملاح أمريكية ابتداء من رئاسة «فرانكلين روزفلت» للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. دون أن يعنى ذلك أن عصور «لويس الرابع عشر» أو «فيكتوريا» أو «فرانكلين روزفلت» هي كتابة النص الحضارى. فذلك النص كتبته الثقافات الإنسانية جمعاء، وتعاقب على تمثيله النجوم مع اختلاف العصور، وقامت عليه الإمبراطوريات بأحكام التقدم والغلبة!

٤ - ويلزم الاتفاق - كذلك - على أن الإمبراطورية الأمريكية حاققة أخيرة فى سلسلة متوالية من الإمبراطوريات. لكن هذه الإمبراطورية الأمريكية جاءت لأول مرة فى التاريخ مستغنية عن وطنية شعب على أرض - أو جامع أمة بعلاقة قرابة أو لغة أو تاريخ، لأن قيامها بالدرجة الأولى لم يكن له رابط غير المصاحبة - تعبر عنها «السوق» فى نهاية المطاف، وكان توسيع السوق هو حافز الحرب الأهلية الأمريكية كى تضم الجنوب الزراعى إلى الشمال الصناعى وتمتد غربا، ثم تعبر المحيطات إلى عوالم أبعد - أى سوقا أكبر.

٥ - ويلزم الاتفاق - أخيرا - على أن هذه الإمبراطورية الأمريكية وبأحوال وظروف نشأتها وصعودها، أخذت بنزعة القوة لبلوغ غاياتها حتى وإن جاء ذلك على حساب قيامها على التراكم الحضارى الإنسانى، ولأن منطلق السوق الذى هامت غراما به هو بطبيعته عملية إزاحة لأى منافسة - وإصرار يسعى بالضرورة نحو سيطرة غير مشروطة - وذلك طبع الاحتكار.

وكان استعمال القوة فى عهود إمبراطورية سبقت - مغلفا على الأقل - باعتبارات ملائمة إنسانية جرى عليها العُرف واستقرت التقاليد.

.....

.....

[وفى هذا الموضوع أتذكر حواراً أشرت إليه من قبل - دار بينى وبين القائد العسكري البريطاني ذائع الصيت الماريشال «مونتجمري» (بطل العلمين، وهى واحدة من أهم معارك الحرب العالمية الثانية - وقد جرت على صحراء مصر الغربية خريف سنة ١٩٤٢ ضد الجيش الألماني) - وفى هذا الحوار أورد الماريشال العتيد ما أظنه نوعاً من التوصيف «المحترم» لشروط استعمال القوة المسلحة (الحرب) - وقال الماريشال فى كلامه :

«إنه لا بد فى استعمال قوة السلاح من توافر عناصر مبدئية لتسويق الحرب مؤداها : أن يكون لدى شعب أو أمة أو إمبراطورية هدف مطلوب سياسياً، وممكن عملياً، وجائز قانونياً، ومبرر أخلاقياً».

ومع أن القوانين والأخلاق فيما سبق من تجارب التاريخ - تعرضت للذرائع والأهواء، إلا أن استعارة مبادئها - حتى تعسفاً - لم يغب قط عن ساحات الحرب - وبساتير المبادئ فإن الحروب الاستعمارية لم تكن للاستيلاء على موارد وأقدار شعوب - وإنما كانت «لنشر الحضارة فى قارات الظلام»، أو «منع الرق» وتحريم استغلال الإنسان للإنسان (رغم أن الجماعات المهيمنة لم تؤرق نفسها ببؤس الرق إلا عندما اطمأنت إلى أن طاقة البخار حاضرة لتعويض عضلات العبيد، وأنها كذلك طاقة أرخص!).

وعلى نفس القياس فإن الحرب العالمية الأولى لم تكن مذبحاً هائلاً للبشر من أجل توزيع المستعمرات - وإنما كانت حرباً من أجل الحرية والتحرر.

والحرب العالمية الثانية التى انتهت بكابوس نووى، لم تكن حرباً ورثت بها أمريكا ما سبقها من إمبراطوريات - وإنما كانت حرباً لتصفية شرور النازية والفاشية.

والمعنى أن الحروب على طول التاريخ، احتاجت إلى سواتر أو ذرائع قانونية وأخلاقية أو شبه قانونية وأخلاقية، وأما فى حالة الإمبراطورية الأمريكية فإن استعمال القوة مع تركيزها أو احتكارها - جاء مكثفياً بما لديه، مستغنياً عن أية إضافات إنسانية «جمالية» - فوقه !

.....

.....

[وهنا فإن منطق القوة الأمريكية حين تمارس دورها - عبر عن نفسه بأصريح وأصدق ما يمكن بنظرية الدكتور «هارلان أولمان» (وهو أحد المستشارين المسموعين في البيت الأبيض، وفي الأصل أستاذ علوم سياسية في كلية الدفاع الوطني) - وكان تعبيره عن نفسه أقرب إلى البوح - بحيث يصح أن يستعاد للتذكر والتفكير.

فقد كتب الدكتور «أولمان» مذكرة بعنوان «الصدمة والرعب» (Shock and awe) ووضعت أمام الرئيس الأمريكي ونشرتها الصحافة الأمريكية (وبينها جرائد نيويورك تيمس، وواشنطن بوست، ولوس أنجلوس تيمس) - وفيها يقول بالنص:

«إن الولايات المتحدة عليها أن تستعمل أقوى شحنة من القوة المكثفة والمركزة، والكاسحة - بحيث تنهار أعصاب أى عدو يقف أمامها، وتخور عزيمته قبل أن تنقض عليه الصواعق من أول ثانية في الحرب إلى آخر ثانية، ويتم تقطيع أوصاله وتكسير عظمه وتمزيق لحمه دون فرصة يستوعب فيها ما يجرى له».

ومن المقلق أن الدكتور «أولمان» ظهر بنفسه على شبكة CBS (وهي أكبر شركات التليفزيون الأمريكية) في ٩ فبراير الماضى يتحدث عن «نظرية» في الحرب» مركزا على عدة شروط:

- أن استعمال أقصى درجات العنف من أول لحظة كقيل بتوايد إلخ، أس بالعجز لدى العدو، يجعله مأخوذا بطغيان تفوق عليه لا مثيل له (و أول ذلك الأثر هو المقصود من مشاهد الحشد العسكرى الأمريكى المتوحش حول العراق من قبل بدء أية عمليات، والظاهر أنه أحدث أثره ساحقا فى عدد من العواصم العربية وصارت إلى التسليم اليائس بأنه طوفان كاسح لا يمكن إيقافه.. ومن قبل أن تفتك حم الجيوش حدود العراق!).

- أن تكون بداية الضربة الأولى على بغداد حاملة لـ ٨٠٠ صاروخ من دلائل كروز متلاحقة على مدى يومين أى بمعدل صاروخ كل أربع دقائق، وفى هذين اليومين - طبقا لأولمان - فإنه لابد من تدمير كافة محطات الطاقة والماء، وعليه فإنه عندما يجيء

اليوم الثالث يكون «سكان العاصمة العراقية قد تأكد استهلاكهم نفسيا ومعنويا - قبل ماديا وجسمانيا».

-والأثر الذى يجب أن تُحدثه اللحظة الأولى من الحرب، لابد أن يكون مقاربا لأثر قنبلة هيروشيما التى أقنعت القيادة العليا اليابانية والإمبراطور «هيروهيى» بأن حياتهم ذاتها تحت رحمة الغزاة، وفى رأى «أولمان» أن ذلك ممكن فى حالة العراق حتى إذا لم يقع استعمال قنابل نووية، اكتفاءً «بأسلحة متفوقة» لها قوة فتك غير محدودة.

ثم يختم الدكتور «أولمان» شرحه لنظريته فى حديثه التليفزيونى بقوله: «إنه قام بتدريس منهج كامل عن نظريته لكبار القادة السياسيين والعسكريين فى كلية الدفاع الوطنى، وكان بين الجالسين على مقاعد الدرس والتحصيل أمامه: «كولين باول» (رئيس هيئة الأركان السابق فى إدارة بوش (الأب)، ووزير الخارجية الحالى فى إدارة بوش (الابن)».

(وذلك فى الوقت نفسه - حتى تتصل الجذور بالفروع - منطوق يختصر الوقت، ويقلل فى التكاليف، ويوفر الخسائر فى أرواح المهاجمين الذين تربوا على أن الوطن مساهمة فى شركة وليس تضحية بدم).

.....

.....

٦- يجىء بعد ذلك فى سياق ما يلزم الاتفاق عليه - أن هذه الاستراتيجية فى استعمال القوة المسلحة الصاعقة، لم يكن ممكنا تطبيقها فى زمن الحرب الباردة، لأن وجود الاتحاد السوفيتى فى مواجهة الإمبراطورية الأمريكية فرض درجة من التحفظ استوجبها ميزان الرعب النووى.

ومع أن كلا من «القوتين الأعظم» زمن الحرب الباردة، كلتاهما اهتمت بالحروب المحلية المحدودة وربما شجعتهما وحرضت عليها كميادين لاختبار القوة، واحتلال - أو إخلاء - المواقع، فإن «الإمبراطوريتين الأكبر» فى نفس الوقت وعلى امتداد قرابة نصف القرن حرصتا على حصر دائرة النار وإبعادها بكل وسيلة عن خط التماس المباشر بينهما.

وهكذا فإن الصراع بين الإمبراطوريتين - إمبراطورية السوق وإمبراطورية الشيوعية - دار بالوساطة، ودار بالأساليب الخفية والنفسية والاقتصادية، أملا في اتقاء المحذور وتجنب الدمار المتبادل في جحيم نووى!

٧ - وأخيرا يلزم الاتفاق على أنه في تلك الفترة الحرجة (من الحرب الباردة) - فإن الولايات المتحدة الأمريكية، منحت تفويضات مفتوحة في مناطق مختلفة من العالم لقوى إقليمية كالفتها بدور رجل البوليس المحلى ينوب عنها في استعمال السلاح عندما تقتنع الولايات المتحدة بأن دور السلاح قد حان في التعامل مع بؤر مقاومة في إقليم معين. ثم إنه في إطار هذه التفويضات برز دور إسرائيل في الشرق الأوسط قبل أى وكيل غيرها (مثل كوريا الجنوبية أو جنوب أفريقيا العنصرية أو إيران الشاهنشاهية)، وزاد أن إسرائيل نتيجة اعتبارات إضافية، تمكنت من خلق توافق استراتيجى مع الولايات المتحدة شجعت الإمبراطورية الأمريكية واستفادت من نتائجه.

والشاهد أن إسرائيل إلى جانب التوكيل الممنوح لها في حفظ المصالح الإقليمية للولايات المتحدة - بدت قادرة - بالزيادة فوقه - على تعبئة جهود العالم وراء الولايات المتحدة - وعلى التأثير في أهم وسائل الإعلام والترفيه - وعلى جمع المعلومات من قلب الاتحاد السوفيتى ومحيطه - ومستعدة لأية مهمة تكلف بها دون تدقيق فى المقاييس والمعايير - وذلك خلق فى الشرق الأوسط - ضمن ما خلق - تناقضا بين الحقائق وخلال فى الموازين : بحكم أن المصالح الأمريكية كلها عند العرب، وتأمين نفس المصالح موكول إلى إسرائيل - مع تفويض لها تتصرف كما ترى - أو كما يُطلب منها!

٢ - سباق بين «البيان» و«الإعلان»

بعد ذلك وفى طلب مزيد من الفهم والتحليل لمشهد هذا الإعصار الأمريكى العاتى الذى يضرب المنطقة العربية، فقد يكون مطلوباً استعادة بعض المشاهد - بعد لزوم الاتفاق على مقدمة له سبقت.

ومع أن المشاهد فيها - بدورها - ما هو مذكور ومشهور، إلا أن مراجعة المذكور والمشهور قد تكون ضرورية - لسببين أيضا:

- استثارة الذاكرة وتحفيزها - من ناحية.

- والربط والوصل بين المواقف إذ يتضح سياقها - من ناحية ثانية.

١- وعلى سبيل المثال فقد يكون مطلوباً استعادة أسلوب الدعوة والترويج التي اتبعتها القوتان الأعظم في فترة الحرب الباردة، لأن الحرب الباردة كانت على الواجهة محاولة من كل طرف لتقديم نفسه للعالم، وتزكية نظامه أمام الشعوب، وتصويره على أنه شكل المستقبل، وبضرورة الأشياء فقد كانت طبيعة كل واحدة من القوتين موجهة لأسلوبها في الدعوة والترويج.

وفي حين أن الإمبراطورية الشيوعية اعتمدت أسلوب التبشير بفردوس تصنعه الطبقة العاملة بريئاً من الاستغلال - فإن الإمبراطورية الأمريكية - وهي بالدرجة الأولى «إمبراطورية سوق» - اعتمدت أسلوب الإعلان في توزيع وبيع السلع!

وفي حين أن الإمبراطورية الشيوعية أخذت بالخطب الرنانة والبيانات الحماسية، يجيء ختامها دائماً هتافاً بالتحية «لنضال الشعوب» و«بسالمة كفاحها» - فإن الإمبراطورية الأمريكية أخذت بفنون الإعلان، وأهمها أنه شعار واحد يقول كل شيء في عبارة واحدة مختصرة تستثير صوراً حافلة بالتشويق والإثارة.

وفي حين أن الفردوس الشيوعي (مثل أي نعيم مقيم) مؤجل إلى ما بعد إتمام «بناء الشيوعية» - فإن السلع الأمريكية معروضة للكافة وفي إحياءاتها أن شكل زجاجة الكوكاكولا وحده وإلى جانبه عبارة «هي الأصل» جاهز لاستدعاء مذاق منعش، وأن صورة ملونة للهامبورجر وإلى جانبها عبارة «لحم صاف» جاهزة لاستدعاء الشبع والامتلاء، (بل إن صورة الشارة المعدنية الصغيرة لسيارة كاديلاك جاهزة دون زيادة كلمة واحدة، لخلق جو من الفخامة والعز يجرى على أربع عجلات!).

وبالفعل فإن معروضات السوق الجاهز فعلاً، تمكنت من إزاحة وعد الفردوس المنتظر!

كان أسلوب الإعلان الأمريكي يقول كل شيء في عبارة واحدة أو صورة واحدة، وكان البيان الشيوعي وعداً مبهماً يكرر ويزيد إلى درجة القتل بالملل!

ومن المدهش أن الإعلان الذي يكتفى بعبارة واحدة وصورة واحدة، أدى في مجال السياسة إلى مشاهد ملفقة، لكنها - اعترافا بالواقع - حققت غرضها.

.....

.....

[وأنتذكر أيام كنت أعطى وقائع الثورة الإسلامية في إيران أنني صادفت طواقم عدد من شركات التليفزيون الأمريكية تبحث في «طهران» و«قم» و«أصفهان» عن مظاهرات تحرق العلم الأمريكي، وكانت تلك هي الصورة المطلوبة لإظهار أن الثورة الإسلامية عدو للولايات المتحدة وللغرب، وبالتالي فإن الرأي العام الأمريكي والأوروبي عليه أن يعادياها.

وفي مرة من المرات في ساحة «الشاهياد» في طهران، صادفت موقفا لا يكاد يُصدّق، فقد وصل طاقم إحدى وكالات التليفزيون الأمريكي جاهزا بمصوريه وعدساتهم، واللافت أنهم جاءوا معهم أيضا بمجموعة من الأعلام الأمريكية يسلمونها بأيديهم إلى المتظاهرين كي يحرقوها أمام الكاميرات، وكان المتظاهرون بحماستهم متلهفين على تخاطف الأعلام الأمريكية وإشعال النار فيها إظهارا لمشاعرهم، دون أن يخطر لهم أنهم وقعوا - غير مدركين - في شرك فخ الصور، الذي يبغي تسجيل المشهد الذي يقول كل شيء - ويعبر عن كل «واقع» - في لقطة واحدة.

وفي الممارسة العملية فإن الخطاب على الناحيتين لم يلبث أن فقد مصداقيته:

- فخطاب الإعلان الأمريكي ظل سطحيا كالقشرة يحرض على شراء سلع، ولا يستطيع تأصيل قيم.

- وخطاب البيانات - السوفيتي - أصبح تناقضا مع الواقع يبشر بالجنة ويسوق الناس نحوها على الطريق - بعصا غليظة (على حد تعبير الزعيم السوفيتي «نيكيتا خروشوف» في نقده الشهير للزعيم الشيوعي «جوزيف ستالين»!).

.....

.....

[ولعل نفس الكلام يصدق من ناحية أخرى على الرئيس الأمريكى الحالى «جورج بوش» - ففى خطابه العام دعوة تقول أنها تريد تكريم الشعوب العربية بنعمة الديمقراطية - ولكن بإطلاق الصواريخ على من تشاء بينها!].

.....

.....

وفى مجال الخطاب بعد مجال الصور، فإن أسلوب الكلمة الواحدة زاد واستفحل، لأن أى معترض على السياسة الأمريكية لاحقه وصف واحد يدمغه مرة بأنه «شيوعى»، أو «إسلامى»، أو «إرهابى» إلى آخر القائمة. كما أن أى رافض لهيمنة واشنطن أعيدت تسميته بـ: «هتلر» - أو «موسولينى» - أو «ستالين» - أو «أسامة بن لادن» أخيراً، وكأن لا فارق بين صروح برلين وكهوف قندهار، ولا بين الجيش السوفيتى وجند طالبان، ولا بين أرقى القوانين الرومانية وفتاوى «الملا عمر» بأن الأرض مسطحة وليست كروية، كما يزعم «أهل الكفر»!].

.....

.....

٢ - وقد يكون من المطلوب - أيضاً - استعادة ما ظهر من أن فنون «الإعلان الأمريكى» تفوقت بشدة على وعد «الفردوس الشيوعى»، وبرغم ذلك فإن إمبراطورية السوق ظلت تواصل الضغط ضد الخطر السوفيتى وتبالغ فيه، حتى وقت لم يعد باقيا فيه من هذا الخطر غير ترسانة نووية ضخمة مهددة بالشيخوخة بسبب نقص الموارد - ومن باب الحيطة فإن هذه الترسانة المتهالكة بقيت فى الظنون، باحتمال أن زعيما سياسيا يائسا أو جنرالاً عسكرياً مجنوناً قد يقوم فى اللحظة الأخيرة بمغامرة ابتزاز حمقاء يقترب فيها بأصابعه من الأضرار الحمراء، واضعاً الدنيا على حافة هاوية!

ولم تجد الولايات المتحدة طمأنينة وهى تتابع مرور عشرين سنة من الركود الكبير قضاها الزعيم السوفيتى المريض «ليونيد بريجنيف» على القمة فى الكرملين.

ولم تجد الولايات المتحدة طمأنينة حتى وهى تتابع المواكب الجنائزية لقادة

سوفييت («بريجنيف» و«تشيرنينكو» و«أندروبوف») بعد أن وصلوا إلى القمة، وقد أخذت منهم السنون والعُملُ ضرائبها، وراحوا يموتون واحداً بعد واحد.

ففى تلك الأوقات كانت الترسانة النووية السوفيتية الضخمة سيفاً معلقاً، واحتمال وصول زعيم يائس أو جنرال مجنون إلى شفرة تشغيلها - وارداً ومؤرقاً! ٣ - ومن المطلوب استعادة لحظة سقوط حائط برلين (٩ نوفمبر ١٩٨٩) - وسقوط الاتحاد السوفييتى نفسه بعد ذلك بسنتين، عندما آلت قيادته إلى رجلين، أولهما واقعى إلى درجة الاستسلام يهيئه الضعف واليأس (جورباتشوف)، والثانى خيالى إلى حد الأوهام ومعظمها يهيئه إدمانه للفودكا (يلتسين). ومع ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية غير مصدقة للمشهد الذى تراه أمامها ويراه العالم بأسره.

وظل البيت الأبيض - وفيه أيامها الرئيس «رونالد ريجان» - مأخوذاً بهذه الصورة المذهلة لما يجرى داخل وخارج أسوار الكرملين. وكان أكثر ما فاجأ واشنطن أن الرجلين الباقيين على دفة الإمبراطورية الشيوعية (يلتسين وجورباتشوف) - كلاهما راح يستعين بها ضد رفيقه، ومن جانبها فقد كان مُناها الخلاص من الرجلين معاً، وفى نهاية المطاف تكفل كلاهما بإنجاز المهمة وتحقيق المُنَى.

ومع أن المعلومات المتدفقة على المكتب البيضاوى - مكتب الرئيس فى واشنطن - كانت مؤكدة ومفصلة فى رصدتها للسقوط الكبير - فإن كافة أجهزة الإدارة الأمريكية حول البيت الأبيض، وفيها وزارة الدفاع (البنتاجون)، ووزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) ظلت تفرك جفونها تتأكد أن ما تراه هو الحقيقة، ثم كان أول همها وسعيها بعد أن ثبتت الرؤية إبداء اللهفة على مصير الترسانة النووية السوفيتية، والهرولة على عجل بعروض مساعدة على تأمينها (إزاء عمر افتراضى قارب أجله) - وخوفاً من مجهول يمد أصابعه إلى زر أحمر مع لحظة مزاج انتحارى!

٤ - ومن المطلوب استعادة حقيقة لا يصح أن تغيب عن الاعتبار، وهى أن الصراعات الكبرى بين إمبراطوريات التاريخ الكبرى - وحين تستحيل المواجهة المباشرة بالقوة - ترتبط نتائجها بمعادلة معروفة فى علم الصراع.

فهى ليست معادلة نصر أو هزيمة بالمعنى التقليدى، وإنما هى اختبار صبر وقدرة على الاحتمال.

(وتلك حكمة مأثورة فى الأدب العربى ترى «أن الشجاعة فى القتال بين اثنين يقع حسمها عندما يصرخ أحدهما أولاً»).

أى أن المعول عليه فى ختام أى صراع بين طرفين منوط عند نهايته بمن يفقد إرادته قبل غيره، ومن يلحقه الوهن تالياً!

وقد ترامت إلى أسماع واشنطن فى تلك الظروف صرختان بالألم صادرتان عن موسكو - تلاحقتهما بفارق سنوات قليلة:

○ صرخة من «جورباتشوف» بأنه لم يعد يستطيع!

○ وصرخة ثانية من «يلتسين» بأنه فقد الأمل!

.....

.....

[بمعنى أن الطرف الأمريكى كان لديه - بدوره - ما يدعوه إلى الصراخ من مواجهه وآلامه، لكنه تحمل ولم يصرخ حتى سمع صرخة خصمه قبله، وبالفعل فقد حدث فى بداية التسعينيات - وكان «رونالد ريجان» قد ترك مكانه فى المكتب البيضاوى لنائبه «جورج بوش» (الأب) - أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مثقلة ومستنزفة.

- فقد تبين لها أنها مدينة للعالم بما يزيد على مجمل إنتاجها السنوى (٥ تريليون دولار).

- وتحققت من أن اقتصادها فى عمومها تأثر بالضرر (بما جعل سقوط «جورج بوش» فى انتخابات الرئاسة الثانية محققاً على أساس شعار أطلقه «بيل كلينتون» بـ «إنه الاقتصاد يا غبى»).

- واكتشفت أن نظام التعليم الأمريكى تراجع فى جدول الأسبقية العالمية من المكانة الأولى إلى المكانة السابعة عشرة.

- وتبدى لغيرها - ولها - أن لعبة السياسة - المعتمدة على الإعلان - بعد نصف قرن من الحرب الباردة - نزلت بمستوى الأداء وجعلته هو الآخر صورا متحركة تكلف مالا وتصنع خيالا. ولعل سطوة الإعلان وغوايته كانت من أهم العناصر التي هزمت رمادية «جورج بوش» (الأب)، إزاء الألوان الخلافة (والفاضة فيما بعد) لحيوية وشباب «بيل كلينتون».

- وأهم من ذلك كله فإن الولايات المتحدة ظهرت خارجة من الحرب الباردة وقد استنزفت كثيرا من أرصدها السياسية (وأولها المصادقية)، كما استنزفت كثيرا من مدخراتها (وأهمها احتياطي الذهب في قورت نوكس)، ثم إنها - وهذا هو الأخطر - أسرفت في استعمال الطاقة حتى أصبحت مستوردة للبترول - بقرابة ٨٠٪ من احتياجاتها.

وكان ذلك يقتضى مراجعة، ويلح في طلب حل، وإلا فإن «إمبراطورية السوق» معرضة لإشهار إفلاسها].

.....

.....

٥ - ومن المطلوب - أيضا - استعادة مناخ التبرم والضيق والغيب مما شعرت به الولايات المتحدة حيال حلفاء لها في أوروبا اعتبروا انهيار الاتحاد السوفيتي انتصارا لهم، دون أن يتنبهوا بالقدر الكافي لنوازع الولايات المتحدة في تلك اللحظة الفارقة. ذلك أنهم وهم يحتفلون بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، لم يظهر عليهم (من وجهة النظر الأمريكية) إدراك لحقيقة أنهم يحتفلون بنصر لم يصنعوه، ولم يتحملوا تكاليفه، بل إنهم على العكس استفادوا على الحساب - من حيث إن الولايات المتحدة وفرت لهم طول الوقت عمليات إنقاذ متوالية ابتداءً من مشروع مارشال الذي أسعفهم فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى ضبط أسعار بترول رخيص أتاحتها لهم الولايات المتحدة من أسواق الشرق الأوسط التي استحوذت عليها. ثم إن هذا الدعم ظل متاحا حتى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما قفزت أسعار البترول، (وبعدها وقف الدكتور

«هنرى كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة فى مؤتمر باريس لتدوير فوائض النفط العربى (١٩٧٤) قائلاً لدول أوروبا «إن مشروع مارشال قد انتهى الآن وانتهى معه تطوع الولايات المتحدة بضمان سعر بترول رخيص كان لازماً لعملية إنعاش أوروبا). وعلى أى حال فإن هذا المزاج الأمريكى الصارم لم يطل أمده ولم يلبث سعر البترول أن نزل من ذراه العالية ليتيح - مرة أخرى - وفرة طاقة رخيصة لأوروبا الغربية فى وقت دخلت الحرب الباردة فيه إلى مرحلتها الحاسمة مع النصف الثانى من السبعينيات وطول الثمانينيات.

وكانت بقية الدواعى الأمريكية إلى التبرم لدرجة الغيظ من الحلفاء الأوروبيين، «ظنها» أنهم عاشوا زمن الحرب الباردة فى أمان وفرت لهم مظلة نووية أمريكية تولت حمايتهم دون أن تكلفهم شيئاً، وهذه المظلة لم تكفل لهم الأمن فحسب، وإنما كفلت لهم أن يتوفروا على صنع الثروة وتكديسها، وتجديد وسائل إنتاجهم وتطويرها، وتحسين خدماتهم والارتقاء بها وأولها التعليم. والآن هرعوا للاحتفال على حساب ما أنجزته أمريكا وحدها، ثم هم فوق ذلك يحاولون تلقينها درسا فى طرائق السلوك والتصرف، ويتبجحون بالرغبة فى اعتبار أنفسهم أقطاباً دولية - أوروبية على قدم المساواة مع أمريكا.

وكان معظم الضيق إلى حد الغيظ موجهاً إلى فرنسا وألمانيا، وأما القوة الأخرى فى الثلاث الأوروبى وهى بريطانيا، فقد برئت من اللوم لأنها ألحقت نفسها مبكراً جداً بالولايات المتحدة - سواء بقراءة اللغة أو بلغة المصالح.

وكان الحلفاء الأوروبيون لأمريكا حاضرين دائماً بردود تأثير الخواطر أكثر مما تلطفها، فهم يعترفون بفضل المظلة النووية الأمريكية، لكنهم يضيفون أن هذه المظلة كانت أمناً لأمريكا بالدرجة الأولى، ثم إنها لم تكن بلا ثمن، لأن أوروبا أعطت الكثير وتحملت الأكثر سواء من غموض النوايا السوفيتية أو من تجاوزات القوة الأمريكية، ومع ذلك فإن أوروبا - فى الأول والآخر - كانت قابلة بدور متميز لأمريكا فى قيادة عالم ما بعد الحرب الباردة، ومنتهى طلبها شراكة فى المستقبل متكافئة وليس إملاءً إمبراطورياً متعالياً، فهم ليسوا دول عالم ثالث، وإنما هم دول أقدم وأعرق، وثقافات أسبق فى الزمن وأعرق، وخبرة أسلم وأعقل!

ثم يضيف هؤلاء الحلفاء «أن أوروبا فى كل الأحوال لم تكن عبئاً ثقيلاً على الولايات المتحدة، ولم تكن هى التى أرهقت الموارد الأمريكية، وإنما أرهقتها السباق الفضائى والنووى فيما أسماه «رونالد ريجان» «حرب النجوم»، ثم إن أوروبا لم تكن هى التى تسببت فى استنزاف مخزونات الذهب فى فورت نوكس، وإنما حسابات حرب فيتنام ورغبة الرئيس «جونسون» فى تمويل هذه الحرب بعيداً عن رقابة الكونجرس. وذلك ما أدى إلى تذويب السبائك الذهبية، وتسجيل مخزونها المتراكم!

٦. ومن المطلوب أخيراً فى هذا المفصل الدولى الهام، ملاحظة أن التبرم الأمريكى والضيق وصل جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه بحيث طال أطرافاً عربية متعددة، تحسب أنها تحمست وتطوعت لتحقيق التفرد الأمريكى بقيمة العالم:

○ فمن ناحية كانت هناك دول تظن أنها لعبت دوراً هاماً فى أفغانستان، حيث وقعت الضربة القاضية Coup de Grace ضد الاتحاد السوفيتى تحت رايات الجهاد الإسلامى المقدس الذى أرهق الجيش السوفيتى، ومرغ أنفه فى التراب وأوصل الدولة السوفيتية إلى قبرها تحت ذلك التراب.

○ ومن ناحية ثانية دول أخرى تظن أنها لعبت دوراً أساسياً فى وقت تقدم المد الإسلامى الذى مثلته الثورة الإيرانية، وأقامت ضده سداً هائلاً مدعوماً مالياً ومخابراتياً حتى أوقفته وحصرته، وبالتالي فإن العقيدة الشيوعية لم تركع أمام القنابل النووية للولايات المتحدة، وإنما أرغمتها على الركوع. تلك السيوف المشهورة للجهاد الإسلامى الذى وهب - بدوره - نصر الله للولايات المتحدة!

والآن كانت هذه الدول العربية على الناحيتين (الفريق الذى صد الزحف الشيوعى فى أفغانستان، أو الفريق الذى حصر التيار الإسلامى فى إيران) - تتقدم مطالبة بحقوق تعتبرها إنصافاً وعدلاً!

ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد للاعتراف للطرفين بما قدما، وإيها - بأثر رجعى! - أن هؤلاء العرب لا يستحقون منها مكافأة، فقد فعلوا ما فعلوا ووقفوا حيث وقفوا دفاعاً عن مصالحهم الذاتية، وعن أمنهم قبل الأمن الأمريكى، وبالتالي لا تصح لهم بعد ذلك مطالبة بمستحقات متأخرة أو متقدمة. ومن المفارقات أن بعض

العرب لم يكونوا يطالبون بحق شراكة بإسهام ما قدموا، وإنما كان قصاراهم طلب الرعاية، وأول أملهم أن تكف الولايات المتحدة الأمريكية عنهم أذى إسرائيل وغرورها، مع العلم بأنهم لم يقصروا في حق إسرائيل، فقد اعترفوا بها دون استثناء. واعترفوا كذلك بعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة، بل إنهم وبدون استثناء أيضا تعاملوا مع إسرائيل - بعضهم في العلن وبعضهم في السر - حتى تنفك العقد المتخلفة من القضية الفلسطينية بحيث تدارى أمام الناس وتستر، وحينئذ تكون العلاقات مع إسرائيل شمسا في عز الظهر وقمرا بلغ ذروته وصار بدرا (وأكثر).

(والغريب أن القيادات العربية المعنية لم تدرك أنها بهذا النوع من «الأمل» تزكى إسرائيل وترفع من قدرها وأهمية دورها في نظر الولايات المتحدة، لأن ما جاءوا يطلبونه بعد كل ما قدموا هو بعينه اعترافهم للولايات المتحدة بأنها لم تخطئ في سياستها حين اعتمدت إسرائيل وكيلا لها في المنطقة، وكانت على حق عندما استثمرت في ذلك البلد ما استثمرته من مساعدات مدنية وعسكرية، لأن حساب التفوق الإسرائيلي أضيف في النهاية إلى الأرصدة الأمريكية وزاد من قدرتها على ضبط تصرفات العرب رضى أو غصبا!).

٣- «المنافسة الكبرى» في واشنطن؛

بعد الاتفاق على ما يلزم الاتفاق عليه وبعده على المطلوب استعادته - فإن هناك لحظة تستحق التوقف أمامها لأنها - في الحقيقة - توقيت ولادة هذا الإعصار الأمريكي العاتى الذى يضرب المنطقة العربية ويدوى الآن رعدا ويلمع برقاً على آفاقها.

وكان هذا التوقيت بالضبط لحظة سقوط حائط برلين (٩ نوفمبر ١٩٨٩)، وما تداعى بعده من بشائر أو مخاطر، وتدفق طوفانا ذابت فيه جبال الجليد فوق تضاريس الحرب الباردة مرة واحدة.

كان «جورج بوش» (الأب) لحظتها - رئيسا للولايات المتحدة وقد وجد أمامه فرصة نادرة في التاريخ، وعليه أن يتغلب على وساوسه الشخصية ويتقدم

صفوف إدارته الجمهورية ويقود، وكان اعتقاد كثيرين أن «بوش» ظل حتى بعد سنتين من رئاسته يتحرك في ظل سلفه «رونالد ريجان» الذي أدار المراحل الأخيرة من استراتيجية هزيمة الاتحاد السوفيتي بجرأة بلغت حد التهور بمشروع حرب النجوم، وذلك هو المشروع الذي أقنع «الكرملين» بعد طول مكابرة بأنه لم يعد قادراً على المضى إلى النهاية في سباق السلاح، وأن الوقت حان لمواجهة الحقيقة حتى وإن كانت في مرارة العلقم أو لسع النار.

وفي ممارسة «جورج بوش» لمسؤوليته فرصة نادرة وجدها أمامه، فإنه وجه الدعوة إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي لعقد سلسلة من الاجتماعات، مهمتها مواجهة موقف مستجد وطارئ - حاسم وفاصل في مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية - ومستقبل العالم.

وكان بين حضور الاجتماع رجال مازالوا من أهم راسمي السياسات وصناع القرارات في واشنطن - من تلك اللحظة سنة ١٩٨٩، وحتى هذه اللحظة (أبريل ٢٠٠٣)، وضمنهم:

- «جيمس بيكر» وهو وقتها وزير الخارجية (وفيما بعد مسئول الحملة الانتخابية لبوش (الابن) وإن لم يقبل بالمشاركة في إدارته).

- و«برنت سكوكروفت» وهو وقتها مستشار الرئيس للأمن القومي (وقد أثر هو الآخر أن لا يشارك في إدارة بوش (الابن) دون أن يفصح عن أسبابه).

- و«ريتشارد تشيني» وهو وزير الدفاع حينئذ (والآن نائب الرئيس).

- و«دونالد رامسفيلد» وهو أيامها وزير دفاع سابق مع «ريجان» (والآن وزير الدفاع مرة ثانية).

- و«كولين باول» وهو رئيس أركان الحرب حينئذ (والآن وزير الخارجية).

- و«ريتشارد بيرل» وهو نائب وزير الدفاع (والآن مسئول هيئة وضع السياسات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، ولقبه الشائع في الإدارة هو «أمير الظلام» (Prince of Darkness)).

- و«بول وولفويتز» وهو مساعد وزير الخارجية حينئذ (والآن مساعد وزير الدفاع).

- و«ريتشارد أرميتاج» وهو سكرتير مجلس الأمن القومى حينئذ (والآن مساعد وزير الخارجية).

- و«جيمس وولسلى» وهو مدير وكالة المخابرات المركزية حينئذ (والآن مستشار الرئيس لمكافحة الإرهاب).

وغيرهم كثيرون كانوا في المواقع المؤثرة والحساسة لإدارة «رونالد ريجان»، وانتقلوا منها إلى إدارة «جورج بوش» (الأب) ووصلوا أخيرا إلى إدارة «بوش» (الابن)، كأن الزمن لم يتغير، وكأن رئاسة «بيل كلينتون» لم تقع ولم تتصل ثمانى سنوات، ووصل «كارل روفر» وهو كبير مستشارى البيت الأبيض (وأقوى رجل فى المقر الرئاسى اليوم) - إلى حد وصف رئاسة «بيل كلينتون» بأنها كانت «فاصلا جنسيا»، تخلل عهدين لرئيسين اسمهما «بوش»! (مع ملاحظة أن ترجمة كلمة «بوش» Bush إلى العربية هى: الخميلة أو الغابة الصغيرة!).



فى ذلك الوقت من رئاسة بوش (الأب): عقد مجلس الأمن القومى الأمريكى خمسة اجتماعات متوالية على مساحة ثلاثة شهور ما بين أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠، ثلاثة منها داخل البيت الأبيض فى واشنطن، واثنان داخل المنتجع الرئاسى «كامب دافيد»، وفيما بين الاجتماعات تواصلت لقاءات «مجموعات العمل» الخاصة التى كُلفت بالغوص إلى العمق فى تفاصيل القضايا التى تناولتها مناقشات الرئيس وكبار مساعديه، وهى اجتماعات ولقاءات أُطلق عليها فيما بعد وصف «المناقشة الكبرى» «The Great Debate»، إقرارا بأهميتها عند مفترق طرق أساسى تتحدد فيه وتتقرر سياسات أمريكا فى القرن الحادى والعشرين. ولم تكن موضوعات هذه «المناقشة الكبرى» سرا، بل إن الكثير من أوراقها ومداولاتها مع شهادات بعض المشاركين الكبار فيها - خرج ليرسم صورة شبه كاملة لما دار حوله البحث وترتبت النتائج.

وبصفة أولية فقد كانت لهذه الاجتماعات واللقاءات - نقطة بداية سبقت ونقطة وصول لحقت.

○ نقطة البداية التي سبقت - هي الإقرار بأن السياسة الأمريكية تمكنت بعد نصف قرن من تنفيذ التوجيه الرئاسي «رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠» (وهو توجيه صاغه الخبير الاستراتيجي الأشهر «بول نيتزى» وقدمه إلى «دين أتشيسون» وزير الخارجية الذي وضعه أمام الرئيس «هارى ترومان» مع طلب توقيعه واعتماده) - وكان نص مقدمة هذا التوجيه يقول:

«إن الهدف الاستراتيجي لسياسة الولايات المتحدة يتحدد فى تدمير الاتحاد السوفيتي، وتحقيق تفوق عسكري أمريكي كامل عليه».

○ و«نقطة الوصول» التي لحقت - أن هناك الآن مشروع توجيه رئاسي جديد تولت صياغته لجنة خاصة رأسها «ريتشارد بيرل» وفيه بالنص:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن توصلت إلى تحقيق هدفها المطلوب بالتوجيه الرئاسي رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠، على امتداد أربعين سنة من الحرب الباردة، ووصلت إلى تفوق اقتصادي وعسكري غالب - عليها عند هذا المفضل التاريخي أن تضع وتنفذ السياسات الكفيلة بضمان استمرار القوة الأمريكية غالبية، وبحيث تظل إرادتها غير قابلة للتحدى ودورها غير قابل للمنافسة».



وفيما بين نقطة البداية التي سبقت، وحتى نقطة الوصول التي لحقت، وفى التطلع إلى المستقبل - وهو هذه اللحظة أفق واسع وليس مجرد نقطة على أفق - وجد المكلفون بالأمن القومي أنفسهم أمام مجموعة اعتبارات أساسية طرحت ضرورتها على المناقشة الكبرى.

وكانت هذه الاعتبارات الأساسية قائمة طويلة:

١ - منذ كان الرئيس «كارتر» فى البيت الأبيض سعى مستشاره «زبجنيو برجينسكى» إلى تشكيل هيئة من أربعمائة خبير يرأسهم «بول نيتزى» (ذاته)، مهمتها التحضير للسياريوهات المحتملة لنهاية الاتحاد السوفيتي والاستعداد

لعواقبها كيفما تجيء، وكان «برجيسكى» يرى نهاية الاتحاد السوفيتى قادمة فى وقت ما من بداية القرن الحادى والعشرين!).

وكانت معظم السيناريوهات المحتملة للنهائية تتحسب لمغامرة حرب مسلحة، أو مفاجأة انقلاب، أو محنة فتنة أهلية. لكنه لا يبدو أن أحدا توقع أن تجيء هذه النهاية بسكتة قلبية هادئة وسلمية، مستعدة للنهائية دون محاولة إنقاذ ولو بالصدمة الكهربائية، سواء قام بها الحزب الشيوعى أو الجيش الأحمر، والمثير لدهشة الجميع فى واشنطن أنه بدا فى بعض اللحظات وكأن كل الأطراف فى الداخل السوفيتى حريصون على «سرعة تكفين الميت ودفنه». أكثر من حرصهم على إنعاش قلبه واسترجاع نبضه.

وهنا فإن تلك التصورات المدروسة مقدما واحتمالاتها المتوقعة سلفا. لم يعد لها داع أو نفع، وكانت تلك أكبر المفاجآت فى قائمة الحقائق الأساسية المطروحة على المناقشة الكبرى.

٢. ثم لاحظ الجميع فى واشنطن أن مستشار ألمانيا «هيلموث كول» تحرك بسرعة مستغلا فرصة سقوط حائط برلين، لي طرح مطلب «وحدة ألمانيا»، ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت حتى اللحظة الأخيرة تأمل أن تكون مقاومة الوحدة الألمانية آخر معركة يخوضها الاتحاد السوفيتى قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة. فإن المستشار «كول» فاجأ الكل حين عرض مبلغ ثلاثين بليون دولار على الاتحاد السوفيتى المُفلس مقابل أن لا يعترض أو يعارض وحدة ألمانيا، وقد رضى «جورباتشوف» بالصفقة، وأمله أن هذه الجرعة من السيولة تخفف من وجع السقوط، وبالتالي فإن القول الفصل بعد الرضى السوفيتى عاد إلى واشنطن. وطار «كول» إلى العاصمة الأمريكية التى لم يعد لديها عذر مقبول لرفض الوحدة الألمانية، وهى فى صميم القلب لا تريدها، مخافة أن تكون مقدمة لبعث ألمانيا. أو تجديد مشروع الرايخ الكبير. أو ترسيخ قوة أوروبا كمنافس محتمل وقادر على عرقلة السيطرة الأمريكية المطلوبة والمستهدفة.

على أن البيت الأبيض اضطر للموافقة على مضمض. لأنه لم تكن لديه سياسيا ذريعة مقبولة للاعتراض. وقد بقى رجاؤه أن الوحدة الألمانية ربما تخيف فرنسا

أكثر مما تقلق أمريكا، وربما تزعج بريطانيا أكثر مما تهدد أمريكا، وذلك يؤدي إلى انقسام أوروبا أكثر من ترسيخ لقوتها، وإلى جانب ذلك (هكذا التقدير الأمريكي). - فإن ألمانيا الغربية سوف ترهق مواردها بأكثر مما تتصور في تحقيق الوحدة، حين تتكلف ما هو فوق طاقتها لرفع مستوى ألمانيا الشرقية إلى مستوى ألمانيا الغربية، وهذه عملية استنزاف اقتصادي وسياسي مهولة، وهي بالتأكيد كافية لإرباك ألمانيا الموحدة عشرين سنة على الأقل (وذلك صحيح إلى حد كبير).

والخلاصة هنا أن الولايات المتحدة وافقت على مضض، عارفة أن هناك - ربما - مشاكل قادمة مع ألمانيا (أو مع أوروبا). لكن هذه المشاكل مؤجلة إلى مدى غير منظور.

٣- أن هناك دواعي للخلل خطرة تتعلق بالأحوال الأمريكية ذاتها، وكلها تقتضي علاجاً يحتاج إلى جهود مركزة، فأوضاع الولايات المتحدة هذه اللحظة مضطربة في مجالات عديدة:

- فهي مرهقة اقتصادياً بقسوة، حتى أنها الآن أكبر مدين في العالم.
- وهي مجروحة - على الأقل نفسياً - من تأثير هزيمة فيتنام التي لم تشف بعد جراحها.
- وهي مشوهة في صورتها العالمية من كثرة الحملات التي وجهت إلى سياساتها في العالم الثالث وفي أوروبا أيضاً!
- وأخيراً فهي مكشوفة في هيبتها، وبعضه من سوء صورة عدد من رؤسائها، خصوصاً بعد فضيحة «ووترجيت»، وقد ترتب عليها عزل رئيس أمريكي لأول مرة في القرن العشرين (ريتشارد نيكسون).

والمعنى أن الولايات المتحدة هذه اللحظة كانت أشد ما تكون في حاجة إلى عملية ترميم شامل للقوة، لأن قيادة العالم نحو عصر من السلام الأمريكي Pax Americana مهمة يصعب تحقيقها بالسلاح وحده، أو بسباق فضائي أو نووي ضد طرف منافس - أو بكل ما تقدر عليه فنون الإعلان مهما بلغت مهارتها - أو ببرامج للمساعدة تماثل مشروع «مارشال» الذي اشترت به الولايات المتحدة

صدارتها لحلف الأطلنطى، كما فعلت بعد الحرب العالمية الثانية - والسبب حسابى بحث، ففى تجربة مشروع «مارشال» كانت المساعدات المقدرة لأوروبا الغربية حتى تستأنف تشغيل طاقاتها - مساعدات محدودة أو محددة، وهى فى مقدور أمريكا التى خرجت من الحرب العالمية الثانية بأكبر مخزون ذهب فى العالم - وأما الآن فإن مجتمع الدول كله ينتظر مكافآت الحرب الباردة، وأمريكا لا تستطيع الوفاء بها، وأخطر من ذلك فإن طالبى المساعدة - خصوصاً فى العالم الثالث - لم ينشئوا بعد طاقاتهم القادرة على «تنمية ولادة للتنمية»، ومن ثم فإن حاجتهم إلى المساعدات ضخمة وأجلها ممتد، وكل ذلك غير مطروح لأنه غير متاح فى هذا الوقت!

٤ - أن هناك شبح خطر يلوح على الأفق وهو خطر نفاد مصادر الطاقة المتوافرة للعالم هذه اللحظة، ودواعى هذا الخطر متعددة:

- أبرزها أن البترول لا يزال عماد الطاقة المحركة فى أمريكا وفى العالم.

- والبترول مورد يستنفد طبيعياً بتزايد استهلاكه سنة بعد سنة، خصوصاً فى الولايات المتحدة، وهو بلد وقع فى «غرام الكهرباء والسيارة والطائرة»، وكلها «بالوعات شرهة للنفط».

- وكانت الولايات المتحدة منذ صدمة ارتفاع أسعار البترول سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - تسعى إلى بدائل أخرى (كالطاقة النووية وحرارة الشمس، وقوة الرياح، وتدافع الموج)، لكن هذه البدائل لم تصنع معجزاتها المتوقعة، رغم ما تدفق عليها من استثمارات.

- والآن فإن الولايات المتحدة عليها واجب الاحتفاظ بما لديها من احتياطات النفط، مقابل الاعتماد فى استهلاكها على ما تستورده عبر المحيطات، ومؤدى ذلك أنها سوف تستورد كل يوم ٢٠ مليون برميل من النفط، وذلك عبء اقتصادى وأمنى وسياسى ثقیل.

لكن الولايات المتحدة ليس أمامها غير أن تتحمل هذا العبء الثقيل، لأنه مسألة «حياة أو موت» - مع مواصلة البحث عن اختراق علمى يتوصل إلى مصدر آخر للطاقة - أو مصادر - لا تنفذ. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة التى اعتمدت على

«سباق السلاح» وعلى «التقدم التكنولوجي» فى الحرب الباردة، لم يبق أمامها الآن - وحتى تكسب معركة السيادة على العالم - إلا أن تدخل فى سباق من أجل السيطرة على النفط مهما تكن الوسائل!

- ومن الواضح إلى درجة اليقين أن الشرق الأوسط بقى مصدر أكبر إمدادات النفط، وأكبر مكن للاحتياطات المحققة منه، فهذه المنطقة وفيها السعودية والعراق وإيران وإمارات الخليج - وبالقرب منها شطآن بحر قزوين - مخزن أكثر من سبعين فى المائة من النفط الموجود بيقين تحت سطح الأرض.

والمشكلة العويصة أن هذه المنطقة هى فى ذات اللحظة أكثر بقاع العالم تأزما وتوترا: بسبب الصراع العربى الإسرائيلى وتعقيداته - وبسبب الثورة الإسلامية فى إيران وسخوتها - وبسبب تردى الأوضاع السياسية فى شبه الجزيرة العربية - وبسبب الوهن الذى لحق بالدول المؤثرة فى هذه المنطقة تقليديا.

وكانت الولايات المتحدة فى مرحلة السبعينيات والثمانينيات - على استعداد للسكوت، لكن المسألة باتت أكثر تعقيدا، لأن استهلاك البترول يتزايد (دون بديل)، ولأن الاستمرار فى اضطراب الأسعار يربك الدول الصناعية (ويستنزف الفوائض والعوائد).

- وعليه فإنه لا مفر من أن تكون منطقة الشرق الأوسط - وليس غيرها - مجال الاختبار الأمريكى الحاسم، مع ملاحظة أن أوروبا منافس على البترول باعتبارها قارة تتشكل من جديد على أساس سوق مشتركة، ثم إن آسيا مستهلك قادم يطالب بزيادة نصيبه من الطاقة، فهناك كتل بشرية هائلة تستعد لدخول سوق النفط بشهية متزايدة مثل الصين والهند.

وعلى هذا الأساس كانت الولايات المتحدة تدرك أن الشرق الأوسط يحتاج إلى عمليتين متوازيتين:

○ الأولى: تسكين الأطراف المنتجة للبترول كل منها فى مربع لا تتجاوزه، وذلك يتطلب:

- تثبيت الأوضاع فى السعودية ودول الخليج.

- وترويض الجموح الإسلامى فى إيران.

- والتعامل مع عراق خرج من حربه مع إيران مرهقا يطلب تعويضا عن حرب استنزفته ثمانى سنوات لوقف المد الإسلامى الصادر عن إيران، وحجز تأثيراته، خصوصا عن منطقة الخليج.

○ والثانية: إيجاد حل للصراع العربى الإسرائيلى، وهو بؤرة التوتر فى الشرق الأوسط ومحرك الغضب لدى الشعوب العربية، وهى فى قلب الشرق الأوسط (والمقصود تخفيف احتقان أعصابها).



وحتى ربيع سنة ١٩٩٠ (رئاسة «بوش» الأب) - كانت «المناقشة الكبرى» - مازالت جارية فى واشنطن تتجاذبها الاجتهادات والتقديرات، وفى ذلك الوقت ظهر فى مجلس الأمن القومى رأيان:

١- رأى يمثله «الحماثم» من دعاة التحفظ (وزير الخارجية «بيكر» - ومستشار الأمن القومى «سكوكروفت» - ورئيس الأركان «باول»)، ومجمله «أن السيادة الأمريكية المطلقة على العالم مستحيلة، والأفضل منها قبول سيادة نسبية تسمح بوجود شركاء آخرين بأنصبة محدودة، خصوصا مع الأوروبيين - وفى إطار حلف الأطنطى بعد إعادة تنظيمه بقيادة الولايات المتحدة بطريقة تتناسب أكثر مع ضرورات ما بعد الحرب الباردة.

٢- ورأى آخر يمثله «الصقور» دعاة الاندفاع، ومنطقهم «أن الولايات المتحدة لم تتحمل - وحدها - بمسئوليات الحرب الباردة وأعبائها، لكى تقبل الآن شراكة تزامها على جوائز النصر، خصوصا من أوروبا التى غازلت الاتحاد السوفيتى (كما فعلت فرنسا على عهد «ديجول» وخلفائه) - أو حاولت استرضاءه (كما فعلت ألمانيا بسياسة التوجه شرقا كما حدث أيام المستشار «ويلي برانت» ومن حذوا حذوه حتى «هيلموت كول»).

٣- ثم إن الموقع الأكثر سخونة فى العالم الجديد وهو الشرق الأوسط مفتوح بالكامل أمام الولايات المتحدة، «بما فى ذلك أن كافة الأطراف فيه يطلبونها

بالتخصيص ولا يعبأون بغيرها (باعتبار أن العرب يأملون في ضغط أمريكي على إسرائيل في حل لقضية فلسطين، ولا يعولون كثيرا على أوروبا، بل ويرفضون الاعتراف لها بدور مؤثر). ثم إن النفوذ الأمريكي في الخليج بأسره طارد لغيره. كما أن النفط وهو عماد أى مستقبل موجود فعلا في حوزة شركات أمريكية عاملة في المنطقة، والشاهد أن الدول المؤثرة في الإقليم، وأهمها مصر وتركيا (وبالطبع إسرائيل). تتسابق فيما بينها على الخطوة في واشنطن ولا تطلب غير الرضا والقبول».

وإذن (كذلك رأى الصقور). فإن الولايات المتحدة ليس لها الحق إذا ترددت، وليس لها العذر إذا تخلت.



وكانت المناقشات في مجلس الأمن القومى لاتزال محتدمة. بينما مختلف الأجهزة الأمريكية السياسية والأمنية في المنطقة. بضرورات الاستمرار في الإدارة. تمارس مهامها على مسئوليتها حتى يبلغها قرار نهائى.

وطالت المناقشات بين الحماثم والصقور، وطال الجدل بين التحفظ والاندفاع، وحلت في المنطقة حالة ارتباك شديدة بين سياسات تنتظر قرارات من واشنطن. وبين أجهزة سياسية وأمنية تتحرك وفق اجتهادها على الأرض في منطقة الشرق الأوسط، وسط أجواء شديدة الفوران (بعد انتهاء الحرب الباردة، واختفاء العدو السوفيتى التقليدى الذى تصدى أربعين سنة وأكثر). كل ذلك مع تصورات أطراف خطر لها أن أمامها فرصا متاحة لكسب أرض جديدة ومواقع أكثر تقدما.

وفى هذه اللحظة بالتحديد وقع خطأ الحسابات في بغداد، فجر يوم أول أغسطس سنة ١٩٩٠ حين قررت القيادة العراقية ضم الكويت، ليصبح المحافظة التاسعة عشرة للعراق، ولم يكن القرار في حقيقته مجرد قيام بلد عربى باجتياح حدود بلد عربى آخر (مهما كانت الذرائع)، وإنما كان جوهر الحقيقة أن خطأ أحمر وقع تجاوزه، وفى مناخ لا يسمح لطرف بالتجاوز، وفى ساعة مفتوحة لكل الاحتمالات!

٤- ذلك الخط على الرمل سنة ١٩٩٠:

.....

.....

[سمعت رئيسة الوزارة البريطانية «مارجريت ثاتشر» أكثر من مرة تحكى عن دورها الحاسم فى تشجيع الرئيس الأمريكى «جورج بوش» (الأب) على الوقوف بحزم فى وجه الغزو العراقى للكويت، وكيف أن ضغطها عليه بشدة وصل إلى درجة التأنيب - عندما لاحظت تردده (كذلك قالت) - حتى يرسم خطه المشهور على الرمل قائلا: «إن ذلك لا يمكن قبوله!» (يقصد غزو الكويت).

وفى رواية «مارجريت ثاتشر» أنها كانت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ على موعد للقاء «جورج بوش» فى إطار مؤتمر مُغلق (أمريكى - بريطانى) ينسق الاستراتيجيات ويرتب الخطط بين البلدين، وكان المقرر عقد هذا المؤتمر فى منتجع «آسين» على سفوح مرتفعات كلورادو، وعندما عُرِفَتْ «مارجريت ثاتشر» نبأ الغزو العراقى للكويت ساورها الظن بأن «جورج بوش» ربما يقرر البقاء فى واشنطن لمتابعة الأزمة الطارئة، وكذلك سارعت إلى الاتصال به تقول له (وفق روايتها) ما يكاد نصه أن يكون:

«جورج - لا تؤجل مجيئك إلى هنا مهما نصحك مستشاروك، فلا يصح أن يظن الرأى العام العالمى أن «طاغية شرقيا» أرغم رئيس الولايات المتحدة على التزام مكتبه وتأجيل ارتباطاته، عليك أن تضع الأمور فى حجمها المناسب لها، فضلا عن أن ما جرى فى الشرق الأوسط موضوع لا بد لنا أن نبحثه سويا، وقد كنت على استعداد أن أطيّر إلى واشنطن للقائك، لكنى عدلت لنفس السبب، وهو أن لا يظن أحد أنه أرغمنا جميعا على تغيير جدول أعمالنا».

وتستطرد «مارجريت ثاتشر» «أن جورج جاء إلى آسين، وجلسنا معا وأحسست أنه «مخضوض» وأن ركبته «سائبة» Wobbly، وبعد ساعة ونصف الساعة تمالك «جورج» نفسه وأكد لى «أنه سوف يضرب بكل قوته» - وأكدت له أننا معه!».

وتستطرد «مارجريت ثاتشر» فى روايتها قائلة «أنها كانت تقدر مبكرا أن هناك

فى الغرب خصوصا «أصدقاءنا عبر المانش فى باريس» (تقصد الرئيس الفرنسى «فرانسوا ميتران» أيامها) - سوف يدعون الحكمة، ويطلبون الانتظار، ناسين درس «هتلر» و«موسوليني» فى أوروبا (قبل الحرب العالمية الثانية) - لكى يستأنفوا إيمانهم لسياسة التهدئة، وأما هى فلم تكن - ولا تزال - من الراضين لهذه السياسة إزاء العدوان، واعتقادها أن السكوت مرة معناه السكوت كل مرة وإلى آخر المشوار، لأن شهية الغزو تنفتح أكثر حين يهضم ما أكل - ويعود مطالبا بالمزيد! [.

.....

.....

والواقع - كما أظهرت الوثائق والشهادات الحية لاحقا - أن «مارجريت ثاتشر» كانت مبالغة (أو على الأقل متفائلة) فى حجم الدور الذى لعبته فى تشجيع «جورج بوش» (الأب) على التصدى بالقوة لاحتلال الكويت.

والحاصل أنه بصرف النظر عن كل الخطوط الحمراء التى اجتازها العراق فجر أول أغسطس ١٩٩٠، حين اقتحم الأرض المحظورة لمواقع النفط فى الخليج - أن «جورج بوش» لم يكن مفاجأ بالدخول العراقى إلى الكويت، بل لعل العراق - بذاته وصفاته - لم يكن تلك اللحظة بعيدا عن أفكار مستشارى البيت الأبيض ولا عن تصوراتهم لشكل المستقبل فى القرن الحادى والعشرين، الذى كان قرنا لا بد له فى تقديرهم - وبأى ثمن - أن يظل قرنا أمريكيا تنفرد فيه أمريكا بالسيطرة على العالم - ولأول مرة - دون شريك.



○ ومن ناحية أن البيت الأبيض لم يفاجأ، فمن المؤكد الآن أن الأجهزة الأمريكية المعنية - وضمنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والمخابرات العسكرية، ومكتب استطلاع القيادة المركزية التى يقودها الجنرال «نورمان شفارتز كوبف» - كانت تتابع تحركات القوات العراقية، وترصد تقدم فرق الحرس الجمهورى لاتخاذ أوضاع هجومية حول منطقة البصرة، وكانت تلك الصورة كافية لتظهر بجلاء أن هناك نية، وأن هذه النية على وشك أن تتحول إلى خطة لاحتلال الكويت.

واتصل رئيس الأركان «كولين باول» بالبيت الأبيض - يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٠ - يتشاور مع مستشار الأمن القومي للرئيس «برنت سكوكروفت»، فيما إذا كان الأوفق تكليف السفارة الأمريكية في بغداد «أبريل جلاسبي» بطلب مقابلة عاجلة مع الرئيس العراقي، حتى تلفت نظره بتحذير مبكر إلى التزام أمريكي بحماية الكويت لكي يراجع حساباته، لكن «سكوكروفت» عاود الاتصال برئيس الأركان يبلغه بما استقر عليه الرأي بين مستشاري الرئيس وهو أن أي تحذير مبكر «للعراقيين» لا داعي له، وأن القرار هو الانتظار «حتى نرى ما سوف يفعلون ثم نتصرف بما نجده مناسباً».

ومن الغريب أن «أبريل جلاسبي» - ذات اللحظة - كانت تنقل إلى الرئيس «صدام حسين» رسالة مرتبكة لعلها (إذا جرى استبعاد نظرية المؤامرة) أن تعكس حالة اللأقرار التي كانت سائدة في الإدارة الأمريكية إزاء مشهد سقوط الاتحاد السوفيتي، وبالطريقة التي جرى بها ذلك السقوط وتداعياته، وأولها كيف يمكن للإمبراطورية الأمريكية أن تستغل لحسابها؟!



○ ومن الناحية الثانية فإن العراق بذاته وصفاته لم يكن بعيداً تلك اللحظة عن أفكار مستشاري الرئيس «بوش» (الأب) وتصوراتهم لشكل المستقبل في القرن الحادي والعشرين.

والواقع أن العراق بذاته وصفاته كان متداخلاً بشدة في مسار مناقشات مجلس الأمن القومي واجتماعاته الخمسة (أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠) - بل وكان حاضراً قبل ذلك في مناقشات لجنة الأربعمائة خبير التي درست احتمالات سقوط الاتحاد السوفيتي وحاولت أن تتحسب لعواقب هذا السقوط.

وبالتحديد فإن العراق كان داخلاً في عديد من الاعتبارات التي طرحتها المناقشات:

- كان بالطبع داخلاً في قضية النفط وضرورة السيطرة الكاملة على منابعه وإنتاجه (فالعراق وحده يملك ١١٣ بليون برميل من البترول المؤكد، أي ١١٪ من

الاحتياطي العالمي، ولديه فيما هو مرصود ٧٠ حقلا لم يستثمر منها غير ١٥ - مما جعل وزارة الطاقة في الولايات المتحدة ترفع حجم الاحتياطيات العراقية - في تقديراتها السرية - إلى ٢٢٠ بليون برميل أى أكثر من ضعف ما هو محسوب عالميا أو مرصود.

- وكان العراق طرفا نشيطا في ظاهرة الغضب الإقليمي، فقد خرج من حرب طالت ثمانى سنوات مع إيران، متصورا أن الغرب الذى ناصرته فى التصدى للمد الثورى الإسلامى فى إيران (رغم أن هذا الغرب نفسه قاوم الاتحاد السوفيتى بسلح الجهاد الإسلامى فى أفغانستان) - توقف عن مساعدته، ثم إن الدول العربية - خصوصا دول الخليج - وهى أول وأشد محرضيه على التصدى لإيران، تركته بعد أن أرهاق طاقاته وانصرفت تركيزا على مصالحها.

- وكان العراق داخلا فى قضية أمن إسرائيل، لأنه بسبب عدم وجود حدود بينه وبين إسرائيل - لم يلزم نفسه باتفاقية هدنة، ولم يدخل فى مفاوضات سلام، بل على العكس فإنه اتخذ أكثر المواقف تشددا إزاء أى محاولة لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وفوق ذلك فإن ضغط العراق كان محسوسا على سوريا، لمنعها من اللحاق بمصر إلى عقد اتفاقية صلح مع الدولة اليهودية.

- وكان العراق - أولا وأخيرا - طرفا رئيسيا فى قضية تكديس السلاح فى منطقة الشرق الأوسط، لأن الولايات المتحدة اعتبرت أن الثورة الإسلامية فى إيران التى أطاحت بنظام الشاه - وهو أقرب الأصدقاء إلى أمريكا وإسرائيل - ضربة قاسية لها، ومن ثم فإنها لم تدخر جهدا فى تسهيل تسليح العراق حتى يستطيع صد المد الإسلامى الإيراني، ومعاقبة ثورة «الخمينى» وجموحها الجارف.

.....

.....

[والحاصل أن الاستراتيجية الأمريكية سعت إلى ضرب إيران بالعراق، والعراق بإيران، وقصدها استهلاك قوة بلدين لا يمكن الاطمئنان إليهما معا على المدى الطويل، وكانت تلك السياسة هى التى سميت فيما بعد بسياسة «الاحتواء المزدوج»،

وقد عبر عنها «هنرى كيسنجر» بقوله: «هذه أول حرب فى التاريخ أتمنى أن لا يخرج بعدها منتصر، وإنما يخرج طرفاها وكلاهما مهزوم!».

أى أن سياسة الولايات المتحدة فى تلك الحرب كانت زيادة تأجيج النار وتزويدها بوقود جديد كلما هدا الحريق].

.....

.....

[والغريب أن كثيرين لم يلتفتوا بالقدر الكافى إلى الداعى الذى دفع الإدارة الأمريكية فى عهد «بوش» (الابن) (٨ نوفمبر ٢٠٠٢) إلى خطف تقرير العراق المقدم لمفتشى الأمم المتحدة عما بقى لديه من أسلحة الدمار الشامل، وكان السبب هو أن الإدارة الأمريكية أرادت أن تحذف من التقرير كل إشارة إلى أن أكثر من ٢٥ شركة أمريكية عملاقة تولت توريد معظم هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل إلى العراق أثناء حربها ضد إيران!].

.....

.....

- وكان العراق بعد ذلك داخلا فى قضية القلق الإسرائيلى من درجة «المعرفة العربية» بأسرار صنع وإنتاج أسلحة الدمار الشامل (أكثر من الاهتمام بما هو موجود فعلا من هذه الأسلحة) - لأن هاجس إسرائيل الدائم كان إقصاء كل طرف عربى عن «علوم وتكنولوجيا» إنتاج الأسلحة المتطورة.

وأمام اجتماعات مجلس الأمن القومى برئاسة «جورج بوش» (الأب) - كان هناك سيل من تحذيرات إسرائيلية تبدى القلق مما يجرى فى مصانع العراق ومعامله، وتلح على ضرورة اتخاذ إجراء حياله، باعتباره «خطرا محتملا فى المستقبل، حتى وإن لم يكن هذه اللحظة الدقيقة «خطرا متيقنا»».



وطوال الفترة ما بين دخول العراق إلى الكويت أول أغسطس ١٩٩٠، وحتى

خروجه منها فى فبراير سنة ١٩٩١، كان «جورج بوش» وأركان إدارته يشعرون أنهم على أول الطريق المؤدى بهم إلى تأكيد أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون - قرنا أمريكيا!

وكانت التجربة الإمبراطورية الجديدة - استعدادا للقرن الأمريكى الجديد (الحادى والعشرين) - فريدة من نوعها، فقد قابلت فرصتها، وساعدها أن الفرصة وانتها - ومع الفرصة قضية .

فهى أولا قضية البترول مباشرة .

وهى ثانيا قضية خلل فى الحسابات وقع فى المكان الخطأ والمناخ الخطأ والزمان الخطأ .

بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تفكر فى أمر العراق بالتحديد، ثم إنها حامت حوله وقابلت فرصتها عندما ظهر العراق أمامها على الناحية الأخرى من خط الرمل وليس معه غير كتل من الجماهير المحبطة باحثة فى التيه عن علم، ناظرة إلى النجوم على أمل - وكانت إدارة «جورج بوش» (الأب) مصممة أن لا يفلت منها طرف الخيط الذى أمسكت به، وهنا فإن جهدها تحرك على عدة محاور:

○ المحور الأول - الاستفادة من صدمة غالبية العرب - على المستوى الرسمى والشعبى - بمفاجأة غزو الكويت، وهنا فإنها بادرت إلى استغلال هذا الشعور لتثبيت أرضية عربية تؤسس لمشروعية ضرب العراق. وكان المطلوب هو الإسراع بتجهيز هذه الأرضية قبل أن يتبدد أثر الصدمة، أو يراجع العراق تصرفه عندما يرى النذر، أو يتمكن من تحويل الأغلبية التى تعارض تصرفه إلى أغلبية تسكت عليه بأمل أن تتمكن القدرة العراقية المتضخمة من دور فاعل فى الصراع مع إسرائيل .

○ وكان المحور الثانى التأكيد - وقد دخل العراق إلى الصندوق - أنه لن يخرج منه، وهنا فإن الضغط الأمريكى كان صارما للحيلولة دون حل عربى لازمة غزو الكويت . وهنا جاءت - للإنصاف - محاولة ملك الأردن «حسين» (مع التسليم بأنه فيما سعى به كان يحاول الحفاظ على وحدة الأردن وعلى عرشه، وعلى مستقبل أسرته وربما فرصها فى عرش هاشمى فى العراق ذات يوم) - وكان أن الملك «حسين» (كذلك

قال لى وأكد - وساندته فيما قال وأكد - وقائع ووثائق صحيحة)، توضح أنه توصل إلى إقناع القيادة العراقية يوم ٥ أغسطس - بعد أن لمعت البوادر والنذر - بأنها إذا لم تنسحب من الكويت فسوف تواجه ما لا طاقة لها به، وكان شرط العراق في طلب الأمان - صدور تعهد أمريكي بأن الولايات المتحدة لن تطارد الجيش العراقى فى وطنه - إذا عاد وراء حدوده وترك الكويت.

لكن البيت الأبيض مارس كل نفوذه لقطع الطرق ومنع أى مخرج عليها، وكان مؤتمر القمة العربى فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس، وأجوائه وملابساته بمثابة عملية إغلاق للصندوق حول العراق بالمفتاح وبالترباس!

○ وكان المحور الثالث تكثيف الحشود حول العراق، وكذلك راحت الفرق المدرعة وحاملات الطائرات وقواعد الصواريخ الأمريكية - تتسابق إلى اتخاذ مواقعها فى القواعد والتسهيلات العربية ابتداءً من يوم ٦ أغسطس، أى من قبل انعقاد القمة العربية، وكان شكل الحشود قاطعا أنها الحرب ليس فقط لتحرير الكويت، ولكن - بالدرجة الأولى - لتدمير القوة العراقية والسيطرة على مقدرات ذلك البلد، وفى أواخر سنة ١٩٩٠ كانت الحشود العسكرية الأمريكية البريطانية (ومعها تشكيلات متحالفة من كل مكان) تحكم حصارها حول العراق بطوق حديدى.

وكان الملك «حسين» لا يزال يبذل مساعى يعرف أكثر من غيره أنها يائسة، وجرى بينه وبين السيدة «مارجريت ثاتشر» رئيسة الوزارة البريطانية لقاء عاصف فى مقر رئاسة الوزارة فى لندن، فقد جلس الملك أمام المرأة الحديدية، يقول لها بعد المقدمات «أنه يريد أن يشرح لها النتائج التى يمكن أن تترتب على غزو العراق وتدميره» - وإذا «مارجريت ثاتشر» تهب فى وجهه صارخة:

«اسمع.. أريدك أن توفر على نفسك حججك السياسية والقانونية، وتعرف أنك تضع رهانك على الطرف الخاسر، ثم صاحت فيه «أنت تراهن على الخاسر» «You are backing a loser» وكانت عيناها تبرقان بالغضب، وأحس ملك الأردن أنه أهين، وقال بأدب محاولاً ضبط غضبه «سيدتى.. لا يحق لك أن تتحدثى إلىّ بهذه اللهجة».

وقصد الملك بعد لندن إلى الولايات المتحدة يلتقى الرئيس «جورج بوش» (الأب) في ضيعته «كينينكجورت» بولاية «ماين»، وقال له وهما يمشيان قرب شاطئ البحر «إنه يخشى من اندلاع نار مدمرة في المنطقة»، ورد عليه «بوش» (الأب) بقوله «إنه يعرف أن النار سوف تندلع، لكنه حريص على الملك لا يريد له أن يحرق أصابعه بلهبها».

○ وكان المحور الرابع هو تشكيل تحالف عالمي واسع لشن الحرب على العراق، وهنا أصدر مجلس الأمن مجموعة قرارات لفتت الصندوق العراقي بسلاسل من القولاذ حتى لا يدخل إليه ولا يخرج منه شىء، وكان الطوق اقتصاديا وسياسيا ودعائيا بحبكة لم يسبق لها مثيل، وعندما توقفت كل أنابيب ضخ البترول العراقي عبر تركيا وسوريا والسعودية، فقد بدا أن العراق - داخل الصندوق الفولاذى - يتعرض لعملية خنق تمهد للضربة القاضية عندما يجيء دور السلاح.

وكانت الولايات المتحدة قاسية مع الجميع، خصوصا هؤلاء الذين بان ترددهم من الأطراف الدوليين، وأولهم فرنسا (واضطر الرئيس «ميتران» إلى تغيير موقفه الذى مال إلى الاعتدال ولو قليلا، لأن ممثلى الشركات الفرنسية الكبرى ذهبوا إليه شاكين أن سياسة فرنسا سوف تحرم شركاتها من أكبر العقود فى التاريخ، وهى عقود الامتيازات فى بترول العراق وعقود المقاولات لإعادة تعميره). وكذلك شاركت القوات الفرنسية فى الحشد العسكرى الكبير المحيط بالعراق.

○ وكان المحور الخامس هو شن الحرب فعلا ابتداءً بتمهيد جوى تواصل أكثر من أربعين يوما، ولم تكن القيادة العراقية تتصور إمكانيات الحرب الإلكترونية عندما يطلق لها العنان، وكان ظنها أنها سوف تستطيع ممارسة مقاومة مؤثرة اعتمادا على ما لديها من إمكانيات. وحدث فى «فترة الريبة» قبل أن تفتح المدافع قواها - أن رئيس وزراء بريطانيا الأسبق «إدوارد هيث» قصده إلى بغداد وقابل الرئيس «صدام حسين» وقال له ضمن ما قال «أنكم لا تعرفون حجم الأسلحة الأمريكية التى تستطيع الولايات المتحدة أن تستعملها ضدكم»، وكان الرد الذى سمعه «أن الولايات المتحدة تعرف حجم الأسلحة التى يستطيع العراق أن يقاوم بها».

لكن الحرب عندما جاءت أظهرت أنه مهما كان ما تملكه دولة في العالم الثالث (حتى وإن حصلت على معظمه من شركات أمريكية أو أوروبية) - محسوب كله في إطار لا يتجاوزه، وأن ترسانات القوة العظمى (بالتحديد الولايات المتحدة) - تحتوى على ما هو قادر عليه !

○ وكان المحور السادس أنه عندما انكسرت مقاومة العراق، وبأن أن الحرب البرية بعد الضربة الجوية مجزرة شنيعة - راح بعض ملوك ورؤساء الدول العربية (وهم أطراف تحالف فيها) يظهرون قلقهم من الاستمرار أكثر من ذلك في مواصلة المذبحة . وتشاور الرئيس «جورج بوش» (الأب) مع كبار مستشاريه وبينهم هيئة الأركان المشتركة، وكان رأيهم - وفيهم «كولين باول» أن الحرب حققت أهدافها، لأن الضربة الجوية دمرت فعلا معظم السلاح العراقي، وأما بالنسبة للنظام في بغداد، فإن ثورة محققة (شيوعية في الجنوب - كردية في الشمال) سوف تتكفل ببقية المطلوب، وفي أرجح الاحتمالات فإن الجيش العراقي سوف يقوم بانقلاب على قيادة ورطته في حرب غير متكافئة، وحينئذ تقوم في بغداد حكومة جديدة ترضى بالشروط السياسية للمنتصر (بعد قبول النظام الحالي بالشروط العسكرية اللازمة لوقف إطلاق النار) - ثم إنه لن يكون في وسع هذه الحكومة العراقية الجديدة أن تفعل شيئا، سوى أن تفتح الأبواب لعهد جديد مع الولايات المتحدة، وحينئذ يتحقق تغيير النظام، وبعده استدعاء أمريكي إلى قلب بغداد.

○ والمحور السابع أن آلة الإعلام الأمريكية الضخمة - وكذلك أجهزة العمل السري راحت تحرض الجنوب الشيعي والشمال الكردي على الثورة، وبدا لعدة أسابيع أن النظام في بغداد معزول، لكنه في نفس تلك اللحظة وقعت معجزة لم تكن في حساب أحد، ذلك أن الجيش العراقي الذي رأى وحدة الوطن العراقي توشك على الانفراط قبل أن يتحقق سقوط النظام - بذل جهدا خارقا للعادة في مقاومة الثورة جنوبا وشمالا، وتمكن من السيطرة على الوضع .

وفي ظرف شهور قليلة، بان أن الحرب لم تحقق كامل أهدافها، فقد وقع تدمير الاقتصاد العراقي، واستهلاك قوة الجيش العراقي وسلاحه، لكن النظام تمكن من

البقاء، كما أنه على وجه القطع ظل يسيطر على قوة عسكرية لها شأن، مع التسليم بأنها توازى نصف حجمها السابق وربيع سلاحها!



ولم تكن هذه النتائج مرضية من وجهة النظر الأمريكية، لكن معظم العالم أصبح يعتقد أن العراق دفع ما فيه الكفاية كفارة عن خطأ الحسابات، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكي «جورج بوش» (الأب) - كان له اعتقاد مختلف - اعتمدته إدارته، باعتبار أن الأسباب التي استهدفت العراق أكبر من الكويت وأولى من المنطقة العربية، وأهم من بقية العالم.

وعندما سقط «جورج بوش» (الأب) في محاولته للحصول على مدة رئاسة ثانية، وأفسح مكانه في البيت الأبيض لرجل غيره هو «بيل كلينتون»، فإن هذا الرئيس الجديد لم يكن في فكره تغيير السياسات الأمريكية، وإنما كان في مزاجه تغيير الأسلوب، وقد اختار أسلوباً آخر لتحقيقه.

وكذلك ظلت إدارة «كلينتون» على طول ثماني سنوات تضع العراق تحت نظرها، وتضيق عليه خطوة بعد خطوة معتمدة على سياسة الصندوق المغلق، أى استمرار حصاره اقتصادياً وسياسياً ودعائياً، تظن بذلك أن الخنق - حتى وإن كان بطيئاً، أشد قسوة من القتل الذي يجيء سريعاً - وزيادة عليه فإنها كانت بين الحين والحين توجه إليه ضربة صاروخية تذكره «بالمصير المحتوم».

وفى أيام رئاسته الأولى وجه «بيل كلينتون» إلى العراق ضربة صواريخ، بحجة أن عملاء عراقيين حاولوا اغتيال الرئيس السابق «جورج بوش» (الأب) أثناء زيارة قام بها إلى الكويت، (وتلقى في آخرها هدية توازى وزنه ذهباً).

ثم تكررت ضربات الصواريخ، وآخرها ضربة «ثعلب الصحراء»، التي استمرت عدة أسابيع، وهدفها إعادة تحطيم ما أصلحه الشعب العراقي من مرافقه التي دمرتها عاصفة الصحراء، حتى يدرك أنه غير قادر على ترميم حياته فى ظل النظام الذى يحكمه (وكان ضمن ما استهدفه القصف الكبير من مرافق الحياة: محطات المياه والمجارى، ومحطات الكهرباء، والمصانع، ومولدات الطاقة وغيرها).

وبالتوازي مع ذلك جرى الضغط على مفتشى الأمم المتحدة، (ورئيسهم فى ذلك الوقت «ريتشارد بتلر») يعاونه مساعده الأول «سكوت ريتز» (الذى اعترف فيما بعد أنه كان ينسق كل تصرفاته مع إسرائيل، وأنه فى فترة عمله زارها سرا اثنتين وعشرين مرة) - لكى يحولوا دورهم من مهمة تفتيش - إلى محكمة تفتيش.

وبالتوازي مع ذلك أيضا جرى تشجيع المعارضة السياسية للنظام العراقى، وكان معظم التشجيع فى المنافى البعيدة، لكنه بعد الأخذ بسياسة مناطق الحظر الجوى فى جنوب العراق وشماله (وقد فرضته واشنطن خارج إطار الأمم المتحدة) - جرى إنشاء مناطق آمنة بالذات فى الشمال الكردى، وعليها فإن المجال أصبح مفتوحا لجماعات مقاومة متعددة الهويات والأعلام والوسائل.

وفوق ذلك كله راح الإعلام الأمريكى يشدد كل يوم ضغطه على الجهاز العصبى للنظام فى بغداد!



كان الصندوق المغلق الذى وُضع فيه العراق - يزداد إحكاما كل يوم دون السماح بثغرة تتسرب منها أنفاس هواء تسمح بحياة صحية أو نصف صحية.

ومع ذلك فإن تلك المجموعة التى توافرت على دراسة الضرورات الملحة للإمبراطورية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، والتى نشطت تحت لافتة «ضرورات قرن أمريكى جديد» - لم تكن عاطلة عن العمل، رغم أنها لم تعد مؤثرة على القرار السياسى من البيت الأبيض، فهذه المجموعة كانت جمهورية فى غالبية أعضائها - بينما الإدارة والبيت الأبيض فى حوزة الديمقراطيين - الآن.

وفى الواقع العملى فإن تلك المجموعة أصبحت بالفعل وبالقول أداة ضغط (لوى) تفرض على الإدارة القائمة (الديمقراطية) إيقاعا أسرع مما ترغب فيه هذه الإدارة (فالاستراتيجيات فى العادة متفق عليها والأساليب وحدها تقبل الاختلاف) - لكن مجموعة الضغط الجمهورية لا تتوانى فى تشديد ضغطها - لأنها تخشى من مستجدات تطرأ على الساحة الدولية تشوش أو تعطل.

وبشكل محدد فإن القوى المؤثرة فى الولايات المتحدة - فى البيت الأبيض أو

خارجه - ديمقراطيين وجمهوريين على السواء - ظلت متفقة على مشروع جدول أعمال.

- إمبراطورية أمريكية وانتهى الظروف «وواجبها المقدس» - والحال كذلك - أن ترث ما سبقها من إمبراطوريات، وأن تحتفظ بما ورثت، وتضيف إليه، ثم تضمن أحكام قبضتها على السابق واللاحق.

- وعالم لابد من إعادة ترتيب أحواله وإقامة موازينه من جديد على أساس مختلف، يحتفظ للإمبراطورية الأمريكية بالكلمة العليا في كل شأن.

- وبين أهم اللوازم سيطرة كاملة على موارد الطاقة لأنها محرك القوة والتقدم، حتى إشعار آخر.

- وفي إطار ما هو ضروري ولازم فإن الولايات المتحدة مستعدة بشروط أن تقبل بحق كبرى الدول الصناعية الغربية في شراكة تكون لها نسبة مقرر في القرار العالمي، ونصيب مقنن - في موارد النفط، على أن تظل الكلمة الأخيرة في الموضوعين لواشنطن.

- يساعد على ذلك أن الضرورات واللوازم التي اقتضت أن يكون مجال الحركة الرئيسية مع مفتتح القرن الحادي والعشرين هو الشرق الأوسط - توافقت مع كون الولايات المتحدة حاضرة ومتمكنة منه فعلا، ثم إن النظم الحاكمة في بلدان هذه المنطقة صديقة وموالية.

- وفي التقدير الأمريكي أن الشريك الرئيسي المعتمد في هذه المرحلة بالذات، ليس هؤلاء الأصدقاء الموالين من العرب، وليس بريطانيا كما يبدو على السطح - وإنما هو إسرائيل، فهي - وليس غيرها - بالواقع العملي موجودة على الأرض، وهي بحقائق القوة مؤثرة في الساحة، وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل لظروف علاقتها مع الولايات المتحدة لا تتردد من وازع قانوني أو أخلاقي، وإنما هي بيقين داخل عميق تدرك أن حياتها وبقائها بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية - مشروع غير قابل للبقاء ومحكوم عليه تاريخيا!

- والشعوب العربية المعادية لإسرائيل - وأولها الشعب الفلسطيني الذي يدافع عن

أرضه ووجوده - لابد لهم أن يتعلموا درس الواقعية السياسية ويقبلوا به (حتى لو أدى إلى خروجهم من المستقبل).

- ومع أنه من وقتها سنة ١٩٩١ وحتى الآن (أكثر من عشر سنوات) - تغيرت الظروف، ودفع العراق كفارة الخطأ عدة مرات، وتحمل شعبه بأكثر مما تحمل أى شعب غيره - فإن العراق حتى وإن لم يعد خطرا داهما - مازال من الممكن استعماله شبعا تحوطه الأوهام!

- وكان مما يذكي العراق لسياسة مطاردة الشيع وحرب الوهم، عنصران: أولها: أن العراق مستنزف بالحرب والحصار، وبالتالي فهو هدف مكشوف ومعرض!

والثانى: أن العراق بلد موفور الغنى بالثروات الكامنة فيه، وبالتالي فهو قادر على دفع «تكاليف عملية تدميره»، وقادر على دفع «فاتورة إعادة تعميره»، (دون أن يحتاج مثل غيره إلى معونات أو مساعدات!).



وطوال رئاسة «بيل كلينتون» للولايات المتحدة الأمريكية كانت جماعة الضغط الجمهورى (اللوى) - المطالبة بالإمبراطورية، والسيطرة على البترول، والتحالف مع إسرائيل، وتطويع الشعوب العربية، والتلويح بشبح «الخطر» من العراق - تزداد نشاطا، وتضم إليها مناصرين جُددًا، يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار (تحت نفس شعار: «ضرورات قرن أمريكى جديد»!).

والشاهد أنه يمكن متابعة ورصد عدد من قادة هذه الجماعة وتتبع حركتهم عبر دوائر متشابكة - فهم دائما نفس الوجوه - ودائما نفس الأصوات.

- وكانت البداية من عضوية لجنة الأربعمئة الأصلية التى كلفت ببحث احتمالات سقوط الاتحاد السوفيتى تحت رئاسة «بول نيتزى».

- ومنها إلى دائرة الانتشار والظهور فى مناصب كبيرة فى وزارات الدفاع والخارجية والطاقة ومراكز المخابرات المركزية الأمريكية (وعضوية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، وغيره من المراكز السياسية والاستراتيجية).

- ومنها إلى دائرة الجلوس حول مائدة اجتماع مجلس الأمن القومى تحت رئاسة «جورج بوش» (الأب) - عندما طرحت الخطوط العامة الأولى للمشروع الإمبراطورى الأمريكى للقرن الحادى والعشرين.

- وأخيرا إلى دائرة النشاط والمتابعة فى عهد الرئيس «بيل كلينتون» بعد أن خسر الجمهوريون انتخابات سنة ١٩٩٢، (وكان ظنهم أن عاصفة الصحراء وحدها تكفل لهم أن يفوزوا فيها).

□ والحاصل أنه فى كل هذه الدوائر - تكررت نفس الأسماء:

«ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الآن) - «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الآن) - «ريتشارد بيرل» (رئيس فريق التخطيط الاستراتيجى الآن) - «بول وولفويتز» (نائب وزير الدفاع الآن) - «ريتشارد أرميتاج» (نائب وزير الخارجية الآن) - وغيرهم كثيرون، وفيهم من رأسوا وكالة المخابرات المركزية مثل (جيمس وولسلى)، وفيهم من رأسوا شركات طاقة كبرى (مثل فرانك كارلوتشى)، ومع هؤلاء حشد من أعضاء بارزين فى الكونجرس ديمقراطيين وجمهوريين على السواء (مثل جوزيف ليبيرمان وجون ماكين).

وكان هؤلاء وزملاء لهم فى الفكر والفعل هم الذين أشرفوا على بناء تحالف حرب الخليج الثانية (سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١)، وهم الذين خططوا لمؤتمر مدريد لتحقيق صلح شامل بين العرب وإسرائيل (١٩٩٢)، وهم الذين ساعدوا على تمهيد السبيل إلى لقاء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (المعروف باتفاقية أوسلو ١٩٩٤).

وكانوا هم الذين كتبوا خطابا مباشرا إلى الرئيس «كلينتون» بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٨، يقولون فيه بالنص:

«السيد الرئيس

«إننا نكتب إليكم عن اقتناع بأن السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق لم تحقق أهدافها، وإنها فى الغالب سوف تواجه تهديدا فى الشرق الأوسط أشد خطورة مما واجهناه وقت الحرب الباردة، ونحن نظن أن خطابكم القادم فى شأن «حالة الاتحاد»

يمكن أن يكون الفرصة الملائمة لإظهار عزم أمريكا على أن يكون القرن الجديد أمريكياً، ونأمل أن تنتهز هذه الفرصة لكي تعلن استراتيجياتك الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في العالم.

إننا نهيب بالإدارة أن تضع كل جهود «الامة» الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوة أولى تضمن إزاحة «صدام حسين» عن حكم العراق، وأن تفعل ذلك من خلال الأمم المتحدة - أو منفردة إذا اقتضى الأمر».

(وكان بين الموقعين على هذا الخطاب: «ريتشارد تشيني»، و«دونالد رامسفيلد»، و«ريتشارد بيرل»، و«بول ولفويتز»).

وتردد «كلينتون» وتصوره أن المعركة ضد الإرهاب لا بد أن تحقق انتصارها أولاً، لكنه لم يلبث أن توصل مع جماعة «قرن أمريكي جديد» إلى حل وسط، وكانوا هم وبكلماتهم من تولوا صياغة وطرح «مشروع قانون تحرير العراق»، الذي قبله الرئيس «بيل كلينتون»، وأرسله إلى الكونجرس حيث تم إقراره سنة ١٩٩٨، ليصبح نافذ المفعول، ملزماً للرئيس الأمريكي.



وفي إطار معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة ٢٠٠٠، كان «قانون تحرير العراق» وضرورة تنفيذه الفوري، قضية أثارت أكثر من مرة في المناظرات بين المرشحين: الجمهوري «جورج بوش»، والديمقراطي «أل جور» دون أن يذكر أحد أن استهداف العراق لم يكن إلهام مبدأ وإنما إلحاح مصالح، ولم يكن قضية عدالة وإنما سبق إصرار على القتل، لأن العراق خلال حقبة التسعينيات - وبعد تحرير الكويت - لم يخرج مرة واحدة في تصرف، ولم يعص أو يخالف، بل كان أمله أنه بالإذعان والامتثال يستطيع أن يخرج من خنق الحصار ويتخلص من كارثة العقوبات.

والحقيقة أن القضية لم تعد قضية العراق، وإنما كان العراق بداية خيط وقع العنثر عليه لإمبراطورية القرن الحادي والعشرين.

وكان «جورج بوش» (الابن) هو الأعلى صوتاً، خلال الحملة الانتخابية إزاء «أل

جور»، عندما يجيء ذكر موضوع العراق، ففي هذه النقطة بالذات كان ادعاء «بوش» أنه الأقدر على استكمال المهمة لأنه عاشها (عائلياً)، قبل أن يلتزم بها (سياسياً)، وكانت الإيحاءات بعد ذلك تومئ إلى أن «آل جور» تعايش في البيت الأبيض الوقت نفسه مع «مونیکا لوينسكي» - دون أن يعرف بما يجري في المكتب البيضاوي، أو أنه عرف ولم يتجاسر على النظر إلى رئيسه في عينيه، وهو في الحالتين لا يصلح، فإذا لم يكن عرف فهو لا يقدر على الإمبراطورية، وإذا لم يكن تجاسر فهو لا يستطيع مواجهة العالم.

وفاز «جورج بوش» بالرئاسة، وإن لم يكن فوزه بمفاضلة أخلاقية أو سياسية (أو شعبية)، وإنما كان فوزه بحيل انتخابية وتلفيقات قانونية - وراءها خطط إمبراطورية، وسياسات مشى في إطارها أحد عشر رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية على مدى نصف قرن من الزمن، تحرك فيها كل منهم بأسلوبه - وبمزاج إدارته - وفي أجواء زمنه (بصرف النظر عن مبادئ الأخلاق وضوابط القانون، لأن الإمبراطوريات لا تحتاج إلى حدودها وقيودها!).

وقد مشى هؤلاء الرؤساء جميعاً على نفس الطريق:

١ - الرئيس «فرانكلين روزفلت» (في البيت الأبيض من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٤٥) - تولى قيادة الحرب العالمية الثانية إلى ظرف ظهرت فيه الإمبراطورية الأمريكية «وريتا شرعياً» مطالباً بالإمبراطوريات الأوروبية التقليدية.

٢ - الرئيس «هارى ترومان» (في البيت الأبيض من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢) - وهو الذى وضع توقيعاً على التوجيه الرئاسى رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠) بتحديد الهدف الاستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية «بتدمير الاتحاد السوفيتى، وتحقيق تفوق عسكرى أمريكى غير قابل للتحدى وغير قابل المنافسة».

٣ - الرئيس «دوايت أيزنهاور» (في البيت الأبيض من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٠) - وهو الذى أشرف على عملية احتواء الإمبراطورية السوفيتية وحصرها - (وهى الإمبراطورية الطالعة المتجددة) - وراء الستار الحديدى وتطويقها بسلسلة من الأحلاف العسكرية فى أوروبا وجنوب شرق آسيا، مع محاولة أولى فى الشرق

الأوسط لبناء نظام عسكري غربى يكمل حلقة الحصار تحت اسم «حلف بغداد»، وقد تعطلت المحاولة (بسبب الحركة الفوارة للقومية العربية).

٤ - الرئيس «جون كيندى» (فى البيت الأبيض من ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٣) - وهو الذى جرب أسلوباً آخر فى الاحتواء يعتمد على جاذبية النموذج الأمريكى تحت شعار إدارته المشهور - «الحدود الجديدة».

٥ - الرئيس «ليندون جونسون» (فى البيت الأبيض من ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٨) - وهو الذى عاد إلى أسلوب الاحتواء العنيف مرة أخرى فى الشرق الأقصى (بحرب فيتنام)، وفى الشرق الأوسط (بحرب سنة ١٩٦٧)، مصمماً على أن حركة التحرر الوطنى مهما قالت ومهما حاولت هى عنصر مقاوم للإمبراطورية الأمريكية، وبالتالي فهى صديق أو احتياطى (ولو بالمصادفة) للإمبراطورية السوفيتية.

٦ - الرئيس «ريتشارد نيكسون» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٦٨ حتى سنة ١٩٧٥)، وهو الذى اعتمد بمشورة من وزير خارجيته «هنرى كيسنجر» سياسة وفاق تقصد إلى تثبيت الإمبراطورية السوفيتية فى شرق أوروبا - حتى تتمكن الولايات المتحدة أن تعطى نفسها حرية عمل فى الشرق الأوسط وفى أفريقيا وآسيا، مع محاولة تكريس الخلاف بين الإمبراطورية السوفيتية وبين الصين وهى القوة الصاعدة فى الشرق الأقصى.

٧ - الرئيس «جيرالد فورد» (فى البيت الأبيض أكثر قليلاً من سنة واحدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٦) لم تعطه الفرصة لعمل شئ يذكر له.

٨ - الرئيس «جيمى كارتر» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨٠) وهو الذى ركز جهده بتأثير مستشاره للأمن القومى «زيجنيو برجينسكى» - على قوس المتاعب على الحزام الشمالى للشرق الأوسط، فتصدى للثورة الإسلامية فى إيران، وفتح معركة استنزاف الإمبراطورية السوفيتية فى أفغانستان بسلاح الجهاد الإسلامى التى جر إليها العالم العربى كله فى خدمة سياساته وتنفيذ أغراضه.

٩- الرئيس «رونالد ريغان» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٨)، وكان هو الذى خطأ بسباق السلاح خطوته الحاسمة نحو حرب النجوم، ثم استطاع أن يحول أفغانستان إلى مصيدة حقيقية للدب الروسى، وقاد الحرب الشهيرة ضد إمبراطورية الشر.

١٠- الرئيس «جورج بوش» (الأب) (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٢)، وهو الذى سقطت فى عهده الإمبراطورية الروسية - الشيوعية - وفى أجوائها حقق بحرب الخليج اختراقاً هائلاً فى الشرق الأوسط، حين تمكن من اصطلياد العراق فى فخ الكويت، وإذا المنطقة كلها حليف للولايات المتحدة وشريك، ثم تنازل التحالف والشراكة إلى درجة أدنى مع ارتهان العرب للسياسة الأمريكية، على أمل حل للصراع العربى الإسرائيلى - يكبح جماح إسرائيل ويكف أذاها!

١١- وقرب النهاية جاء الدور على «بيل كلينتون» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠١)، وهو الذى حاول - رغم تسمية رئاسته «فاصل جنسى» بين رئاسة «بوش» (الأب) و«بوش» (الابن) - إكمال المهمة بقانون تحرير العراق، وجرب تصفية بقايا الصراع العربى الإسرائيلى، ولم تكن قد بقيت منه إلا سلطة وطنية مُحاصرة باليأس ما بين غزة ورام الله.

١٢- أحد عشر رئيساً حتى جاء الدور أخيراً على الرئيس الثانى عشر «جورج بوش» (الابن)، وهو الآن فى البيت الأبيض يزيل آثار المعركة الطويلة التى أسقطت الإمبراطورية الباقية الأخيرة - إمبراطورية الشر - ويجمع الشخايا المتناثرة هنا وهناك، خصوصاً على أرض الشرق الأوسط حتى يرسى صرح البناء الإمبراطورى.

وبالطبع فإن «جورج بوش» (الابن) لم يكن وحده، وإنما اتسع المسرح من حوله لتحقيق المشروع الإمبراطورى - الذى يبقى ويحكم فى العالم إلى الأبد (هكذا العزم والقصد).

.....

.....

[كان طريق هذا الطابور من رؤساء الولايات المتحدة طويلا وكان حافلا بالإنجازات الكبرى، وبالأخطاء الفادحة، وبالسقطات والحماقات، وحتى بالفضائح المجلجلة. لكن اثني عشر رئيسا مشوا جميعا على هذا الطريق الإمبراطوري. كل واحد منهم بمقدار جهده وباتساع فرصه، بعضهم سار أمتارا وبعضهم جرى أميالا، بعضهم تراجع خطوة وبعضهم تراجع شوطا. لكن كلا منهم حاول، لأن المشروعات الإمبراطورية الكبرى لا تحيد عن أهدافها مهما صادفها، ولا تطيل الوقوف أمام الصدمات بدعوى العجز عن استيعابها، ولا تمارس فعلها بالأهواء الشخصية. فى غيبة استراتيجية وطنية أو قومية. وذلك هو الدرس الذى لم تتعلمه ولم تحفظه السياسة العربية، حيث كل رجل فى حد ذاته بداية ونهاية. لأنه مستودع الحكمة الأكبر. ومصدر القرار الأوحده. وفى يده المصير!].

.....

.....

٥- من الحضيرة إلى المسيرة!

ولم يكن ما يجرى فى الولايات المتحدة خافيا على قوى العالم الكبرى، فقد تقابلت كلها فى ظروف سبقت المشروع الإمبراطورى الأمريكى، ورأت مقاصده واحتكت مرات به، وكان الاحتكاك فى بعض هذه المرات حادا، يكاد أن يحدث شررا. وربما يشعل نارا.

والآن سنة ٢٠٠٠ وبداية قرن جديد. كانت القوى الكبرى فى العالم تتابع دخول إدارة أمريكية جديدة إلى السلطة، عارفة مسبقا أنها سوف تكون رئاسة خشنة:

- كان أنصار المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى صميم العملية الانتخابية وعلى مواقع توجيهها وقد تحقق الفوز لمرشحهم فيها بما يشبه المعجزة.

- وقد دخلوا من «الخارج» إلى «الداخل» واحتلوا أهم المواقع داخل البيت الأبيض، وعلى رأس الإدارة، وحول مائدة «القرار» فى مجلس الأمن القومى وفى أيديهم أهم مفاتيح القوة الأمريكية، وبالتالي فإن الفرصة «الآن» - و«هنا».

- ومما يسهل المهمة عليهم أنهم مع «رئيس» مستعد بما لديه لأن يتأثر ويسمع ويندفع، وقد أقنعوه (وهو صحيح) أن استكمال مشروعهم ضمانه لمدة ثانية في رئاسته، بحيث ينجح في انتخابات سنة ٢٠٠٤ نجاحا ساحقا لا تشويه الريب ولا تحوطه الشكوك.

وفوق ذلك فإن جماعة الإمبراطورية كانت تقدر أن مشروعها لفرض سلام أمريكي على العالم (Pax Americana) لن يواجه معارضة جدية حتى من تلك القوى التي ترى «الحالة الأمريكية المستجدة» وتفهم معانيها:

- القوى الأوروبية الكبرى سوف يضايقها ما تراه وتفهم أنها الإمبراطورية وليس. كما كانت هذه القوى تأمل - مشروع نظام عالمي جديد، لكنه ليس في مقدور هذه أن تفعل الكثير، وإذا أخذ في الاعتبار أن بريطانيا مضمونة (بسبب شراكتها في بترول الشرق الأوسط). فإن فرنسا وألمانيا لديهما في أوروبا ما يشغلها، وأوله رغبة دول الشرق التي تحررت من قبضة الاتحاد السوفيتي أن ترحف إلى الغرب طالبة عضوية الأطلنطي وبعده السوق الأوروبية المشتركة.

- والاتحاد الروسي الوريث للاتحاد السوفيتي لديه ما يكفيه من المشاكل، ومع أن ترسانته النووية المتهالكة مازالت قادرة على الردع، فإن السياسة الأمريكية تستطيع تركيب صمام أمان على الموقف الروسي بضبط فاعليته. وكانت المجموعة الإمبراطورية الأمريكية تعرف من تجارب سابقة أن لحظة المني في موسكو هي تلك اللحظة التي تبدى فيها واشنطن بادرة تدل على أنها مازالت تعتبر الاتحاد الروسي قوة عظمى (أو قوة متساوية). وكذلك كان أول سعى الرئيس الأمريكي الجديد (الثاني عشر في ترتيب الرؤساء البنايين للإمبراطورية) هو الذهاب إلى مقابلة «فلاديمير بوتين»، ثم خروجه بعد المقابلة يقول: «إنه نظر في عيني «بوتين» وعند تلاقي نظراتهما أحس على الفور بشعاع ضوء يوحى بالثقة، وهكذا وقع بينهما الغرام من أول لحظة، واقترح عليه أن ينادى كل واحد منهما الآخر باسمه الأول «فلاديمير وجورج»!

- والدول الآسيوية الكبرى (الصين واليابان) مشغولة بشئونها، وهي اقتصادية بالدرجة الأولى، وهي لن تعطل نفسها باعتراض على المشروع الأمريكي

الإمبراطورى، حتى بمنطق فلسفة (كونفوشيوس وبوذا) يحضها دائما على نظام فى الأولويات والمراتب قادر على التحمل وعلى الانتظار.

وفى هذا كله لم يكن هناك حساب يذكر (لسوء الحظ) لرد فعل من العالم العربى على مشروع إمبراطورى يرسى ويرفع أهم ركائزه على أرض عربية - ومواقع عربية - وموارد عربية.

وعلى نحو ما فإن الولايات المتحدة أخذت العالم العربى مسألة مفروغا منها دون كبير عناء، والسبب أن معظم الدول العربية دخلت «حظيرة» التحالف من وقت حرب تحرير الكويت، ثم إنها مشت من الحظيرة إلى «المسيرة»، وهى عملية صنع السلام مع إسرائيل التى زادت عليها الحركة من مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، ولا تزال مستمرة عليها، لأنها المفاوضات بلا بديل آخر، أى مفاوضات إلى الأبد والاعتماد فيها على الولايات المتحدة وليس على غيرها، وبالتالي فإنه ما بين «الحظيرة» و«المسيرة» لا خوف على العرب ولا خوف منهم!

كذلك كانت حسابات جماعة المشروع الإمبراطورى الأمريكى عندما دخل أقطابه إلى المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض، وحين جلسوا حول مائدة مجلس الأمن القومى، وحين أمسكوا بأهم مفاتيح القوة الأمريكية الهائلة، وراحوا يحركونها لحساب مشروعهم التاريخى.

كانت حساباتهم فى بعض النواحي صحيحة، وكانت الحسابات فى نواح أخرى خاطئة، وكان أول دواعى الخطأ هو العجلة ونفاد الصبر، باعتقاد جماعة الإمبراطورية أنهم أمام نافذة مفتوحة - على فرصة غير محدودة.

وعندها زادت احتمالات الخطأ، ومعه تزايدت أسباب الخطر.

إمبراطور من تكساس!



ملاحظة

خطر على بالى أن هناك حاجة إلى كلمة عن مهمة كاتب اختار لنفسه مجلة شهرية - بعيدة عن أعمدة الصحف اليومية وزحامها - وظروفها أيضا!

وخطر على بالى أننى فى هذا الصدد أستطيع أن أحدد عدة أغراض لا يصح لهذا الكاتب أن يطمح إلى غيرها:

١- فى مهمته استثارة الذاكرة حتى تترابط الحوادث وتتأكد طبيعتها تيارا يتدفق وموجات تتلاحق، يتواصل بها الأمس واليوم، مع المنتظر والمحتمل.

٢- وفى مهمته أن يبحث فى الحاضر ويطيل النظر إليه بجهد يتجاوز العارض والعاير حتى يركز على فهم سياقه ومعناه ودلالته.

٣- وفى مهمته أن يقدم ما يمكن أن يكون حوارا هادئا مع الناس والأفكار ومع العصر والتاريخ ويستدعى الاهتمام بالشأن العام.

٤- وفى مهمته - أخيرا - أن يقوم بدور يشبه ما يقوم به الراصد الجوى، بحيث يكون قارئه مستعدا لتقلبات الطقس، فلا تدهمه على غير تنبه وتحوط، فإذا وقعت مفاجأة - وجد أمامه بابا أو أبوابا لها مفاتيح قد تتوافق مع الأقفال.

فى هذه الحدود عليه أن يمارس مهمته - يصيب مرة أو يخطئ، وينجح مرة أو يفشل ويجرب دائما، فإذا استطاع الوصول فقد أضاف، وإذا لم يصل فقد غطى جزءا من الساحة.

تلك هى الحدود... أو كذلك أتصور، ولعللى لم أخطئ كثيرا - لم أقصر دون الحدود، ولم أتجاوز بعدها!

أولاً: الإمساك بالبيت الأبيض وبالقرن الحادى والعشرين!

لم يتنبه كثيرون فى العالم - على الأقل بالقدر الكافى - لانتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة (نوفمبر ٢٠٠٠) - لأن معظم المراقبين اكتفوا بالنظر إلى ما يجرى على واجهة المسرح، ولم تلفتهم - كما كان لازماً - تلك الحركة الهادئة التى تمشى وراء الكواليس حيث يتواجد المشرفون والمديرون والمخرجون والفنيون من كل اختصاص، وكان الاهتمام بهؤلاء أوجب، لأن حركتهم كانت بمثابة التحضير للعرض بما فيه بلورة الفكرة، وكتابة النص، وترتيب المشاهد، واختيار الأبطال، والتأكد من تطابق شخصياتهم مع أدوارهم حين يرتفع الستار ويبدأ حوار المشاهد ويتواصل نحو مقاصده.

وكما بدا فإن معظم المراقبين للمعركة الانتخابية الرئاسية (سنة ٢٠٠٠) - ركزوا على مرشحين واجه كلاهما الآخر فى المناظرات الانتخابية أمام عدسات التلفزيون، ثم أجمعوا على أنها منافسة بين «السلحية» و«الملل» («جورج بوش» عن الحزب الجمهورى - و«آل جور» عن الحزب الديمقراطى) - وهى على هذا النحو منافسة يستحق أن يخسر فيها الرجلان معاً لو كان ذلك ممكناً، وهو لسوء الحظ لم يكن، وبالتالي فإن الولايات المتحدة خطت إلى قرن جديد (الحادى والعشرين) وفى البيت الأبيض رجل يمثل عوامل الضعف الأمريكى ولا يمثل عوامل القوة - بمعنى أن ذلك التردى على مستوى القيادة الأمريكية العليا، والذى زاد مع فضائح «بيل كلينتون» فى البيت الأبيض سوف يستمر ويواصل نزوله على السفوح بأساليب أخرى تؤدى فيها التفاهة أو الملل - فى عهد «جورج بوش» الابن أو «آل جور» - ما صنعه الشباب أو الجنس زمن رئاسة «بيل كلينتون» الذى قضى فى البيت الأبيض فترتين رئاسيتين: الأولى: منهما استعراض لفتوة الشباب ووعدها المتحفز، والثانية: عرض للضعف الأخلاقى والمعنوى أوقف مركز القرار مهابته.

لكن تلك كانت نظرة تركز على الواجهة لا تتجاوزها إلى ما وراءها أو إلى

ماسبقها، بظن أن الواجهة تكفى للحكم على أى عمل باعتبار أن المرئى يغنى عن
المخفى.- ولم تكن تلك كل الحقيقة !

.....

.....

فى ذلك الوقت لم ينتبه كثيرون - على الأقل بالقدر الكافى - إلى أن هناك فكرة
«إمبراطورية» «تملكت» الولايات المتحدة، وأن هذه الفكرة «تمكنت» بعد سقوط حائط
برلين (١٩٨٩) وما تلاه من تداعى الاتحاد السوفيتى، ثم إن هذه الفكرة طرحت
نفسها بإلحاح فى ظروف حرب الخليج الثانية التى هأت للقوة الأمريكية فرصة
تمارس فيها تجريب ترسانتها الإلكترونية المتطورة فى ميدان قتال، ورغم أن
الهدف المُعلن فى تلك الحرب كان تحرير الكويت (نفس الخليج) - فإن الهدف
الثانى بعده بان درسا تعطيه أمريكا للعالم - بالذخيرة الحية - فى فاعلية البطش لا
ينساه أحد!

وكان مغزى هذا الدرس أن يفهم العالم - وليس فقط أن يعرف العراق - أن
الولايات المتحدة الأمريكية لديها الإرادة ولديها الوسائل التى تضمن لها ما لا يصح
لطرف أن يجاريها فيه، فضلا عن أن يتحداها عليه.

وكما يتأكد الآن فإن تلك الحرب (حرب الخليج الثانية) كانت فى جانب مهم منها
رسالة موجهة إلى العالم بأنه زمن تاريخى مختلف - وأنه أمريكى فى الإعلام
والخرائط والبوصلات!

وبالفعل فإنه بعد تحرير الكويت راحت إدارة «بوش» الأب تركز على فكرة
رئيسية شاغلها: كيف يمكن تحويل «السابقة» التى عاشها الشرق الأوسط أوائلا
سنة ١٩٩١ - إلى قانون عام يسود ويتحكم فى القرن القادم (الحادى والعشرين).

والقصد أنه إذا كان القرن العشرين هو قرن الصعود للإمبراطورى الأمريكى -
فإن القرن الحادى والعشرين عليه أن يكون قرن التعزيز للإمبراطورى الأمريكى،
بما يرسى الدعائم فى عمق الأرض ويعلى السقف إلى بعد الفضاء، وكان المفروض
أن يكون ذلك هو شاغل إدارة «جورج بوش» (الأب) عندما يُعاد انتخابه - كما كان

متوقعا - لمدة رئاسة ثانية، وقد بدا لمن يعينهم أمرها أنها فى اليد - شبه مضمونة أو مضمونة بالكامل!

كان اعتمادهم أن رئاسة «بوش» الأولى (١٩٨٨ - ١٩٩٢) قامت بخطوتها الواسعة على طريق التعزيز الإمبراطورى - بمقدرة وكفاءة:

- ضربت ضربتها فى المواقع الصحيحة من الناحية الاستراتيجية، عندما وجهتها نحو الشرق الأوسط وهو المساحة المكشوفة بين آسيا وكتلها البشرية الكبيرة (الصين والهند) - وبين أوروبا (ودولها الصناعية القوية)، وبالتالي تحقق الاختراق نافذا حتى النخاع.

- ثم إن هذا النفاذ تمثل فى انتشار عسكرى واسع مديده - وقدمه! - إلى أغنى منابع البترول (الذى أكد نفسه، رغم شكوك راودت البعض، باعتباره السلعة الأكثر ندرة والأكثر قدرة على الوفاء بمطالب التقدم والرخاء - على الأقل حتى ثلث القرن الجديد).

- ومع أن هذا النفاذ حقق مطلبه بواسطة تحالف دولى واسع - فإن الولايات المتحدة كانت هى التى رصت أطرافه، وتقدمت صفوفه، ونظمت خُطاه، وضربت باسمه، وقد مشى هذا التحالف وراءها مسلما لها بالقيادة - مبهورا بما ظهر من أدوات قوتها سواء بومض النار أو بوهج الأفكار يشيعها إعلام تفوق فى استعمال إلكترونيات توجيهه وتركيز السلاح، وبنفس الدرجة فى نقل ونشر الصور، وكان سابقا فى الحاليتين!

- زاد على ذلك أن النفاذ الأمريكى استطاع أن يعثر على ذرائعه القانونية والأخلاقية، لأن تلك الحرب فى الخليج سنة ١٩٩١ بدت لكثيرين حرب تحرير لبلد صغير أغار عليه جار أقوى منه، وذلك أثار فزعه ودفعه إلى طلب النجدة من مصادرها، وقد وصلت النجدة بالفعل إلى طالبها قبل أن يوجه طلبه كتابة أو شفاهة - لأن خطأ أحمر وقع تجاوزه، وذلك أخطر من حق الجيرة ومن حق القانون معا!

- وعليه كان التقدير - أن «جورج بوش» (الأب) على خلفية حرب تحرير الكويت،

سوف يحصل يقينا على رئاسة ثانية تتم فيها عملية التعزيز الإمبراطورى وتأكيد
ثلاثة أهداف:

○ سيطرة أمريكية مطلقة فى العالم، غير قابلة للمناقشة أو التحدى (الآن وفى
المستقبل أيضا).

○ سيطرة مباشرة على منابع النفط تتحكم فى إنتاجه وتقنين استهلاكه (سواء
بضبط الحصص أو توجيه جزء من الموارد للبحث عن بدائل، لأن النفط مورد
مستنفد وما هو معروف عن مخزونه يغطى نصف هذا القرن بالكاد).

○ ونفاذ غائر وراسخ فى منطقة هى على الخريطة - قلب العالم ومفترق طرقه
البرية والجوية والبحرية ولا تزال (لأن التكنولوجيا مهما حققت لا تستطيع إلغاء
الجغرافيا، باعتبارها الجسم الطبيعى لكوكب الأرض مهما قال وقيل).

.....

.....

لكن غير المتوقع يحدث دائما (باستعارة عنوان قصة مشهورة لأندريه مورو) -
وذلك ما جرى حين خسر «جورج بوش» (الأب) معركته الانتخابية وسقط أمام
مرشح آخر مجهول من ولاية «أركانساس» أطلق شعارا سحرى لمس فيه نبض
الشعب الأمريكى بقوله «إنه الاقتصاد يا غبى» - موجهها الخطاب بالطبع إلى الرجل
الحالم بتعزيز الإمبراطورية الأمريكية دون أن يتنبه إلى أن الاقتصاد الأمريكى
متعب مرهق، فقد خرج من الحرب الباردة مستنزفا، بشاهد أن الولايات المتحدة
أصبحت أكبر بلد مدين فى العالم، كما أن ظاهر رخائه يعود فى صلبه إلى أن أموال
الآخرين تدفقت عليه بحثا عن ملاذ بعيد - يمكن أن يكون آمنا (وضمن هذه الأموال
فوائض البترول).

وقد نجح «كلينتون» - لكن المشروع الإمبراطورى الكبير الذى تجلى لإدارة
«جورج بوش» (الأب) ولأقطابها لم يسقط، فلم يكن ذلك المشروع هو المطروح على
الناخبين - لأن المشروعات التاريخية الكبرى أوسع من الضرورات اليومية المؤثرة
مباشرة على صناديق الاقتراع!

ومن المفارقات أن الخطوط الرئيسية للمشروع الإمبراطوري كتبت «وثيقة» على الورق في شهر مارس سنة ١٩٩٢، أي بعد دخول «كلينتون» إلى البيت الأبيض بخمسة أسابيع، وتحت إشراف وزير الدفاع السابق «ريتشارد تشيني»، وكان القائم على صياغتها معاون مقرب منه هو «زالمائ خالذ زاده» (وهو الآن مبعوث الرئيس «بوش» (الابن) للإشراف على ترتيب الأوضاع في أفغانستان. وقد انتقل أخيرا إلى مهمة أخرى هي العراق قبل حرب أمريكا ضدها وبعدها).

وحتى هذه اللحظة وبعد إحدى عشرة سنة من كتابة تلك الوثيقة، فإن قراءتها (وهي مدرجة في ملفات مجلس الأمن القومي) - يظل مفيدا وكاشفا لكثير جرى من وقتها وحتى الآن.

وتقول الوثيقة في مقدمتها بالنص:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تعمل بكل جهدها حتى تتأكد من أن أي قوة منافسة (أو صديقة) في أي مكان في العالم - لن تبلغ مكانة توازي مكانتها في القوة وعواملها.

إن هذه المهمة في مقدور الولايات المتحدة وهي تستطيع أداءها عندما تتصرف باسم القوى الصناعية الكبرى في العالم - بعد إقناع تلك القوى بأن الولايات المتحدة سوف تراعى مصالحها المشروعة وتحميها بقوتها العسكرية الغالبة، وعلى هذا الأساس فإن الولايات المتحدة مطالبة بإيجاد الآليات التي تضمن ردع أية قوة منافسة لها ورد طمعها - أو طموحها - إلى القيام بدور إقليمي أو عالمي أكبر.

وعلى مثل هذه القوى الطامعة - أو الطامحة - إلى أدوار كبيرة ومنها ألمانيا واليابان وروسيا والصين - أن تفهم مبكرا أن أية محاولة من جانبها لدخول مجال الأسلحة النووية أو زيادة ترسانتها على ما هو موجود فيها - سوف تلقى مقاومة شديدة تتولد من الشك في نواياها ودواعيها إلى زيادة قوتها العسكرية، وحينئذ فإن مثل هذه القوى لا بد أن تفهم أن ذلك سوف يضعها - سواء قصدت أو لم تقصد - على طريق «صدام» مع الولايات المتحدة، وعليه فإن الولايات المتحدة لا بد أن تظهر استعدادها مبكرا لمنع أية درجة من درجات الانتشار لأسلحة الدمار الشامل - لكي

يتأكد للجميع تصميمها على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة مثل هذه الاحتمالات، سواء كان ذلك بطريقة جماعية أو بطريقة منفردة».

.....
.....

[ومؤدى الموضوع فى هذه النقطة أن حدود السلاح لدى أى دولة فى العالم اليوم، هى حدود ما هو موجود لديها الآن فعلا، ولا يحق لدولة منها أن تتجاوزها، وهنا يتكشف أن العالم أمام مشكلة على الطريق بعيدا عن العراق ووراءه، وأن هناك مضاعفات واسعة المدى تقترب عليها. ولعل تلك معركة الغد وما يليه].

.....
.....

وكانت إدارة «بيل كلينتون» بحقائق الأشياء - واعية بأهمية المشروع الإمبراطورى الأمريكى، مطلعة على وثائقه - لكنها كانت عازمة على تحقيقه بمزاجها وليس بمزاج أصحابه الجمهوريين الأصليين، ولدى إدارة «كلينتون» فى ذلك سببين:

□ من ناحية لأن تلك الإدارة أعطت الأولوية للاقتصاد (وبلغت فى شأنه درجة مقبولة من النجاح).

□ ومن ناحية أخرى لأن إدارة «كلينتون» أثرت أن تتخذ مع بقية العالم أسلوبا أكثر نعومة (يعتمد الحرير بدلا عن الحديد).

.....
.....

[والحقيقة أن «كلينتون» كان خليطا من متناقضات شديدة، بعضها يشده إلى النجاح وبعضها يقعده مع الفشل:

○ فهو من الأول شاب نكى، موصول إلى درجة كبيرة بروح عصره، وذلك تجلى فى برامجه الاجتماعية التى أعطت الولايات المتحدة فرصة لاستيعاب

التحولات التكنولوجية الهائلة دون ضغط على أعصاب الناس أو على مستوى معيشتهم أو على فرصهم فى العمل.

وهنا فإن إدارته حققت أدنى نسبة بطالة وأعلى نسبة فائض فى الميزانية (رغم استمرار التزايد فى الدين العام الأمريكى).

○ يلى ذلك أن «كلينتون» أدرك أن مشروع أمريكا الإمبراطورى يصعب تنفيذه بتجاهل أوروبا (أو كتل آسيا البشرية الكبرى التى سارعت تلحق بأسباب التقدم)، وكذلك استقرت إدارة «كلينتون» على أفضلية السماح بقيام مجلس إدارة لشئون العالم له رئيس وعضو منتدب يمثل أغلبية أسهم الشركة الدولية، وذلك يعنى حضور أوروبا وكتل آسيا الضخمة فى المشاورات والإجراءات (والى درجة ما فى القرارات). وتظل الكلمة الراجحة لرئيس المجلس والعضو المنتدب، وهذا ترتيب لا يتجاهل حصة الأقلية أو يهملها، وفى حساب إدارة «كلينتون» أن نجاح المشروع الإمبراطورى الأمريكى يلزمه تجنب إثارة الشكوك - وتقليب مواجع أطراف إمبراطورية أوروبية سابقة مازال لها حتى هذه اللحظة تأثير فى القارة وعبر البحار.

○ وبعدها كانت إدارة «كلينتون» متفقة على أن النداء الذى يستطيع إقناع الكل بقبول دور متميز للولايات المتحدة هو التصدى للإرهاب الذى تتفاقم مخاطره (مع ظهور انقسام طبقى حاد على مستوى الدنيا بين أغنياء وفقراء وبين متقدمين ومتخلفين)، وفى تقدير الإدارة الأمريكية (وقتها) أن الحرب ضد الإرهاب تستطيع المحافظة على تحالف عالمى واسع يستقطب كثيرين - حتى من الفقراء والمتخلفين - ثم إنه تحت مظلة الحلف المعادى للإرهاب يمكن فتح الساحة أوسع كل يوم لقرار أو فعل أمريكى يضيف إلى قدرة الإمبراطورية الجديدة دون أن يستثير حساسية الآخرين، خصوصاً وأن كثيرين فى مجتمع الدول يسلمون بأن الإرهاب يحتاج إلى يد طويلة على الوصول إلى أى مكان فى العالم - أى وقت من الليل أو النهار، وذلك متوافر لأمريكا قبل أية قوة دولية غيرها!

.....

.....

فى ذلك كله (مما سبق) كانت إدارة «كليتوتون» حريصة وواعية، لكن عُقدة تلك الإدارة - أن شخصية رئيسها لها جانبها الرمادى، فهو أثناء صعوده إلى القمة عقد أحلافا كثيرة مع الشياطين - طارده أشباحها حين كان حاكما لولاية «أركانساس» - ثم لاحقته عندما انتقل إلى البيت الأبيض رئيسا للولايات المتحدة (وبين الأشباح علاقات منافع متبادلة مع أموال مشبوهة ورجال أعمال يقترب إصرارهم على الثراء من حدود الجريمة).

وزاد أن التكوين الإنسانى لكليتوتون وظروف نشأته الأولى فى بيت محطم، مع أم لم تستطع أن تحدد له على نحو قاطع من كان أبوه - عرضته لتناقض فى المعايير ما لبث أن طغى على رئاسته وكسح إيجابياتها.

.....

.....

وفى مدة الرئاسة الثانية لإدارة «كليتوتون»، وبينما الرئيس شبه معوق بمحاولات عزله، وشبه مجروح باضطرابه للدفاع عن نفسه أمام شعبه وأمام شعوب العالم - يحاول شرح الفارق بين جنس كامل وجنس غير مكتمل (والناس فى كل أرجاء الأرض يسمعون ويضربون كفا بكف ولا يصدقون آذانهم!) - بدت واشنطن حاملة طائرات ضخمة جنحت على الصخور!.

وعندها بان لمن يشغلهم «الشأن الإمبراطورى» أن إدارة «كليتوتون» لا تقدر على المهمة الإمبراطورية، وأكثر من ذلك لا تُؤمَّن، وبالتالي فإن عليهم مسئولية استعادة الزمام إلى أيديهم. ولأنهم كانوا بعيدين عن الإدارة (هم جمهوريون وهى ديمقراطية) - فقد صرفوا الجزء الأكبر من جهدهم فى النصف الثانى من تسعينيات القرن العشرين فى البحث والدرس وصياغة المشروعات والدعوة لها - على أمل أن تجيء إدارة جمهورية (تملك فرصة للفوز إذا استطاعت حملتها الانتخابية استغلال عيب الضعف الإنسانى الذى شاب إدارة «كليتوتون» بنفس القوة التى استغلت به حملة «كليتوتون» ذلك الضعف الاقتصادى الذى عاب إدارة «بوش» (الأب)).



وظهرت عدة بؤر تجمع فيها دعاة المشروع الإمبراطورى الأمريكى المؤمنين بقدره المكتوب والمؤهلين للتنظير له، والساعين لتحقيقه كمهمة مقدسة.

وكذلك ظهرت على الساحة الأمريكية وفى مواقع النفوذ (وإن لم يكن فى دائرة السلطة) - وفى مراكز التأثير (وإن لم يكن عند موقع القرار) - جماعات معنية بالأمر راحت تسابق بعضها:

كانت البؤرة - الجماعة - الأولى هى الغلاة من دعاة الإمبراطورية - رجال من أمثال «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الحالى)، و«ريتشارد بيرل» (مدير التخطيط الاستراتيجى فى وزارة الدفاع الذى اضطر لتقديم استقالته قبل شهر بسبب فضائح مالية ثبت فيها استغلاله لمنصبه) - و«بول وولفويتز» (نائب وزير الدفاع الحالى) - وكلهم من أقطاب إدارة «بوش» (الأب) وأركانها ونجومها، وهؤلاء ركزوا على بند إحكام السيطرة السياسية والعسكرية على الشرق الأوسط. والسائد فى اعتقادهم أن «إسرائيل» هى الدعامة الرئيسية لخططهم فى تلك المنطقة، لأن الشرق الأوسط فيه دولتين لديهما المؤهلات اللازمة لخدمة مشروعهم:

○ الأولى: إسرائيل لأنها دولة تملك الكفاءة (فى حين أن الدول العربية المحيطة بها حسب تعبير «رامسفيلد» هى فى أحسن الأحوال أراضٍ عقارية مازالت خالية وبعضها خرائب!!) - وذلك التقدير أذى بأصحابه تلقائياً وبالعاطفة والعقل معا - إلى تحالف مع أكثر العناصر تشدداً فى إسرائيل، أى أن أصحابه أصبحوا جميعاً مؤيدين لحزب الليكود، وأنصاراً لزعيمه الحالى «آرييل شارون».

(وقد كتب أحد الأقطاب من غلاة هذا التيار وهو «ويليام سافير» (من أبرز كتاب جريدة نيويورك تيمس) - مقالا أورد فيه «أنه لا يستطیع أن ينام الليل مستريحاً إلا بعدما يسمع صوت «شارون» على التليفون ثم يغمض عينيه!).

○ وأما الدولة الثانية التى يمكن الاعتماد عليها فهى «تركيا»، لأنها بالحجم أقوى دولة فى الإقليم، وفى نفس الوقت فإنها ليست عربية، وإنما على الحافة الموازية للعالم العربى، ولأن السلطة فيها للقوات المسلحة بنص الدستور، فإن القرار التركى يجرى أقرب إلى «الانبهار» بالتكنولوجيا حيث تتفوق أمريكا و (إسرائيل) - وأبعد عن «الالتزام» بالتراث الذى يجمع تركيا بالثقافة مع العرب.

ومن وجهة نظر أقطاب هذه البؤرة - الجماعة - فإن «تاج» الشرق الأوسط يمكن تثبيته على رأس الإمبراطورية الأمريكية بعملية تصفية نهائية لمؤثرات عربية قومية قد تعاودها أحلام قديمة لم يعد لها الآن مجال، وتأمين ذلك يقتضى إجراء عملية جراحية واسعة فى العالم العربى تغير أفكاره وتوجهاته - وتغير قيمه ومعتقداته، حتى إذا اقتضت الجراحة زرع قلب جديد، يقبل به الجسم العربى - فكرا وفعلا - مهما كانت درجات الحساسية والمقاومة والرفض - وإذا أصر الجسم العربى على العناد، فإن الجراح القائم على زرع القلب مخول بتوقيع شهادة وفاة!



وكانت البؤرة - الجماعة - الثانية من أقطاب صناعة «البتترول»، وبينهم «جورج بوش» (الأب)، و«جيمس بيكر» (وزير خارجيته)، و«ريتشارد تشينى» (وزير دفاعه، والآن نائب الرئيس)، وكان إجماع هؤلاء أن «البتترول» هو المستقبل المنظور (حتى يجيء اختراق تكنولوجيا يوفر بديلا للطاقة بسعر اقتصادى) - وكذلك كان رأيهم أن «المشروع الإمبراطورى» الأمريكى لا يمكن إسناذه بغير سيطرة كاملة على موارد البترول.

وكان الإطار الذى التقى فيه أقطاب هذه الجماعة للبحث والدرس هو مكاتب وقاعات المركز الذى أنشأه «جيمس بيكر» فى «هيوستون» (عاصمة تكساس) «لاستراتيجيات البترول» - و«بيكر» لا يزال يديره حتى الآن، ومن الملاحظ أن كاتبى التقرير الأول لهذا المركز سنة ٢٠٠٠ اختاروا تصديره بمقدمة لها معنى، منقولة عن نص قديم - من سنة ١٩٥٠ - كتبها السفير الأشهر فى الدبلوماسية الأمريكية «جورج كينان» يقول فيه بالنص:

«إن الشعب الأمريكى يمثل ٦,٣٪ من سكان العالم، لكنه يستهلك ٦٠٪ من بترول هذا العالم، والمهمة الأولى للاستراتيجية الأمريكية تقتضى المحافظة على هذه النسبة مهما كانت ظالمة للآخرين والعمل على فرضها بكل الوسائل، دون أن تخدع نفسها بأية أوهام عن مبادئ العدل والمساواة حتى لو اضطرت فى سبيل ذلك إلى استعمال قوة السلاح، لأن المبادئ تخاطب الضمائر - والحقائق تصنع الحياة!».

وكانت أبرز الحقائق كما يظهر فى الخطوط الاستراتيجية المطروحة للبحث فى إطار مركز «بيكر» - منطقاً شديد التركيز :

- الخيار الأكفأ للولايات المتحدة هو السيطرة على صناعة البترول (بكافة مراحلها).

- والولايات المتحدة لم تعد تستطيع الاعتماد - كما فعلت - على مصدر رئيسى هو البترول السعودى - كما وقع بعد الثورة الإيرانية - ومع أن السعودية تملك أكبر مخزون احتياطي محقق، إلا أن الاعتماد على البترول السعودى (مع المطالب المالية المتزايدة لأصحابه) - يمكن أن تستنزفه بأسرع من أى حساب.

- ومع ملاحظة أن بترول العراق (وبترول بحر قزوين) كلاهما لم يصل استغلاله إلى الحد الأقصى أو قريباً منه، فإن الاستراتيجية الأمريكية تستطيع إنشاء شبكة واحدة واسعة وأمنة لبترول الشرق الأوسط يصب فيها بترول السعودية وغيرها من دول الخليج، مضافاً إليها البترول العراقى، وبترول بحر قزوين (وبترول إيران بعد تصفية نظام الثورة الإسلامية) - فإن المستقبل يمكن ضمانه «أمريكياً» للولايات المتحدة - وأمريكياً فوق بقية العالم.



وكانت البؤرة - الجماعة - الثالثة هى دائرة مجلس السياسة الخارجية فى نيويورك وهو هيئة تساندها أكبر المصالح المالية والتجارية والإعلامية فى الولايات المتحدة (من عائلة «روكفلر» - إلى بنك الاحتياطي الأمريكى - إلى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك - إلى باحثين من مستوى «هنرى كيسنجر» و«زبجنيو برجينسكى» وحتى «كونداليزا رايس» (مستشارة «بوش» (الابن) للأمن القومى).

وكانت هذه البؤرة تولى اهتماماً خاصاً بالاتحاد السوفيتى (وروسيا بعده) والصين، وبأوروبا ودولها الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا، إلى جانب حزام الزيتون على شاطئ البحر الأبيض جنوب أوروبا (إيطاليا - أسبانيا - اليونان).

وبرغم علاقات القرب بين أوروبا وأمريكا، فإن مجلس السياسة الخارجية تولد لديه «هاجس» «أن أوروبا هي القوة التي تستطيع أن تبدأ بتحدى التفرد الأمريكى بالنفوذ فى العالم».

والدواعى كثيرة:

- بينها أن أوروبا لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط - حيث تريد الولايات المتحدة أن تنفرد بالسيطرة.

- وأوروبا تعتمد على بترول الشرق الأوسط فى أكثر من ٨٥٪ من استهلاكها، ومن الصعب عليها القبول باحتكار أمريكى يمسك به ويحكم القبضة عليه.

- وأوروبا بلدان قريبة عهد بالمجد الإمبراطورى - لم تنس مكانة سابقة عاشتها ثم تخلت عنها الحظوظ فأضاععتها، ومع أنها اعترفت للولايات المتحدة بحق القيادة فإنها غير مستعدة بعد للاعتراف لها بحق التفرد.

- وأوروبا يسودها اعتقاد بأنها راكمت من الحكمة مخزوناً يزيد فى تأثيره عما راكمته أمريكا من قوة السلاح.

ويظهر أن فريقاً من الإدارة الجديدة فى واشنطن أراح نفسه بمختصر - غير مفيد - عبر عنه «رامسفيلد» بقوله: «إن أوروبا قارة عجوز أرهقها الزمن (الذى تسمى عمرها فيه حكمة)، وأقعدتها التردد (الذى تسمى استسلامها لضوابطه فكرياً)، وعليه فإن الولايات المتحدة يحق لها أن تتصرف وتترك أوروبا تمارس الحكمة والفكر - كما يحلو لها!

وكان حساب هذا الفريق فى الإدارة الجديدة أن دول أوروبا الكبيرة أصبحت مثل غيرها فى ملجأ الشيخوخة يهتمها أن تقضى بقية عمرها فى أمان مدخراتها - ومن أجل تأمين هذه المدخرات فهى على استعداد للاستثمار فى أى مشروع رابح، وعندما تصبح الإمبراطورية الأمريكية كذلك - فإن أوروبا مهما كانت دواعى حذرهما وأسباب شكهما - سوف تهرع للاستثمار فيها على عجل حتى لا تتعرض مدخراتها للتآكل.

وإذن فعلى الإمبراطورية الأمريكية أن تتمسك بمشروعها الأكبر، وتترك أوروبا مع «حساباتها الصغيرة» (حكمة وفكرا)!



كانت هذه البؤر الثلاث - (جماعات المشروع الإمبراطورى - وصناعة البترول - وأصحاب الفكر والتنظيم للاستراتيجيات والسياسات) - وربما بؤر وجماعات أخرى تدرس وتستعد لعصر ما بعد «كلينتون» حتى يستأنف «المشروع الإمبراطورى» مسيرته أشد حزما وأسرع اندفاعا فى ظل إدارة ترعاه - جمهورية وليست ديمقراطية بالتأكيد!

وكانت وساوس أصحاب المشروع الإمبراطورى أن «إنجاز» إدارة «كلينتون» فى مجال الاقتصاد، ربما يستطيع مساعدة نائبه «آل جور» فى انتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٠ - كما أن «آل جور» وجه معروف باعتباره النائب الحالى للرئيس، وأى نشاط له خبر، وهو يجاهد ليحتفظ لنفسه بمسافة بُعد مناسب عن فضائح رئيسه.

وفى الاستعداد للملاقاة الحزب الديمقراطى و «آل جور» على مقدمة الصورة فعلا - ظهر فى الحزب الجمهورى رجال رشحوا أنفسهم، لكنهم لم يصمدوا للتجربة:

○ فكر «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الحالى) فى ترشيح نفسه اعتمادا على شخصيته المليئة بالحيوية وقت أن كان وزيرا للدفاع «جورج بوش» (الأب) أثناء حرب الخليج - لكن «تشينى» تردد لأسباب عديدة فيها السبب الصحى (علل القلب) وفيها - وهو الأهم - أنه لا يريد تعريض نفسه وأسرته لعملية «العري المالى والإنسانى والشخصى» التى يتعرض لها أى مرشح للرئاسة وإذا حياته «ميدان رماية» مفتوح (كذلك تعبيره) لآلة قناة تليفزيونية أو إذاعية أو أى صحيفة أو مجلة أو أى مخبر أو «كاتب عمود»!

○ وفكر «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الحالى) أن يرشح نفسه ثم تراجع لنفس الأسباب تقريبا.

○ وفكر بعضهم فى ترشيح «كولين باول» الذى اكتسب سمعة رجل متزن، صاحب تجربة نضجت فى ميادين القتال (فيتنام)، والسياسة (مساعد لكايسنجر فى البيت الأبيض)، والاستراتيجية (رئيسا لهيئة أركان الحرب المشتركة). لكن «كولين باول» بعد أن وافق من ناحية المبدأ عاد وتراجع عن التنفيذ بضغط شكوك ألحت عليه:

- بينها تخوفه أن يكون ترشيحه (وهو ملون) مناسبة لإنكاء قضية التفرقة العنصرية، بحيث يجد نفسه إذا فاز أمام معضلة التعامل مع مؤسسة بيضاء، وإذا سقط وسط غضب الملونين قد يتحول إلى فتنة ساخنة.

- وبينها تحسبه لعب جمع التبرعات اللازمة لإدارة حملته الانتخابية، فالتكاليف باهظة (ثلاثة بلايين دولار) - وجمع التبرعات يحول المرشح رهينة للمتبرعين (بحقهم فى استرداد ما دفعوه)، وهو يخشى أن لا تتمكن حملته (بسبب لونه) من أن تجمع ما هو كافٍ للصرف عليها، وتشهر إفلاسها قبل أن يحل يوم الاقتراع.

- وأخيرا ضغط مارسه عليه زوجته («آلما») التى رفضت الفكرة أصلا، لأنها تخاف عليه من متطرف أبيض - يكرر معه ما حدث للزعيم الزنجى «مارتن لوتر كنج»، و«آلما» فى النهاية تريد زوجها معها حيا فى البيت ولا تريده شهيدا بعيدا عنها فى القبر!

وساعد على تردد «كولين باول» إحساسه بأن «جماعات الإمبراطورية» تقبل به على مضض، لأنه - فى رأيهم - طبعة (أمريكية غامقة) من شخصية «هاملت» فى مسرح شكسبير - رجل مُعَذَّب بالحيرة، تتجاذبه الهواجس وتستغرقه التصورات، وكعادة هذا النوع من الشخصيات فإن ترددهم فى الفعل يستهلك استعدادهم للقيادة، وهى فى النهاية حسم بين البدائل وقرار!

وكذلك فإن «كولين باول» أعفى نفسه - وأعفى غيره - من ترشيح نفسه، وأعلن رسميا أنه خارج السباق الانتخابى!

ثانياً: «دوبيا» يولد من جديد أمام المرأة!

وعلى خلفية هذه الساحة المزدحمة، تمكنت النخبة الإمبراطورية داخل الحزب الجمهورى وحوله - من وضع مسودة أولى شبه كاملة للمشروع الإمبراطورى معها تحديد إطار لتوجهاته وحركته.

○ كان واضع المسودة الأولى - فريق عمل محدود ومتحمس يضم (طبقاً لتحقيق قام عليه «روبرت نوك» - أحد أشهر وأكفأ الصحفيين الأمريكين) - كلا من:

«ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الآن) - «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الآن) - و«ريتشارد بيرل» (مدير الخطط الاستراتيجية لمجلس الدفاع القومى الآن) - و«بول وولفويتز» (نائب وزير الدفاع الآن) - و«دوج فايث» (وكيل وزارة الدفاع الآن) - و«جيمس وولسلى» (رئيس المخابرات المركزية سابقاً) - و«ريتشارد أرميتاج» (نائب وزير الخارجية الآن) - و«فرانك كارلوتشى» (وزير الدفاع سابقاً).

وقد تولت السكرتارية العامة لفريق العمل السيدة «كونداليزا رايس» (مستشارة الرئيس للأمن القومى الآن).

○ وكان إعداد هذه المسودة الأولى (وفق تحقيق «نوك» وآخرين غيره) - قد انتقل ابتداء من صيف سنة ١٩٩٧ - أى مع اقتراب (موسم الحملات الانتخابية) من مركز «جيمس بيكر» لدراسات البترول فى هيوستون (عاصمة تكساس) إلى البيت الصيفى للرئيس «جورج بوش» (الأب) «كينينيكورت» على شاطئ ولاية «ماين».

والداعى أن الرئيس «جورج بوش» (الأب) أصبح الراعى والحامى لهذه الجماعات - بداعى جملة من الملابس:

- فهو نائب الرئيس «ريجان» الذى كسر إمبراطورية الشر السوفيتى.

- وهو الرئيس الذى خلف «ريجان» - ثم بدأ فى عهده وضع إطار الحلم الإمبراطورى الأمريكى وتوفير أدوات تحقيقه.

- وهو الرئيس الذى قاد الخطوة الافتتاحية الرئيسية فى المشروع ببناء تحالف حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت.

- وهو أيضا السياسى الذى يملك خبرة متشعبة، فقد شغل «بوش» (الأب) عدة مناصب عليا: مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وسفيراً للولايات المتحدة فى الصين، وبعدها نائبا لرئيس الولايات المتحدة، ثم إنه بالمولد والأصل من أسرة بنت ثروتها وراكمتها من صناعة البترول، وبالتالي فإن خبرته وافية ومعرفته مباشرة واصله إلى النواحي التى يمكن أن يتحرك فيها المشروع الإمبراطورى.

- علاوة على ذلك فإن «جورج بوش» (الأب) هو الذى أنشأ فى البيت الأبيض مجموعة إدارة الانتشار الإمبراطورى بعد حرب الخليج الثانية، وكان أمله أن يستكمل المشروع فى رئاسته الثانية، ثم إنه مثل غيره من أركان إدارته خرج من منصبه الرئاسى، ولم يخرج من مشروعه الإمبراطورى، وهو يستطيع أن يواصل خدمة المشروع - بالرعاية والحماية - ولديه فوق الأسباب العامة - دوافعه الشخصية: - فهو فى أعماق قلبه يحس بجرح، لأن مرشحا شابا مجهولا من أركانساس - «بيل كلينتون» - هزمه فى الانتخابات، رغم أنه («جورج بوش» (الأب) - الرجل الذى قاد أمريكا إلى النصر فى عاصفة الصحراء.

- وهو فى جزء من جهازه العصبى يشعر بحافز يلح عليه فى ضرورة استئناف دوره (على نحو أو آخر) - لأن المشروع الإمبراطورى مازال يطغى على عقله وقلبه (رغم اعتزاله السياسة فى أعقاب فشله الانتخابى المدوى).

- ثم إن كل الذين شاركوه فى المشروع الإمبراطورى - يدفعونه إلى درجة التحريض، بحجة أن عليه مسئولية تاريخية لا يملك أن يتخلى عنها ويتركها (خصوصا لهذا المتورط فى الخطيئة، الجالس بدلا منه - دون استحقاق - فى البيت الأبيض - «بيل كلينتون»!).

- وأخيرا فإن «جورج بوش» رجل غنى - راكمت أسرته ثروة طائلة من صناعة البترول فى تكساس، وقد عززت الأسرة هذه الثروة بعلاقات فى العالم العربى - توثقت وأصرها واتسعت تعاملاتها بعد حرب الخليج الثانية، وهذا الغنى وما يحيط به يساعده ويكاد يدفعه دفعا إلى أداء دور الراعى والحامى لمشروع الإمبراطورية.



وقضى «فريق العمل» سنة كاملة فى بيت «جورج بوش» (الأب) يجدد خطة المشروع، ومرة ثانية تم تجهيز تقرير نهائى وقعه - أيضا! - «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الآن)، وهو فى الحقيقة خلاصة جهد مشترك لكثيرين، وكانت الخطوط الرئيسية محددة - وأحيانا بالتفصيل:

١ - الحزب الجمهورى لابد له أن «يمسك» من جديد (Recapture) موقع رئاسة الولايات المتحدة مرة أخرى، لأنه الحزب المهيأ لمهام الزمن القادم، وفى نفس الوقت صاحب الرؤية الأوضح لمهام ذلك الزمن القادم.

٢ - الرئاسة القادمة عليها أن تدرك بعمق أن الولايات المتحدة الآن فى وضع فريد لم يتح لأى قوة غيرها فى التاريخ، فلديها الآن شبة تفرد بالنفوذ، لأن انهيار الاتحاد السوفيتى واختفاؤه جعلها قادرة على «نشر قيمها» وترسيخ مسئوليتها عن «حماية هذه القيم»!

٣ - الولايات المتحدة على عهد «ريجان» و«بوش» (الأب) تمكنت من الإمساك باللحظة التاريخية واستغلت الإمكانات المادية والمعنوية للحفاظ على تلك اللحظة، وذلك ما ينبغى استئنافه مع الرئاسة القادمة والتمسك به وعدم التفريط فيه.

٤ - الإدارة الجمهورية القادمة عليها أن تمارس دورها فى الدفاع عن المصالح الأمريكية والتمكن لها بغير «قيود» لا تستوجبها «ضرورات حقيقية»، بل إن الإدارة الأمريكية القادمة يحق لها «وحدتها» توصيف المصالح الأمريكية دون اعتبار لغيرها، وهى مطالبة بالعمل على مسئوليتها سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها.

٥ - الولايات المتحدة فى ممارستها لمسئوليتها الحالية يصح لها أن تتشاور مع غيرها من الأطراف الدوليين، على أن تحتفظ لنفسها بحق التصرف منفردة إذا وجدت ذلك ضروريا.

٦ - التصدى لخطر الإرهاب (حتى بميراث إدارة «كلينتون» الحالية) - هو النداء الذى يمكن حشد القوى الكبرى عليه (والصغرى أيضا)، وهذا النداء مازال قادرا على تحقيق حشد عالمى، لأن الكل معرض لخطر الإرهاب. والولايات المتحدة قبل

غيرها مكلفة بالقيادة فى مجاله لأنها الأكثر تعرضا لضربات، وذلك يوفر لها - إلى جانب حق الدفاع المشروع - داعيا أخلاقيا يضيف إلى مشروعيتها دورها القيادى.

(كان «جورج بوش» (الأب) على عهد خدمته كنائب للرئيس «ريجان» مسئولاً عن قضية الإرهاب ومكافحته، وكان مسئولاً عن لجنة عليا شكلها «رونالد ريجان» لمتابعة وملاحقة ومواجهة «خطر العصر» كما كان يسميه!).



والآن صيف سنة ١٩٩٨ - بدا أن الخطوط والتفاصيل تحددت مواقعها على الصورة الشاملة للمشروع الإمبراطورى، غير تفصيل واحد مازال معلقاً - رغم أنه بالغ الأهمية: شخصية الإمبراطور (القيصر)!

وهنا ظهر «جورج بوش» (الابن) - ولم يكن ظهوره تلقائياً، ولا سهلاً، مع أن الأمر تداعى إليه خطوة بعد خطوة دون تصميم سابق يُفصل دور «الفتاح» على مقاسه:

- فى البداية كان هناك واقع أن «استعادة الجمهوريين للبيت الأبيض» من جديد، جهداً يجرى فى إطار عائلة «بوش» أكثر مما يجرى فى المقر الرسمى للحزب الجمهورى، والمبرر أن الحزب أثناء رئاسة «كلينتون» الأولى فقد معنوياته من ناحية، بسبب سقوط مرشحه «بوش» (الأب) - ومن ناحية أخرى ضيع نفوذه بسبب ارتفاع شعبية «كلينتون» الذى تقدم بنجاح يعالج مشكلة الاقتصاد.

- تلى ذلك أن «بوش» (الأب) ظل يستشعر مسئوليته أمام معاونين زينوا أمامه مشروع «تكريس الإمبراطورية» باعتباره رسالته المقدسة بعد أن أتم «رونالد ريجان» رسالة مقدسة سبقت وهى هدم إمبراطورية الشر السوفيتية، وقام بنفسه مدة رئاسته الأولى بوضع الأسس والقواعد لحجر الأساس، لكن الناخب الأمريكى انخدع فى «كلينتون» وأرسل «بوش» إلى المنفى بقسوة لم يكن لها تبرير! ثم إن هؤلاء معاونين ظلوا قريبين منه يبحثون معه عن وسيلة للعودة بكل طريق إلى المفاتيح الذهبية للقرار (البيت الأبيض)، وقد ضاعت منهم عندما تركها «بوش» على مكتبه وخرج من البيت الأبيض (على عكازين!).

- وبطبيعة الأمر فإن «عائلة بوش» وصناديقها المالية المختلفة قامت على تمويل الجماعات الإمبراطورية التي خرجت مع (الأب) من البيت الأبيض وأعانت تفكيرها وتدبيرها. ومع أن أفراد هذه الجماعات كانوا فى مواقع متميزة ماليا (مثل «ريتشارد تشينى» الذى يدير واحدة من أهم الشركات فى مجال خدمات البترول، وهى شركة «هاليبورتن»)، كما أن كثيرين منهم كانوا ومازالوا يعملون فى إطار بيروقراطية واشنطن الدائمة ونخبها المتميزة - إلا أن مظلة رعاية واحدة مطلوبة حتى تغطى الجميع، وكانت عائلة «بوش» مؤهلة لتقديم هذه المظلة الواحدة.

- وفى إطار هذه الأجواء - مضافا إليها مؤثرات السقوط الأخلاقى الذى انزلق إليه «بيل كلينتون» وانكشف أمره خلال مدة رئاسته الثانية - فإن بعض المتعصبين من دعاة الإمبراطورية راحوا يبحثون عما إذا كان هناك سبب دستورى يحول دون ترشيح «جورج بوش» (الأب) نفسه للرئاسة من جديد - بشعور أن رجلهم لم يقض غير مدة رئاسة واحدة فى البيت الأبيض، ثم قطلعتها مدتان لكلينتون - وربما أن إمكانية عودة «بوش» (الأب) مطلوبة (إذا كانت ممكنة) لاسترجاع الفضيلة (وهى فى ضمائرهم عودة ملحة للمشروع الإمبراطورى) - لكن البحث فى ترشيح (الأب) توقف بسبب غيبة السوابق حتى وإن غابت موانع الدستور، وبعد عناء بأن أن استعادة الماضى محاولة يأس (ليس لديه غير تكرار نفسه) أكثر مما هى استحضار أمل (لديه رؤية على أفق جديد).

- ولم يخطر ببال أحد قبل ذلك الوقت أن «جورج بوش» (الابن) يصلح مرشحا، لأن أوجه القصور فى شخصيته وثقافته وجاذبية حضوره تستبعده من أول نظرة. ومن المفارقات أن «الأم» (بربارة بوش) كانت أول من يسلم بعدم صلاحية ابنها الدور «قيصر»، بل إن ابنها ذاته («جورج بوش» (الابن) - الرئيس الحالى للولايات المتحدة) اعترف عندما روى قصة حياته (ونشرتها صحف العالم الكبرى) وضمها إلى الصناديق تيمس) وقدم بنفسه جانبا من الأسباب التى جعلت الآخرين يتشككون فى صلاحيته لأى مسئولية على مستوى رفيع، وظل فى عرفهم «دوبيا» وليس «جورج».

.....

.....

[وكانت والدته هى أول من أطلق عليه هذا الوصف، مستندة إلى الاسم الثانى له وهو «ويليام» (وحرفه الأول W)، وذلك لتمييزه عن والده «جورج» الذى اختار لابنه الأكبر نفس اسمه، وكان الحرف الأول من الاسم الثانى للابن وهو (W) الذى جرى تدليله بـ«دوبيا» هو الذى شاع فى الإشارة إليه وليس «جورج» حتى لا تلتبس الإشارات].

.....

.....

وكان «بوش» (الابن) هو الذى «أمعن» فى الاعتراف بقصوره، قاصدا أن يكون الاعتراف كاملا (حتى يتحقق الغفران)، فقد روى «أنه ظل حتى تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره شابا لاهيا - عابثا - كسولا - عازفا عن العلم، خصوصا بعد أن حصل بالكاد على شهادة من جامعة «تكساس» ألحق بها إجازة من جامعة «بييل» (يكاد يلوح إلى أن نفوذ أسرته أتاحها له بأكثر من جدّه فى طلب العلم!).

واعترف «بوش» (الابن) بعدها بأن ثروة العائلة وحياته بين «تكساس» (حيث مصالح الأسرة) - وبين واشنطن (التي قصد إليها والده بحثا عن فرص سياسية تحققت له) - أخذت منه الاستقرار العائلى وتركته له فراغا عاش فيه حياة غير مسئولة وصلت به إلى حد الإدمان الشديد على شرب الخمر نهارا وليلا، وكان ذلك يضايق زوجته «لورا»، ويسبب لها حرجا شديدا داخل بيت الزوجية وخارجه، فلم يكن يمر أسبوع إلا ودورية بوليس تستوقفه وتسحب رخصة قيادته، لأنه يقود سيارته مسرعا ومخمورا.

ووصل الحال ببعض النوادى فى تكساس إلى حد منعه من دخولها، لأنه كل مرة يدخلها يثير «خناقة» لا داعى لها، أشهرها أنه قام فى إحدى المرات بتوجيه لكلمات متوالية لزوج الصحفية الشهيرة «جودى وودروف» وهى من نجوم وكالة (C.N.N) وزوجها نفسه مسئول كبير فى إحدى المؤسسات الصحفية الكبرى فى تكساس وكان دافع «دوبيا» إلى التهور أن إحدى صحف تلك المؤسسة أساءت إلى عائلته بسلسلة تحقيقات عن مصادر ثروتها!

وأخيرا وصل «جورج بوش» (الابن) فى اعترافاته إلى وقائع ذلك اليوم الذى وُلد فيه من جديد - متحوّلا من شاب لاه، عابث، سكير - إلى مؤمن شديد الإيمان بعقيدته، وتقى شديد الولاء لكنيستته، ونادم على الذنب مستعصم بالتوبة، وهنا يصف «جورج بوش» لحظة ولادته من جديد فيقول:

«ليلتها شربت كما لم أشرب من قبل، وفقدت وعيى، وحملونى إلى غرفة نومى لأشعر بشيء حتى ظهر اليوم التالى، واستيقظت على صداد مروع، وذهبت إلى الحمام مترنحا لأقوى على المشى، ورأيت صورتى فى المرآة وأحسست بما يشبه نزول صاعقة.

اكتشفت أمام المرآة أنهم عندما حملونى إلى غرفة نومى - ارتميت على سريرى بملابسى التى كنت أرتديها، وكانت شديدة القذارة لأننى كما أدركت - أفرغت كل ما فى جوفى على سريرى وعلى ملابسى قبل أن تخمد حواسى وتغيب.

وتحسست وجهى بيدى أمام المرآة، وإذا يدي متسخة ببقايا القيء التى لطخت وجهى وجفت أثناء نومى، وأصابنى منظرها فى المرآة أمامى بقشعريرة هزت كيانى، وأعدت النظر إلى صورتى، ووجدتني أسأل المرآة قائلاً: «دوبيا.. دوبيا ماذا فعلت بنفسك؟»، ورُحْتُ أصرخ أمام المرآة أعاهد الله ونفسى أن ذلك «لن يتكرر بعد الآن»، ولم تصدقنى «لورا» (زوجته) بادئ الأمر، وظلته تأثير «لحظة» المرآة، وأننى بعد أيام عائد إلى ما أدمنت عليه، كذلك أيضا قالت والدتى، لكننى أثبت للجميع أنها توبة بلا عودة، وولادة جديدة لنفسى ولأسرتى ولروح السيد المسيح فى قلبى».

ومن وقتها حاول «دوبيا» أن يتخذ طريق الجد - وبدايته تجربة حذو ظله (مولودا من جديد) - فى ترشيح نفسه حاكما لولاية تكساس، لأنها المحيط المباشر لنفوذ الأسرة، وكانت مفاجأة الجميع أنه فاز.



وأغلب الظن أنه عندما بانّت علامات الهداية وبُشرى الولادة من البداية - فإن كثيرين لم يأخذوا «دوبيا» (جورج بوش الابن) فى حسابهم وهم يتحدثون عن «قيصر» - لكنه مع مرور الوقت بدأ بعض أصحاب المشروع الإمبراطورى يسألون أنفسهم: «لم لا؟»

كان الصف الأول من المرشحين الذين تخطر أسماؤهم على البال طبيعياً مازالوا بين إقدام وإحجام، كلهم راوده الاحتمال وكلهم قرر العدول: «تشيني» - «رامسفيلد» - «كولين باول» - حتى «جيمس بيكر» (مع اختلاف أسباب كل واحد منهم في الإقدام والإحجام).

وعلى الجانب المقابل فإن الحزب الجمهوري الذي تشرّد في التيه ثمان سنوات، لم يكن في حال تسمح له أن يطرح من صفوفه مرشحاً يملك فرصة نجاح مؤكد أمام ديمقراطي هو الآن بالفعل نائب للرئيس (آل جور).

وكان الأقطاب المشهود لهم داخل الحزب الجمهوري قد تساقطوا واحداً بعد الآخر، بما فيهم الرجال الذين لمعت أسماؤهم في الحملة على «كلينتون»، وفيهم زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب «نيوت جنجريتش»، وفيهم كذلك الرجل الذي تولى إدارة معركة إدانة «كلينتون» في مجلس الشيوخ وهو السناتور «فرانك لوت» زعيم الأغلبية الجمهورية، فكلاهما طارده ظروفه - وطرده:

أولهم وهو زعيم الأغلبية في مجلس النواب الذي رفع لواء الأخلاق - تكشف أن له عشيقاً (وفيما بعد طلق زوجته وارتبط بعشيقتة واعتزل السياسة).

والثاني كانت له مشاكل عالقة في ولاية مسيسيبي (وهو بسببها لا يريد أن يضع نفسه تحت الأضواء الباهرة للحملات الانتخابية الصاخبة).

إلى جانب أن أشهر أقطاب الحزب وهو السناتور «روبرت دول» أنكه قواه في محاولات فاشلة لترشيح نفسه، حتى أصبح اسمه خامداً بلا إشعاع، ومن هذا الإحساس - حتى لديه هو نفسه - فإنه حاول الدعوة لزوجته «إليزابيث» مرشحة للرئاسة عن الحزب الجمهوري بدلاً منه (ولم يكن ترشيحها مقنعاً لأحد).

ولم تكن «صحة» الحزب الجمهوري في كل الأحوال مما يهم جماعة الإمبراطورية المحيطة بعائلة «بوش» - ولعلها استفادت من هذه الغيبوبة الحزبية، خشية بروز مرشح يتقدم الصفوف ومهياً للفوز، ولعل هذه الغيبوبة للحزب كانت ملائمة أكثر لمطالب الجماعة، فالمطلوب من منظورهم ليس مجرد مرشح جمهوري يعود بالحزب إلى البيت الأبيض، وإنما مرشح جمهوري يمشى معهم إلى آخر الشوط!

وكذلك تغير السؤال عن «دوبيا» بـ «لم لا؟»، وحل محله سؤال بـ «هل يستطيع؟»، وكانت هناك اعتبارات تزكى ردا على هذا السؤال الأخير بالإيجاب:

- «دوبيا» لم يعد لديه ما يخفيه عن ماضيه (وذلك هاجس كل مرشح، لكن «دوبيا» سبق واعترف بكل شيء!).

- «دوبيا» فى سن الشباب ويستطيع أن يتحمل عناء حملة انتخابية.

- «دوبيا» لديه فرصة لاستثارة عطف الناخب الأمريكى الذى حرم والده من رئاسة ثانية (متاحة له بالدستور وكان يستحقها لولا معركة «إنه الاقتصاد يا غبي»، ولعل الناخب الأمريكى شعر بعد فضائح «كلينتون» أنه أساء الاختيار، وعليه واجب اعتذار يستطيع تقديمه للابن مادام لا يستطيع تقديمه للأب.

- «دوبيا» وراءه أسرة ومصالح تستطيع أن تمول حملة انتخابية سوف تكون بالتأكيد «صعود جبل» لأنها ضد منافس فى موقع «نائب الرئيس»، وهو من هناك يملك ميزة أن أى كلمة يقولها تلفت الأنظار وتستوقف الاهتمام وتضع اسمه فى العناوين الرئيسية للصحف وملء شاشات التلفزيون! وأهم من ذلك كله:

- «دوبيا» سوف يكون - إذا نجح - رئيسا «لينا» يترك الفرصة لمستشاريه وهم حملة مشروع رئاسته، ويسمع منهم وهو ليس غريبا عنهم، لأن معظمهم عرفه أيام رئاسة أبيه، وتابع عن قرب حكاياته الكثيرة وآخرها حكاية الولادة من جديد، وهذه أمور لها توابع أولها أن كل مساعد أو مستشار للأب، يقدر أن يكون معلما للابن ومرشدا، وفى مطلق الأحوال صوتا مسموعا، وتأثيرا له وزن عند موقع القرار الأكبر فى السياسة الأمريكية (المكتب البيضاوى).

ومع التكرار والحيرة، فإن السؤال بـ «لم لا؟». ثم السؤال بـ «هل يستطيع؟» وجد جوابا. السؤال الأول وجد جوابا يقول: دعونا نجرب. والسؤال الثانى وجد جوابا يرى أن «دوبيا» ربما كان أنسب الحلول، وكذلك جرى.



وكان وصول «جورج بوش» بالفعل إلى البيت الأبيض معركة انتخابية شاقة وعنيفة، وأسوأ من ذلك مشوبة في شرعيتها إلى درجة غير مسبوقة - تقريباً! - في التاريخ الأمريكي.

كان واضحاً أن المنافسة بين «جورج بوش» (الابن) - و«آل جور» (نائب الرئيس) - مباراة بين الأقل سوءاً وليس بين الأكثر قبولاً، فكلا المرشحين مثقل بالحمولات من كل نوع، بعضها موروث («بوش» بمسحة الفشل الذي لحق والده، ويشعار «إنه الاقتصاد يا غبي» - و«جور» بلطخة ما فعله رئيسه في المكتب البيضاوي وبعوالق ماض لوالده عاد يذكر نفسه). ثم إن بعض الحملات مكتسب، («بوش» بالشك في صلاحية شهادة ميلاده الجديد، وبحضور باهت لا يشد بصراً أو سمعاً - و«آل جور» بمحاولة يائسة بذلها في اللحظة الأخيرة بقصد توسيع المسافة بينه وبين رئيسه، قد حرمت هذه المحاولة من استغلال إنجازات رئاسة «كلينتون» الأولى - إلى جانب أن «آل جور» في حد ذاته ظهر أمام الناس دائماً وكأنه لوح من الخشب، وعندما نصحه الخبراء بأن يلين ويتحرك، فإن قصارى ما توصل إليه بدا صناعياً متكلفاً مدهوناً بزيت ملون لم يجف سائله بعد!).

وكان تقدير الجميع أن نتيجة المعركة الانتخابية سوف تجيء متقاربة - كذلك تقول استطلاعات الرأي العام - وتؤكد الشواهد.

والآن يعرف كل الناس أنه بحساب الأرقام في ولاية فلوريدا - وهي آخر ولاية تم فرز صناديقها - أن عدد الأصوات الحقيقي كان يعطى الرئاسة لـ «آل جور»، لكن المجمع الانتخابي أعطى الرئاسة لـ «بوش» بسبب غياب عدة صناديق انتخابية تخلفت عن الفرز، لأن حاكم ولاية كاليفورنيا (وهو جيب «بوش» شقيق «دوبيا») تصرف بطريقة غريبة، فقد رتب لوضع خمسة صناديق بما فيها من تذاكر على سيارة شحن تنقلها إلى مركز الفرز، ثم قيل إن السيارة «تاهت» في الطريق (ستين كيلومتراً) - لمدة خمسة أيام، ثم نشأ نزاع وصل إلى المحكمة العليا، مع مصادفة أن معظم قضائاتها من تعيين رؤساء جمهوريين (خمس من أصل تسعة) - وعندها أعلن فوز «دوبيا» (جورج بوش الابن).

وكان «جيمس بيكر» (أقرب الأصدقاء إلى الأب ووزير خارجيته السابق ومدير

حملته الانتخابية) موجودا بنفسه طول الوقت فى مراكز الفرز وفى قاعات المحاكم، يقود المواجهة القانونية لإثبات صحة الأصوات المؤيدة للمرشح الجمهورى، وكان «ريتشارد تشينى» الذى وقع الاختيار عليه مرشحا لمنصب نائب الرئيس - يدير من داخل بيت «بوش الأب» معركة التعجل فى إعلان فوز المرشح الجمهورى (دوبيا) - مهما كانت الإجراءات، والمخالفات، والطعون، وموجبات الخل فى شرعية عدد الأصوات، وفى الواقع العملى فإن تلك لم تكن مجرد معركة انتخابية، وإنما فى تقدير مديريها ومسئوليها - معركة مشروع إمبراطورى يحتاج إلى إدارة فى البيت الأبيض تؤمن به وتقوم على تنفيذه، وهنا يمكن فهم أول تصريح أدلى به «ريتشارد تشينى» بعد صدور حكم من المحكمة العليا، فقد قال: «لست مستعدا للبحث فى التفاصيل، لقد فازت التذكرة الانتخابية (دوبيا) رئيسا - و«تشينى» نائب الرئيس) وهذه بالضبط هى التذكرة التى تحتاج إليها أمريكا اليوم، بارك الله فى أمريكا دائما».

وهكذا دخل «جورج بوش» (الابن) إلى المكتب البيضاوى، ووراءه نائبه «ديك تشينى» - وبعدهما أركان الإدارة الكبار: «دونالد رامسفيلد» - «كولين باول» - «ريتشارد بيرل» - «بول وولفويتز» - و«كونداليزا رايس».

ولحظتها استطاع الفريق الإمبراطورى فى الحزب الجمهورى أن يعيد القبض «Recapture» على البيت الأبيض من جديد - ويمسك مرة أخرى بالمفاتيح الذهبية للقرار الأمريكى طبقا لأولويات محددة، هى:

- الاحتفاظ بتفوق أمريكى لابد أن يقبل به الجميع (ويبقى إلى الأبد).

- سيطرة كاملة على موارد النفط (فى الشرق الأوسط وحوله).

- والمدخل للإمساك بالاثنتين: تحالف عالمى مضاد للإرهاب (وذلك هو الغطاء القانونى والأخلاقى الأنسب!).

ثالثا: قادة فيصر لا يهتفون باسمه!

لم يكن دخول «جورج بوش» إلى البيت الأبيض يوم ٢٩ يناير ٢٠٠١ - دخول فاتحين، بل لعله كان أغرب دخول عرفه ذلك البيت فى واشنطن، وكانت احتفالات

قسم اليمين حافلة بهواجس وشكوك تطال كل شىء: مستوى المعركة الانتخابية لمرشحين كلاهما فى نظر الناخب لا يستحق الجائزة، ثم المشاكل والتعقيدات القانونية التى حاصرت عملية عد الأصوات، ثم انتظار أسابيع مشوبة بالإحباط فى انتظار حيل محامين قبل إرادة ناخبين.

وكذلك تبدى أن الرئيس (الإمبراطور - القيصر) الجديد يصعب أن يكون مقنعا - فى أساس شرعيته، أو سابق تجربته، أو توقعات أدائه، أو قيادته لفريقه، أو ما يمكن أن تثيره قيادته من طموح وإلهام.

وسرى إلى العالم كله إحساس بأن الولايات المتحدة الأمريكية سلمت مقاليد السلطة فيها - مع لحظة فاصلة على مسار التاريخ الحديث - لرجل لا يستحق، وفى أحسن الفروض لا يعرف.

وفى عواصم عديدة بدت تلك فرصة مفتوحة لمن يريد أو لمن يقدر:

- فى لندن: تصور «توني بليز» رئيس الوزراء (العمالى) أن رئاسة «بوش» (بكل ما يكتنفها) تعطيه مساحة لزيادة حجم التأثير البريطانى فى مجتمع الناطقين باللغة الإنجليزية على جانبى الأطلنطى، وبالتالي فرصة لتقوية الوزن البريطانى فى العلاقة الخاصة التى تربط واشنطن ولندن.

- وفى باريس: تصور الرئيس «جاك شيراك» (الديجولى) أن أوروبا تستطيع أن تعطى نفسها مجالا أرحب للحركة بعيدا عن دائرة النفوذ «الأنجلوساكسونى» (من لندن وواشنطن).

- وفى برلين: تصور المستشار «شرويدر» أنه بتعاون ألماني - فرنسى يستطيع أوروبا أن تمارس دورا فاعلا، يؤكد دورا لها وحقا فى القرار الدولى مع مطلع القرن الحادى والعشرين.

- وفى موسكو: تصور الرئيس «بوتين» أن غيابا أمريكيا - ولو جزئيا - يفتح بصيص أمل لروسيا تستعيد بعض مواقعها الضائعة، أو على الأقل لتدعيم أوضاعها الداخلية دون شغب يمارسه عليها رئيس أمريكى يحاصرها حتى تظل

أنقاض «السقوط السوفيتي» مكسدة من حول الاتحاد الروسي الجديد - تعوقه عن إصلاح أحواله ومد الجسور إلى جواره، ووراء ذلك الجوار.

- وفى بكين: سرى شعور بالراحة مع ترجيح أن تكون الرئاسة الجديدة فى أمريكا «رخوة» تترك الصين وشأنها تواصل بناء نفسها وتعزز اقتصادها وتكمل تحولاتها الواسعة دون عراقيل أو شواغل خارجية.

- وأما فى العواصم العربية خصوصا تلك التى تعاملت بعلاقة ود (خلنته حميما) مع إدارة «بوش» (الأب)، فقد شاع أمل بأن الرئيس القادم إلى البيت الأبيض ضوء أزرق مريح للأعصاب ورقيق، فالقادم الجديد إلى البيت الأبيض «منا وعلينا»، و«بالتأكيد معنا».

وكانت تصورات العرب على تفاوت ما بينها - خاطئة، والحقيقة على العكس منها، لأن ما ظنه بعض العرب فرصة لصالحهم - لاح خطره عليهم، لأن الرئيس الجديد - وهو يقدر حسابات الآخرين لرقته - قصد أن يواجههم بخشونته، وقد ظلوا بعدها شهورا لا يتصورون ما يرون، وحين اكتشفوا الواقع كان قصارى جهدهم أن يداروا ويتظاهروا!



فى الأسبوع الأول من رئاسة «جورج بوش» وفى إطار اجتماعين لمجلس الأمن القومى برئاسة «جورج بوش» (الابن) - تكشف مناخ يدعو إلى القلق، لأن ما أخفته ضرورات «الاستيلاء على البيت الأبيض» - أخذ فى البروز علنا، بمعنى أن المشروع الإمبراطورى تجلى للعيان، كما أن رجاله ظهروا للعلن - ثم زاد أن الداخلين إلى السلطة بدوا وكأنهم فى سباق مع بعضهم، وعلى حد تعبير استعمله «كولين باول» «لقد تبين لى أن لحظة الحقيقة حلت علينا، وأن كل الطيور المهاجرة عادت الآن إلى أعشاشها لى تبيض (فى المكتب البيضاوى)».

كان واضحا أولا - أن الرئيس الجديد لم يتأهل بعد للدور الإمبراطورى الذى أسند إليه، وظلت تطارده حتى فى البيت الأبيض نكات ونوادر تركز جميعها على الرأس والعقل والذكاء!

وربما كان ذلك فى جزء منه ينطوى على تبسيط قد يكون مخلا، لكنه لا ينفى أن الرجل الذى ظهر فى لقاءات العمل المبكرة لإدارته، بدا رجلا «أصغر» من المجال المفتوح لرئيس الولايات المتحدة - وإمبراطور العالم!، والعلة المحسوسة دون انتظار أن تجربة الرجل حتى بعد «الميلاد الجديد» كانت محصورة فى ولاية من ولايات الجنوب الأمريكى، ومع أن تكساس ولاية غنية، فإن سلطتها ليست فى مكتب حاكمها، وإنما فى دهاليز عدد من الشركات العابرة للقارات، وبينها بعض أهم شركات البترول فى العالم (مقارها الرئيسية فى تكساس).

وكان واضحا بعد ذلك ثانيا - أن الرئيس «جورج بوش» (الابن) وجد على قمم إدارته أصدقاء وزملاء لوالده عرفوه على أنه «دوبيا»، ولم يتأقلموا بعد على أنه السيد الرئيس (Mr President)، وكان بين هؤلاء رجال مثل نائبه «ريتشارد تشينى»، و«دونالد رامسفيلد»، و«كولين باول»، وكل واحد من هؤلاء الثلاثة بالتحديد - (تشينى - ورامسفيلد - وباول) - يعتبر نفسه - وهو صحيح - أصلح من «دوبيا» للرئاسة لولا اعتبارات جعلت كلا منهم يتردد، فى حين جازف هو (ولم يكن لديه ما يخسره!)، على أن جلوسه داخل المكتب البيضأوى الآن لا يجعله تلقائيا فوقهم - زعيما سياسيا يلهم ويوجه، أو رئيسا تنفيذا يأمر ويُطاع!

○ وكان واضحا أخيرا وثالثا - أن محرك ترشيح «بوش» (الابن) وفوزه وتشكيل إدارته - مشروعا له أصحاب، لديهم جدول أعمال جاهز يريدون طرحه، واعتماده مبكرا مع الأيام الأولى للرئاسة الجديدة، بمنطق طرق الحديد وهو ساخن، مع العلم بأن جدول الأعمال مُتَّفَق عليه سلفا:

- إمبراطورية تمسك بمفاتيح السيادة ولا تقبل شراكة معها أو منافسة.

- سيطرة كاملة على موارد البترول (ومواقعه)، تشرف على إدارته وتتحكم فى توزيع حصصه.

- حملة عالمية ضد الإرهاب خطرا يعلن عن نفسه، وفى الوقت ذاته توفر غطاءً أخلاقيا للإمبراطورية الأمريكية.



لكن الاتفاق على جدول الأعمال سلفاً، لم يستطع أن يحجب مشاكل رئيسية:

- المشكلة الأولى: خلافات بين دعاة المشروع على ترتيب بنود جدول الأعمال (رغم الاتفاق على قائمته).

- المشكلة الثانية: اختلافات بين الذين اتفقوا على جدول الأعمال لأنهم متنافرين لأسباب شخصية!

وتشابكت المشكلتان معا - وهى طبيعة إنسانية - وعندها تداخل العام مع الخاص واختلطت الحدود.

- والمشكلة الثالثة وقد راحت تتفاقم، أن «الكبار الذين لم يستطيعوا تقبل زعامة «دوبيا» السياسية (على فرض أنها تجلت)، ولا سلطته التنفيذية العليا (على فرض أنها حسمت) - تركوا خلافاتهم تظهر خارج الاجتماعات، وربما عن عمد، لأن كل واحد منهم اعتبر نفسه مسئولاً عن «صورته»، وليس عن «صورة إدارة» متضامنة، ولعدة أسابيع بعد دخول البيت الأبيض كان أقطاب الإدارة الجديدة منهمكين بالكامل فى مناورات سياسية تخصصهم، فقد راح كلا منهم يحاول إعلاء دوره وتحجيم دور غيره، وإثبات صواب مشورته مع تسفيه مشورة الآخرين، وإفساح مجال نفوذه الشخصى، ولو على حساب «الرئيس» الجالس فى المكتب البيضاوى.

وكذلك أصبحت علاقات النفور بين أقطاب الإدارة تسلية نوادى العاصمة، وصالونات «جورج تاون»، وتحولت إلى مادة مشوقة فى وسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وكان «برنت سكوكروفت» (مستشار الأمن القومى فى عهد «بوش» (الأب) أول من تحدث عن تلك الأحوال علناً، وإن كان حديثه جاء بأسلوب دبلو ماسى محسوب، فقد ذكر فى حديث للنشر مع المحقق البارز «فرانسيس فيتزجيرالد» ما نصه:

«هناك فى الإدارة الجديدة صراع شخصيات «Personality Conflicts»، وهذه صراعات موجودة باستمرار فى كل إدارة، وكانت موجودة على أيامنا فى إدارة

«بوش» (الأب)، لكن هذه الصراعات ظلت مكتومة فى الداخل، وأما الآن وفى عهد هذه الإدارة فإن هذه الصراعات مطروحة فى العلن».



وطبقا لما نشره «فيتزجيرالد» فإن «سكوكروفت» وهو خبير مطلع (بحكم أنه كان مستشارا للأمن القومى مع الأب وصديق وفى له بعد سقوطه فى الانتخابات، وشريك معه فى كتاب واحد بعنوان «عالم يجرى تغييره» صدر سنة ١٩٩٨ يحمل اسميهما «بوش» و«سكوكروفت») معا وتجربتهما السياسية جنبا إلى جنب) - فإن هذه الشهادة أشارت دون مواربة إلى أن «ريتشارد تشينى» (وزير الدفاع مع الأب ونائب الرئيس مع الابن) هو مصدر القلق الأكبر بسبب «تطرف زائد وجموح إلى التسرع فى الأحكام يمكن أن يتسبب فى مخاطر».

ثم يوحى «سكوكروفت» فى حديثه مع «فيتزجيرالد» إلى أن «تشينى» كان مشاكسا مع كل وزراء «بوش» (الأب) وكانت له شطحات غير معقولة بعض المرات - ومن شطحاته المشهورة «أنه أشار بعدم تصديق «جورباتشوف» بشك أن ادعاءاته الإصلاحية للنظام السوفيتى ليست إلا عملية تمويه وتضليل، وأن الولايات المتحدة عليها أن تواصل الضغط وتشدده حتى يتفتت عدوها السابق شظايا صغيرة وسحبا من الغبار تغطى الكرملين حتى تدفنه تحتها»! - ولم يكن ذلك رأى وزير الخارجية «جيمس بيكر».

وفى كلام «سكوكروفت» «أن تشينى كانت له من أيام وزارة الدفاع معارك مع معظم أطراف إدارة «بوش» (الأب) وقتها، وأن هذه المعارك - إذا لم يقع تداركها - سوف تسحب ذبولها إلى إدارة «بوش» (الابن)، فقد اصطدم «تشينى» حين كان وزيرا للدفاع (فى رئاسة الأب) مع «كولين باول» (وهو وقتها رئيس الأركان)، وأول الأسباب أن «تشينى» وهو «المدنى» حاول أن يتدخل فى تحضير وإدارة حرب الخليج (الثانية) - متصورا نفسه «جنرالا على كتفه خمس نجوم» (مثل أيزنهاور) - واضطر «باول» أن يتشاجر معه مرة كل أسبوع على الأقل (طبقا لرواية «فيتزجيرالد» نقلا عن «سكوكروفت»).

والنقطة الحرجة الآن أن «تشينى» خلال تلك الحرب (لحسن الحظ أو سوءه) -

بنى لنفسه صورة «مدير كفاء»، وهذه الصورة هي التي وضعتها على رأس الفريق الإمبراطوري وزكته نائباً للرئيس (خبيراً عارفاً) مع رئيس (ليس خبيراً ولا عارفاً بل مولود من جديد) - مع تحسب الجميع من أن الحزب الديمقراطي سوف يركز على قلة خبرة ومعرفة «بوش» (الابن) مقابل خبرة مرشحه «جور» وهو نائب الرئيس وقتها (مع «بيل كلينتون»).



.....

.....

[وأذكر أنني قابلت «ريتشارد تشيني» منذ سنوات طويلة (يوم أول أكتوبر ١٩٧٠)، وعندما جاء إلى مصر مرافقاً للرئيس بعثة التعزية باسم الرئيس «ريتشارد نيكسون» في جنازة «جمال عبد الناصر»، ولم يكن الرئيس «السادات» في حالة صحية جيدة، وكان أنه أبلغ «إليوت ريتشاردسون» أثناء مراسم الجنازة وقد تقدم إليه مصافحاً يعزیه أنه يستطيع أن يتحدث فيما يشاء معي (وزيراً للإعلام وصديقاً مقرباً منه أيامها) - بالنيابة عنه، وبالفعل جاء «إليوت ريتشاردسون» إلى مكتبي في الأهرام في السابعة من مساء يوم أول أكتوبر، ومع «تشيني»، وقدمه إلى باعتباره مستشاراً في البيت الأبيض، وكان «تشيني» هو الذي كتب محضر لقائنا ذلك اليوم، ولاحظت تدخله في مجرى الحديث بأسئلة قام فيها بمقاطعة رئيسه (وكان «تشيني» هو الذي استعاد ذكرى هذا اللقاء فيما بعد)].

.....

.....

ومن إشارات «سكروفت» (في حديثه مع «فيتزجيرالد» أيضاً) «يبين أن «دونالد رامسفيلد» بدوره لا يحب «ديك تشيني»، فهو يعتبر نفسه الرجل الذي رشح «تشيني» كمستشار للبيت الأبيض وقت رئاسة «ريتشارد نيكسون»، وكان عمره وقتها أقل من ثلاثين سنة، لكن «ديك» - كما يناديه رامسفيلد تصغيراً لاسم «ريتشارد» - شق طريقه بسرعة وتفوق.

كذلك يبين ضمن أسباب ضيق «رامسفيلد» أنه لا يستريح مع «عائلة بوش»، ويعرف أنها قبلت به كارهة، لأن «جورج بوش» (الأب) «نما إليه» -!- أن «رامسفيلد» اعترض على تعيينه مديرا لوكالة المخابرات المركزية في زمن الرئيس «فورد»، وأنه قال لهنرى كيسنجر (وزير الخارجية وقتها) وهو القائم بدور المرشد والمعلم للرئيس «فورد»: «إن «جورج» (بوش الأب) - لا يصلح مديرا للمخابرات المركزية لأن شخصيته ضعيفة وليست لديه «مواصفات قائد رفيع المستوى»، ومع أن «بوش» (الأب) حصل على المنصب، فإنه لم ينس لرامسفيلد رأيه فيه.

فوق ذلك فإن «رامسفيلد» لا يحب «كونداليزا رايس»، يراها قريبة أكثر من اللازم من «كولين باول»، متعجلة أكثر من اللازم إلى فتح أبواب المكتب البيضاوى أمام وزير الخارجية حتى يوثق علاقته بالرئيس، وقد أضاف «رامسفيلد» فى حضور الجنرال «ماير» (رئيس أركان الحرب الحالى للجيش الأمريكى) «إنه يستطيع أن يرى الرابط بين «باول» و«كوندى» (يقصد كونداليزا رايس)، ولم يزد «رامسفيلد» على ذلك، لكن الإشارة كانت واضحة إلى اثنين من الملونين فى إدارة بيضاء - تجيء من أقصى اليمين فى الجنوب الأمريكى!

وعلى أى حال فإن «رامسفيلد» لم يستطع إقناع نفسه بأن «تشينى» سبقه، وأصبح نائبا للرئيس فى الإدارة الحالية.

وفوق ذلك فإن «رامسفيلد» يكره «كولين باول» بسبب صيته العريض فى المؤسسة العسكرية الأمريكية، ولا يشعر براحة حين يسمعه يتكلم أمامه وهو وزير الدفاع بخبرة رجل «يظن أنه يفهم» فى شئون وزارته أكثر مما «يفهم» هو.



وفى تلميحات «سكوكروفت» أن «كولين باول» ليس معجبا - على الإطلاق - بكل أفراد «المجموعة الإمبراطورية»، فهو يسمعهم يتحدثون عن «استعمال القوة»، دون أن تكون لأحد منهم معرفة بشئون الحرب، فكلهم - بما فيهم الرئيس «بوش» (الابن) نفسه - تهربوا من الخدمة العسكرية فى فيتنام بعدز أو آخر!

وتروى السيدة «كونداليزا رايس» أنها كثيرا ما رأت «كولين باول» يعود برأسه

إلى الوراثة ويقلب عينيه إلى أعلى، إشارة إلى ضيقه بكلام يسمعه حول مائدة اجتماعات مجلس الأمن القومى (وتلك حركة مشهورة عن وزير الخارجية).

وقد فقد «كولين باول» صوابه عندما سمع «رامسفيلد» يتحدث فى أول اجتماع عقده مجلس الأمن القومى بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قائلا إنه «أول من لفت الأنظار إلى أن الولايات المتحدة معرضة لهجوم غادر عليها من وزن «بيرل هاربور» (عندما هاجمت اليابان الأسطول الأمريكى فى الباسفيك وتمكنت من تدميره بالكامل فى ديسمبر ١٩٤١) - واضطر «كولين باول» إلى تذكير «رامسفيلد» بأن ذلك التحذير الذى يدعى به الآن جاء فى معرض مناقشة عن كوريا الشمالية وقدراتها فى صناعة الصواريخ، وذلك شىء يختلف عما تعرضت له نيويورك صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبالتالي فإن «رامسفيلد» يدعى بأثر رجعى حكمة ونبوءة لم تتحقق، لأن الهجوم على برجى التجارة لم يكن هجوما صاروخيا مفاجئا شنته كوريا الشمالية!».

ومؤدى الأمر فى النهاية أن طاقم «بوش» (الابن) الذى جلس لبحث المشروع الإمبراطورى أواخر شهر يناير وأوائل شهر فبراير سنة ٢٠٠١ - لم يكن فريقا متجانسا أو منسجما على المستوى الشخصى، حتى مع رابط اقتناع أعضائه بأن مشروعهم الإمبراطورى جاء وقته وأوانه!



.....

.....

[وكان منطقيا أن يختلف أعضاء الفريق الإمبراطورى فى إدارة «بوش»، رغم اتفاقهم على المشروع الإمبراطورى وبنوده. وكان طبيعيا أن تبرز خلافاتهم على ترتيب الأولويات عندما يجلسون إلى مائدة مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض أواخر يناير وأوائل فبراير سنة ٢٠٠١.

وذلك بالفعل ما حدث، وما تتفق عليه الروايات والشهادات والوثائق الصحيحة والمعتمدة، فقد برز واتسع الخلاف على ترتيب الأولويات، وانقسمت الآراء منذ

المناقشات الأولى على عدة اتجاهات، وكل اتجاه يتزعمه قطب من أقطاب الإدارة الجديدة.

١- كان هناك رأى يتزعمه «كولين باول» يعتقد أن بند مكافحة الإرهاب هو الذى يصح أن يتصدر قائمة الأولويات، لأنه القادر - قبل غيره - على اجتذاب «أوروبا» (وهى مجموعة دول صناعية كبرى ترى نفسها مهددة بهجرات كثيفة من شباب الجنوب تحمل إليها موجات من كل الأجناس ينفذون إلى مجتمعاتها ويتحولون إلى حقول ألغام نائمة فى وسطها، وأدوات فى يد جماعات إرهابية تستعملها من بعيد حين تشاء) - ثم إن العمل ضد الإرهاب يستطيع أيضا أن يجذب «روسيا» (وهى التى عاشت كابوس أفغانستان وبعده مأزق الشيشان) - وهو فى نفس الوقت يجذب «الصين» (التي يقلقها ما يجرى فى جمهورياتها الغربية من نشاط جماعات إرهابية ترفع لواء الإسلام).

وكذلك كان «كولين باول» يرى (من تقدير لأهمية أوروبا وروسيا والصين) أن مقاومة الإرهاب تصلح مدخلا لما هو أوسع منها - بمعنى أن «المشروع الأمريكى» للزمن الجديد يستطيع بهذا المدخل أن يأخذ معه هذا الثلاثى، حتى وإن سلم لأطرافه بدرجة من الشراكة مع الولايات المتحدة فى تدبير أمور هذا الزمن الجديد.

كذلك كان «باول» يرى أن ضرورات نجاح المشروع الأمريكى - والشرق الأوسط أهم ميادين تحقيقه - تستدعى التوصل إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى لأنه من خبرته ومما اطلع عليه منذ دخل وزارة الخارجية - يعرف أن تلك المنطقة (الشرق الأوسط) تموج بعداء متزايد للسياسة الأمريكية، وأنه بالحديث إلى «خبراء وزارته» تبين له أن الإدارة السابقة (إدارة «كلينتون») قدمت مشروعا لحل دائم للصراع رفضه الفلسطينيون فى كامب دافيد (خريف سنة ١٩٩٩)، لكن هذا المشروع يمكن أن يُعاد بعثه وعرضه بتعديلات طفيفة تجعله مقبولا للفلسطينيين، وغير مرفوض من الإسرائيليين].

.....

.....

٢- وكان هناك رأى آخر يتزعمه «ريتشارد تشيبنى»، ملخصه أن الرئيس الجديد لا يصح أن يقتفى خطوات الرئيس السابق («كلينتون»)، ويهدر وقته فى مشكلة الشرق الأوسط، لأنها لا تتحمل ثقل «حل دبلوماسى»، وظنه فى هذا النوع من الصراعات هو تركها للزمن يتكفل بحلها (سواء بالتقادم أو النسيان)، وبدلاً من تضییع الوقت (كما فعل «كلينتون») فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تدخل إلى قلب الشرق الأوسط عن طريق قضية مقاومة الإرهاب وليس عن طريق قضية فلسطين، ويساعد على ذلك فى تقديره أن حكومات المنطقة الصديقة للولايات المتحدة ليست مهتمة إلى الدرجة التى يتصورها «بعضهم» بقضية فلسطين، فتلك معضلة تعود العرب أن يتعايشوا مع تعقيداتها ولم تعد تهزم تداعياتها. فى حين الاهتمام الجدى لهؤلاء الأصدقاء العرب يتركز فى «حماية نظمهم»، فذلك ما يعنيه قبل غيره، ومع أنهم ينسبون إلى «الإرهاب» وحده أسباب قلقهم كلها. فإن الولايات المتحدة تستطيع استغلال هذا القلق لى تنفذ إلى قلب الإقليم متوجهة إلى مواقع البترول مباشرة، دون تضییع الوقت فى «البدرومات المظلمة الباردة والدامية» للصراع العربى الإسرائيلى.

٣- وكان هناك أخيراً رأى يتزعمه «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع (يؤيده فيه نائبه «بول وولفويتز» ومدير التخطيط الاستراتيجى فى وزارته «ريتشارد بيرل»). ملخصه أن الوقت مناسب لضربة مباشرة تستهدف العراق كمدخل لسيطرة كاملة على البترول، لا تضییع وقتها لا مع قضايا مستعصية على الحل، ولا مع مخاوف نظم تهرب من ظلها!

وكان تقدير «رامسفيلد» أن العراق نشيط فى توسيع دائرة التعاطف معه، بسبب فداحة تكاليف الحصار على شعبه، وهذا التعاطف - وهو يتزايد - مما يصعب إهماله، وإلا فإن موضوع العراق (بترول العراق) سوف يظل مرهوناً بظروف متقلبة (Volatile).

مُضافاً إلى ذلك أن تصفية بقية الحساب مع العراق يفتح مداخلاً إلى تسوية الحسابات القديمة فى إيران - وبهذه التصفية والتسوية للحسابات فإن شرقاً أو سطاً جديداً يمكن أن يخرج من وراء الظلمات التى تغطى عليه الآن، خصوصاً إذا أمكن

تكتيف الوجود العسكري الأمريكى فى الخليج، ليقوم بعرض لقوة النيران فى منطقة لا تفهم غير لغة «الخوف»، رغم استغراقها فى الكلام عن السلام!].

.....

.....



وظلت المناقشات واحتدمت الخلافات، وطبقا لسجلات مجلس الأمن القومى الأمريكى فى الاجتماع الثانى له (مارس ٢٠٠١). وضمنها محاضر وتقارير وتوجيهات عمل (أرسلت إلى لجنة الأمن والدفاع فى الكونجرس من قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١). فإن «رامسفيلد» طلب الكلمة (وقصده فى الغالب أن يرد على تقديرات وزير الخارجية «كولين باول») - ليقول:

«إنها مضيعة للوقت أن نصرف جهدنا مع «قوى مستنفدة» (Spent Powers) مثل الروس، لأن الاتحاد السوفيتى (وهو الخصم السابق)، لم تبق منه إلا دولة صغيرة يتساوى حجم إنتاجها مع حجم إنتاج «هولندا»، وقوة بهذا الحجم لا تقدر أن تكون منافسا للولايات المتحدة، ومع كون هذه القوة تملك ترسانة نووية ورثتها عن الاتحاد السوفيتى - إلا أنها غير قادرة على صيانتها.

وأما أوروبا فإن التنسيق معها ضرورى، أخذا فى الاعتبار أن ذلك التنسيق لا يصح انتظاره طويلا، لأن أوروبا تدرك فى أعماقها أن مصالحها مع الولايات المتحدة، وهى مهما حاولت - بأى قدر من الادعاء باق عندها - سوف «تجىء إلينا فى النهاية».

وأما العالم العربى فإن النظم فيه مشغولة بأوضاعها، وإذا بقى لها شىء فوق هذا الشاغل، فإن إسرائيل كفيلة به.

وإذن فإن السياسة الأمريكية لا بد لها أن تنقل مواقع تركيزها إلى جهات أخرى تستطيع عليها إثبات وتأكيد ذلك التفوق الذى تملكه الآن حتى تضمن السلام المستند إلى النصر الساحق الذى أحرزته (فى الحرب الباردة)!

وعلق الرئيس «بوش» (الابن) طبقا للسجلات على كلام «رامسفيلد» - بقوله :

«الحقيقة أنني لازلت متحيرا، فعندما كنت طالبا في الجامعة، وعندما كنت أعيش مع أبي في البيت الأبيض (نائبا للرئيس ورئيسا للولايات المتحدة) كنت أعرف أين نحن.

كنت أعرف أننا «هنا» وأن الشيوعيين «هناك»، وأن بيننا وبينهم صراعا، أى أنهم كانوا العدو.

وأما الآن فلدى إحساس بالضيق لا أعرف معه على وجه القطع من هو العدو؟ لكننى فى أعماق شعورى (Gut Feeling) أوافق أن هناك أعداء لنا، وأن الأعداء «هناك» فى موقع ما «هناك»، ولكن أين بالضبط؟ - هذه هى المعضلة !.

.....

.....

[وتدخل نائب الرئيس «ريتشارد تشينى» ليقول بعد عرض مفصل لرؤيته عن الأوضاع العالمية الراهنة :

«الرئيس محق حين يقرر بثقة أن العدو لابد أن يكون هناك، وهو بالفعل هناك، متمثلا فى الإرهاب العالمى الذى يبدو أن «تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن» مجرد سطح ظاهر له يخفى تحته جبلا ضخما غارقا فى ظلام البحر، والمعضلة فى مطاردة الإرهاب أنه «معركة كبرى» ضد عدو مختبئ فى كهوف الجبال المظلمة، له شبكة غامضة واسعة فى كل قارات العالم، وهو يضرب مصالحنا كما فعل فى قواعدها فى السعودية (الخبر) - وضد قوتنا البحرية (الدمرة كول فى ميناء عدن)، ثم يختفى فى الزحام، ومهما كان فإن علينا أن نعثر عليه وأن ندمر بنيته الأساسية وتنظيماته وقياداته حيث تكون، وذلك جهد سوف يستغرق وقتا وموارد، وفى هذا الوقت فإننا لا نستطيع أن نغفو فى انتظار أن يوجه الإرهاب ضربته التالية، ولذلك فإن أمامنا على الفور مهمتين :

- زيادة قوتنا الضاربة ونشرها بحيث تستطيع العمل بحزم وحسم فى أى مكان.

- وتحديد مصالحن الحيوية فى الشرق الأوسط (موارد البترول والمواق
الاستراتيجية من حول عمليات إنتاجه ونقله) [.]

.....

.....



وتوالى المداخلات وأهمها ما ورد على لسان «كولين باول»، وفيها قوله :

«إن الشرق الأوسط هو المنطقة التى ينبغى أن نركز عليها، ووزارة الخارجية
تريد أن تتلقى توجيهها فى شأن المفاوضات الجارية بين الحكومة الإسرائيلية وبين
السلطة الفلسطينية، وهناك معلومات لدى الوزارة ومن أصدقاء لنا فى المنطقة تشير
إلى أن «عرفات» نادم لأنه لم يقبل بالمشروع الذى عرضه عليه الرئيس «كلينتون» فى
كامب دافيد، وهو على استعداد اليوم لكى يقبل ما رفضه بالأمس، وربما تكون تلك
فرصة لتهذبة الشعور العام فى المنطقة، وهو شعور خطر فى منطقة حساسة
تتخبط بعصبية، لأنها لا تعرف طريقها إلى العصر، ولأن نظمها محاصرة بمطالب
ملحة على ضرورة التغيير وأوله التقدم نحو درجة أرقى من المشاركة السياسية
والإصلاح الدستورى والقانونى».

وتدخل الرئيس «جورج بوش» ليروى نقلا عن والده: «إنه لا يثق على الإطلاق
فى «عرفات»، ويراه نموذجا لـ «تاجر سجاد صغير فى سوق شرقى مزدحم»،
يعرض بضاعة يعرف أنها ليست أصلية، ويسعى إلى صفقات يعتزم سلفا أن لا
يدفع ثمنها.

ويروى «بوش» «إنه فى بداية الحملة الانتخابية قام بزيارة الشرق الأوسط
بادئا من إسرائيل، وكان «آرييل شارون» مضيفه ومراقبه فى رحلات استطلاعية
باليوكوبتر إلى مواقع خطوط الصراع، وأثناء هذه الزيارة فإنه أراد أن يظهر
درجة معقولة من الحياد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بناءً على نصيحة من
وزارة الخارجية (وكانت «مادلين أولبرايت» وزيرة لها فى إدارة «كلينتون») -
وكذلك فإن مساعديه الذين رافقوه فى رحلته طلبوا موعدا له مع «ياسر عرفات»،

لكن «عرفات» لم يرد، ثم عرف «بوش» فيما بعد «أن عرفات تملص في الرد وماتل لأنه ظن أن لقاءه معه (مع «بوش») سوف يخرج الإدارة القائمة ويضايق المرشح الديمقراطي «آل جور» (وهو نائب الرئيس)، وذلك ما استغربه «بوش» وكان كافيا لإقناعه أن «عرفات» - كما يرى والده بالضبط - مجرد «تاجر شرقي محدود الأفق»!

وتظهر السجلات بعد ذلك مباراة بين «ريتشارد تشيني» و«دونالد رامسفيلد» في الدعوة إلى ضرورة ارتكاز السياسة الأمريكية في المرحلة القادمة على إسرائيل وعلى «آرييل شارون» بالتحديد. ويضيف «رامسفيلد» تعريفا جديدا لاستعمال القوة يقول فيه: «إن تدخل أمريكا من الآن فصاعدا لا يصح أن تحدده مناطق الأزمات، ولكن تحدده كذلك الإمكانيات المتوافرة لنا في مناطق الأزمات».

رابعاً: ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتوابعه

كان واضحاً طوال النصف الأول من سنة ٢٠٠١ أن الإدارة الجديدة تتخبط في سياساتها الداخلية والخارجية، وأن رئيسها لم يكن «مقنعاً» في مكانه وفي زمانه، وأن أقطاب إدارته شردوا بعيداً عن البيت الأبيض، وأن كل واحد منهم يحاول أن يجعل من وزارته «محمية» له محرمة على غيره، وكان ذلك ظاهراً في وزارة الدفاع، وفي وزارة الخارجية، وفي وزارة الخزانة، وحتى في وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيق الفيدرالي.

وفي البيت الأبيض ذاته جرت محاولة لإظهار «ريتشارد تشيني» نائب الرئيس، باعتباره الرجل الأول في الإدارة الجمهورية. رغم أنه في النظام الرسمي رجليها الثاني، ووقع بالفعل داخل كواليس السلطة أن أصحاب المشروع الإمبراطوري اعتبروا عملياً أن «ريتشارد تشيني» رجلهم، وأن القرار النافذ يستحسن أن يظل في يده مع وجود رئيس أمريكي «مازال عوده أخضر»، ولم تكن تلك بادرة طيبة إزاء الرئيس حتى وإن كان عوده أخضر، وزاد عليها أن الإيجاء بسلطة «تشيني» العليا وجد طريقه إلى وسائل الإعلام الأمريكية، وكان الصحفيون الأكثر رفقا بالرئيس هم الذين رأوا أنها إدارة «بوش تشيني» - كلمة واحدة وليست كلمتين إشارة إلى أن

الرئاسة هذه المرة شركة بين الرئيس ونائبه: أحدهما لديه اللقب والثانى لديه
الصلاحية!

ومع شهور الصيف راح عدد من المستشارين المقربين من الرئيس الجديد وفيهم
«أندرو كارد» (رئيس هيئة مستشارى البيت الأبيض)، و«كارل روفى» (أقوى
مستشاريه)، و«كارين هيون» (المسئولة عن علاقاته العامة) - يبدون انزعاجهم من أن
صورة الرئيس «مehزوزة» أمام الرأى العام فى الداخل وفى الخارج أيضا،
وتوصيتهم أن «جورج بوش» (الابن) يحتاج للمرة الثانية إلى ولادة جديدة
(سياسية هذه المرة وليست أخلاقية)، واقتراحهم أن يكون هناك فاصل زمنى، أى
إجازة يبتعد فيها الرئيس عن الساحة ثم يعود إليها «رئاسيا بحق وحقيق».

وكان التخطيط أن يُقال ويُذاع ويُنشر أن الرئيس الجديد سوف يترك واشنطن
لشهر على الأقل يلزم فيه مزرعته (كراوفورد) فى تكساس ومعه دراسات وتقارير
وأوراق يعكف على دراستها، وسوف يعود من هناك ومعه برنامج عمل يجدد
طاقات الإدارة ويحشد مواهبها ويوحد كلمتها ويحدد مهامها دون التباس فى
جدول أعمالها أو حول مصدر القرار فيها.

وكذلك أعلن رسميا أن «جورج بوش» سوف يغيب فى تكساس طوال شهر
أغسطس حيث يقضى إجازة صيف يقضى وليست مسترخية، ونشيطة وليست
كسولة، ومشغولة بالمستقبل وليست مأخوذة بسماع همس الرياح أو نسيم البحر!

وبينما كان الرأى العام الأمريكى والعالمى فى حيرة إزاء رئيس لم تمض عليه
شهور فى السلطة، ويريد الآن إجازة شهر كامل فى مزرعته - كان الإيحاء من البيت
الأبيض أنه «غياب له ما بعده» - وما بعده سوف يكون حضورا طاعيا كأنه وقوع
المعجزة!

ويوم أول سبتمبر بعد شهر كامل (أغسطس)، عاد الرئيس «بوش» من مزرعته
فى «تكساس» إلى مكتبه فى البيت الأبيض، ودعا إلى سلسلة من اجتماعات لمجلس
الأمن القومى بقصد إجراء مراجعة كاملة لستة شهور من إدارته، ولإعادة ضبط
وتوجيه أكثر من ثلاث سنوات باقية من هذه الإدارة، وفى نفس الوقت استشراف

فرصة مدة ثانية للرئاسة (بحيث يصحح ما لحق بوالده الذى دخل التاريخ رئيس مدة واحدة) وهى مسبة تسمى إلى أى رئيس سابق، باعتبار أن الناس رفضوه فى حق له بنص الدستور!).



وفجأة صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (بتوقيت شرق الولايات المتحدة). وقعت الواقعة.

○ فى الساعة ٨,٤٥ اصطدمت طائرة مختطفة تابعة لشركة الخطوط الأمريكية (الرحلة رقم ١١ من بوسطن) بالبرج الشمالى لمركز التجارة العالمى، فكسرت فيه فجوة ضخمة تحولت فى لحظة إلى فوهة حريق.

○ فى الساعة ٩,٠٣ اصطدمت طائرة مختطفة ثانية من مطار بوسطن تابعة أيضا لشركة الخطوط الأمريكية المتحدة (الرحلة رقم ١٧٥) بالبرج الجنوبى لمركز التجارة العالمى، وكذلك انفجر البرج الثانى لمركز التجارة العالمى.

○ وفى الساعة ٩,٤٢ اصطدمت طائرة مختطفة ثالثة من مطار بوسطن ذاته تابعة لشركة الطيران الأمريكية المتحدة (الرحلة رقم ٧٧) بمبنى وزارة الدفاع فى واشنطن وهدمت ركنا منه وأشعلت لهبا فى ركن آخر يقع فيه مكتب وزير الدفاع نفسه.

○ وفى الساعة ١٠,٠٥ كانت أبراج مركز التجارة العالمى - برجان هما أهم معالم نيويورك عاصمة المال والثقافة والإعلام فى الولايات المتحدة - يتهاويان حطام أنقاض، ورماد حريق يتساقط على الأرض.

.....

.....

○ وفى مدينة «ساراسوتا» (فى فلوريدا) حيث كان الرئيس الأمريكى فى زيارة قصيرة ظهر للناس وكأنه طائر بحرى كاد يغرق تحت بقعة رابت تسربت من ناقلة

زيت أصابها العطب فتعطلت وتدفقت حمولتها تغطي خليج فلوريدا تنبئ بكارثة بيئية مروعة، وقال الرئيس دون أن يظهر لسامعيه إنه استعاد حواسه بعد المفاجأة: «أمريكا تحت النار - تعرضنا لهجوم إرهابي!».

كان المشهد مشهداً غريباً عند مركز القرار الأمريكي وأمام الشعب الأمريكي، وأكثر غرابة خارجه وراء البحار والمحيطات].

.....

.....

وفى البيت الأبيض كان المشهد أشبه ما يكون بمؤامرات قصور الأمراء الباباوات الإيطاليين من آل «بورجيا» ونظرائهم ممن تمرسوا فى دسائس القصور ومؤامرات الاغتيال بالتناحر وبالسّم وبالشائعات.

وبعد أن وقع الهجوم على أمريكا كان «جورج بوش» على وشك أن يركب طائرته الرئاسية من فلوريدا عائداً بسرعة إلى واشنطن وإلى البيت الأبيض. وإذا به يتلقى اتصالاً هاتفياً من نائبه «ريتشارد تشينى» يرجوه فيه أن لا يقترب من أجواء واشنطن، لأن طائرته مستهدفة بكمين إرهابي يتربص بها، وابتعدت الطائرة الرئاسية عن أجواء واشنطن، وظلت عشر ساعات شاردة وضائعة بين القواعد العسكرية والمطارات.

كل ذلك وأسرة «بوش» وفى المقدمة منها والدته «بربارة» يستعجلون عودته إلى واشنطن، لأن مكانه هناك فى المكتب البيضاوى وليس فى غيره.

.....

.....

[وفى هذه اللحظات الحرجة راح رجال مثل «دونالد رامسفيلد» وغيره من أركان الإدارة يقولون - وبحيث تسمع أسرة «بوش» - أن «ديك تشينى» يريد أن يظل «دوبيا» بعيداً عن مركز القرار ليتأكد الرأى العام أنه رئيس فى الشكل وليس فى الموضوع، لأن الموضوع كله فى يد «ريتشارد تشينى»، وبالفعل فإن «تشينى» انتهاز الفرصة

ليتصرف فعليا أمام أمريكا باعتباره الرئيس الحقيقي الموجود في البيت الأبيض،
وعندها طلبت الأسرة (على الأقل الأب والأم) من «دوبيا» أن يعود على عجل، وأن
يضع نفسه فوراً وسط الصورة].

.....

.....

وقد كان وفي وسط موقف شديد الحرج بالنسبة لأمريكا - كانت دسائس
القصور تفرض على نائب الرئيس أن يبتعد عن الأنظار، وأن يتجنب الأضواء، وأن
يختفى من مواقع النظر بحيث يخلو المسرح لرجل واحد هو «دوبيا»، والحجة أن
الرئيس ونائبه في زمن حرب لا يصح أن يتواجدا في نفس المكان.

كان البيت الأبيض يريد قيصرًا واحدًا يقف عند دخوله كل القواد يهتفون باسمه
عندما يدخل - ويكررون الشيء نفسه عند الخروج.



لكنه على طول الولايات المتحدة وعرضها ومن خط الماء إلى خط الماء، كان
الصوت والصدى اسم رجل غامض يُشار إليه بالكراهية والرغبة، ثأنه من عوالم
السحر - هو «أسامة بن لادن» الذي قيل أن أعوانه حضروا كالعفاريت خفية من جبال
وكهوف أفغانستان - وانقضوا نارا ودمارا فوق الأبراج العالية لأقوى إمبراطورية
في التاريخ!

قراءة فى أوراق إدارة «بوش» وعقلها!



أولاً: محاولة للبحث عن الحقيقة!

تفضل كثيرون غيرى وسبقوا إلى عرض واحد من أهم الكتب السياسية التي صدرت فى الولايات المتحدة عن رئاسة «جورج بوش» (الابن)، والذي ظهر تحت عنوان «بوش فى حرب» (Bush at War) - ومؤلفه «بوب وودوارد» هو الصحفى الأكثر اطلاعا فى العاصمة الأمريكية - ويشغل الآن منصب مدير تحرير جريدة الواشنطن بوست - الجريدة الأكثر نفوذا فى العاصمة الأمريكية.

وكان «بوب وودوارد» قد بدأ صعوده إلى القمة منذ قام (مع زميله «كارل برنشتين») بتفجير فضيحة «وترجيت» التى كسرت رئاسة «ريتشارد نيكسون» (سنة ١٩٧٤)، وأدت إلى استقالته من رئاسة الولايات المتحدة، ومن يومها راح «بوب وودوارد» يتقدم حتى أصبح الآن عميد «صحافة التحقيق» التى أثبتت كفاءتها فى النفاذ إلى دوائر السياسة، والغوص فى خباياها، وتغطية أكبر مساحة من وقائعها، وكشف أدق أسرارها.

.....

.....

(وهذه مدرسة صحفية تدرك أن النفاذ إلى العمق - حق قارئ لا يعنيه ولا يرضيه أن تنحصر مهمة الصحافة فى مدح السلطان والإشادة بعظمته فيما فعل ولم يفعل، وتعرف - أيضا - أن قارئها يستطيع النظر إلى سطح الحوادث من متابعة التليفزيون، فى حين أن الكلمة المكتوبة - حياتها وشبابها - أصبحت موصولة بقدرتها على النفاذ إلى عمق لا تستطيع الصور أن تبلغه - أى بقدرتها على الذهاب وراء السطح بكل ما يتزاحم فوقه من اجتماعات واستقبالات ومراسم واحتفالات، وتصريحات وبيانات - وتلك كلها فى هذه الأزمنة وسائل تزويق وليست مناهج توثيق!).

.....

.....

وبرغم أن كتاب «بوب وودوارد» ظهر أواخر سنة ٢٠٠٢، وبرغم أن غيرى سبق إلى عرضه كما أسلفت، فإننى أعود اليوم إليه بمنطق ربما يكون مختلفاً لأنه لا يعرض للكتاب فى مجمله، وإنما يركز على صور محددة فى سياقه تكشف - أو كذلك ظنى - عن جواب سؤال يشغلنى، ولعله يشغل غيرى - مؤداه:

«كيف تحول المشروع الإمبراطورى الأمريكى من الحرب ضد الإرهاب إلى حرب ضد العراق؟ وكيف انتقلت بؤرة الحوادث فيما جرى يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من نيويورك إلى كابول - ثم من كابول إلى بغداد؟، ثم كيف وقع استبدال الأقنعة من ملامح الشيخ «أسامة بن لادن» إلى ملامح الرئيس «صدام حسين» بهذه السرعة؟

والسؤال ليس فقط عن كيف؟، ولكن بعده عن من؟ ومتى؟، وأين؟، ولماذا؟ (وتلك أسئلة أولية - خصوصاً فى صحافة التحقيقات التى يمثلها نجوم من مستوى «بوب وودوارد»، و«سيمور هيرش» وغيرهما!).

ومع التسليم - كما طرحت فى أحاديث سبقت - بأن المطلب الأصلى للسياسة الأمريكية فى القرن الجديد - إمبراطورى مزدوج المقاصد فى الشرق الأوسط: ييسط السيطرة على أرضه (باعتبارها قلب العالم من بداية التاريخ وحتى حاضره)، ويمد يده إلى مكان البترول تحتها (باعتبارها محرك التقدم المضمون حتى هذه اللحظة)، فإن تلك النقلة السريعة من نيويورك إلى كابول، ومن كابول إلى بغداد تظل لافتة للنظر، وداعية إلى التفكير من زاوية كشفها لمنطق القوة الأعظم فى هذا العصر، وفحصها لتركييب وترتيب عقلها، وأسلوبها فى اعتماد السياسات، ونظرها إلى الحوادث، وتقييمها للأطراف، ونبرة خطابها الموجه إلى عالم لا بد له أن يهتم ويأخذ ما يراه جداً، لأن القرار الأمريكى - بصرف النظر عن كافة الاعتبارات - مؤثر فى الدنيا حيث يرضى الآخرون - وحيث لا يرضون!

وقد اخترت أن أعتمد فيما أعرضه من كتاب «بوب وودوارد» على أسلوب أشبه بعرض شريط صور، بظن أن ذلك أقرب إلى روح الكتاب، وكذلك أقرب إلى «المزاج

الأمريكي» الذي أعطى للعالم «فن السينما» (الفن السابع). وهو فن يقدم رؤيته لأي موضوع يتناوله في شريط صور تتتابع إطاراته بسرعة وتكون من سرعتها حركة متصلة، يظهر فيها «الأبطال» بشخصياتهم ومواقفهم وانفعالاتهم وتعبيراتهم عن نواياهم وحتى غرائزهم، إطاراً وراء إطار - حكاية وراء حكاية - فكرة وراء فكرة، بحيث يصل العرض في النهاية إلى رواية لها دلالة - وأحياناً لها قيمة!

والحقيقة أن كتاب «بوب وودوارد» قصة سينمائية من الدرجة الأولى، وهي قصة تعترف صراحة أنها تنقل عن الحقيقة ولا تتبرأ منها (كما في بعض أفلام السينما حين ينهب أصحابها مقدماً إلى أن أي تشابه بين وقائعهم وأبطالها مع الحقيقة مجرد مصادفة غير مقصودة!) - بل إن الأمر في هذه الحالة مختلف، لأن الأبطال في رواية «وودوارد» وبأشخاصهم وذواتهم - بملامحهم وألسنتهم هم الذين يقصون ويحكمون، ويقدمون الدليل على صحة ما يقولون. ففي مقدمة الكتاب سجل مؤلفه (وأكد البيت الأبيض) أنه قبل أن يدق حرفاً على الكمبيوتر - التقى مرتين بالرئيس «جورج بوش»: مرة في مكتبه في البيت الأبيض لمدة ساعة ونصف الساعة في ديسمبر سنة ٢٠٠١، ومرة ثانية في مزرعته (كراوفورد) تكساس في أغسطس سنة ٢٠٠٢ لمدة ساعتين و ٢٥ دقيقة.

ثم يسجل «بوب وودوارد» ضمن المقدمة أنه حصل على تصريح سمح له بأن يقرأ محاضر خمسين جلسة لاجتماعات مجلس الأمن القومي، وأنه حين بدأ يعد لكتابه استأذن أن يستعمل بعض النصوص مما قرأ بحروفها، وكما أوردتها المذكرات والمحاضرات في جلسات صنع القرار.

وأخيراً يقرر «بوب وودوارد» أنه قابل مائة رجل وامرأة من الذين كان لهم دور في صنع الحوادث في واشنطن ضمن إدارة «جورج بوش» (الابن) على امتداد سنة ٢٠٠١ وحتى ديسمبر سنة ٢٠٠٢ حين مثل كتابه للطبع، ثم يحدد قائمة بأسماء هؤلاء الرجال والنساء الذين قابلهم أثناء جمعه لمادة كتابه - والقائمة تضم أسماء كل من:

رئيس الولايات المتحدة «جورج بوش» - نائب الرئيس «ريتشارد تشيني» - وزير الخارجية «كولين باول» - وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» - مستشارة الأمن القومي

لرئيس «كونداليزا رايس» - مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «جورج تنيت» - رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الجنرال «ريتشارد ماين» - رئيس أركان البيت الأبيض «أندرو كار» - قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال «تومى فرانكس» - وزير العدل «جون آشكروفت» - رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى «روبرت مولر» - كبير مستشارى الرئيس «كارل روث» - والقائمة بعد ذلك متواصلة تكاد أن تكون مرجعا شاملا لأقوى مائة رجل وامرأة فى الإدارة الأمريكية الحالية.

ومعنى ذلك أن الصور التى يعرضها «بوب وودوارد» أصلية، وأن المواقف والنصوص دقيقة، وأن السياق المتوالى للحركة صحيح، وأن الحوارات والمناقشات أمينة، وبالتالي فإن القصة كما يرويها يصح اعتمادها ويجوز البحث على أساسها، حتى وإن تعددت فيه وجهات النظر عند التفسير والتحليل.

.....

.....

(والشاهد أن تعدد الآراء فى التفسير والتحليل لا تكون له قيمة إلا إذا كان عن معرفة ودراية بالحقائق وليس أخذا بالظنون تحسب نفسها تعرف بظاهر ما ترى، وهو على أحسن الفروض جزء من الحقيقة لا يكفى لتأسيس رأى أو تأصيل فتوى، لأن الرأى والفتوى كلاهما يحتاج إلى إلمام بالموضوع، ومتابعة للوقائع، وسماع للشهود، ومداولة تمعن النظر حتى تستوفى جوانب قضيتها، ثم يكون الرأى بعد ذلك والفتوى عن اقتناع رصين وليس عن انطباع هوائى تأخذه الريح معها حيث تسافر!).

.....

.....



وكما يفعل أى خبير مقتدر فإن «بوب وودوارد» يخصص أول فصلين من كتابه - أى حتى صفحة ٢٩ - للقطات خاطفة تمهد لأجواء روايته، محاولا أن يستعيد مشاهد تلك الساعة المُرعبة فى التاريخ الحديث (من الثامنة والنصف إلى التاسعة والنصف

من صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وهى الساعة التى قيل أن الدنيا تغيرت بها، حتى أصبح ما بعدها مقطوع الصلة بما كان قبلها، (وتلك مقولة بولغ فيها عمدا ومع سبق الإصرار حتى تقدم حيثيات مغرضة لأحكام ظالمة، وجرائم وحشية تُرتكب باسم العدل والقانون والحرية والديمقراطية إلى آخره، مما يسترجع بعد قرنين من الزمان تلك الصيحة الماثورة عن مدام «دى ستايل» أيام فترة الإرهاب فى الثورة الفرنسية حين قالت: «أيتها الحرية - كم من الجرائم تُرتكب باسمك:»).

وفى كتابه فإن «بوب وودوارد» يسترجع تلك اللحظات من صباح يوم ١١ سبتمبر، لكى يهيب قراء كتابه برسم تأثيرى عام يسهل عليهم متابعة الحركة - وكذلك فإنه فى هذين الفصلين يبسط الأرضية، ويعد الخلفية، ويقدم الأبطال موحيا بشخصية كل منهم، وعلاقته بغيره، وسعى كل واحد منهم - حتى فى لحظة كارثة قومية - أن يعبر عن نفسه ويحقق غرضه. ومن خلال ذلك يعرض «ودوارد» لمحات من أحوال إدارة أمريكية غير منسجمة، لديها مشروع متفق عليه، لكن المسئولية عنه موزعة بين مجموعة رجال ونساء بينهم علاقات ملتبسة صنعتها خلاقات سابقة، وشكوك متبادلة، وولاءات متعارضة، وكان يمكن للمشروع المشترك الجامع بينهم أن يذيب هذه الرواسب والعوالق، لكن ذلك لم يحدث لأن مسئوليته منوطة - بمنطق الأشياء - بإدارة عليا واحدة يُفترض أن يقوم عليها الرجل الأول فى الإدارة وهو «جورج بوش» (الابن) (دوبيا)، لكن ذلك الرجل بالذات - فى تلك اللحظة بالتحديد - لم تكن لديه الأهلية، وبين الأسباب أن كبار معاونيه لم يكونوا مقتنعين بكفاءته، بل وكان بعضهم يتصور أنهم أليق منه بالجلوس على مقعد الرئاسة لولا محاذير المعارك الانتخابية وضرائبها الفادحة سياسيا وجسمانيا وإنسانيا!

والنتيجة أن هناك مشروعا إمبراطوريا متفقا عليه، لكن كل مسئول كبير فى الإدارة الجديدة اعتبر نفسه قيما عليه، ولم يكتف بأداء دوره، وإنما شكك فى صلاحية غيره، وحاول أن يغتصب اختصاصه، ويسرق الكاميرا لحسابه الشخصى (كما يُقال فى صناعة السينما).

لكن السياسة - وهو طبيعى - تختلف عند هذا الحد عن السينما، وذلك لأن أى مشروع (إمبراطورى أو غير إمبراطورى) يجرى حساباته وتصورات

واستعداداته، ويرسم مشاهد البداية بالتفصيل، ويلقى ما عنده على الواقع الحي، ويكون ذلك كله بمثابة سؤال ينتظر جوابه - لأنه عندما تبدأ تفاعلات أى صراع أخذا وردا، فإن الحوادث تتدافع بغير نص متفق عليه - وهنا يختلف فن السينما عن حركة التاريخ، فالأولى سيناريو له بداية مقررة تمشى نحو نهاية مقررة، ولكن الثانية - السياسة (أى حركة التاريخ اليومية) - لها بداية مقدرة تتحرك نحو نهاية قد تكون مطلوبة، لكن مقاديرها مما يستحيل ضبطه وكتابته سلفا!

وهذا هو الفارق بين السينما والسياسة، لأن الأولى سيناريو يمسك به مخرج يحكم المشاهد، والثانية سيناريو تتولاه حقائق الحياة وعناصرها - ومفاجأتها أيضا - وبالتالي فهو ليس صراع شخصيات ومواقف مرسومة، وإنما صراع إرادات متقابلة ومتعارضة - والحوار فيه مفتوح على كل الاحتمالات!

ثانيا، لابد من قدرة فعل تعبر عن قوة أمريكا!

وهكذا يبدأ «بوب وودوارد» كتابه بلمحات خاطفة أقرب إلى ضغط «فرشاة» اللون منها إلى لقطة الكاميرا!



لمحة

□ على مائدة الإفطار الساعة الثامنة صباحا فى فندق «سان ريجيس»، على مقربة من البيت الأبيض - يظهر «جورج تنيت» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، مدعوا للإفطار على مائدة راعيه وحاميه السناتور «دافيد بورين» (رئيس لجنة الأمن والمخابرات) وهو ديمقراطى يمثل ولاية أوكلاهوما. ويومئ «وودوارد» بسرعة إلى أن «بورين» هو الذى رشح «جورج تنيت» (ابن أسرة مهاجرين جاءوا قبل جيلين من اليونان) - لرئيسه الديمقراطى «بيل كلينتون» لمنصب مدير وكالة المخابرات المركزية، وكان السناتور «بورين» فيما بعد هو الذى زكى «تنيت» للرئيس الجمهورى الجديد «جورج بوش» - حتى يحتفظ به مديرا للوكالة، لأنه مؤمن بكفاءته، ويرى هناك مصلحة - وطنية - فى بقاء مسئول اختارته إدارة «كلينتون»

ليواصل نفس المسئولية فى إدارة «بوش»، لأن وظيفة المخابرات المركزية - رغم السوابق - لا ينبغي أن تخضع بالضرورة لاعتبارات حزبية، وبالذات فى حالة رجل يملك خبرة واسعة فى المجال الذى اعتمدته إدارة «كلاينتون» لإطلاق المشروع الإمبراطورى الأمريكى، أى مجال مكافحة الإرهاب. وقد استجاب «بوش» لرغبة «بورين» قائلا له: «إن ما وصله عن «جورج تنيت» يشهد بكفاءته». ثم أضاف قائلا لـ «بورين»: «إننى أعرف أن أول بند فى البرنامج اليومى للرئيس هو اجتماعه فى الصباح المبكر (الساعة السابعة صباحا) مع مدير وكالة المخابرات المركزية كي يطلعها على أسرار ما جرى فى العالم خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة، ومعنى ذلك أن رجلك سوف يكون أول وجه يطالعنى كل صباح».

وعلى مائدة الإفطار التى جمعت «بورين» و«تنيت» وفى الساعة الثامنة والرابع من صباح يوم ١١ سبتمبر - اقتحم المائدة أحد حراس مدير وكالة المخابرات المركزية يهمس فى أذن «تنيت» «سيدى المدير، هناك كارثة، وقع هجوم على مركز التجارة»، ويتناول «جورج تنيت» من حارسه جهاز تليفون محمول ويسمعه «بورين» يقول (ويقهم أنه يتحدث إلى أحد مساعديه) - بصوت مشحون: «ماذا؟.. طائرة دخلت فى برج التجارة!؟ - سوف أكون عندك على الفور».

ثم يلتفت «تنيت» إلى «بورين» ويبادره على الفور: «ذلك عمل بن لادن - ولا أحد غيره!»، هكذا بالانطباع المسبق - وقبل استكمال تفاصيل الواقعة - وقبل المناقشة مع خبراء الوكالة - وقبل أى تحقيق.

وكذلك ينتهى مشهد الإفطار فى فندق «سان ريجيس».



لمحة

□ فى ليما عاصمة بيرو وعلى مائدة الإفطار أيضا، والمضيف «أليخاندرو توليدو» (رئيس جمهورية شيلي)، والمضيف «كولين باول» وزير الخارجية الأمريكية الذى يقوم بزيارة رسمية لعاصمة شيلي لحضور دورة اجتماع رئاسى لمنظمة الدول الأمريكية، وكانت هذه الدورة مخصصة لتسوية مشكلة حصص

النسيج فى التجارة بين أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، وفجأة يفتح باب الغرفة ويدخل السفير «كريج كيلى» المساعد التنفيذى لوزير الخارجية الأمريكى، ممسكا فى يده بورقة مكتوبة بخط اليد منزوعة على عجل من دفترها، والمكتوب فيها بالنص: «اصطدمت طائرتان قبل قليل ببرج التجارة»، وينهض «كولين باول» واقفا يقول لرئيس «شيلى»: «لابد أن أعود الآن إلى واشنطن»، ثم يواصل «هذا حدث كبير لا أستطيع أن أبقي بعده هنا لمواصلة الكلام عن حصص النسيج»، ثم يلتفت إلى مساعده التنفيذى يطلب تحضير طائرته فوراً لرحلة العودة إلى واشنطن، ثم يعود إلى توجيه خطابه لرئيس شيلى: «لا أعرف من فعلها حتى الآن - ولكنه كائن من كان لابد أن يلقي عقابه، نحن أمة قوية، ونحن نثق فى أنفسنا».

ثم يتصل «كولين باول» بنائبه «ريتشارد أرميتاج» ويسمع منه أن أجواء واشنطن فى فوضى عارمة والأعصاب مفلوطة، والتضارب والتخبط يستولم على أركان الإدارة، والرئيس «بوش» بعيد فى فلوريدا، ولا بد من حضورك فوراً، لأن البلد يحتاج الآن إلى يد غير مرتجفة (Steady Hand) تمسك بزمام الأمور!

وكانت خشية «باول» تلك اللحظة - فى رد فعل شبه غريزى - أن يتعرض الرئيس لعملية «برمجة» تضبطه على اتجاه معين قبل وصوله هو - «باول» - إلى واشنطن.



الحلقة ٢

□ «أندرو كارد» رئيس أركان البيت الأبيض يقترب من الرئيس «جورج بوش» (الذى كان يزور مدرسة بوكر الأولية فى قرية ساراسوتا - فلوريدا ويقرأ بصوت عال لتلاميذ أحد فصولها)، ويهمس «كارد» فى أذن رئيسه «دخلت طائرة فى برج التجارة فى نيويورك»، ويخطر ببال «بوش» «كما روى فيما بعد» أنها «حادثة اصطدام مؤسفة من طيار أخطأ مساره»، وكذلك يواصل ما كان يفعله، لكن «كارد» يعود إليه بعد قليل هامسا مرة أخرى فى أذنه، ولكن بعصبية ظاهرة «هناك طائرة ثانية دخلت فى برج التجارة - أمريكا معرضة لهجوم». وينتفض «بوش» فى شبه ذهول قائلاً على الفور: «لقد أعلنوا الحرب علينا، ولا بد أن نذهب إلى قتالهم حيث يكونون!». وينهى جلسته مع تلاميذ المدرسة ويستذكر (فيما بعد): «لا أعرف لماذا

قلت أنها الحرب ضدنا تلك اللحظة»، ثم يضيف: «لعله كان صدى صوت والدى كما سمعته سنة ١٩٩٠ بعد غزو الكويت». ويهرع «بوش» إلى المطار ليركب الطائرة الرئاسية عائداً إلى واشنطن ويقول قبل أن يصعد درجات السلم لكارد: «أخطرهم (يقصد البيت الأبيض فى واشنطن) أن عليهم القيام على حماية السيدة الأولى (لورا) زوجته) وعلى «الأولاد» (ابنتيه)». ويدفعه أحد حراسه صائحا: «سيادة الرئيس نريدك الآن داخل الطائرة وعلى مقعدك». وطبقا لوصف كبير حراسه فقد استحال لون «بوش» إلى بياض القطن، وتعثرت خطاه وهو يصعد سلم الطائرة (ربما لأنه لا مغامرة ولادته من جديد، ولا ظروف حملته الانتخابية، ولا تجربة ثمانية شهور فى البيت الأبيض - هيأته لاستيعاب مثل هذه الصدمة).



لمحة

□ «لورا بوش» (زوجة الرئيس) فى الساعة التاسعة والربع ترتدى فستانا أحمر اللون وحول عنقها عقد من اللؤلؤ تضوى حباته تحت الضوء وهى جالسة فى قاعة الاجتماعات بمبنى «راسل» فى الكونجرس، فقد ذهبت إلى هناك تُدلى برأيها فى «مشكلة التعليم المبكر للأطفال»، أمام لجنة يرأسها السناتور «إدوارد كنيدي» (شقيق الرئيس الراحل «جون كنيدي»)، ويدخل أحد مرافقيها يدعوها إلى الخروج معه فوراً، لأن هناك «حادثة» وقعت، وتهرع «لورا» خارجة من القاعة ووراءها السناتور «إدوارد كنيدي» يستمعان إلى بعض التفاصيل ويهرولان من باب جانبي للقاعة، وعندما تصل إلى سيارتها تكون قد سمعت ما يكفيها، وتنتابها حالة رجفة وتمتلى عيناها بالدموع، ولا تتمكن سيارتها من السير بسبب زحام الشوارع، ويقرر حراسها أنه لا داعى لتعريضها لخطر السير حتى نهاية شارع بنسلفانيا (حيث البيت الأبيض)، وعليه فهم يأخذون «السيدة الأولى» إلى غرفة آمنة فى بدروم إدارة البوليس السرى، ومن هناك تحاول الاتصال تليفونيا بابنتيهما «بربارة» و«جين»، ويبدأ البوليس السرى تحريات لمعرفة مكان وجود الاثنتين، وتسمع الأم بالأسماء السرية التى يستعملها البوليس السرى للكناية عن ابنتى «بوش»: الأولى «تركوان» (حجر نصف ثمين)، والثانية «بريق» (لعله قطع من البللور أو الزجاج).

وأخيرا الساعة ١١,١٠ تمكنت من سماع صوت ابنتيها، وعندما اطمأنت راحت
«لورا» تسأل فى صوت مرتعش تحاول السيطرة عليه: «إذا كان ممكنا أن تعود إلى
بيتها؟».



الحلقة ١

□ الرئيس «جورج بوش» فى الطائرة الرئاسية يتمكن من الاتصال بنائبه
«ريتشارد تشينى»، وقد وجده فى المخبأ الآمن للبيت الأبيض، لأن ضباط الأمن
حملوه إلى هناك حملا خوفا على حياته، ويصغى «بوش»، وكل ما يرد به على نائبه
هو قوله: «إذن فنحن فى حرب»، ثم يضيف «نحن فى حرب، لا نعرف حتى الآن من
هو العدو فيها. لكن هناك من سوف يدفع الثمن، نحن سنحارب وهذا هو الواجب
الذى يدفع لنا الشعب الأمريكى مرتباتنا كي نؤديه».

ويعود «بوش» للاتصال بنائبه فى بدروم البيت الأبيض يطمئنه إلى أنه فى
الطريق إلى واشنطن، لكن «تشينى» يقول له: «لقد أبلغت أن Angel – أى الملاك،
(وهو الاسم الرمزي لطائرة الرئيس) ملاحقة بالخطر الآن لأنها الهدف التالى».
واقترح «تشينى» على رئيسه أن يبتعد إلى أقصى ما يستطيع عن محيط العاصمة،
قائلا بحزم «لا تجيء الآن إلى واشنطن»، وعندها قرر مرافقو الرئيس (ممن كانوا
معه على الطائرة) أفضلية توجهه إلى قاعدة «باركسويل» فى لوزيانا حيث يكون
هناك فى أمان.



الحلقة ٢

□ الرئيس «جورج بوش» يتصل بوزير الدفاع «دونالد رامسفيلد»، ويبادره
بالصياح بصوت مرتفع (كذلك روى) «واو»، ثم يترك الصياح إلى التعبير باللفظ
ليقول «إنه يوم مأساة وطنية، ولا بد أن تكون مستعدا للحرب أنت و«ديك مايرز»
(يقصد قائد الطيران الذى أصبح بعدها رئيسا لهيئة أركان الحرب المشتركة)،
ويضيف «بوش»: «الكرة واصلة بالتأكيد إلى ملعبكم»، ثم يواصل كلامه قائلا لوزير

دفاعه «لابد أن تطلق العنان للقوات المسلحة»، ويرد «رامسفيلد» «لا تحتاج أن توصينا بما يتعين علينا عمله!».



لمحة

□ «دونالد رامسفيلد» يدعو الجنرال «هنري شيلتون» (رئيس أركان الحرب المشتركة) إلى مقابلته، ولم يكن في العادة يستريح له (خصوصا بعد مشادة وقعت بين الاثنين، حين نبه وزير الدفاع على رئيس الأركان المشتركة أن لا يتصل مباشرة بالرئيس عن غير طريقه، وعندما حاول «شيلتون» أن يعترض لأن «الرئيس له الحق الدستوري أن يسمع مباشرة من رئيس أركان الحرب» - كان رد «رامسفيلد» قاطعا - «ليس مادمت أنا جالسا على مقعد وزير الدفاع» - «والآن جاء «شيلتون» إلى مكتب «رامسفيلد» الذي بادره بقوله «نحن الآن في لحظة فارقة».

ويرد «شيلتون» بقوله: «إننا على استعداد». ويجيبه «رامسفيلد» «جئني بما لديك من خطط لمواجهة هذا الموقف».

ويضيف «رامسفيلد» «لابد أن نتحرك فورا»، لكن الجنرال «شيلتون» (رئيس الأركان وقتها) - يرد عليه وفي حضور الجنرال «مايرز» (رئيس الأركان الحالي): «إذا كانت المسؤولية على «بن لادن»، وإذا كان الفاعل تنظيم القاعدة، وإذا كانت القاعدة - كما نعرف - متحصنة في أفغانستان - فلا بد لي من إبلاغك أننا لا نملك خطط طوارئ جاهزة للعمل هناك، لأن ذلك البلد لم يكن على قائمة توقعاتنا، ففي كل حساباتنا لم يكن هناك احتمال أن نشن حربا في أفغانستان».

ويرد «رامسفيلد» بغضب: «لا أظن أن لديكم حسابا لأي حرب لا في أفغانستان ولا في غير أفغانستان، لقد اطلعت على بعض ما عندهم من خطط الطوارئ الجاهزة، وأشعر أن أمامنا شوطا طويلا يجب أن نقطعه حتى نستطيع بناء قدرة فعل تعبر عن قوة أمريكا، ولكم أن تنصرفوا الآن». ويرد الجنرال «مايرز» (رئيس الأركان الحالي) - قائلا بالنص: «أفهم ما تقوله يا سيدي!».



الحصة

□ مدير وكالة المباحث الفيدرالية «روبرت موللر» يتصل من مكتبه بمدير المخابرات المركزية الأمريكية يستطلع ما عنده من معلومات، لأن «موللر» لم يمض عليه في منصبه غير خمسة أيام، ويكرر عليه «تنيت» أن المسؤولية لا بد أن تكون على «بن لادن»، ويرد «موللر» بقوله «محتمل، لأنه ليس هناك تنظيم آخر لديه مثل هذه الوسائل لترتيب عمل إرهابي بهذا الحجم».

□

الحصة

□ الرئيس «بوش» يعود إلى واشنطن في الساعة السادسة والنصف، وقد نقل إليه أن هناك محاولة لإبقائه بعيداً عن مركز القرار حتى ينفرد به «ريتشارد تشيني» الذي ينتهز الفرصة كي يؤكد لأمریکا أنه رجل الساعة، وأن يده هي التي تمسك بالدفعة!

ويستدعى «بوش» رئيس مجموعة كتابة خطبه «مايكل جيرسون»، ويقول له: «إنه يريد أن يتحدث إلى الرأي العام الأمريكي فوراً، وتعليماته في شأن النقط الأساسية أنه يريد إعلانها «حرباً على الإرهاب»، وتتدخل مستشارته للأمن القومي فتقول للرئيس: «إن ذلك هدف مفتوح، ويتعين عليك أن تكون الآن أكثر تحديداً».

ويتصل «جيرسون» بعدد من أقطاب الإدارة يستطلع رأيهم فيما يقترحون تضمينه في خطاب الرئيس، ويوجه «جيرسون» للجميع استفسارات محددة، يظن أنها تساعد على صياغة النص الأكثر ملاءمة للظروف والأفعال في التأثير على الرأي العام - وضمن استفساراته: «ما هو الهدف الأمريكي الآن؟ - من هو العدو؟ - ما هي الأدلة المتوافرة لدينا عن مسؤوليته فيما جرى اليوم؟».

وتجىء إجابات الجميع وفيهم نائب الرئيس «ريتشارد تشيني»، ووزير الخارجية «كولين باول»، ووزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» - متضاربة.

وتروى «كونداليزا رايس» (مستشارة الرئيس للأمن القومي) - «وودوارد» (ونقل عنها): «أنها أحست مثل تائه في الضباب - لكنها «استراحت» إلى أنه لا بد أن

يكون تنظيم القاعدة هو المدير - وأن يكون «بن لادن» هو المسئول - وإلا فمن فعلها؟» .
على أن هواجس «كونداليزا رايس» ما لبثت أن عاودتها، بمنطق أن تحديد
مسئولية «بن لادن» عما جرى صباح اليوم في واشنطن لابد أن تتداعى بعده
مسئولية على الإدارة الأمريكية، تسائل أطراف هذه الإدارة: لماذا فوجئوا بما جرى؟ -
وما الذى كانوا يعرفونه عن تنظيم القاعدة؟ ومتى عرفوه؟ وكيف تصرفوا حياله؟
ولم يكن هناك وقت لهذه الهواجس وغيرها.

.....

.....

(وتشير عشرات ومئات الأوراق التى تعرضت لأجواء تلك الليلة (ليلة ١٢
سبتمبر فى واشنطن) - أنها كانت سهرا طويلا مع الاختلافات والتناقضات - تحولت
بعض اللحظات إلى تهم متبادلة بين الأطراف، ثم هدأت الأعصاب مع نهاية الليل على
عدة مطلوبات عاجلة تفرضها الضرورات إزاء توترات تزداد حدة فى مشاعر الرأى
العام الأمريكى، وقد يتفاقم تأثيرها، وكانت قائمة المطلوبات الضرورية طويلة -
وبدايتها:

١ - أنه لابد من تصدير هذه الصدمة المفاجئة إلى خارج الولايات المتحدة بسرعة، لأن
شحنة الغضب بعدما جرى لا يجب أن تظل محصورة فى الداخل - لأن ذلك كفيل
بتوليد شحنة ساخنة يصعب التنبؤ بخطرها، أو السيطرة على اتجاه حركتها.

٢ - ومعنى ذلك أنه لابد فورا من «عدو خارجى محدد»، تلقى عليه المسئولية، وقبل
انتظار للتفاصيل - لأنه بوجود هذا العدو يسهل تحويل شحنة الغضب القادم بعد
قوة الصدمة، وبعد ترويع المفاجأة، وبعد وجع الحزن - إلى بعيد.

٣ - وبوجود هذا العدو فإن تعبئة شاملة ضده تستطيع أن تستوعب المشاعر
وتضمها فى إطار محدد يلم شملها ويمسك بالشارد والجامح منها، وأكثر من
ذلك يعطى الفرصة لتوظيفها.

٤ - وعليه فإن الأمر يقتضى استدعاء الوطنية كإطار جامع للأمة الأمريكية فى لحظة

خطر، وأن يتم ذلك بكثافة تقطع الطريق على أى تساؤل - بحيث يصبح مجرد الشك - درجة من الخيانة.

٥ - وفى سياق قائمة المطلوبات أن هناك «حاجة روحية» إلى استدعاء الدين، يلعب دوره الإيمانى فى تحقيق درجة من القبول بنوازل القدر، وبالتالي تخفيف القلق والخوف وحقن جرعات من الصبر والاحتمال، تستحضر أرواح القديسين والشهداء!

وكانت تلك (فى واقع الأمر) محاولات شراء فسحة من الوقت قبل التصرف، وكان كل أطراف الإدارة - على خلاف ما بينهم - يرون ذلك ضروريا لتغطية الفجوة ما بين مفاجأة الحدث المروع - وما بين تحديد المسؤولية عنه، ولعل فسحة الوقت أيضا كانت نافعة لمساعدة «جيرسون» على إيجاد صيغة جواب لأسئلته الحائرة عن الهدف الأمريكى الآن؟ - ومن هو العدو؟ - وما هى الأدلة المتوافرة «لدينا» ضده فى شأن ما جرى صباح أمس فى واشنطن؟ - ومن ثم يتمكن من كتابة أول خطاب عام لرئيس الولايات المتحدة بعد الصدمة.

وكانت فسحة الوقت - أيضا - حاجة ملحة لتهئية هواجس «كونداليزا رايس» وغيرها بصدد مسئولية إدارة «بوش» عما جرى؟ - ولماذا فوجئت؟ - وما الذى كانت تعرفه؟ - ومتى عرفت؟ - وكيف تصرفت إزاءه؟).

.....

.....

وفى حملة مكثفة وشاملة، جرى تحقيق المطلوبات الضرورية كلها وأمكن شراء مهلة من الوقت لالتقاط الأنفاس!

بمعنى أنه جرى بسرعة تصدير الأزمة - ووقع العثور على العدو - وانتقل التركيز إلى هذا العدو - واستدعيت وطنية العلم المخطط بالأحمر والأبيض والمرصع بمربع أزرق تصطف فيه النجوم (وهى حالة من وطنية الخوف موروثية بالتجربة) - وحضر القساوسة والحاخامات (والمشايخ) وبدأت الصلوات، وبين النتائج أن المزاج الأمريكى تحول إلى قوس مشدود بالتوتر جاهز للانطلاق فى أى اتجاه، ولا بد من

إطلاقه قبل أن يتذكر المواطن الأمريكي أن بلاده رصدت ما متوسطه تريليون (ألف بليون) دولار كل سنة تحت بند الدفاع عن نفسها، أى خمسين تريليون دولار - أى حوالى ٢٠٪ من مجمل الدخل القومى الأمريكى طوال خمسين سنة - (وفق تقرير الكاتب الكبير «جورفيدال» فى دراسته بعنوان «السلام المتقطع والحرب المستمرة») - ومع ذلك وبرغم هذه التكاليف المهولة، انقضت على الشعب الأمريكى مثل هذه الضربة وفى قلب وطنه (نيويورك) - (وليس كما حدث فى «بيرل هاربور» فوق قاعدة نائية وسط المحيط الهادى (جزر هاواي)).

ثالثا: لا نستطيع كسب حروب ضد أشباح!

بعد أن يرسم «بوب وودوارد» لوحته التأثيرية بلمحات وظل وفراغ، يدلف هادئا إلى عالم الصور يعرض شريطا متواصلا منها يبدأ به من الأول - أى من قبل أن تنقضى صدمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتلك فى فن السينما هى العودة إلى الوراء (Flash Back) تسترجع خلفية المشهد.



صورة!

قبل أن يتسلم «جورج بوش» (الابن) مسئوليات رئاسة الولايات المتحدة رسميا بأسبوع كامل - جرى ترتيب اجتماع خاص له مع مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «جورج تنيت»، والمقصود أن يكون الرئيس المنتخب على دراية وإحاطة بالمخاطر المحتملة التى تنتظر رئاسته القادمة. وتوجه «جورج بوش» إلى «بلير هاوس» مقر الضيافة الرسمى المواجه للبيت الأبيض (وكان «بيل كلينتون» لا يزال يعمل منه وأمامه أسبوع كامل قبل أن يقوم بتسليمه إلى شاغله الجديد).

ودخل «جورج بوش» (الابن) إلى «بلير هاوس» ومعه شخصان اثنان، لأن سرية المعلومات التى كان مقدرا أن يسمعها يلزم حصرها فى أضيق دائرة، وكذلك لم يجئ مع الرئيس المنتخب إلا اثنان من أركان إدارته المقبلة: «ريتشارد تشينى» نائبه الذى فاز معه على نفس التذكرة، ومساعدته التى اختارها مستشارة لشئون الأمن القومى - «كونداليزا رايس».

وعلى الناحية المقابلة جلس مدير وكالة المخابرات المركزية - «جورج تينيت» الذي اصطحب معه رجلا واحدا من مساعديه هو «جيمس بافيت» نائب رئيس المخابرات لشئون العمليات.

ولدة ساعتين ونصف الساعة استمع «جورج بوش» (ومرافقه) إلى عرض مفصل عن «الأصدقاء والأعداء» - و«الطيبين والأشرار» - و«الفرص والأخطار» - مما ينتظر الإدارة الجديدة.

وركز «جورج تينيت» و«جيمس بافيت» فيما عرضا على ثلاثة أعداء رئيسيين:

○ العدو الأول هو الإرهاب والطلايع في جبهته العالمية هي تنظيم القاعدة الذي يقوده «أسامة بن لادن»، وهو رجل خطير يعتبر نفسه في حالة «جهاد إسلامي» ضد الولايات المتحدة، إلى درجة تدعوه لتعقب مصالحها ومطاردة مواطنيها في أى مكان وفى أى وقت، وذلك يجعل تنظيم القاعدة «خطرا قائما» و«خطرا عاجلا»، والصعوبة فى شأنه «أننا لا نستطيع أن نعرف بالضبط متى؟ وأين؟ يختار ضرباته»، ذلك أن هذا التنظيم كيان يصعب الإمساك به (Elusive)، ثم يعرض «تينيت» «أن الرئيس الحالى «بيل كلينتون» وافق على خمسة أوامر عمليات محددة (Memorandum of Notification) تفوض المخابرات المركزية فى تنفيذ ضربات هدفها تدمير تنظيم القاعدة وتصفية «بن لادن»، والغرض «إرباك نشاط الإرهابيين وإبهاض عملياتهم»، وأنه يستأذن فى تجديد هذه التفويضات بسلطة الرئيس المنتخب فور أدائه للقسم الدستوري».

○ العدو الثانى هو الانتشار غير المسبوق لأسلحة الدمار الشامل (الكيميائية والبيولوجية والنووية)، واحتمال وصول مثل هذه الأسلحة إلى دول «مارقة» أو جماعات «متعصبة» تستغلها دون إدراك لطبيعة القوة التدميرية لهذه الأسلحة، أو بإدراك لا تعنيه العواقب طالما كانت هذه الأسلحة تساعد على ردع الآخرين أو الانتقام منهم!

○ والعدو الثالث هو الصين التى أفلتت من عوائق التخلف والحصار، وراحت تركز على بناء قوة تجعل منها - فيما لا يزيد على ربع القرن - دولة عظمى «عدوانية» على الشاطئ الآخر من المحيط الهادى.

وكانت الملاحظة الوحيدة التي أبدتها «جورج بوش» بعد سماعه لكل ما عرضه عليه رئيس المخابرات المركزية: إنه يتوقع في وقت مبكر من رئاسته أن يتلقى تقريراً من الوكالة عن مقترحاتها لكسر خطر «بن لادن»، وكان «جيمس بافيت» (مدير العمليات) هو الذي رد: «نستطيع أن نوصى بدءاً من هذه اللحظة بدعم التحالف الشمالي لزعماء قبائل أفغانستان، لأن هؤلاء هم القوة المضادة لنظام طالبان - سند تنظيم القاعدة، وحامي «بن لادن» - بما يوفره للجميع من أسباب للطمأنينة وحرية العمل.

وقال «بوش» «إنه يوافق على التوصية، وينتظر أن يتلقى مشروع تفويض للوكالة، وسوف يوقع عليه لحظة أن يجده على مكتبه في البيت الأبيض عندما يتسلم مسئوليته!».



صورة!

في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد أن استجمع الرئيس الأمريكي بعض أعصابه في أعقاب الصدمة الأولى للأخبار التي وصلته عما جرى في نيويورك - دعا إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي على الشبكة الإلكترونية الرئاسية، وكان «بوش» ساعته في قيادة القوات الجوية بولاية «نبراسكا»، ولأنه لم يكن قرر بعد موعد عودته إلى العاصمة، فقد أراد أن يكسب وقتاً، وتمت الترتيبات اللازمة بسرعة، وكان أول المتحدثين في هذه الجلسة الإلكترونية هو «جورج تنيت» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذي ظهر جالساً على مكتبه في واشنطن - قائلاً:

«سيادة الرئيس، نستطيع أن نقول في شبه يقين (near certainty) أن «بن لادن» وراء الهجوم على نيويورك صباح اليوم، فلقد وجدنا من بحث قائمة الركاب على شركة الطيران الأمريكية للرحلة رقم ٧٧ (التي ضربت مبنى البنتاجون) - أن أحد الركاب هو «خالد المدحار»، وذلك رجل تابعنا نشاطه قبل سنة في ماليزيا، وقد تمكن «عميل في خدمة الوكالة» من تحديد موقعه في تنظيم القاعدة، ووقتها قامت الوكالة بإخطار إدارة المباحث الفيدرالية F.B.I كي تضع هذا الرجل على قائمة الممنوعين من

دخول الولايات المتحدة، لكن المخابرات المركزية فوجئت عندما وجدت اسم «المدحار» ضمن ركاب الرحلة ٧٧، ومعنى ذلك أنه تمكن من التسلل إلى الولايات المتحدة.

كرر «تنيت» على الشبكة الإلكترونية المشفرة «اعتقاده بأن القاعدة هي التنظيم الوحيد الذى يملك الوسائل لتنفيذ عمل إرهابى على هذا النحو الدقيق المثير (Spectacular).

واصل «جورج تنيت» «أن الوكالة تمكنت من تعقب مكالمات تليفونية بين بعض أنصار «بن لادن» يهنتون فيها أنفسهم على هذا «التوفيق العظيم»، ويقوم خبراء الوكالة الآن بترجمة هذه المكالمات وغيرها إلى اللغة الإنجليزية، لعلهم يستنتجون منها معلومات عن مفاجآت أخرى قد تكون جاهزة «للانفجار»!

وأحس بعض أعضاء مجلس الأمن القومى على الشبكة الإليكترونية «أن وكالة المخابرات المركزية تقصد بطريقة غير مباشرة أن تلقى مسئولية التقصير على «مكتب التحقيقات الفيدرالى»، وأن تضع على حسابه فشلا فى التصرف على أساس معلومات وفرتها له المخابرات، وبدأ أن «جورج تنيت» يحاول إعداد «خازوق» لغيره، وهنا اكتفى الرئيس «بوش» بأن يقول لجورج تنيت:

«حاول أن تفتح آذانك حتى لا تفوتك همسة، تنصت على كل شىء وأى إنسان داخل الولايات المتحدة وخارجها».

وقال «تنيت» إنه سيفعل، ثم عاد يحاول تثبيت «الخازوق» لمكتب التحقيقات الفيدرالى، وقاطعه الرئيس «بوش» قائلا: «إنه مذهول لا يستطيع حتى هذه اللحظة أن يتصور كيف جرى اختراق أمن أهم المطارات فى الولايات المتحدة!».



صورة:

عاد الرئيس «جورج بوش» إلى مكتبه فى السادسة والنصف من مساء يوم ١١ سبتمبر، وقرر أن يوجه خطابا إلى الأمريكيين، ودعا هيئة كُتاب خطبه إلى المكتب البيضاوى يبحث معهم ما يمكن أن يقوله «لأمة فى حالة فزع»، وكانت هيئة كتاب خطب الرئيس قد تحسبت للطلب واستعدت بمشروع جاهز، أشرفت على تحضيره

«كارين هيون» كبيرة مستشارى العلاقات العامة، وقام بصياغته النهائية «مايكل جيرسون» (الكاتب الأول بين مجموعة كتاب «خطب الرئيس»).

وراح «بوش» يستمع إلى النص المقترح لخطابه، ووصل «مايكل جيرسون» أثناء قراءته مشروع الخطاب إلى عبارة تقول «إن ذلك الذى حدث لم يكن مجرد هجوم إرهابى - بل كان إعلان حرب على الولايات المتحدة»، وتوقف «بوش» وسأل: «لماذا نقول ذلك الآن؟»، وردت «كارين هيون» «هذا كلام جاء على لسانك أنت فى أول تعليق نُقِلَ عنك من فلوريدا». ورد «بوش» بقوله «شعورى أن مهمتنا الآن هى طمأنة الناس وليس تخويفهم أكثر»، ثم التفت إلى «مايكل جيرسون» يقول له: «احذف هذه الجملة». وأضاف «إننى لا أريد أن أزيد فى قلق الناس، وإنما أن أساعد على تهدئة مشاعرهم».

ثم دارت مناقشة استقر فيها رأى على «أن يكون الخطاب قويا - متوازنا - يطمئن - وفى نفس الوقت يؤكد حزم الرئيس على العمل ضد الإرهاب والإرهابيين، وضد كل هؤلاء الذين يقدمون لهم المساعدة والمأوى، مع التعهد بأنه سوف يوجه ضربات عقابية للجميع: الإرهابيين - ومناصريهم - وأعدائهم - والذين يتعاطفون معهم ولو بمجرد الإيواء».

وقالت «كونداليزا رايس» مستشارة الرئيس للأمن القومى «إنها تظن باستمرار أن الكلمات الأولى التى يقولها الرئيس بعد حدث من هذا الحجم هى التى تصنع أول الانطباعات وأبقى المؤثرات، وأنه إذا كان الرئيس ينوى «إعلانها حربا شاملة ضد الإرهاب»، فعليه أن يقولها الآن - لأن هذه فرصتك لإعلانها بحسم» - وبدأ «بوش» مترددا لا يقطع برأى. وراحت النسخة النهائية المعدلة لخطاب الرئيس تتكامل، وعرف أحد مستشاريه وهو «دان بارتليت» أن رئيسه حذف عبارة «أن الهجوم على نيويورك إعلان حرب على الولايات المتحدة»، وتوجه إلى المكتب البيضاوى يحاول إقناع «بوش» بإعادة الجملة إلى نص خطابه، ورد عليه الرئيس بضيق «إننى طلبت حذفها»، وأضاف «ولا أريد اقتراحات بتعديلات أخرى على نص الخطاب، لأننى فى هذه اللحظة أجهز نفسى لإلقائه».



صورة

يوم ١٢ سبتمبر (اليوم التالي للصدمة الكبرى)، دعى مجلس الأمن القومى لاجتماع خاص فى البيت الأبيض (اجتماع بشر من لحم ودم وليس ترددات ذبذبات إلكترونية مشفرة)، وكان «جورج تنيت» أول المكلفين بعرض الموقف، وألقى «تنيت» بالمسئولية على القاعدة، وبعدها على حكومة طالبان التى تؤويها، وبعدها على المخابرات العسكرية الباكستانية التى دعمت حركة طالبان ومكنت لها، واعتبرتها المؤتمنة على الجهاد الإسلامى فى أفغانستان (ضد الاتحاد السوفيتى السابق)، وصاحبة دولته الحاكمة فى ذلك البلد، وعلق «بوش» قائلا: «الحملة ضد الإرهاب فرصة عظيمة لإقناع روسيا والصين بالانضمام إلينا».

ثم التفت الرئيس إلى وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» - (وقد أخطره بالأمس أن الكرة فى طريقها إلى ملعب القوات المسلحة) - يسأله عما توصل إليه، وكان «رامسفيلد» قد أعد ورقة أمامه كتب عليها مجمرة أسئلة يريد طرحها، والحصول على إجابات عنها تكون توجيها واضحا للقوات المسلحة.

«إذا كنا سنوجه ضرباتنا ضد القاعدة، فنحن نريد أن نعرف:

١- ما هى الأدلة المتوافرة لدينا على مسئولية هذا التنظيم عما جرى بالأمس؟

٢- ما هى الأهداف التى يمكن أن نوجه إليها ضرباتنا لكسر التنظيم؟

٣- ما هو التوقيت المقترح لبداية ضرباتنا؟

وتوقف «رامسفيلد» لحظة ثم استكمل:

«أريد أن أكون واضحا:

١- ليست لدينا خطط طوارئ جاهزة للتعامل عسكريا مع تنظيم القاعدة.

٢- ليست لدينا قوات معبأة للعمل فى مناطق تواجد هذا التنظيم فى أفغانستان.

٣- إذا أردنا توجيه ضربات جوية متواصلة فى أفغانستان، فنحن نحتاج فى الإعداد والتحضير والنقل وتشوين الأجهزة إلى مدة ستين يوما.

وتدخل وزير الخارجية «كولين باول» ييدى دهشته من أن وزير الدفاع يطرح أسئلة كان واجبه تقديم إجابات عنها.

ورد «رامسفيلد» بأنه لاحظ في سير المناقشات أن بعض زملائنا «لا يتصورون أن ننتظر ستين يوما قبل أن نضرب»، بل وسمع أحد مستشارى الرئيس يقول: «إنه لا يمكن تصور الانتظار حتى يوم ١١ نوفمبر حتى ترد الولايات المتحدة على حدث وقع يوم ١١ سبتمبر»، وهو يريد أن يعرف الجميع أن توجيه ضربة عسكرية تختلف عن الإدلاء بتصريحات مرسلة إلى وسائل الإعلام، وأضاف «إن الأسئلة التى طرحها حقيقية وهى ليست أسئلته الوحيدة، وإنما لديه بعد ما ذكر قائمة طويلة».

ففيها السؤال عن - «أية حدود سوف نلتزم بها فى توجيه الضربة؟».

وفيهما السؤال عن - «من هم حلفاؤنا فى توجيه هذه الضربة؟».

وفيهما السؤال عن - «هل هناك حلفاء لنا يساعدون القاعدة؟ - وإذا كان فهل توجه إليهم ضرباتنا أيضا؟».

ثم قال «رامسفيلد» بلهجة درامية:

«إن القوات تحتاج إلى توجيهات محددة!».

وقال «تشينى»: «إنه يفهم أن أفغانستان على بعد سبعة آلاف ميل من أمريكا، وأن عدد سكانها ٢٦ مليون نسمة، أى أنها فى حجم تكساس (ولعل «تشينى» أراد بهذه المقارنة أن يقرب الصورة إلى عقل «بوش») - فماذا سنفعل بالضبط؟».

وتدخل «بوش» ليقول «كما فهمت فإننا كنا نتابع «بن لادن» حتى خروجه من السودان فى مايو سنة ١٩٩٨ - هذا عرفته مما قرأته - بعد ذلك ذهب «بن لادن» إلى أفغانستان وهناك احتضنته حكومة طالبان - أبلغوا طالبان أننا نفضلنا أيدينا منهم - طالبان والقاعدة هما نفس الشيء».

وتدخل «رامسفيلد» - يرد الجميل لباول - فيقول: «نحن نقرب أكثر من تحديد هدفنا، ولكنى أظن أننا نحتاج قبل أن نتحدث عن العمل العسكرى - إلى الحديث أيضا

عن الدور الذى يمكن أن تقوم به القوة الأمريكية فى مجالات غير عسكرية، وفى التمهيد لهذا العمل العسكرى حين يجيء وقته، فهناك ضرورات لعملية إعداد سياسى وقانونى ودبلوماسى ومالى ومخابراتى، وكل ذلك لازم قبل أن تبدأ الضربات، لهذا قلت أننا نحتاج إلى ستين يوماً ليس فقط للعمل العسكرى، ولكن لمقدماته وتجهيزاته غير العسكرية».

وتدخل «جورج تينيت» مدير المخابرات المركزية يقول «إن قيادة القاعدة موجودة فى أفغانستان، ولكن نشاطها عالمى، وهى موجودة فى كل القارات، ونحن لدينا قائمة بستين بلداً رصدنا فيها تحركات للقاعدة».

ورد «بوش» يقول «لنأخذهم بلداً بعد الآخر - لأننا لا نستطيع التصرف معهم جميعاً فى نفس الوقت».

وعاد «رامسفيلد» يقول «المسألة ليست فقط «بن لادن»، ولكن هناك دولاً كثيرة تتعاون - أو تتهاون - مع الإرهاب».

وختم «بوش» المناقشة فى هذا الموضوع بقوله «علينا أن نرغمهم أولاً على الاختيار، إما نحن وإما القاعدة، إما معنا وإما معهم، إما حلفاء لأمريكا وإما حلفاء للإرهاب».



صورة

عندما انتهت اجتماعات مجلس الأمن القومى وتوجه الرئيس إلى مكتبه - لحقت به مستشارته للأمن القومى - تعرض عليه بعض هواجسها:

عادت تقول له إنها «تشعر من حولها بضباب، وهى تجاهد للتخلص منه حتى تستطيع المساعدة فى تقدير ما يمكن عمله فى اليوم التالى، وهى مُهيأة لقبول أن المسؤولية تقع بالفعل على تنظيم القاعدة، ولكن هناك أسئلة سوف تطرح نفسها على الناس: سوف يتساءل الناس - إذا كان تنظيم القاعدة هو المسئول، فما الذى كانت الولايات المتحدة تعرفه عنه - وعن نواياه - وإمكانياته؟ - وماذا عرفت بالتحديد؟ ومتى عرفت؟ ولماذا لم تتصرف؟».

وأحس «جورج بوش» أنه مرهق، وقرر الصعود إلى الجناح الخاص، حيث تنتظره قرينته «لورا»، وأوى الاثنان فعلا إلى الفراش، لكنه فى الساعة الحادية عشرة وثمانى دقائق قام الحرس الخاص للرئيس بإيقاظه من النوم، طالبين منه ومن قرينته التوجه فوراً - بملابس النوم - إلى مخبأ البيت الأبيض، وهرع الاثنان وراء أحد ضباط الحرس إلى هناك، ونسيت «لورا» (قرينة الرئيس) أن تأخذ عدساتها اللاصقة التى تستعملها لتعويض قصور بصرها، لكن «جورج بوش» لم ينس أن يأخذ معه كلبه، وفى الممر الطويل المؤدى إلى المخبأ تحت الأرض، تقابل «بوش» مع رئيس أركان البيت الأبيض «كارد»، ومع مستشارته للأمن القومى «كونداليزا رايس»، ومعها مساعدتها «ستيفن هارلى»، وكان الثلاثة يهرولون إلى المخبأ، لأن البوليس السرى تصرف معهم كما فعل مع الرئيس وقرينته، باعتبار أن هناك حالة إنذار بطائرة مجهولة متجهة نحو واشنطن، والخوف أن يكون هدفها هو البيت الأبيض بعد أن جرى الإعلان عن عودة الرئيس إليه.

وبعد عشر دقائق جاء البوليس السرى يقول أن الطائرة المجهولة بانته هويتها، وتأكد أنها طائرة عادية، لكن الاحتياط كان واجبا، ومع أن الإنذار بالخطر لم يعد ساريا، فلا يزال من المستحسن أن يقضى الرئيس وقرينته ليلتهما فى المخبأ، ونظر «بوش» إلى السرير الصغير المعد لنومه فى المخبأ، وقرر أنه سوف يعود إلى غرفة نومه فى الجناح الرئاسى «ولیکن ما يكون»، وقررت «كونداليزا رايس» أنها فى هذه الساعة المتأخرة من الليل لا تستطيع العودة إلى شقتها فى عمارات «ووترجيت»، ولهذا فسوف تقضى ليلتها فى المخبأ».



صورة

فى الساعة السابعة صباحا يوم ١٢ سبتمبر، وصل «جورج تنيت» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى البيت الأبيض ومعه التقرير اليومى للوكالة، لكنه فى ذلك اليوم كان تقريراً من نوع خاص.

كان الرئيس فى مكتبه يتحدث مع مستشارته للأمن القومى، وبدأ فى حديثه معها أنه يريد إزاحة المسئولية عن إدارته (ويضعها على سلفه «بيل كلينتون») قائلا:

«إنه يعتقد أن إدارة «كلينتون» ردت على تحدى الإرهاب بتهاون شديد». ثم تساءل «بوش» «ما معنى أن يرد «كلينتون» على نسف السفارات الأمريكية فى أفريقيا بإطلاق دفعة صواريخ موجهة إلى أفغانستان؟- وأى رد هذا؟- وما الذى يمكن أن تحققه مثل هذه الضربات؟ حريق فى خيمة؟- هدم بيت من الطين بصاروخ من طراز «كرون»؟- هذه نكتة!

يضيف «بوش» «لابد أن نتصرف بقوة، وإلا اهتزت صورة أمريكا».

وعندما دخل «تنيت» إلى المكتب البيضاوى، توقف «بوش» عن إبداء سخطه على سلفه ليسمع مدير مخابراته، وراح «تنيت» يتحدث ويقدم للرئيس قوائم بأسماء مسئولين كبار فى القاعدة يساعدون «بن لادن»، من «أيمن الظواهرى»، إلى «أبو زبيدة»- إلى آخرين- ولم يكن «بوش» على استعداد لأن يدخل فى مجاهل هذا العالم الغامض للإرهابيين، وأحس «تنيت» أن رئيسه يتعجل النتائج ولا تعنيه التفاصيل وكذلك قال: «لدينا خطة لتكثيف نشاطنا حتى نتتمكن من توجيه ضربات قاتلة للإرهابيين، لكن هذه الخطة تحتاج إلى اعتمادات مالية طائلة تصل إلى ألف مليون دولار، ورد «بوش» بسرعة «سوف أعطيك كل ما هو لازم لمهمتك».

وأوضح له «تنيت» أن مهمته مهما نجحت- محصورة فى معرفة أكثر ما يمكن معرفته عن الإرهابيين، ثم اختراق تنظيماتهم، وإلحاق الضرر بهم إلى أقصى حد، لكن الذسربة القاضية القاتلة لابد أن تكون بواسطة العمل العسكرى، وهذه مهمة القوات المسلحة!.



صورة!

بعد انتهاء اجتماع مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض (يوم ١٢ سبتمبر)، عاد الرئيس «بوش» إلى مكتبه، ومشى بجواره «كارين هيوز» مستشارته للشئون العامة، التى كان يريد أن يتحدث معها عن لغة «الخطاب العام للإدارة» فى الأيام القادمة، وعندما استقر وراء مكتبه قال لها: «إنه يريد عقد اجتماعات يومية لتشكيل وتوجيه الرسالة التى يريد توجيهها إلى الشعب الأمريكى عن الحرب ضد الإرهاب!»

-وبادرت تسلمه ورقة تحتوى على ملاحظات يصح له إبدأؤها أثناء اجتماع مقرر له مع قيادات القوات المسلحة سوف يحضره فى الإنتاجون بعد ظهر هذا اليوم، ووضع «بوش» الورقة على مكتبه، وعاد يوجه الحديث إلى «كارين هيوز» قائلاً:

«دعينا أولاً نتفق على الصورة الأوسع، نحن أمام عدو ليست له ملامح (Faceless)، وهذا العدو أعلن الحرب على الولايات المتحدة - إذن نحن فى حرب».

ثم يستطرد:

«إننا فى حاجة إلى خطة - إلى استراتيجية - إلى رؤية، ولا بد لنا أن نُعَلِّمَ الشعب الأمريكى كيف يستعد لهجوم آخر؟ - الشعب الأمريكى يحتاج أن يفهم أن الحرب ضد الإرهاب هى المحور الرئيسى لجهد الإدارة وللحكومة من الآن فصاعداً».

وردت «كارين هيوز» بأنها سوف تذهب إلى مكتبها لتحضير بعض النقاط عن هذه «الرسالة»، وكتابتها على ورق، ثم تعود بها إلى الرئيس. وتوجهت «كارين» بالفعل إلى مكتبها فى الدور الثانى، وفتحت جهاز الكمبيوتر واستعدت للكتابة، لكن الرئيس طلبها إلى العودة فوراً، وحين دخلت إلى المكتب البيضاوى بأدراها بقوله: «دعبنى اليوم أقل لك كيف يجب أن تؤدى عملك» - ثم ناولها ورقتين من أوراق مكتبه عليها بخط يده «مجموعة أفكار» (كذلك وصف الورقتين)، وراحت «كارين» تقرأ:

«هذا عدو يضرب ويختفى، ولكنه لن يستطيع الاختباء منا إلى الأبد».

هذا عدو يتصور أنه فى مكن آمن، لكنه لن يظل آمناً إلى النهاية».

هذا عدو لم نتعود على مواجهته، لكن أمريكا سوف تتأقلم على الحرب معه».

وأضاف «بوش»: «والآن عودى إلى مكتبك لتجهزى نفسك!».



صورة ١

فى اجتماع ثالث لمجلس الأمن القومى (خلال يومين)، استمع الرئيس «بوش» إلى تقارير عدد من مساعديه، ثم انفض الاجتماع بعد نصف الساعة، ولكن الرئيس استبقى ستة منهم لجلسة محدودة.

وفى بداية هذه الجلسة المحدودة توجه «بوش» بنظره إلى «كولين باول» الذى رد على النظرة بجواب - قائلًا: «إن وزارة الخارجية بدأت فعلا فى نقل رسالة الرئيس إلى حكومة باكستان ونظام طالبان» - «إما أن تكونوا معنا - أو أنكم ضدنا».

وقال «بوش»: «إننى أريد إعداد قائمة بما نريده من طالبان، لا يكفيهم أن يسلموا لنا «بن لادن» - نحن نريد كل تنظيم القاعدة، إما أن يسلموهم لنا مباشرة، وإما أن يطردوهم من عندهم، ونحن نقوم بالقبض عليهم فور خروجهم».

وتدخل «رامسفيلد» بقوله: «من المهم بالنسبة لنا أن نحدد أهدافنا الآن، فمن الضروري أن نتوافق فى عملنا مع شركائنا فى التحالف ضد الإرهاب، والذى وَقَّعُ أعضاؤه اتفاقا معنا لمواجهة خطره»، ثم زاد «رامسفيلد» «كل شركائنا فى التحالف سوف يطلبون منا معلومات محددة وتوصيقات مقبولة، ومازلت ألح على أن هناك إجابات مطلوبة على أسئلة مطروحة مثل: هل حربنا هى ضد «بن لادن» والقاعدة فقط - أم هى ضد الإرهاب بالمعنى الأوسع؟».

وكان «كولين باول» هو الذى استبق الرئيس برد قال فيه: «الهدف حرب ضد الإرهاب بالمعنى الأوسع - والبداية ذلك التنظيم الذى قام بالعمل المباشر الذى تعرضت له الولايات المتحدة أول أمس».

وتدخل «تشينى» نائب الرئيس ليقول: «الهدف حرب ضد الإرهاب بالمعنى الأوسع، أى الإرهابيين والذين يناصرونهم - لكن عليك أن تلاحظ أنه سوف يكون من الأسهل علينا العثور على مناصرى الإرهاب أكثر من العثور على الإرهابيين أنفسهم».

ورد «بوش»: «لنبداً بالعثور على «بن لادن»، فذلك ما يتوقعه الشعب الأمريكى، وإذا نجحنا فإننا نكون قد وجهنا ضربة قوية إلى الإرهاب بالمعنى الأوسع، نحن أمام «سرطان» ولا بد من استئصال الورم، وإذا بدأنا الحرب على الإرهاب بالمعنى الأوسع فلن يكون فى مقدور الرجل العادى فى أمريكا أن يتفهم ذلك».

والتقت «بوش» إلى «رامسفيلد» يسأله: «هل توصلتم إلى تحديد ما نستطيع عمله عسكريا - فى أسرع ما يمكن؟!

ورد «رامسفيلد»: «لم نجد غير قليل جدا، مما يمكن أن يؤثر».

ثم روى وزير الدفاع أنه بالأمس استدعى الجنرال «تومى فرانكس» (قائد القوات المركزية الذى قاد الحرب على العراق حتى الآن) - وسأله عن استعداداته للعمل ضد تنظيم القاعدة وضد طالبان إذا أصبح ذلك ضروريا. ورد «فرانكس»: «أن القيادة المركزية تحتاج إلى عدة شهور لرسم خطة عمليات واسعة فى أفغانستان»، وعندها قاطعه وزير الدفاع بقوله «لديك فرصة أيام أو أسابيع على الأكثر - ليست لديك فرصة شهور!». وهنا بدا الضيق على قائد القيادة المركزية وقال: «إننا نحتاج إلى قواعد نعمل منها، وإلى حشد يكفى للمهمة التى نطلبها، وإلى خطوط مواصلات مأمونة نتحرك عليها وإلى أشياء كثيرة، لأن أفغانستان فى منتصف الكرة الأرضية على الناحية الأخرى من العالم، مع العلم أن القاعدة تنظم حرب عصابات، وأعضاؤه مختفون فى الجبال، وهم يستعملون البغال فى جر المدافع والعربات، ومعسكراتهم - بما فى ذلك معسكرات التدريب - خالية ليس فيها شىء».

وأضاف «رامسفيلد»: «إننى قلت لقائد القيادة المركزية، إننا نريد أفكارا خلاقة، شىء ما بين إطلاق صواريخ «كروز» وبين حرب واسعة».

وتدخل «بوش» فى مجرى الحديث ليقول: «أن «تونى بليز» (رئيس وزراء بريطانيا) اتصل بى على التليفون صباح اليوم الباكر يقول لى «إن العالم ينتظر منا عملا قويا، وليس مجرد إجراءات لتهدئة مشاعر الرأى العام الأمريكى، وتجعله يحس أفضل!».

واستطرد «بوش» (فى الغالب بتأثير رئيس أركان البيت الأبيض وربما تلقينه): «إن البنتاجون لابد من دفعه دفعا لكى يفكر جديا فى كيفية التعامل مع حرب عصابات بأسلحة تقليدية - لدينا مشكلة وهى أن العسكريين عندنا مضت عليهم فترة طويلة وهم يحاربون معاركهم عن بعد».

وواصل «بوش» كلامه: «لابد أن نتصرف بسرعة قبل أن يتغير المناخ العالمى، خصوصا فى أوروبا لأننا لابد أن نأخذهم معنا إلى حيث نذهب، ولا يجب أن نعطيهم الانطباع بأننا نتصرف وحدنا». ثم أضاف «إن العالم الخارجى مازال ينظر

إلى على أننى «رجل متهور» من تكساس، هم يظنون ذلك - أليس صحيحاً؟ لا يعرفون أننى رجل مختلف عما يظنون!».

وكان الرئيس «بوش» على وشك أن يستقبل زعماء الكونجرس، لكنه قبل مجيئهم إلى البيت الأبيض اتصل بنفسه بكل من الرئيس الروسى «فلاديمير بوتين»، و«برؤساء فرنسا وألمانيا وكندا والصين، ثم ترك مهمة الاتصالات ببقية الحلفاء إلى وزير الخارجية، قائلاً له: «إننى أريد أن يمشى الجميع معنا، لكننى على استعداد للمشى وحدى إلى آخر الشوط. إذا اقتضى الأمر».

ثم خرج الرئيس إلى الصحفيين يقول لهم: «سوف يكون هذا صراعاً هائلاً بين الخير والشر. لكن الخير سوف ينتصر!».



صورة!

التقى «بوش» فى الساعة الحادية عشرة والنصف بزعماء الكونجرس، وبدأ كلامه معهم بقوله:

«إن العدو كان يحلم بأن يقابلنا هنا فى هذا المبنى، كان يريد أن يجيء إلى هنا ليحول البيت الأبيض إلى أنقاض. أريد للكونجرس أن يعرف أن تلك لم تكن حادثة منعزلة، ولا أريد أن تتحول أنظاركم عن هذه المعركة، بعد شهر من الآن سوف ينهكم الشعب الأمريكى فى متابعة مباريات كرة القدم لكأس العالم، لكن إدارتى سوف تكون منهمكة فى إدارة حرب لا آخر لها.

إن العدو ليس جماعة محددة، ولكن عقلية معينة، هذه العقلية تكره المسيحية وتكره اليهودية، وتكره كل شىء يختلف عنها، وعلى بقية الأمم أن تختار».

وفوجئ بعض زعماء الكونجرس بلهجة الرئيس، وارتفع صوت زعيم الأغلبية - الأسبق - فى مجلس الشيوخ السيناتور «توماس راسل» موجهها كلامه للرئيس - قائلاً: «أرجوك أن تكون أكثر تحفظاً فيما تقول - وإذا كنت تريد تأييدنا، فإننا نطلب منك الاعتدال ومراعاة وقع كلماتك على أصدقاء الولايات المتحدة».

ثم تدخل السناتور «روبرت بيرد» (زعيم الحزب الديمقراطى فى فرجينيا وعمره

٨٣ سنة) ليطالب من «بوش» أن يهدئ روعه قائلا له: «إننى تعاملت مع عشرة رؤساء الولايات المتحدة قبلك، ولقد فهمت مما قلته لنا أنك لا تريد منا قرارا بشأن الحرب، وإنما تريد منا تفويضاً لك باستعمال القوة، أى أنك تطلب منا ما سبق للرئيس «جونسون» أن طلبه فى فيتنام سنة ١٩٦٤ (قيما سُمى بقرار «خليج تونكين»، وكانت تلك كذبة كبيرة طلب فيها «جونسون» تفويضا من الكونجرس بالرد على عدوان، ولم يكن هناك بالفعل عدوان).

استطرد السناتور «بيرد» العجوز ليقول لبوش: «لن تحصل من الكونجرس هذه المرة على قرار مماثل لقرار تونكين، الكونجرس لن يسمح لك بهذا، وأمريكا مازال لها دستور يحكمها!».

وأخرج «بيرد» من جيبه نسخة من الدستور!
وتوتر جو الاجتماع!



صورة!

فى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٥ سبتمبر - دُعِيَ مجلس الأمن القومى إلى اجتماع آخر، وبدأ «بوش» بإلقاء صلاة فتح بها المداولات (كما أخذ يفعل أخيرا). وكان وزير الدفاع «رامسفيلد» هو الذى بدأ الكلام قائلا:
«مازلت مُصِرّاً على سؤال لم أتلَق جواباً عنه - هل حربنا ضد القاعدة؟ - أم هى ضد الإرهاب عموماً؟».

ورد «بوش» قائلا: «شعورى أن الولايات المتحدة يجب أن تبدأ ببن لادن أولاً - لأنه إذا جرى ضرب تنظيم القاعدة، فإن البقية تتداعى تلقائياً».

وعاد «رامسفيلد» إلى الكلام: «إننا لا نستطيع أن نقيم تحالفا دوليا ونحتفظ به على مجرد ضرب القاعدة، لأن ضرب القاعدة هدف محدود ويمكن أن يتلاشى سريعا، وعندئذ ينفك التحالف ضد الإرهاب بوهم أنه أدى مهمته».

وتدخل نائب الرئيس «تشينى» فى الحوار قائلا:

«إننى أريد أن أركز أكثر على قضية الدول التى ترعى الإرهاب، وأريد أن ألفت النظر إلى أن التركيز على «دول لها كيان واضح» أسهل من التركيز على جماعات ليست لها ملامح». الدول التى ترعى الإرهاب «متجسدة»، والجماعات الإرهابية مجرد «أشباح»، وأظن أننا سوف ننجح أكثر فى العمل ضد «جسد»، ولا ننجح بالقدر الكافى ضد «شبح».

وكان «بوش» هو الذى رد على نائبه قائلا:

«إننى متخوف من تشتيت عملنا، أظن أننا لا بد أن نكون محددين أكثر حتى نحافظ بتأييد الرأى العام، الناس فهموا أن القاعدة هى التى سببت لنا كل هذه الآلام فى الأيام الأخيرة، وهم ينتظرون منا أن نضرب فى هذا الاتجاه قبل أن نتحول إلى غيره. هذا التركيز على القاعدة أيضا مهم لأصدقائنا فى التحالف».

وعاد «تشينى» يجادل:

«إن تأييد العالم لنا مهم، لكنه لا يصح أن يقيد أيدينا عن التصرف، من حقنا أن نتصرف بمفردنا، المهام هى التى يجب أن تحدد التحالف، وليس التحالف هو الذى يحدد المهام».

وفجأة قال «رامسفيلد»:

«أليس من الضرورى أن نضرب العراق أيضا وليس القاعدة فقط؟ - العراق يمكن أن يكون هدفا متجسدا أمامنا، وقابلا للضرب على أساس أنه من رعاة الإرهاب - «صدام حسين» ليس شبحا وإنما هو بلد».

أشار «رامسفيلد» إلى معاونين له يجلسون وراءه فى اجتماع مجلس الأمن القومى (وفيهم نائبه «بول وولفويتز» ورئيس لجنة التخطيط الاستراتيجى «ريتشارد بيرل»)، واستطرد: «كنا فى اجتماع البنتاجون ولم يكن هناك حول المائدة من لا يعتقد فى صميم قلبه أن «صدام حسين» خطر شديد لأنه مصمم على حيازة أسلحة دمار شامل يمكن أن تصل إلى يد الجماعات الإرهابية».

ويستطرد «رامسفيلد»:

«ضرب العراق يمكن أن يبدأ بسرعة، والخطط لدينا جاهزة».

وتدخل «كولين باول»:

«ضرب العراق الآن ليس مناسباً، والأنسب هو التركيز على «القاعدة»، والرأي العام الأمريكي مشحون هذه اللحظة ضد القاعدة، وتحويله إلى الاقتناع بعمل ضد العراق، سوف يكون صعباً، والإدارة تحتاج إلى تأييد الشعب الأمريكي، والشعب الأمريكي يريد منا عملاً ضد القاعدة».

وجاء الدور على الرئيس الذي قال:

«موضوع العراق يحتاج إلى وقت، الآن نريد خطة عمل لتدمير تنظيمات الإرهابيين، وأريد على الفور قائمة بأسماء هؤلاء البلطجية، وأريد خطة لتعقبهم، إنني ألاحظ أن كثيرين يعودون بأفكارهم إلى أجواء حرب الخليج السابقة، ويقارنون بين الحالتين. المقارنة ليست الآن صحيحة والشعب الأمريكي ينتظر ممناً ضربة كبيرة، ولا بد أن أقنعهم بأننا بدأنا الحرب ضد الإرهاب، وأن القاعدة هي الخطوة الأولى، إنني أطلب عملاً سريعاً ضد الإرهاب، وقد بدأت أشعر بالإحباط».

وقال «كولين باول»:

«إن هناك فرصاً كبيرة للحرب ضد الإرهاب - ضد القاعدة وحتى طالبان، بطريقة تختلف عن تلك التي شنها السوفييت».

رابعاً: نحتاج إلى ضرب العراق!

صورة!

بعد أربعة أيام من الصدمة، وفي أول عطلة نهاية أسبوع تليها، وبالتحديد يوم ١٥ سبتمبر - دعا الرئيس «جورج بوش» أركان إدارته إلى اجتماع غير رسمي، لمناقشة أكثر هدوءاً في منتجع «كامب دافيد»، وقد طلب من المشاركين في الاجتماع أن يحضروه بملابس غير رسمية، حتى يكون اجتماعهم حواراً زملاء وأصدقاء - صريحاً مفتوحاً - مرتاحاً وودياً!

ودخل الرئيس نفسه إلى القاعة بقميص أزرق فتح ياقته، وفوقه جاكيت أخضر اللون، واتخذ مقعده وسط قاعة الاجتماعات المعدة في المبنى المسمى «لوريل لودج»، وعلى يمينه جلس نائبه «ريتشارد تشيني» وعلى يساره جلس وزير خارجيته «كولين باول»، واصطف الباقون حول المائدة، ولاحظ وزير الخارجية أن وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» اصطحب معه نائبه «بول وولفويتز»، كما أن «جورج تنيت» مدير المخابرات المركزية اصطحب معه اثنين من مساعديه هما نائبه «جون ماكلولن» ومدير شؤون العمليات في إدارته «كوفر بلاك»، وأبدى «باول» دهشته قائلا: «إنه لم يكن يعرف أن مساعدي الوزراء مدعوون للاجتماع، وإلا ل جاء معه بنائبه «ريتشارد أرميتاج»».

وفتح «بوش» الاجتماع بتلاوة الصلوات، ثم دعا وزير المالية للكلام عن تأثيرات الانهيار الذي حدث في بورصات أمريكا للأوراق المالية، مبديا خشيته أن ذلك سوف يؤثر على كل الناس، خصوصا صناديق التأمين والمعاشات، وكلها تستثمر أموالها في السوق، وعرض وزير المالية تقديره للأحوال.

ثم التفت «بوش» إلى وزير الخارجية «كولين باول» يدعوه لشرح مواقف دول التحالف، وقال «باول»:

إن وزارة الخارجية بدأت العمل على الفور - متواصلا وملحا - بادئة من نقطة ملخصها كما سمع من الرئيس «إن الهجمات على نيويورك يمكن اعتبارها فرصة لإعادة تشكيل العلاقات الدولية على مستوى العالم، والطريق إلى ذلك بناء تحالف دولي واسع لا بد من إشراك أعضائه في المعلومات والسياسات والأفكار، وقد اتصلت في اليومين الأخيرين برؤساء خمس وثلاثين دولة، أشرح لهم أن ذلك لم يكن هجوما على أمريكا، ولكن هجوما على الحضارة ذاتها».

ثم انتقل الرئيس «بوش» إلى الكلام في صلب الموضوع الذي دعا الاجتماع في كامب دافيد من أجله، واختار له هذا الجو المريح والهادئ، وكان سامعوه يصغون إليه عارفين أنه صوته - لكن أحدا منهم لم يكن واثقا أن لسان الرئيس ينطق بعقله، وإذا لم يكن فمن الذي قام بتلقيه الدرس - وعلى الأقل فقد كان واضحا للجميع أن «بوش» يتحدث بخليط مما عنده ومما عند غيره.

واستفاض «بوش» فى الكلام:

«الشعب الأمريكى يريد عملا كبيرا، مهولا، فرقعة عظيمة (استعمل «بوش» تعبير الانفجار العظيم Big Bang الذى يصف به علماء الطبيعة تلك اللحظة الهائلة التى انفجر معها خلق الكون).

لا أريد معركة واحدة، ولكن أريد حربا ممتدة يشعر بها الشعب الأمريكى ويتأكد أننا نواصل الدفاع عنه حتى أقاصى الأرض.

لا يهمنى اعتقال رجل واحد ولا اعتقال عدة رجال، وإنما يهمنى أن نتوصل إلى صيغة فعل تعطينا تفويضا مفتوحا للعمل حيث نشاء. لا يهمنى أن يحاول أحد منا أن يضع حدودا وهمية على فعل القوة الأمريكية، أو حدودا مالية تقيد مجال عملها».

.....

.....

(روى وزير الخارجية «كولين باول» لـ «بوب وودوارد» أنه:

«فى هذه اللحظة أحسست أن الرئيس يريد أن يقتل أحدا، رأيت أمامى رجلا استيقظت لديه كل غرائز القتل من إحساسه بصدمة ما جرى فى نيويورك ومن تحرقه للانتقام لها مهما كان الثمن»).

.....

.....

كان «بوش» مازال يواصل الكلام:

«ما أريده هو حرب تشد مشاعر الشعب الأمريكى، وتشد ورائه بقية العالم».

وأراد وزير الخارجية أن يستوضح بقصد التأكيد:

«الرئيس يقصد حربا على الإرهاب حتى تتم تصفيته».

وتدخل وزير الدفاع «رامسفيلد»:

«الحرب ضد الإرهاب بالمعنى التقليدي لها مواصفات، لا تخدم مطلبنا إلى النهاية:

أولاً: لأنها حرب بطيئة، تأخذ وقتاً، أى أنها لا تستجيب بسرعة لإحداث التأثير المطلوب.

وثانياً: لأنها حرب يصعب فيها تحقيق نتائج لافتة للنظر (Spectacular).
وثالثاً: لأنها حرب لا تملك أن تركز على هدف محدد بالذات، لأنها ضد أشباح..
ضد ظلال.

ورابعاً: لأنها بالنسبة لأهدافها على فرض التمكن من تحديدها، لا تسمح بمثل هذا الانفجار العظيم Big Bang الذى أشار إليه الرئيس».

وسادت لحظة صمت قطعه «بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع بقوله:
«إن ما يطلبه الرئيس يمكن أن يتحقق فى حالة واحدة، هى حالة أن نوجه ضرباتنا إلى الدول الراعية للإرهاب، أو الدول الإرهابية، والعراق أول القائمة بوجود «صدام حسين» على رأسه!».

ولاحظت «كونداليزا رايس» أن وزير الخارجية «كولين باول» عاد برأسه إلى الوراء وقلب عينيه (كما يفعل عادة عندما يسمع ما لا يعجبه أو ما لا يقنعه!).
وكان «جورج بوش» - مرة أخرى! - هو الذى تولى الرد قائلاً:

«إن «دون» (يقصد وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد») طرح موضوع ضرب العراق فى اتصال معى أمس، وقد رفضت الاقتراح لأسباب:

«صدام حسين» رجل سيئ، وهو خطر على جيرانه العرب وغير العرب، ولكنه خلال السنوات الأخيرة لم يفعل شيئاً يستوجب البدء بعقابه رداً على ما حدث فى نيويورك، وليس عندنا ما يثبت صلته بما جرى، بحيث نستطيع تأسيس قضية ضده، لقد امتنع عن الشغب أخيراً، ليس لأنه رجل صالح، ولكن لأنه يحاول تفادى ضربات نوجهها إليه».

وهناك اعتباران:

أولهما: أنني لا أريد أن يتهمنا أحد بأننا نتحول إلى ملاحقة «صدام حسين» لأننا لم نستطع أن نمسك بغيره.

والثاني: أنني - كما تعرفون جميعا - أكره «صدام»، لكنني لا أريد أن يتصور أحد في العالم أنني أطارده من باب الثأر الشخصي لأبي (My Dad)!

وتشجع الجنرال «هيو شيلتون» (رئيس الأركان الذي كان على وشك قضاء مدته بعد أسبوعين يسلم بعدها رئاسة الأركان إلى الجنرال «مايرن» الذي كان جالسا بجواره على مائدة الاجتماع)، وكذلك قال - كما نقل «وودوارد» عنه في صفحة ٦١ بالحرف:

«إن هيئة أركان الحرب المشتركة لا ترى داعيا لإدخال العراق في المعادلة هذه اللحظة المبكرة، ورأينا أنه يصعب ضرب العراق الآن إذا لم تظهر صلة مباشرة تكشف عن مسئولية «صدام حسين» مباشرة عن هجمات ١١ سبتمبر.

فوق ذلك فإن هيئة الأركان المشتركة ترى أن استهداف العراق يؤدي إلى إحراج دول عربية صديقة نريد دعمها في حربنا ضد الإرهاب. ونحن نرى أن دعم هذه الدول لجهودنا أمر حيوي، زيادة على ذلك فإن استهداف العراق الآن كفيلا بأن يوقف مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط، ونحن نرى استمرارها ضروريا قبل البدء في ضرب العراق».

.....

.....

(يقطع «بوب وودوارد» سياق روايته لوقائع الاجتماع ليقول: «إن «كولين باول» كان قد سبق له أن تحدث مع الجنرال «شيلتون» في اليوم السابق، ولفت نظره إلى أن هناك مجموعة من المستشارين (أولهم «وولفويتز» و«بيرل») يرونها فرصة سانحة لضرب العراق، حتى إذا لم تكن هناك أسباب تتعلق بالحملة ضد الإرهاب»، وأنه قال للجنرال «شيلتون» أثناء هذا الحديث «إن هذه المجموعة أصبحت فالتة في

تصرفاتها، ومن الضروري إعادتها بسرعة إلى الصف وإبقائها فيه، لأن تحديد الأولويات بحزم ألزم الضرورات للسياسة الأمريكية الآن، ورد عليه الجنرال «شيلتون»: «إنه متفق بالكامل مع ما يقوله».

.....

.....

وتساءل الرئيس «بوش» موجهًا كلامه إلى الجنرال «شيلتون» سائلًا: «ما هي الإمكانيات الموجودة لدينا لضرب «بن لادن» وحكومة طالبان إذا لم يقوموا بتسليمه لنا؟».

ورد الجنرال «شيلتون»:

«إنه يخشى أن تقديراته في هذا الميدان سوف تكون «متشائمة»، بمعنى أنه ليست لدينا (البنتاجون) خطط جاهزة للعمل في أفغانستان، كل ما لدينا هو ضربات موجهة بصواريخ كروز، وهذه عملية لن تُحدث إلا حفرة على سفوح الجبال وليس أكثر!».

وتدخل وزير الدفاع «رامسفيلد» قائلا:

«إن القوات المسلحة الأمريكية تحتاج إلى مراجعة لمهامها إزاء ظروف متغيرة، وكان يمكن لها أن تكون أقدر على الاستجابة، إذا كان التوجيه إليها استهداف الدول التي تناصر «بن لادن»، لأنها هناك تستطيع أن تجد عدوا متجسدا توجه له ضرباتها، العدو حقيقى يملك أهدافا يمكن ضربها، وعدوا لا يظهر حين يشاء ويختفى حين يشاء، يفاجئنا بتوجيه ضرباته إلينا ويختفى حين نطارده بالعقاب».

وأحس الرئيس «بوش» (كما قال لبوب وودوارد) - «أنه ربما ظلم وزارة الحرب الأمريكية لأنه لم يترك لها فرصة كافية للتفكير والتخطيط فى ظروف متغيرة»، وهكذا وجه كلامه للجنرال «شيلتون» قائلا:

«أريد من هيئة الأركان المشتركة أن تعرف أننا أمام عالم جديد، وعلى الجنرال «شيلتون» أن يعود - الآن - إلى هيئة أركان حرب ويدرس معها الاحتمالات والممكنات

المطلوبة لضبط أمور هذا العالم الجديد، إننى أريد خطة كاملة، وأريد توقيعات محددة، وأريد أن تكون لدى فكرة عن الثمن الذى لابد أن ندفعه، أريد خيارات واسعة، أريد قرارات عاجلة تواجه أحوالا طارئة، أريد شيئا مؤثرا، شيئا دراميا يلفت الأنظار ويشد!..

.....

.....

طوال الشهور التالية بعد سبتمبر ٢٠٠١، يتابع «بوب وودوارد» فى كتابه تطورات الحرب على «بن لادن» - وعلى حكومة طالبان - وعلى اتساع أفغانستان - من خلال اجتماعات «بوش» مع مستشاريه، سواء فى المكتب البيضاوى للرئيس، أو فى قاعة اجتماعات مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض.

ثم يستفيض فى الحديث عن الطيران الأمريكى وقواعد الصواريخ الثابتة أو المتحركة فى البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج العربى، وكيف راحت تصب نيرانها على جبال أفغانستان، ويتابع مندوبى المخابرات المركزية يسلمون حقائب الدولارات بالملايين لزعماء القبائل والطوائف - لكن النتائج «لا تزال غير كافية»، لأن «أسامة بن لادن» وأعوانه اختفوا فى الظلال ولم يظهر لهم أثر، وانفكت دولة طالبان، وتحفرت قوات التحالف الشمالى الذى تشرف عليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تحاول إقامة حكومة جديدة فى أفغانستان، وتجرى اتصالات بملك أفغانستان العجوز «محمد ظاهر شاه» الذى اختار العاصمة الإيطالية منفى اختياريا له ومقاما، حتى يعود إلى وطنه ليرأس اجتماعا قبليا «لوى جيرجا»، تحضره الفرق المتنازعة فى أفغانستان، لأن البلد كله يوشك بعد الفوضى العارمة التى اجتاحتها أن يسقط فى هاوية حرب أهلية تحول أديانه القمعية وسط الجبال الشاهقة إلى بحيرات دم أسود بأحقاد الثار والطمع.

لكن ذلك كله مما يتابعه «بوب وودوارد» ويرصده لا يزال بعيدا عن تحقيق رغبات الرئيس «بوش»، خصوصا أن الجنرال «مايرز» (رئيس أركان الحرب الجديد) لم يتوان لحظة عن لفت الأنظار إلى «أن القوات الأمريكية لم تجد فى طول أفغانستان وعرضها غير تسعة أهداف فقط تستحق الضرب، وهذه الأهداف التسعة تم ضربها

فعلا، ولم يعد باقيا شىء، لدرجة أن الضربات الآن توجه إلى ما سبق ضربه وسلاح الدمار ينصب الآن على ما تم بالفعل تدميره.

ويروى «بوب وودوارد» أن القوات الأمريكية التى وصلت إلى أفغانستان، وراحت تطل على ذلك البلد عن قرب - روعها أن الناس هناك يحتاجون إلى الطعام قبل الصواريخ، وفى لحظة من اللحظات رَقَّ قلب الرئيس «بوش»، وتذكر رسالته المقدسة ليقول: «علينا أن نحاول تخفيف آلام هؤلاء الناس، دعونا نضربهم بطرود الطعام»، ثم استدرك بسرعة: «لكنى أريد حريقا هائلا من النيران يتحقق به التطهر، عندها يكون الغفران لأننا جميعا أبناء الله».

ثم يعود الرئيس الأمريكى كى يلح على «أنه لم يحصل بعد على «الانفجار العظيم» الذى أراده وطلبه».



وينتقل «بوب وودوارد» بالتفاصيل إلى كواليس البيت الأبيض، حيث تبدأ مجموعة مستشاريه داخل هيئة البيت الأبيض فى القلق، ومبعث القلق عدة أسباب:

١- الحملة فى أفغانستان يمكن أن تنتهى - دون أن يحقق الرئيس «بوش» ذلك العمل الدرامى الذى يأمل فيه.

٢- وإذا مضت الأمور على هذا النحو «الفاتر»، فمن المشكوك فيه أن يستطيع الرئيس «بوش» أن يقود حزبه فى انتخابات التجديد النصفى (نوفمبر ٢٠٠٢) إلى انتصار ضد الديمقراطيين، وقد يفقد الحزب الجمهورى أغلبيته الضئيلة (وهو صوت واحد) فى مجلس الشيوخ.

٣- وإذا حدث ذلك فإن ترشيح الحزب لبوش لمدة رئاسة ثانية (سنة ٢٠٠٤) قد يتأثر، كما أن فوزه أمام مرشح ديمقراطى («آل جور» - أو «هيلارى كلينتون» - أو أى حسان أسود يظهر فجأة ليتقدم صفوف الحزب الآخر) - قد يصبح موضع شك، خصوصا أن ما جرى فى الانتخابات الرئاسية السابقة يصعب تكراره لاحقا.

وعليه فإن القضية لم تعد الإرهاب، ولا «بن لادن»، ولا أفغانستان، وإنما هى مستقبل الرئيس وسجل إدارته.

وهكذا ينتقل مركز الثقل في القرار الأمريكي إلى هيئة مستشاري البيت الأبيض، وفيها ثلاثة رجال وامرأة:

الرجال هم: «أندرو كارد» (رئيس أركان البيت الأبيض) - و«كارل روفى» (كبير مستشاريه للشئون السياسية الداخلية) - و«آرى فليشر» (المتحدث الصحفي باسمه).

والمرأة هي السيدة «كارين هيوز» المسئولة عن العلاقات العامة (بما فيها المكتب الخاص المكلف بإعداد خطب الرئيس)).

.....

.....



صورة

مع بداية الفصل الخامس عشر من كتابه (صفحة ٢٠٥)، يصل «بوب وودوارد» في روايته إلى حيث يقول:

صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر، كان «كارل روفى» (كبير مستشاري الرئيس للشئون الداخلية) في بيته شمال غرب واشنطن، لقد انقضت أسابيع منذ وقعت هجمات ١١ سبتمبر، ولم تكن تلك بالنسبة لهذا الرجل فترة سعيدة، لقد عرف «جورج بوش» (الابن) أثناء عمله السابق مع والده، وأصبح مستشاره الانتخابي عندما طرح ترشيح «دوبيا» للرئاسة جدياً، ولم يكن «روفى» قد حضر أياً من اجتماعات رئيسه مع كبار أعضاء إدارته من الوزراء، ولا شارك في اجتماعات مجلس الأمن القومي، وسبب استبعاده أن الرئيس «بوش» ونائبه «تشينى» توافقا على أنه ليس من المستحسن مشاركة مسئول عن السياسة الداخلية في اجتماعات إدارة الأزمات الدولية أو مجلس الأمن القومي المخصصة للحرب ضد الإرهاب، لأن ذلك خلط بين «الخارجي والداخلي»، فتلك هي التقاليد، ومخالفتها الآن قد تعطى إشارات خاطئة.

وكان «روفى» يتفهم ذلك، لكنه يوماً بعد يوم أخذ يقتنع ويزيد اقتناعه بأن

القرارات السياسية المهمة أو شكت أن تتداخل مع الاعتبارات المباشرة والحيوية التي تخص مستقبل «بوش» وإدارته، وكان ذلك التداخل يلح عليه بصرف النظر عن حرب أو لا حرب، واعتقاده الراسخ الآن أن الحكم على «بوش» في فترة رئاسته الأولى وفرصته الرئاسية الثانية - سوف يتأثر سلبا وإيجابا بما جرى يوم ١١ سبتمبر وبما يجري بعده.

كان «روفي» يعتبر نفسه «مهندس» نجاح «بوش» في انتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٠. وكان قد دعا يوم الجمعة ٥ أكتوبر إلى اجتماع في مكتبه، لاحظ فيه المجتمعون أن شعبية «بوش» قد وصلت إلى الذروة، ولامست نسبة ٩٠٪ (وفق استطلاعات وكالة A.B.C. وجريدة الواشنطن بوست معا).

وقد علق «روفي» على هذه الأرقام بقوله:

«إن هذه النسبة مزعجة بمقدار ما هي مريحة، والسبب أن دراسة التجارب السابقة تشير إلى أن ارتفاع شعبية أي رئيس إلى هذا الحد سوف يتبعها في ظرف أسابيع قليلة هبوط ضروري - صغير أو كبير - ذلك يتوقف على الظروف كما حدث في تجربة «جورج بوش» (الأب)، والآن (الجمعة ٥ أكتوبر) قرر «كارل روفي» أن يذهب إلى مقابلة الرئيس (الابن) قبل أن تنقله الهليكوبتر إلى «كامب دافيد» لعطلة نهاية الأسبوع، وقصده أن ينبهه مبكرا إلى الاحتمالات، وبالفعل فقد لحق به في مكتبه يقول له: «إنه في وقت حرب الخليج (الكويت) سنة ١٩٩١، وصلت شعبية والده إلى ٨٢٪، لكنها في ظرف ثلاثين أسبوعا تراجعت إلى نسبة ٥٩٪، ثم ظلت تتراجع حتى خسر معركة الانتخابات وفاز «بيل كلينتون».

وحاول «بوش» (الابن) أن يتظاهر بعدم الاهتمام، فقال لرئيس أركان البيت الأبيض:

«لا تضيع وقتي بمثل هذه الأرقام لأنها مزاجية، وأنا أعتبرها بمثابة وضع أصبع على النبض لقياس سرعته في أوقات يتغير فيها الشعور العام في ظرف ساعات قليلة».

لكن «روفي» كان يعرف عن اهتمامات رئيسه بأكثر مما يدعى به الآن، فهو من

تجربته يرى «بوش» يصرف وقتا طويلا كل يوم فى متابعة قياسات الرأى العام، ويحصى أرقامها ولاية بعد ولاية!



صورة

وانتظر «كارل روفى» عدة أسابيع ثم قرر على مسئوليته أن يحاول استطلاع الحقائق بشأن ما يجرى، ومع أنه يتابع أخبار الضرب الذى بدأ فى أفغانستان، فإنه يشعر على نحو ما أن الأمور ليست على الطريق الصحيح. من وجهة نظر انتخابية على الأقل وذلك ما يهمه. وكذلك ذهب بنفسه إلى مقابلة وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» يسأله عن سر هذا الفتور فى إيقاع الحوادث، ورد عليه «رامسفيلد»:

«لأن الأهداف فى أفغانستان انتهت، لم تعد هناك أهداف نضربها، لم تكن فى أفغانستان من الأصل أهداف تستحق الضرب».

وسأله «كارل روفى»: «إذن فكيف نواصل الحرب؟».

ورد عليه «رامسفيلد» بسؤال: «قل لى كيف يمكن أن نكسب حربا لا نستطيع فيها أن نركز على عدو؟!».

وأبدى «روفى» هواجسه من العواقب السياسية لهذا الفتور فى وتيرة حرب لم تعد لها أهداف تركز عليها، ورد عليه «رامسفيلد» بقوله:

«إنهم لا يريدون أن يأخذوا أية مخاطر.. لا تفعل شيئا ولن يلومك أحد، تحرك لتفعل شيئا وسوف يحصون عليك الأخطاء، وأنا شخصا مستعد لاحتمال التبعات، لكن المهم أن نتحرك».

واستطرد «رامسفيلد»:

«هناك نقطة سوف يتحتم علينا عندها أن نقوم بشيء ما فى مكان آخر من العالم، مكان آخر غير أفغانستان، ذلك ما قلته وكررت، ومازلت أقوله وأكرره، لكن هناك من لا يريدون أن يسمعوا، لابد أن نوجه ضرباتنا بعد الآن إلى الدول الراعية للإرهاب، الدول الإرهابية.. العراق أولها - «صدام حسين» ليس له صديق فى العالم

يدافع عنه حتى فى روسيا وفى الصين، وهو رجل يصعب على أحد أن يقول كلمة طيبة فى حقه».

ثم يزيد:

ليس لدينا - على أى حال - نقص فى قائمة هذه الدول: هناك إيران، سوريا، السودان، ليبيا، وبالطبع كوريا الشمالية.

وتتعدد فى البيت الأبيض اجتماعات ومناقشات وبحث عن خيارات تبدو ممكنة أو حتى مستحيلة، وحلت لحظة تلاقت فيها الضرورات الانتخابية للرئيس، مع الرغبات الملحة للجناح الإمبراطورى فى الإدارة («ريتشارد تشيىنى»، «دونالد رامسفيلد»، «ريتشارد بيرل»، «بول وولفويتز»، وغيرهم..).

لكن كتاب «بوب وودوارد» بلغ نهايته، والقرار معلق فى الهواء!

خامسا: عندما حلت بغداد محل كابول!

يجىء الدور الآن على صورة أخيرة هى الختام الحقيقى لما كتبه «بوب وودوارد»، مع أنها ليست واردة فى كتابه «بوش فى حرب»، وإنما جاء بها كتاب آخر غيره وهو كتاب «الرجل المناسب» The Right Man، وذلك مرجع مهم لأن صاحبه وهو «دافيد فروم»، كان واحدا من فريق «كارين هيون» (مستشارة العلاقات العامة للرئيس ومستولة المكتب الخاص المكلف بكتابة خطبه).

كان «دافيد فروم» محررا مرموقا فى جريدة «وول ستريت جورنال» تميز بقدرته على صياغة الأفكار المعقدة فى عبارات مبسطة، ولذلك فإن «كارين هيون» بمشورة من مساعدتها «مايكل جيرسون» طلبته للعمل فى البيت الأبيض - حتى تستفيد من مواهبه فى كتابة خطب الرئيس «جورج بوش».

وهنا تظهر الصورة الأخيرة - وهى خطيرة - وتستحق أن تتوقف سرعة عرض الكتاب عندها - ابتداءً من صفحة ٢٢٤ من كتاب «دافيد فروم» عن «الرجل المناسب» (وهو يقصد «جورج بوش»!).

ويبدأ الفصل الثانی عشر (صفحة ٢٢٤) على النحو التالي :

فى أواخر ديسمبر سنة ٢٠٠١، اتصل بى (فى مكتبى بالبيت الأبيض) كبير كُتاب خطب الرئيس وهو «مايكل جيرسون» (المساعد الرئيسى لكارين هيوون) قائلا لى :

«عندى اليوم مهمة تتعلق بخطاب الرئيس السنوى عن «حالة الاتحاد» (يلقيها أواخر شهر يناير ٢٠٠٢) - فهل نستطيع الاعتماد عليك فى صياغة فقرة أو فقرات تكفى لشرح الأسباب التى تدعونا إلى تقصد العراق (Going after Iraq).

يواصل «فروم» روايته فيقول :

«كان واضحا لى أن طلب «جيرسون» منى هو كتابة الفتوى التى تبرر حربا على العراق توضع فى سياق خطاب الرئيس عن «حالة الاتحاد» (آخر يناير ٢٠٠٢). يستطرد «فروم» :

«فهمت مقصد «مايكل جيرسون»، وسألته هل يستطيع أن يعطينى مهلة إلى ما بعد الغد أتقدم بعدها إليه بمشروع صيغة يمكن قبولها؟ - ورد على «مايكل جيرسون» بقوله : «شأنك غريب، أنت تحتاج إلى يومين كاملين لى تتوصل إلى صيغة يفتح بها الرئيس هذا الملف».

فهمت وأدركت على الفور أن قرار الحرب ضد العراق قد اتخذ، وأن صياغة أكثر الفقرات حساسية وخطورة فيه قد أوكلت لى، وكنت أعرف أن هناك مجموعة من خمسة غيرى فى مكتب العلاقات العامة يعكفون على كتابة مشروع الخطاب، كل واحد منا يكتب جزءا، ثم يسلم كل منا ما توصل إليه إلى «مايكل جيرسون» الذى يعيد «تحريره» لتوحيد الأسلوب، ثم يعطيه لكارين هيوون (مسئولة العلاقات العامة)، تراجععه وتضيف إليه لمساتها، بحيث يصبح جاهزا للعرض على الرئيس ومستشاريه السياسيين.

(وفى العادة فإن كُتاب خطب الرئيس لديهم ما هو كاف من التوجيهات والمعلومات والتقارير ومحاضر الجلسات، بحيث يكتب كل واحد منهم ما هو مُكَلَّف به وتحت يده مادة تكفيه) - وقد شرح «فروم» طبيعة هذا العمل الذى يقوم به حتى

وصل إلى صفحة ٢٣١، لكي يركز على تناوله لمسألة العراق، وكيف فكر في مقاربتها بصياغة فقرة - أو فقرات - عنها في خطاب الرئيس «جورج بوش» عن «حالة الاتحاد» أمام الجلسة السنوية المشتركة لمجلس الكونجرس - فيقول:

«سألت نفسي من أين أبدأ:

من السهل جدا تبرير حرب على «صدام حسين» لأنه أسوأ من يمكن أن نلقاهم على طول المسافة من الجزائر إلى كابول، لكن المشكلة في هذه النقطة أن رئيس الولايات المتحدة لا يصح له أن يتحدث عن التاريخ القديم لصدام حسين، (لأنه لا مجال لحسابه الآن عنه بعد السكوت الطويل عليه)، ثم إنه (الرئيس) لا يستطيع أن يتحدث عن التاريخ القريب (وإلا بدا ذلك نقدا للإدارات السابقة التي سكنت على ما فعل ولم تحاسبه)، ونحن لا نريد أن نوجه لوما إلى إدارة سبقت لأننا في شأن الحرب نفضل سياسة تعلق على أي خلاقات حزبية، لأننا في قرار الحرب نريد وفاقا بين الحزبين.

وإذن فأنا لا أستطيع استعمال هذه الحجة.

انتقلت إلى التفكير في ذريعة أخرى: لقد قرأت كثيرا عبارة أن «صدام حسين» استخدم الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد في العراق، أي ضد شعبه، لكنني لو استعملت هذه الذريعة في الخطاب فإن أعضاء الكونجرس وأفراد الشعب قد يتساءلون «وأي كنا منذ حدث ذلك، وهو سؤال وجيه - لكنه مرة أخرى سوف يُلقى اللوم على الذين سكنتوا عن هذا العمل الشنيع، خصوصا أن «بوش» (الأب) كان في البيت الأبيض حينها نائبا للرئيس «ريجان»)، وإذن فإن الذريعة الثانية لا تصلح لتأسيس خطاب عن ضرورة الحرب مع العراق.

وصلت في التفكير إلى تهمة محاولة اغتيال «بوش» (الأب) أثناء زيارته للكويت سنة ١٩٩٣، لكنني عدلت عن هذه الذريعة مرة ثالثة، لأن أي كاتب من الدرجة الثالثة يستطيع أن يجد فيها مجالا لاتهام الإدارة بأنها تسعى للثأر الشخصي (Omerta) على طريقة عصابات المافيا.



يستطرد «دافيد فروم» (صفحة ٢٣٢) قائلاً:

«فى بعض الأحيان يكون أفضل أسلوب للبحث عن مدخل لخطاب سياسى، هو التفتيش أولاً عما يحتمل أن يقوله «الخصوم» الذين يعارضونه. وفى حالة العراق تُثار دائماً نقطتان:

الأولى: أنه لم تثبت لصدام حسين صلة بحوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فلماذا نعاقبه؟

والثانية: أن «صدام حسين» ديكتاتور طاغية، لكن «ستالين» كان كذلك أيضاً، ونحن لم نحاربه، وإنما اكتفينا باحتواء الاتحاد السوفيتى، فلماذا نشهر على «صدام حسين» حرباً لم نقم بها ضد «ستالين»، إلا إذا اعترفنا أن قوة الاتحاد السوفيتى ردتنا، فى حين أن ضعف العراق يغرينا!».

يستطرد «فروم»:

«كنت أعرف أننا نريد تغيير النظام فى العراق، لكن ظننى أن رأى العام سوف يتساءل - هل نظام «صدام حسين» وحده هو الذى يستحق التغيير؟، وإذا كنا سنغير المنطقة كلها، إذن فنحن نتحمل بعبء لم تتحمله الإمبراطوريات التى حكمت المنطقة من الرومان إلى آل عثمان!».

يعود «فروم» إلى طرح أفكاره بينما هو متشغل بإعداد ما يخصه فى خطاب الرئيس:

«إن الرئيس يحتاج - باعتباره الرئيس - أن يقول شيئاً واضحاً يربط «صدام حسين» بمستقبل استقرار السلام فى العالم، بحيث يظهر أن المطلوب هو تصفية الخطر على هذا المستقبل وليس مجرد رده».

توصلت من هنا إلى فكرة رئيسية مؤداها «أن ضرب «صدام حسين» جزء من مواجهة المخاطر التى تهدد سلام العالم»، لأنه أول الشرور.

يوصل «فروم»:

توصلت إلى صياغة حول ما فكرت فيه وعرضتها على «مايكل جيرسون» وعلى «كارين هيوز»، وقد جلسنا لمناقشة الصياغات النهائية لأجزاء الخطاب في مكتب «كونداليزا رايس» (مستشارة الأمن القومي للرئيس)، وكان عليها أن تراجع نصه الأخير قبل أن ندخل به إلى المكتب البيضاوى.

وقد أعجبت «كونداليزا رايس» بالصيغة التي اقترحتها، ورأت أنها تتسع لآخرين بينهم إيران، وأضافت «نحن نريد إيران كذلك»!

يستطرد «فروم»:

ودارت مناقشة بدا فيها أن أول بلدان فى طابور الشر: العراق وإيران، بلدين إسلاميان، وذلك يمكن أن يولد حساسيات لا نريدها فى العالم الإسلامى، واقترح «جيرسون» أهمية إضافة دولة ثالثة غير إسلامية، وقالت «كوندى»: «كوريا الشمالية»، وعقبت قائلة: «إذن فإن الثلاثة معا أصبحوا محورا للشر، ولا داعى لأن نقول من الآن أن الشر طابور طويل». وهكذا جرت ولادة تعبير «محور الشر»، وقد أسعدنى أن الرئيس «بوش» قرأ الفقرة المتعلقة بالعراق فى خطابه كما كتبتها نهائيا. لم يغير فيها حرفا!

وعندما أذيع خطاب الرئيس عن «حالة الاتحاد»، كان العنوان الذى قدم له على شاشات التليفزيون وعلى الصفحات الأولى لكل وسائل الإعلام الدولى هو: «محور الشر».

.....

.....

(كذلك حكى «دافيد فروم» فى كتاب «الرجل المناسب»، وجاءت حكايته واضحة لا تقبل التباسا أو شكاً).

.....

.....

وهنا يثور سؤال :

«ما الذى يدعو أحد كتاب خطب رئيس الولايات المتحدة إلى رواية هذه التفاصيل عن دخائل عمله؟».

والسبب يساوى وقفة أخيرة يتطرق إليها «فروم»، ويروى وقائعها على النحو التالى :

«لقد حدث أن خطاب الرئيس عن «محور الشر» لقي استحسانا واسعا لدى الرأى العام فى الولايات المتحدة، وأصبحت عبارة «محور الشر» حديث الناس فى كل محفل، وكانت زوجة «دافيد فروم» سعيدة، وكذلك فإنها كتبت لأمها رسالة إليكترونية تقول فيها «إن زوجها «دافيد» هو الذى صاغ هذا التعبير فى خطاب الرئيس، وهو سعيد جدا بهذه الدرجة العالية من القبول العام».

وتسرب الخبر إلى صحفى معروف «روبرت نوكاك»، فأشار إليه فى بند لا يزيد على ثلاثة سطور ضمن عامود يكتبه.

وظهرت الواشنطن بوست فى الصباح، وعند الظهر كان «دافيد فروم» يتلقى دعوة عاجلة من رئيسه «مايكل جيرسون» (كبير كُتَّاب خطب الرئيس)، الذى أبلغه بلهجة مقتضبة وملامح عابسة: أولا - أن الرئيس لا يريد «تسريبات» تفضى للصحف عما يجرى فى البيت الأبيض لأن تلك كانت «المصيبة» فى رئاسة والده. وثانيا - فإنه ليس من حق كُتَّاب خطب الرئيس (ولا زوجاتهم) أن يتحدثوا عن أسرار عملهم، مهما كانت دوافعهم إلى ذلك، وعليه ولسوء الحظ «يا عزيزنا دافيد» فإن هذا اليوم هو آخر أيامك فى البيت الأبيض!

وخرج «دافيد فروم» من البيت الأبيض عائدا إلى عمله الأصلى فى جريدة «وول ستريت جورنال»، وتذكر أنه بالدرجة الأولى صحفى محترف، وقرر أن يكتب حكايته مع عقل الرئيس (يقصد «كارل روفى»)، ومع صوت الرئيس (يقصد كُتَّاب خطبه)!

.....

.....

(وهكذا فإن اثنين من الصحفيين في واشنطن سجلا على الورق ما رأيا وسمعا.

□ «بوب وودوارد» الذي عرض خلفيات ولحات وشريط صور تحكى وتستفيض.

□ و«دافيد فروم» الذي قدم مشهد الختام فى لعبة الأقنعة، حين جرى استبدال صورة الشيخ «أسامة بن لادن» (الظل-الشبح القادر على الاختفاء فى الظلال)- بصورة الرئيس «صدام حسين» (الجسد الذى يمكن أن يُطال ويُضرب حتى يتحول إلى أشلاء وسط أنقاض).

.....

.....

(لم تكن فى حسابات البيت الأبيض تلك اللحظة أسلحة دمار شامل يملكها النظام فى العراق ويُراد نزعها منه، ولم يكن فى الحسابات ديكتاتورية تخنق شعب العراق ويُراد كسر قبضتها عن رقبتة، ولم تكن هناك ديمقراطية وحرية غابت عن أرض العراق فجأة ويُراد لها أن تشرق مع الربيع الجديد، ولم تكن هناك صلات بتنظيم القاعدة وخلاياها الإرهابية المنتشرة فوق سطح الكرة الأرضية ويُراد تصفيتها ضمن الحملة العالمية على الإرهاب.

كل ذلك لم يكن فى الحساب، ولا كان مما يمكن أو يصح انتظاره، لأنه مخالف لطبائع وحقائق الأشياء، والواقع والصحيح أنه كانت هناك أحوال إنسانية، وصراعات سياسية، ومطالب إمبراطورية، وضرورات بتروولية، ولوازم انتخابية، وكله يتداخل ويختلط فى وعاء طبخ القرار الأمريكى، وكل طبق يحتاج إلى محسنات للطعم ولبسات جمال على الشكل ترضى الذوق وتفتح الشهية، وعندها تجيء لحظة إضافة المغريات من نوع «نزع أسلحة الدمار» و«إبعاد الديكتاتورية» و«ضمان حقوق الإنسان» و«مستقبل الديمقراطية»!.

.....

.....

صناعة القرار الأمريكي - الآن



أولاً: إمبراطورية قطاع خاص

تظل الإمبراطورية الأمريكية قضية أساسية تستدعي البحث والدرس، وبعدها فإن ما جرى ويجرى في العراق طوال الأسابيع الأخيرة - عملية ممارسة لقوة هذه الإمبراطورية تثير الألم والوجع، وسوف تظل كذلك حتى يجيء الأوان ويتمالك العالم أعصابه وإرادته - لكنه بدون البحث والدرس في القضية الأساسية فأى تناول للممارسات سطحى، وكل وصفة لعلاجها مهدئ، يدارى عللها ولا يداويها!

وعليه فإن الوقوف أمام المشروع الإمبراطورى الأمريكى سواء فى ذلك نظرياته المتطورة مع الوسائل الحديثة، أو رجاله المتغيرون مع العصور المستجدة - هو الذى يشرح ما جرى ويجرى فى العراق (وربما فى غيره)، ويكشف كيف جاء رجال من أمثال «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الأمريكى الحالى)، و«دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع ومهندس حملة العراق)، و«بول وولفويتز» (مساعد وزير الدفاع) و«ريتشارد بيرل» (رئيس لجنة سياسات الدفاع السابق) - فأمسكوا بمفاتيح القرار الأمريكى، ثم فتحوا الأبواب على آخرها واحتلوا واحدة من أغلى العواصم، وأغناها إسهاماً فى الثقافة العربية الإسلامية، وأبرزها تأثيراً فى المحيط الحضارى الإنسانى الأوسع والأكبر.

وليس أشد إثارة للملل فى الفكر العربى المعاصر من هؤلاء الذين ينسبون كل وقائع التاريخ إلى تدبير المؤامرة - غير أولئك الذين يتوهمون أن الإمبراطورية مبررة خيرية، وأن مطالب الهيمنة دعوة هداية ورُشد تشع من البيت الأبيض الأمريكى، أو من وزارة الدفاع (البنتاجون) - أو من مقار الشركات العملاقة - أو من مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية ابتداء من «مجلس العلاقات الخارجية» فى نيويورك وحتى مؤسسة «راند» فى كاليفورنيا.

وداعى الملل أن أصحاب نظرية التاريخ المتأمر، ومعهم أنصار نظرية الهيمنة العذراء - كلاهما يثير الغبار والدخان من حول واقع الحال، ومجمله أن العلاقات

الدولية صراعات قوى، ومصالح تمارس فعلها بالنار، وتندفع إلى سباق الحياة بأقصى سرعة يسمح بها العقل والعلم، وهى تجرب فرض إرادتها بكل الوسائل - علنا وسرا - إقناعا وقسرا - حربا مكشوفة أو تربصا فى الظلام. وهنا فإن التاريخ يصعب - جُزأ - اعتباره مؤامرة مستمرة، لكنه فى اللحظة نفسها يصعب - إطلاقا - اعتباره فردوسا للأطهار!



والواقع أن تاريخ الإمبراطوريات يكشف أشياء، كما أن تجربة هذه الإمبراطورية الأمريكية تضيف إلى الكشف القديم أشياء أكثر، لأن هذه الأخيرة ظاهرة مستجدة، كما أن صناعاتها طراز مختلف عمن سبقوهم على نفس الطريق، فلم يحدث من قبل أن اختلطت المشروعات الإمبراطورية الكبرى بالمصالح الشخصية المباشرة كما يحدث فى حالة المشروع الإمبراطورى الأمريكى اليوم، وأول الأسباب أن التجربة الإمبراطورية الأمريكية فى الجانب الرئيسى منها - مشروع مالى (شبه خاص!) وهنا اختلافه عما سبقه. ومع التسليم بالعلاقة العضوية بين الإمبراطورية والثروة فإن المشروع الأمريكى غير ترتيب العلاقة وبَدَل تركيبتها، وجاء بأحوال غير مسبقة فى نشأة الإمبراطوريات وقيامها.

.....

.....

وهنا يكون مناسبا طرح عدد من البدهيات قبل الاستطراد فى الموضوع:

١ - منها أن «الإمبراطورية» حلم لا يقوم على المزاج الشخصى لأمير أو ملك أو رئيس يستهو به أن يسمى نفسه إمبراطورا، (مثل «هياسلاسى» الذى اتخذ لقب إمبراطور إثيوبيا (لعموم أفريقيا) فى أوائل القرن العشرين، أو مثل «بوكاسا» الذى قام بوضع تاج على رأسه فى أواخر نفس القرن إمبراطورا على طريقة «نابليون»، فتلك وغيرها من نزوات البشر) - بل يقوم الحلم الإمبراطورى على ضرورات أمن وطنى، ومطالب صراع دولى، وحوافز سباق نحو التوسع والثروة على اتساع القارات وعبر المحيطات، كما حدث فى التاريخ الحديث مع إمبراطوريات البرتغال وهولندا وأسبانيا وبريطانيا وفرنسا (وغيرها).

٢ - ومنها أن «الإمبراطورية» لا تظهر وتكبر بطريقة عفوية وتلقائية، وإنما تنشأ وتكبر بدرجة من القصد والجهد تتولى تصميم وهندسة المشروع الإمبراطورى، وتقوم على توجيه حركته، لأنه ليس هناك وطن أو أمة أو دولة تنام فى المساء وتستيقظ فى الصباح، فإذا هى قوة إمبراطورية غالبية، قادرة على تطويع غيرها وحكمه، وإنما يتشكل أى مشروع إمبراطورى بضرورات، ومطالب، ووسائل، وأدوات واعية وفاعلة، وحتى إذا بدت نشأة المشروع الإمبراطورى حلما فإن ظهور الحلم - خلافا للوهم - سعيه الدؤوب والمقتدر إلى تجاوز الحدود لتحقيق طلبه خطوة واثقة - بعد خطوة واثقة !

٣ - ومنها أن الإمبراطورية فى تلك الأحوال كانت مشروعات كبرى لشعوب وأمم ودول، تحمل بها الأمراء (مثل «هنرى الملاح» فى البرتغال) - والملوك (مثل إليزابيث الأولى فى بريطانيا) - والوزراء (مثل «كولبير» وزير «لويس الرابع عشر» فى فرنسا) - وكان هؤلاء الأمراء والملوك والوزراء هم الذين وجهوا رجالهم إلى ركوب البحر واجتياز البر (مثل «كريستوفر كولمبس» الذى اكتشف أمريكا لحساب ملوك أسبانيا - ومثل «فاسكو داجاما» الذى اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند لصالح ملوك البرتغال، وأقام مستعمرة أنجولا على الشاطئ الغربى للقارة الإفريقية ومستعمرة موزمبيق على شاطئها الشرقى - ومثل «كليف» غازى الهند ومؤسس حكومتها البريطانية فى «كلكتا» ثم فى «دلهى»)، والمعنى أن الإمبراطورية كانت دائما مشروعا عاما يحمل رمزا ملكيا، ويحمل راية وطنية، ويمثل مصلحة عليا، وهو بهذا التكليف يحرك الأساطيل ويوجه الجيوش، ويغزو البلدان، ويحكم الأقوام، ويستولى على الثروات.

٤ - ومنها أن الإمبراطورية على طول الزحف الإمبراطورى من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين كانت مجلبة للمنافع العامة: الاقتصادية والاستراتيجية، ووسيلة لتكديس تراكم فى الثروة فاق الحدود فى بعض الأحيان - لكن نسق الحقائق بقى جليا طول الوقت:

- أى ظلت الإمبراطورية مشروعا وحافزا عاما لشعب أو أمة تعبر عنهما إمارة أو مملكة أو دولة تحصلت على أدوات المنعة والقوة.

- وظلت حظوظ الأفراد فى الثروة تالية للإمبراطورية (حتى وإن مشيت بعض
الطلائع على مسئوليتها تمهد وتجس الأرض وتستكشف) - أى أن المكاسب
الرأسمالية الطائلة كانت مثل العربة تجيء وراء القاطرة وليس قبلها.
٥ - وظلت الإمبراطورية موقع القيادة، لا ترضى للقوة أن تتورط وراء الطمع بغير
تدبير، ثم إنه بعد أن تؤدي القوة دورها الإمبراطورى المحسوب، يكون للفرصة
الشخصية أن تبحث عما تريده حيث تجده!

.....

.....

[وعلى سبيل المثال تظل الإمبراطورية الأسبانية فى أمريكا اللاتينية فى بعض
جوانبها قصة تُعاد صياغتها وتستعاد روايتها فى تجارب إمبراطورية متعددة، فقد
اشتهرت بدايات ذلك العصر الإمبراطورى الأسبانى بأنها «القرن الذهبى لأسبانيا»،
وعلى طول ذلك القرن فقد خصص الملوك الأسبان أقوى أساطيلهم فى المحيط
الأطلسى لجلب الذهب، وقد عرف هذا الأسطول باسم «أسطول الكنوز»، وكانت
سفنه هى الأحداث والأسرع، والحاملة لأقوى المدافع، وقادته أنجح أمراء البحر
الأسبان.

وكانت كنوز ممالك «مونتزوما» فى المكسيك «والانكا» وسط جبال «الأنديز» هى
نهر الذهب الذى سال وفاض، حتى أعيد صب قناطير منه - مرة على شكل سرير
من الذهب الخالص، تستقبل عليه الملكة «إيزابيلا الثانية» عُشاقها فى قصر
الارانخويز (ضاحية مدريد الجميلة).

أى أنه بصرف النظر عن سفاهات الملوك والباطرة - فإن قواد حملات جلب
الذهب الأسبان مثل «كورتيز» (الذى نهب كل ما عثر عليه من ذهب مملكة
«مونتزوما»)، ومثل «البوا» (الذى نهب ذهب قبائل أمريكا الوسطى) - عملوا باسم
الملوك ولحسابهم، حتى أن «البوا» عندما عبر برزخ بنما من الغرب إلى الشرق
ورأى المحيط الهادى أمامه - قام بسرعة بتنظيم مراسم احتفال يعلن فيه أن هذا
المحيط اللامتناهى أصبح من هذه اللحظة بحراً خاصاً مملوكاً مباشرة «لصاحب
الجلالة الأسبانية».

.....

.....

ولعل محاضر مجلس العموم البريطاني - بالذات محضر يوم ١١ فبراير سنة ١٨٦٨، تقدم نموذجاً دقيقاً لعلاقة العام والخاص في المشروع الإمبراطوري.

كان اجتماع مجلس العموم يومها مخصصاً لبحث نفقات واحدة من الخطبات الإمبراطورية المشهورة في التاريخ البريطاني، هي صفقة شراء حصة مصر في شركة قناة السويس، وكان خديو مصر («إسماعيل باشا») قد عرضها للبيع مقابل أربعة ملايين من الجنيهات الذهبية، وبادر رئيس الوزراء البريطاني - وقتها - «بنيامين دزرائيلي» (وهو اليهودي الوحيد الذي وصل لرئاسة الوزارة البريطانية حتى اليوم) إلى قبول العرض، ولأن مجلس العموم البريطاني كان في إجازة - ولأن الخزانة البريطانية لم تكن تستطيع تدبير وتقديم هذا المبلغ سرا (حتى لا يعرف به منافس أو عدو) - ولأن تدبير المبلغ كان لا بد أن يحصل بسرعة (لأن خديو مصر يتعجل وصول الذهب إلى يديه) - فإن «بنيامين دزرائيلي» قام بإقناع عائلة «روتشيلد» بإقراض المبلغ للحكومة البريطانية وتجهيزه في ظرف ٢٤ ساعة كي تحمله الباخرة «بليموث» قبل أن تبدأ رحلتها العادية إلى الإسكندرية، ويجري تسليمه إلى خديو مصر مقابل تسلم أسهمه في شركة قناة السويس.

وطبقاً لمحضر مناقشات مجلس العموم (المجلد الثالث - الصفحات من صفحة ٦٥٢ إلى صفحة ٦٦١ بتاريخ ٢١ فبراير ١٨٧٦) - فإن وزير الخزانة طلب من المجلس اعتماد الصفقة وتخصيص المبلغ اللازم لها، وفوقه مقدار العمولة المستحقة عليها (بنسبة ١٥٪) «للسادة روتشيلد» وشركاهم.

كان وزير الخزانة السير «ستافورد نورثكوت» هو الذي عرض مشروع القرار، لكنه عندما احتدمت المناقشات وقف رئيس الوزراء «دزرائيلي» بنفسه يرد على تساؤلات واعتراضات عدد من أعضاء المجلس انتقدوا الصفقة بما فيها دور «روتشيلد»، متسائلين عن سبب الاستعانة ببيت مالي، وتركز الكثير من سخطهم على حجم عمولته:

ولعلعت أصوات المعارضين فى مجلس العموم ذلك اليوم.

○ كان بعضهم يرى أن قناة السويس مشروع فرنسى لا يصح لبريطانيا أن تشارك فيه، لكن رئيس الوزراء «دزرائيلى» قال إن ذلك الرأى كان من البداية «قصرُ نظر إمبراطورى» لا يغتفر للمسؤولين عنه فى وقته، لأن قناة السويس أقرب طريق إلى الهند، وعلى بريطانيا أن تعوض الآن ما فاتها بشراء حصة تُقارب النصف فى شركة قناة السويس (وهى حصة مصر).

(وكان بعضهم يتخوف من أن شركة قناة السويس اشتربت لكى تعطى حصة لخدو مصر، أن تكون أسهمه صامته ليس لها حق فى التصويت فى مجلس إدارة الشركة، أى أن ممثلى الخديو أعضاء لهم حق الحضور دون حق الكلام، ورد «دزرائيلى» الإنجليزى بأن «الأعضاء المحترمين الذين أشاروا إلى أن الحصة المصرية صامته ينسون أنها عندما تصبح فى يد الحكومة الإنجليزية فإنها سوف تكتسب بالضرورة مقدرة النطق، وبالتالي حق التصويت).

○ وكان بعضهم يتساءل عن حكمة الاستعانة ببنك خاص لتمويل الصفقة، ورد «دزرائيلى» بأن «مجلس العموم كان فى إجازة ولو دعى لجلسة طارئة لَلَفَت ذلك أنظار العالم بما فيه الحكومة الفرنسية، وهى كفيلة بأن تصطنع من العراقيل ما يكفى لإفساد الصفقة، لتحول دون دخول الحكومة الإنجليزية بحصة تقارب النصف فى شركة القناة.

○ وأخيرا أبدى بعضهم شكه فى دور «البيت المالى» الذى كُلفَ بالمهمة وجهز الذهب فى أربع وعشرين ساعة، ثم تقاضى عمولة مقدارها ١٥ ٪، ورد «دزرائيلى» متسائلا فى البداية: «هل يتصور الأعضاء المحترمون أن المستر «روتشيلد» أو غيره من الأغنياء يحتفظ تحت يده نقدا - سائلا - بمبلغ كبير من الذهب يوازى المطلوب لشراء حصة النصف فى شركة قناة السويس؟» - ثم رد على سؤاله قائلا: «بالطبع لا يوجد مثل هذا الرجل - لا «روتشيلد» ولا غيره، والذى جرى أن «روتشيلد» فى سبيل توفير ما طلبته الحكومة منه، اضطر إلى بيع كميات كبيرة من أوراقه المالية، وفعل ذلك بسرية وهدوء حتى لا تنخفض أسعار هذه الأوراق، وبرغم ما تحوط به فإنه بسبب ضخامة المبلغ تعرض «روتشيلد» لخسائر، ومع ذلك أنجز الرجل مهمته،

وقدم الذهب ودفعته الحكومة البريطانية فى موعده، وبالتالى فإنه خدم الإمبراطورية ولا نملك فى المقابل أن نعاقبه».

ثانياً، تحذير فى الوقت المناسب - لم يسمعه أحد!

يتأكد مع وقائع كل يوم أن الاختلاف الأهم بين الإمبراطورية الأمريكية وبين الإمبراطوريات الأوروبية التى سبقتها هو تلك العلاقة مع رأس المال، ففى التجربة الأوروبية كان رأس المال يتبع الإمبراطورية ويمشى وراءها يلتقط فضلات غزواتها متأكداً من حمايتها. وأما فى التجربة الأمريكية فقد انعكس الترتيب وأصبح رأس المال الأمريكى هو الأسبق على الطريق الإمبراطورى، وقد ساوره الوهم فى البداية بقدرته على حماية نفسه - وغيره أيضاً - لكنه لم يلبث أن عرف حدوده فراح يستدعى وراءه جيوش الإمبراطورية وأساطيلها.

.....

.....

[وربما يتذكر البعض أن شركة «فينيل» التى وقع هجوم إرهابى - فى أوائل شهر مايو الماضى - على المجمع السكنى المتميز لموظفيها فى عاصمة السعودية - بدأت كشركة أعمال حراسة تتولى تأمين حقول البترول والآبار وخطوط أنابيب نقل البترول، وهى بطول عشرة آلاف كيلومتر مكشوفة فى العراء، وبعضها - مثل منطقة «أبقيق» - مركز تجمع يتدفق منه أكثر من ثلاثة أرباع ثروة المملكة، كما أن الخطوط منها إلى ميناء ينبع ممتدة عبر الصحراء من الخليج إلى البحر الأحمر. وكانت شركة «فينيل» تعمل بمقتضى عقد مع شركة «أرامكو»، ولتحقيق عقدها استخدمت شركة «فينيل» أكثر من عشرين ألف موظف، ضمنهم ثمانية عشر ألف حارس مسلح - أى أنه نظام أمن خاص - لمصالح خاصة.

وفيما بعد أنشأت شركة «فينيل» هيئة عسكرية مستكملة تتولى تدريب قوات الحرس الوطنى السعودى، وكان ذلك قبل أن تهب العواصف على الخليج، وتنزل

القوات الأمريكية بكامل سلاحها وعتادها وخططها تعزيزا وتدعيما لشركة أرامكو وشركة «فينيل» معا (الحارس والمحروس!).

.....

.....

وكانت العلاقة بين المال والإمبراطورية متسقة - إلى حد ما - مع روح التجربة الأمريكية، باعتبار أن الجهد الفردي الخاص هو الذي توسع في القارة الأمريكية وانتشر، وهو الذي مشى بالتركيبة الأمريكية الفريدة من جماعات مهاجرين، إلى تجمعات مستوطنين، إلى مجتمعات مدن وولايات، ثم إلى دولة أمريكية سعت إلى ضم الجميع تحت علم واحد، حتى بوسيلة الحرب الأهلية بغية تعزيز سلطة هذا العلم الواحد، لكي يرفرف على سوق أكبر تضم الشمال الصناعي إلى الجنوب الزراعي.

وعندما انطلق رأس المال الأمريكي بعد الحرب الأهلية إلى مغامراته الخارجية، فإنه بدأ بالأقرب، أي أمريكا الوسطى، وهناك أخذ يستولى على امتيازات الأرض الزراعية الأكثر خصبا كما فعلت شركة «الفواكه المتحدة» في «بنما» و«كوستاريكا» و«جواتيمالا» وغيرها.

ثم كانت الخطوة التالية بعد الأقرب هي الأقل بعد أي أمريكا اللاتينية، وهكذا بدأت على سبيل المثال مغامرة «جون روكفلر» الكبيرة في البحث والتنقيب عن بترول «فنزويلا» ثم في غيرها، حتى جاء الدور بعد ذلك على البعيد في آسيا وفي الشرق الأوسط.

وفي «فنزويلا» كان متوسط دخل «روكفلر» من مغامرته عشرة ملايين دولار سنويا، وهو في ذلك الوقت مبلغ يوازي نسبة ستة في المائة من الدخل القومي الأمريكي، وعندما طلب «روكفلر» حماية الدولة الأمريكية فإنه كان يعتقد بحق مكفول له. كان «روكفلر» قد استعمل في تأمين مصالحه في «فنزويلا» وسائل مرعبة، منها نقل قبائل كاملة من مواطنها، وإبادة مجتمعات بأسرها من وجه الأرض، وعندما تعرضت مصالحه للخطر، أصبحت حاجته ملحة إلى سلاح

الدولة الأمريكية يلحق بشركته - وكانت تلك نقلة محورية على طريق الإمبراطورية.

ولم تكن مغامرة «روكفلر» قصة فريدة من نوعها، بل كانت نموذجا تكرر عشرات المرات، ولم تقتصر المغامرات المالية على الزراعة والبترو، وإنما توسع النشاط ليشمل كافة مجالات استغلال الموارد الطبيعية ومصادر الثروة الظاهرة والكامنة إلى درجة الاستيلاء على البلدان والأسواق بكاملها بشكل أثار القلق.

وربما أدرك «روكفلر» - وغيره - أن عملياتهم المباشرة تبدو لكثيرين قرصنة عدوانية، وكان اجتهدهم أنها تحتاج إلى قناع، وبدا لروكفلر ولغيره - أن أفضل وسائل التخفى هو تحويل مصالحهم من شركات استغلال مباشر ومكشوف - إلى بيوت مالية للاستثمار تدير أعمالها من قواعد بعيدة، وتتستر وراء واجهات واسعة تحمل لافتات - أكثر احتراما، وكذلك أنشأت أسرة «روكفلر» مجموعة بنوك اندمجت مع بعضها فيما بعد، والتحفت بغطاء بنك واحد شهير أنشأته هو مجموعة «تشيز مانهاتن بانك»، ومشى آخرون غير أسرة «روكفلر» على نفس الطريق.

وكذلك أصبح بنك الاستثمار واجهة للنشاط الرأسمالي الأمريكي - أكثر نكاء وحصافة في تغطية المصالح من ناحية، وفي تدبير حمايتها من ناحية أخرى بتلبيين السياسة وتحضيرها لمهام شبه إمبراطورية، ثم إن مجموعات بنوك الاستثمار أصبحت أهم «جماعات الضغط» التي حرضت على التدخل الأمريكي العسكري في الحرب العالمية الأولى، وجرت الولايات المتحدة وراءها عبر المحيطات، ودفعتها لإرسال الجيوش عبر القارات تحمي مصالحها، وتفرض لها حقا في شراكة حيوية مع المصالح الإمبراطورية الأوروبية المتسيدة وقتها (وارثها في الوقت المناسب).

أى أن الإمبراطورية الأمريكية راحت تتقدم خطوة بعد خطوة - رغم أن الدولة الأمريكية بقيت حتى تلك اللحظة بين إقدام وإحجام - حائرة بين جموح الرغبة وبين محاذير الخطيئة.



وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى، قدر الرئيس الأمريكي وقتها «وودرو

ويلسون» أن أمريكا ليست مستعدة بعد لمنافسة الإمبراطوريات الأوروبية (فضلا عن إرثها)، واستقر رأيه على إعادة الجيوش الأمريكية من ميادين القتال في أوروبا دون مشاركة في النظام الدولي الذي أقامته الحرب العالمية الأولى وهو عصبه الأمم. وكانت تلك العودة خيبة أمل كبيرة لرأس المال الأمريكي، الذي راعه أن «دولته الأمريكية» تأخرت في إعداد نفسها لمهام الإمبراطورية.

وبطبيعة رأس المال وبالذات في مناخ التجربة الأمريكية، فإنه رغم تبرمه من ضيق خيال الدولة الأمريكية - أو ربما بسبب هذا التبرم - قرر أن يتصرف على مسؤوليته، ويحاول تعويض قصور الدولة الغائبة بجهد السباق. وهنا وقع تحول أساسى في التمهيد والتهيئة والإعداد فى عملية صنع القرار السياسى - مؤدى هذا التحول الأساسى أن رأس المال قرر أن يمسك الضرورة الإمبراطورية فى يده، ويصنع لنفسه أدوات هى بطبيعتها احتكار للدولة (على الأقل فى ذلك المنعطف من التاريخ).

وبدون الدخول فى تفاصيل متشعبة فقد كانت تلك هى اللحظة التى قررت فيها الرأسمالية الأمريكية أن توفر لنفسها قواعدها «شبه السياسية»، وهيئاتها «شبه الحكومية»، ورؤاها «شبه الاستراتيجية»، وكان ذلك تطورا بالغ الأهمية - شديد الحساسية.

فالعادة فى التجارب الإمبراطورية السابقة أن السياسة (حربية وغير حربية) لا مجال لها خارج إطار الدولة (لأن ذلك تكليفها الأهم). كما كانت العادة أيضا أن قرار الدولة واقع تحت المسؤولية الدستورية (للحكم). وكذلك كانت العادة أن التخطيط الاستراتيجى اختصاص الأمن القومى (إلا إذا دار البحث فيه داخل نطاق الجامعات وفى مجال فلسفة ودراسة علوم الصراع).

وفى إطار هذه الضرورة (الإمبراطورية) توصلت التجربة الأمريكية إلى اختراع جديد هو مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية، وكانت البداية هى «مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك» (Council of Foreign Relations) الذى أنشئ رسميا سنة ١٩١٩، والذى رعته عائلة «روكفلر». ولا تزال ضمن رعايته حتى الآن - وهو مجلس حدد إطار عمله بأنه «متابعة الأوضاع الدولية وإثارة اهتمام الرأى العام

الأمريكي بها، وتأسيس موقع نفوذ يدعو إلى دور أمريكي فاعل في تشكيل القرار الدولي».

ومن الملاحظ أن «مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية» وقت نشأته اعتمد على عناصر من وزارة الخارجية ومن المخابرات العسكرية ومن رجال الأعمال المهتمين بالسوق العالمية، ثم إن قيامه وعمله كان أشبه بما تقوم به الجمعيات السرية، والسبب أن مُنشئيه لم يكونوا بعد واثقين من تقبل الحكومة الأمريكية لدوره ونشاطه، أو من نظرة الرأي العام داخل أمريكا (وخارجها) لصلاته وارتباطاته، وفي الحقيقة فإن هذا المجلس كان ظاهرة مستحدثة تماما في العلاقات الدولية، وقد استطاع إثبات وجوده بتصميم ومثابرة، وفي البداية كانت وسيلته «مجرد التفكير»، لكن مجرد التفكير ما لبث أن أعطى نفسه «إمكانية التأثير»، إلى حد أن هذا المجلس أصبح مجمعا لنشاط أبرز العناصر الضاغطة على حتمية دخول أمريكا ومشاركتها في الحرب العالمية الثانية لكي تضمن لنفسها كلمة مسموعة عند توزيع مناطق النفوذ، وتؤكد حقا لها في رسم الخطوط المستجدة على خريطة عالم سوف يُعاد تشكيله بعد أن تسكت المدافع.



وعندما شاركت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية قائدة للمعسكر المنتصر - فإنها بهذه المكانة تولت إدارة المواجهة الكبرى التي وُصفت بالحرب الباردة، وفي زمن هذه الحرب الباردة توصل رأس المال الأمريكي - في مناخ طموحاته - وقبل الدولة الأمريكية - إلى عدة نتائج:

○ أولها: أن الحرب العالمية الثانية انتهت بتوازن جديد في القوى بين الولايات المتحدة (التي تعتبر أنها صاحبة الحق في إرث الإمبراطوريات القديمة) - وبين الاتحاد السوفيتي (الذي يؤسس قوته على النظرية الشيوعية، وهي فكرة لها قوة جذب، خصوصا بالنسبة للشعوب الفقيرة التي تتواجد على أراضيها معظم الثروات الطبيعية في العالم (وأهمها البترول - وبترول الشرق الأوسط) وبالتالي فإن الصراع العالمي الجديد في ركن أساسي منه - صراع أفكار اجتماعية وسياسية.

○ وثانيها: أنه والحال كذلك فإن هذا الصراع أخطر من أن يُترك لأجهزة الدولة الأمريكية وحدها، فهذه الأجهزة مهما بلغت كفاءتها - مؤسسات بيروقراطية، قد تُحسِن «تنفيذ السياسات»، لكنها لا تُحسِن «صنع الأفكار القادرة على رسم سياسات». ثم إن الأجنحة العسكرية لهذه البيروقراطية تملك أهلية استعمال السلاح، لكن المأزق أن السلاح الجديد (الذي أصبح نوويا) لم يعد قابلا للاستعمال، فى حين أن قوة الأفكار هى عدة الحرب الجديدة (الباردة) وهذه تمارس دورها بدون عوائق أو روادع. والمحصلة أنه «إذا كان السلاح النووى فى يد البيروقراطية العسكرية غير قابل للاستعمال، وكانت البيروقراطية السياسية بطبائعها لا تقدر على صنع الأفكار، إذن فإن الدولة الأمريكية سوف يتبدى عجزها وتضيع منها الفرصة، لأن جهاز الدولة مقيد عسكريا، ومحدود فكريا، وعليه فإن المصالح الأمريكية لا بد لها أن تأخذ فى يدها زمام المبادرة وتكون هى ظل الإمبراطورية - حتى من قبل أن يتكون ويظهر جسم الإمبراطورية!».

○ وكان رأس المال الأمريكى بذكاء المصالح والتجارب قد أدرك أن المفكرين عنصر قلق فى مجتمعاتهم، وكان ذلك ملحوظا فى الولايات المتحدة نفسها فترة ما بين الحربين العالميتين (الأولى والثانية)، فمعظم المهتمين بشئون الفكر والمستقبل جنحوا تلك الفترة - دون أن يتعمدوا - إلى اليسار، وكانت دلالة ذلك أن بعد الحرب العالمية الثانية - وفى وجود الاتحاد السوفيتى وتأثيره - فإن احتمال «جنوح الفكر فى أمريكا» لا بد من التحسب له - أى لا بد من احتوائه فى مرحلة، ثم إعادة توجيهه فى مرحلة تالية، وكانت العضلة فى هذه اللحظة الفارقة هى البحث عن إطار مقبول ومحترم يحتوى الفكر المستعد للجنوح، ثم يعيد توجيه طاقته وحيويته «بحيث يضيف ولا يخصم» على حد تعبير «آرثر شلزينجر» (المؤرخ الأمريكى الأشهر الذى أصبح فيما بعد أهم مستشارى الرئيس «جون كنيدي» فى البيت الأبيض سنة ١٩٦١).

○ وكان الإطار الأمثل هو إطار «المؤسسة» (على مثال مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك)، بحيث يكون هذا الإطار جاهزا لاستقبال وتوظيف مئات وآلاف من المؤهلين لصناعة التفكير، يحصلون فيه على أعلى المكافآت لكى ينطلقوا، ثم تكون

أفكارهم من الداخل قابلة للتأثير على الخارج - وليس من الخارج نازلة على الداخل، وذلك وضع وصفه الرئيس «ترومان» (وكانت التجربة مازالت تتشكل) بأن هؤلاء الناس «ذوى الشعر المنكوش يستحسن أن يكونوا فى الداخل وتتجه أحجارهم إلى الخارج بدلا من أن يكونوا فى الخارج وتتجه أحجارهم إلى الداخل».

ومن ذلك التعليق يبدو أن «ترومان» لم يكن قد رأى بعد غير ظاهر التجربة، ولكن نجاحها - عندما ظهر - تجاوز تقديراته، وبين الدواعى أن «المؤسسة» أحسنت مكافأة المفكر، وسأوته بمدير الشركة اعترافا بدوره فى الزمن الجديد، وكذلك تم عقد صلح تاريخى بين الرأسمالى وبين المفكر، وخفت بشكل ملحوظ حدة التوتر (الطبيعى) بين الطرفين عبر التاريخ!

.....

.....

[ونتيجة لهذا المنطق الذكى لرأس المال الأمريكى نشأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عشرات ومئات المؤسسات تحمل أسماء أصحاب أكبر المصالح («روكفلر» - «فورد» - «راند» - «كارنيجى» وغيرهم وغيرهم)، وتمكنت حتى أصبحت كل واحدة منها «شبه حكومة» تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى وتمارس نشاطات غير محدودة فى مجال التفكير الاستراتيجى، ورسم السياسات، ومتابعة الأزمات، وكتابة الأوراق، واقتراح الحلول، والتفاوض أحيانا، وقد وجد الجميع فى صيغة «المؤسسة» تحقيقا شديدا للكفاءة لهدفين واضحين:

١ - اكتشاف ورصد ودراسة الفضاءات التى تريد المصالح الكبرى أن تعمل فيها وتوسع وتزيد أرباحها.

٢ - ثم القيام على علاقة صلة قُرب من دوائر القرار السياسى ومتابعة مداخلها ومخارجها، بما يحقق درجة من التوافق تسمح بتبادل المساعدة وتعظيم الفائدة.

وبالفعل فإنه فى أجواء هذه المراكز ظهر وتآلق ومارس الفعل الدولى عدد من أكبر نجوم الحرب الباردة، وبينهم على سبيل المثال معظم مستشارى الأمن القومى لرؤساء أمريكا فى الزمن الجديد مثل «ماك جورج باندى» مستشار الأمن القومى

مع الرئيس «جون كنيدي» (من مؤسسة روكفلر) - و«هنري كيسنجر» مستشار الأمن القومي للرئيس «نيكسون» (من مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك) - و«زبنيو برچينسكى» مستشار الأمن القومي للرئيس «كارتير» (من مؤسسة بروكينجز) - وحتى السيدة «كونداليزا رايس» مستشارة الأمن القومي للرئيس «جورج بوش» الابن (من جماعة المشروع الأمريكى).



كان التأثير السياسى المتنامى لرأس المال الأمريكى وتحالفاته وأدواته الطارئة، قد لفت نظر واحد من أشهر الرؤساء الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية وهو «دوايت أيزنهاور» الذى قاد الجيوش الأمريكية (والجيوش الحليفة كلها) إلى النصر ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.

وعندما أصبح الرجل رئيسا للولايات المتحدة - فإنه بدأ يرى ويتابع الظاهرة الجديدة المتداخلة مع دور الدولة الأمريكية، والضاغطة عليها تدفعها دفعا على الطريق الإمبراطورى - وأحس «أيزنهاور» بالقلق يستبد به خشية عواقب خطيرة وغير محسوبة على الطريق الإمبراطورى.

وكان أكثر دواعى «أيزنهاور» إلى الإحساس بالقلق من الانزلاق (بأسرع مما هو لازم) - دور «رأس المال الأمريكى» ونفوذه المتزايد على السياسة الأمريكية، مستعينا فى ذلك بدور مؤسسات الفكر وطاقاتها المشعة المتوهجة.

ووجد «أيزنهاور» واجبا عليه مع انتهاء مدة رئاسته الثانية والأخيرة، أن ينبه ويحذر ويجعل من خطاب وداعه للأمة الأمريكية - نوعا من الوصية السياسية - تستحق الآن (وبعد كل ما جرى) دراسة بععمق - موضوعية - ورشيدة!].

.....

.....

فى الساعة السادسة من مساء يوم ١٧ يناير ١٩٦١ (بتوقيت واشنطن)، وجه الرئيس الأمريكى إلى الشعب الأمريكى ما أسماه «خطاب الوداع»، بادئا بقوله:

«بعد ثلاثة أيام من الآن، وبعد نصف قرن قضيته فى الخدمة العامة للأمة الأمريكية، سوف أقوم بتسليم مسئوليات منصبى إلى خلفى الذى وقع عليه اختياركم («جون كنىدى»).

وهذا المساء فإننى جئت إليكم مودعا ومستأذنا فى الانصراف، وفى نفس الوقت فإن لدى بعض الهواجس التى أريد أن أفضى بها لكم حتى تشاركونى فيها، وتحملوا أمانتها إذا رأيت صوابها.

وبعد هذا الاستهلال دخل «أيزنهاور» إلى الموضوع الذى ملك عليه مشاعره، قبل مغادرة البيت الأبيض، فاستطرد:

«أريد أن أقول لكم أننا فى الأوضاع الراهنة، خصوصا فى هذا الصراع العالمى الذى نخوضه ضد عقائد دولية معادية للقيم الأمريكية - سوف نواجه أزمتا صغيرة وكبيرة، لكنى أريد أن أحذر من غواية التوصل إلى حلول متسربة واستعراضية للقوة، فتلك غواية مكلفة لأنه ببساطة لا يوجد حل سحرى لأى مشكلة من المشاكل». ثم واصل «أيزنهاور» كلامه:

«إن كل قرار نتخذه لابد أن يُقاس بالمعايير اللازمة لحفظ التوازن بين الوطنى والدولى، وبين العام والخاص، وبين الحاجة والواجب، وأن يكون قرارنا فى كل الظروف برهانا يحفظ السياسة الأمريكية من نزعات الجموح أو الإحباط».

ثم مضى «أيزنهاور» يقول:

«إن دورنا فى حفظ السلام العالمى طرأت عليه بحكم مسئوليات الولايات المتحدة - زيادة غير مسبوقه فى صناعة السلاح، فقد اضطررنا الظروف إلى توسع فى صناعات السلاح فاق كل الحدود، حتى أننا الآن نملك جيشا قوامه ثلاثة ملايين ونصف المليون رجالا ونساء، كما أننا نوجه إلى الجانب العسكرى فى اقتصادنا ما يوازى دخل كل الشركات الأمريكية مجتمعة، وهذه ظاهرة خطيرة على حياتنا لأنها أدت إلى نشأة مجمع صناعى عسكرى اقتصادى سياسى يصل نفوذه إلى بعيد فى وطننا، ويؤثر على بيئته الاجتماعية كما يؤثر على اتجاهه.

وذلك يجعلنى أشعر بالقلق الشديد، وكذلك جئت أعرض الأمر أمامكم».

وعلى أن أقول صراحة أن هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية، مالية، سياسية، وفكرية - تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأمريكية، ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت لنشأة هذه المجموعة، فإننا لا بد أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير المعنوي والسياسي والعمل على القرار الأمريكي، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطراً على غيره.

إن مواقع القرار الأمريكي في الدولة الأمريكية لا بد من حمايتها ضد النفوذ غير المطلوب، وغير المتوازن لهذا المجمع العسكري - الصناعي، وإلا تكون العواقب كارثية، لأننا بذلك نضع سلطة القرار في أيدي غير مسئولة لأنها غير مفوضة، وبالتالي لا يصح أن تؤتمن عليه.

وأود أن ألفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الأمريكي رهينة لمثل هذا المجمع الصناعي العسكري وأطرافه، فإن الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية، كما أنه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقائق عن المواطنين الأمريكيين، والخلط ما بين أمن الشعب الأمريكي وحرياته - وبين أهداف أطراف هذا المجمع ومصالحهم.

ومن سوء الحظ أن الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم - تساعد أطراف هذا المجمع الخطر وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، خصوصاً أن قوة أموالهم توفر لهم تأثيراً فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم، على أن أملي معلق بوعي الأمة الأمريكية بالخطر، لأن ذلك الوعي هو الذي يحصر أطراف هذا المجمع ويمنع سيطرتهم على الضمير العام وعلى السياسة العامة معا.

.....

.....

[وكان «دوايت أيزنهاور» قادراً على هذا المستوى من الإدراك السياسي، لأنه كان آخر الجنرالات الكبار الذين قادوا حروب بشر في مواجهة بشر، على مستوى التعبئة الشاملة للأمم وشعوب.

وفيما بعد وعندما دخلت الإلكترونيات مجال السلاح وأحدثت ثورتها في استعماله، فإن الحرب أصبحت ومضات وإشارات على الشاشات تضيء وتبرق دون أن تظهر للعيان مأساة الحياة والموت، وبذلك فإن الطابع البشري للحرب شحب وغاب لأن قيادات الجيوش راحت تمارس القتل من بُعد مئات الأميال وآلافها. يُضاف إلى ذلك أن «أيزنهاور» كان قائد أكبر جيش متحالف في التاريخ، وذلك فرض عليه أن يقوم -إلى جانب دور الجنرال- بدور السياسى الذى يدير علاقات إنسانية متعددة الأطراف وتتعدد فيها الثقافات.

ومعنى ذلك أن «أيزنهاور» عاش التجربة الإنسانية العميقة للحرب فى ميدان القتال، فى حين يعيشها الجنرالات الجدد على شاشات الصور فى مقار معزولة. كما أن «أيزنهاور» تواجد وسط الناس فى الخنادق، وانشغل بسياسات فرضتها ظروف تحالف واسع تجمعت فى إطاره جيوش جاءت من خلفيات ثقافية متنوعة وسط عواصف النار.

وهنا الفارق بين قادة يعيشون البُعد الإنسانى للصراعات وآخرون تكفيهم لمسات أزرار وصور على شاشات].

.....

.....

[يزيد على ذلك أن «دوايت أيزنهاور» كان رجلاً قابلاً للتصديق، فلو أن غيره قال ما قاله (وهو العسكرى المحافظ اليميني الجمهورى) لاتهم بالآفكار اليسارية، أو بالعداء لأمريكا، أو بالتطرف الدينى، والحقيقة أن «دوايت أيزنهاور» كان نافذ البصيرة إلى درجة لافتة، فى توصيفه لأحوال هذه المؤسسات ونوعية رجالها، وكانت وصيته فى خطاب الوداع شبه نبوءة ثبتت بالتجربة صدقها حين بان وتأكد: - أن الكل فى هذه المؤسسات يفتى بغير مسئولية دستورية أو قانونية، لكن قُربهم من السلطة يوحى لهم بقوة لا تمسك بها ضوابط، وتلك مدعاة إلى الاندفاع. - وأن الكل يفتى فى «النظرية» دون ممارسة كافية فى «التطبيق».

- وأن الكل يفتى بمنطق يوحى بالعلم، لكنه علم يفرض قوانينه دون اختبار، وإذا وقع الاختبار فقد سبق الفعل مؤثرا على الناس وعلى التاريخ!
- وأن الكل يفتى بمنطق المستجد على القوة والمأخوذ بسطوتها دون إحساس بمأساة الحياة والموت.
- وأن الكل يفتى بمنطق الحل السريع للمشكلة الطارئة، بغير نظر كاف إلى عواقبه.
- وأن الكل يفتى وليست أمامه غير خرائط وصور أو معلومات وإحصائيات، أو تفاصيل وأرقام بدون الحس السياسى والمسئولية المترتبة عليه - فى الغالب مضللة.
- وأن الكل يفتى بادعاء ولاءات عامة، بينما واقع الحال أن الولاء لمصالح وضعت أبواب الفكر حيث هم، ومنحتهم - تأثيرا غير محدود.
- وأن الكل يفتى وله دخل مضمون من مؤسسات مصالح مباشرة وعملية، وفى أحسن الأحوال فإنها الفتوى بالحساب البارد محجوبا عن حس الضمير!
- ومن سوء الحظ أن الرئيس الأمريكى الذى لمح الخطر وأشار إليه سنة ١٩٦١، لم يكن فى السلطة، وإنما فى القبر عندما تحققت أسوأ مخاوفه بعد أربعين سنة - أى سنة ٢٠٠١].

.....

.....

ثالثا: السياسة قننام والتليفزيون يصحوفى أمريكا

على مدى أربعين سنة، بعد انتهاء رئاسة «أيزنهاور» أوائل سنة ١٩٦١ - وحتى انتهاء رئاسة «بيل كلينتون» أوائل القرن الحادى والعشرين - اختلف العالم وطالت الخلافات حقائق الأشياء كما طالت حركتها.

ففى مواجهة منافسة عسكرية تقطع الأنفاس بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتى، ومنافسة اقتصادية - خطرة - بين الولايات المتحدة واليابان، ومنافسة

سياسية - حساسة - بين الولايات المتحدة وأوروبا - كان المشروع الإمبراطوري الأمريكي يدرك أنه يخوض معركة حسم ومصير، وقد نجح دون شك في تحقيق اختراقات عظيمة في مجالات العلم والإنتاج، وتغييرا في أساليب العيش والراحة أضاف متعا إلى حياة كل يوم، ودرجة من الديمقراطية يصعب إنكارها (على الأقل حتى عهد قريب) - لكنه في المقابل استخدم أدوات القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية على نحو مكثف وبتكاليف باهظة على الآخرين وعلى نفسه، لأنه على الطريق إلى ما يريد، جرب السلاح حيث ينفع وحيث لا ينفع، وجرب الضغوط الاقتصادية حين يلزم وحين لا يلزم، وجرب العمل الخفي عندما وجد الظروف مواتية للانقلاب أو هيأها بحيث تصبح مواتية.

لكن المشروع الأمريكي وهو يفعل ذلك كله ويقتحم ويتوغل - صرف من الموارد ما فاق قدرته، وكذلك فإنه ارتهن الاقتصاد العالمي - أو الجزء الأكبر منه - في وعاء عملته حتى أصبحت سلة الدولار وحدها تمثل نسبة ستين في المائة من كمية النقد المطروح في العالم، وكان الكثير من محتوى وعاء الدولار ثروة آخرين تصوروا أن القوة الأمريكية أهم ضمان للسلامة والأمن في عالم مضطرب يموج بالصراعات والمؤامرات والمفاجآت!

وخلال هذه الأربعين سنة فإن علاقة رأس المال بالقرار السياسي راحت تميل أكثر لصالح رأس المال، وإن على استحياء في البداية. فقد حدث في إدارة «أيزنهاور» نفسه أن وزير خزانته «تشارلز ويلسون» الذي كان في الأصل رئيسا لمجلس إدارة شركة «جنرال موتورز» - «انزلق على قشرة موز» وهو واقف أمام إحدى لجان الكونجرس يعرض حيثيات مشروع قانون، فقد سئل: أليس صحيحا أن هذا القانون ينفع شركة «جنرال موتورز»؟، وكان رده على سائله بعد تردد لم يطل «لا أشك أن ما هو في صالح شركة «جنرال موتورز» لا بد أن يكون في صالح الولايات المتحدة كذلك». وأحدث الانزلاق إلى الاعتراف درجة من الصدمة بمقاييس تلك الأيام، واضطر «أيزنهاور» أن يضحى بوزير خزانته، لكن المقاييس تغيرت كثيرا على مدى الأربعين سنة، لأنه عند بداية القرن الحادي والعشرين كانت العلاقة بين القرار السياسي ورأس المال مسألة «عادية» تعرض نفسها على الساحة في جسارة، وفي بعض الأحيان في استعلاء.

والشاهد أن «المؤسسات» أصبحت الساحة التي تلاقت عليها كافة عناصر القوة المستجدة: رأس المال والفكر في نفس الإطار، لأن قلاع المصالح التقليدية والجديدة (وفيها البنوك والتأمين والنقل والصناعات المدنية وصناعات السلاح والبتترول والقضاء والطيران والإلكترونيات - وغيرها) - كانت في حاجة إلى خدمات الخبراء والمفكرين والدارسين للاستراتيجية العالمية والسياسة الدولية ممن يملكون كفاءة التحليل والتقييم والرؤية المبكرة لاحتمالات المستقبل على اتساع أقاليم العالم وبلدانه.

ثم إن الحاجة في إطار «المؤسسة» استدعت الطرف الثالث، وهو العسكريين. وكذلك وقع أن كل رئيس سابق لهيئة أركان الحرب المشتركة، أو قائد مبرز من قواد الأسطول والطيران والصواريخ، أو باحثاً مجدداً له في استخدامات القوة اجتهدات ورؤى - ترك الخدمة العسكرية ليجد لنفسه مكاناً جاهزاً في مؤسسة تفكير أو تخطيط أو فريق عمل ينصح ويشير!

كان رأس المال ينشئ ويرتب، وكان أساتذة الفكر يكشفون وينقبون، وكان خبراء الحرب يضعون التقديرات ويحسبون الاحتمالات، ثم كان أن هذه المؤسسات أصبحت حضانة تفريخ وزراء الخارجية (كيسنجر - وشولتز مثلاً)، ووزراء الدفاع (براون ورامسفيلد مثلاً)، ومستشاري الرؤساء للأمن القومي (برجينسكي، وكونداليزا رايس مثلاً)، ووصلت العدوى إلى المراتب الوسطى للإدارة الأمريكية، ومن المفارقات أن مدير قسم الشرق الأوسط في معهد بروكينجز كان هو السفير «ريتشارد هاس» (مدير التخطيط الاستراتيجي لوزارة الخارجية الآن، ثم إن سلفه في الوزارة «دنييس روس» يجلس الآن على مقعده السابق في مركز بروكينجز - وأكثر من ذلك فإن «ريتشارد هاس» - مرة أخرى - سوف يترك وزارة الخارجية هذا الشهر إلى مجلس العلاقات الخارجية).



في هذه الأربعين سنة (من نهاية رئاسة «أيزنهاور» (١٩٦١) - إلى مداخل القرن الحادي والعشرين) - طرأت أحوال لم يكن للعالم عهد بها، ولعلها فاقت أحلامه

وتعددت خياله، وكان السبب الرئيسى أن ظروف الحرب الباردة وضغوطها - فتحت أبوابا وأتاحَت قُرصا :

١ - لأنه بسبب الثورة الإلكترونية ودخولها إلى وسائل المواصلات والاتصالات والمعلومات - فإن كوكب الأرض ومحيطه وقضاءه أصبح ساحة واحدة مفتوحة للقادرين على السبق بالفكر والمبادرة بالعمل والتعزيز بالقوة .

٢ - ونتيجة مباشرة لاستحالة الحرب مع وجود موازين الردع النووى، فإن الصراعات عبرت عن نفسها فى معظم الأحيان بعيدا عن وسائل النار، التى اقتصر استعمالها - أو اختبارها - وسائلها الجديدة على العالم المتخلف، لأن بلدانه كانت المواقع الأنسب للتجريب دون تكاليف باهظة على الكبار (وكان خبراء المؤسسات يحسبون ويراجعون الجبهات والخطوط !).

٣ - ومع كوابح الحرب بين الكبار وتزايد أسباب الاحتكاك بينهم، فإن الصراعات - خشنة أو ناعمة - احتاجت لأعمال المخابرات بأكثر من أى ظرف مضى، ونشاط المخابرات ميدانان فى العادة : ميدان لجمع وتحليل المعلومات وإعداد التقديرات، ثم ميدان لتدبير وتنفيذ العمليات (بالعنف الدموى أو بالتطويع النفسى)، (وكان ميدان المعلومات أقرب ما يكون إلى طبيعة عمل المؤسسات، وفى ذات الوقت فإن ميدان العمليات لم يكن بعيدا).

٤ - وعندما أصبحت الأقمار الصناعية أفضل وأسرع وسيلة لنقل الصور والكلمات، فإن التليفزيون والكمبيوتر والإنترنت ومعهما التليفون المحمول - ساعدت جميعا فى ضبط حركة التاريخ على لحظة واحدة وتوقيت جامع يحدث فيه كل شئ فى كل مكان فى نفس اللحظة، وقد أحدثت هذه المستجدات تأثيرها شاملا واصلا إلى كل محيط كوكب الأرض، (وكانت المؤسسات سبّاقة، فقد أصبح أقطابها أهم النجوم فى البرامج السياسية، وأكبر المساهمين فى المشروع الضخم لشبكة الإنترنت، وأقرب المؤثرين على عوالم الصور وكان التأثير فادحا، وفى بعض المرات فاضحا!).

٥ - ووقع أن التليفزيون فى هذه الأزمنة صنع لنفسه عصرا بأكمله، وكان هذا

العصر التليفزيونى - الحاضر فى كل بيت وكل ملتقى - هو الأداة التى اغتالت العمل السياسى بأساليبه المعروفة منذ بدأت عهود الديمقراطية بعد الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية أوائل القرن التاسع عشر، (وراح كثيرون يدرسون بجد هل أصبح التليفزيون صانع السياسة - وبأية تكاليف على الوعى - وعلى فرصة الاختيار الحر - وعلى الحقيقة؟).

.....

.....

[وكان الزعيم السوفيتى «إيليشيف لينين» يقول: «إن واجب السياسة أن تذهب إلى مواقع تجمع الجماهير لكى تظل على اتصال بها، مؤثرة على فكرها - متوصلة إلى تعبئتها. وفى زمانه كانت الجماهير تتجمع فى المصانع والنقابات وفى المدارس والجامعات وفى اللقاءات المفتوحة والتظاهرات. وكذلك كان الشيوعيون يذهبون إلى هذه المواقع لممارسة التأثير والتعبئة، لكن الزمن الجديد جاء بما لم يتوقعه «لينين»].

.....

.....

والشاهد أن الجماهير الآن لا تتجمع إلا نادرا فى مكان - والواقع أنها موزعة بين شواغل عملها فى الصباح - وبين راحة بيوتها فى المساء، وفى أغلب الأحيان فإنها مشدودة معظم الوقت تطل على الشاشات حيث لا اتصال ولا حوار، وإنما مشاهد تتوالى ويحل فيها الانطباع بديلا عن الإقناع.

وهنا فإن السياسة سقطت ضحية للتليفزيون لأسباب متعددة:

١ - فيها أن التليفزيون بغلبة الصورة على الفكرة، وأسبقية الانطباع على الإقناع، نقل السياسة إلى عالم المسرح: وفيه الموقع والمنظر والضوء والحوار المرسوم والمخرج الموجه، وكذلك يتحول السياسى إلى ممثل مشغول بالأداء فى حد ذاته - أولا وأخيرا.

٢ - ومعنى ذلك أن الرسالة السياسية مصنوعة على مواصفات يهملها أكبر قدر من

التأثير وليس أكبر قدر من الحقيقة. ومع تواصل الأيام حدثت عملية تضخم سياسي يشابه التضخم النقدي، إذ إن تواضع التأثير - بحكم التعود - يوما بعد يوم جرى إلى تعويض نفسه بالزيادة في العرض، (وذلك أكثر حدوثا في العالم الثالث بالذات، حيث تتضخم الرسالة بالتكرار حتى تبلغ حالة الإفلاس بالملل).

٣ - ونتيجة لذلك فإن السياسة ومعها العملية الانتخابية على كافة المستويات الرئاسية أو السياسية أو التنفيذية، بل وحتى انتخابات هيئات المجتمع المدني، وفيها الكونجرس وشيوخ ونواب وحكام الولايات، وأعضاء المجالس المحلية التشريعية، والنقابات المهنية والعمالية وحتى الأندية الرياضية - تحولت إلى عمليات مكلفة تحتاج إلى تمويل كثيف يكفى لشراء وقت كاف لوضع الرسالة السياسية على الشاشة الأوسع انتشارا، وبالتالي الأعلى، ويقدر على توفير الخبراء الأقدر بين المنتجين والمخرجين وخبراء الضوء والصوت إلى جانب الإنفاق على جيش جرار من مؤلفي القصص إلى كُتّاب السيناريوهات إلى المديرين إلى المخرجين إلى مهندسي المناظر وخبراء التجميل.

وهذه الأحوال جعلت العملية السياسية ملهوفة باستمرار على المزيد من المال، وذلك يدفعها - برضاها أو مكرهة - إلى حيث توجد مصادره، وهناك يكون عليها أن تبيع أو ترهن قرارها عند المنبع!

٤ - وبهذه الأوضاع الطارئة على المجال السياسي - حدث تغير نوعي فادح في مواصفات المؤهلين للانخراط في صفوفه:

- فهم إما أن يكونوا جاهزين أصلا لأداء المطلوب منهم (كما حدث مع الرئيس «رونالد ريجان» وهو الممثل بالحرفة).

- أو يكونوا جاهزين للتعامل مع هذا المطلوب بحكم استعداد كامن لديهم (كما حدث مع الرئيس «بيل كلينتون»).

- أو يكونوا على استعداد للتأثر بالأقرب إليهم والأعرف منهم بالمطلوب (كما يحدث الآن مع الرئيس «جورج بوش»).

- على أن الأهم من ذلك - وفي مطلق الأحوال - أن يكونوا ممن تتوافر لهم وسائل

وقدرات جمع التبرعات والهبات والمنح معلنة أو مكتومة، لأن تكلفة حملة الرئاسة بالنسبة لأي مرشح (حسب الانتخابات الأخيرة بين «بوش» و«جور») فاقت ٣ بلايين دولار لكل واحد منهما.

وتلك جميعا مواصفات وأعباء لا يقدر عليها كل الناس، خصوصا إذا أضيف ما اقتضاه عالم الصور في المنافسة بين المرشحين من تفتيش في حياتهم الخاصة ماضيا وحاضرا، بحثا عن ما هو مثير وملون ينفع في لعبة الصور (وبالذات ما يجيء من عالم الفضيحة المدوية أو الجنس المثير!).

٥ - ومن عواقب ذلك أن الرجال والنساء الأكثر وعيا وحرصا بقوا في الشركات الصناعية الكبرى، وفي قلاع المال من بنوك الاستثمار والتجارة الدولية، وبالقرب من حقول وآبار البترول وموانئه ومصافيه. كما ظل الباحثون الدارسون الخبراء في مؤسسات الفكر الاستراتيجي والسياسي المختلفة المتعددة، يعصفون بالعقول ويستثيرونها، ويكتبون الأوراق والتقديرات والخيارات والمقترحات بما يجب عمله وما لا يجب. ثم إن أصحاب العلم العسكري والتجربة الحية في ميادين القتال، وجدوا لأنفسهم مراكز قيادة بديلة، ترسم الخرائط وتلونها، وتحدد عليها مواقع وخطوط الهجوم والدفاع، وتمارس مع الآخرين معها داخل المؤسسات مهام الدعوة والتبشير والضغط.

.....

.....

وأما العملية الانتخابية - جوهر الديمقراطية و(الدستورية) - فقد تُركت للمستعدين لأثقالها، وأهمها السعى لجمع التبرعات بكل الوسائل وما يترتب على ذلك من تبعات - والقابلين لأعبائها وفيها تحمل البقاء طول الوقت تحت الأضواء وأمام العدسات - مهما تدنى المستوى وترخص الأداء!



وفي هذه الأجواء التي اختلط فيها الجوهر مع المظهر، والمخبر مع المنظر - وقعت نقلة طالت صميم الشأن الوطني في الولايات المتحدة ولم يسجل أحد تاريخ هذه

النقلة بالضبط، والغالب أنها حدثت تدريجيا (وبسرعة أيضا)، فإذا هي تأتي بتغيير جوهرى يمس قضية الحرية فى موضع القلب.

ففى تلك الأحوال وفى هذا المناخ لم تعد الأحزاب الأمريكية الكبرى - وفى مقدمتها الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى - مواقع تطرح فيها الأفكار وتناقش البدائل، وتتكامل البرامج لتُعرض على الناخبين.

بل إن مرشحي الأحزاب فى السنوات الأخيرة (مثل ريجان - كلينتون - وبوش - وجور أو غيرهم) أصبحوا هم الذين يعرضون أنفسهم على أحزابهم، وهم الذين يتولون تدبير التمويل لحملاتهم، وهم الذين يتقدمون الصفوف إلى عوالم الصور، وعليهم هم وليس على الحزب خلق الانطباعات الكفيلة بفتح الطرق إلى البيت الأبيض وكذلك حمل الذى ينتمون له إلى المقاعد النيابية على تل الكابيتول).

ومعنى ذلك ببساطة أن المرشح يجيء معه ببرنامج الانتخابى يقنع به الحزب، ويكون الحزب على استعداد لأن يقتنع بصلاحيه أى مرشح، بمقدار ما لديه إمكانيات الفوز يوم الاقتراع.

.....

.....

[والواقع أن النظام الانتخابى الأمريكى يساعد هذه الأحوال، فالقاعدة أن المرشحين يخوضون انتخابات أولية يتقدمون فيها بأسمائهم وبأفكارهم دون مساعدة من الحزب، لأن الحزب لا يستطيع تحمل العبء إزاء أعداد من المرشحين المتنافسين حتى وإن نسبوا أنفسهم جميعا إليه، لكنه عندما يحصل أحدهم فى الانتخابات الأولية على عدد من الأصوات يفوق غيره ويتأهل كى يكون مرشحا معتمدا قادرا على جذب وجلب الدوائر الانتخابية - فإن مؤتمر الحزب الذى يختار المرشح الرسمى - يبدأ من لحظتها فقط - فى تحمل المسئولية، وفى العادة فإن أى مرشح يصل إلى هذا المدى يجيء إلى الحزب حاملا معه ما يكفيه ويزيد من السياسات والبرامج، أو من اعتمادات التمويل التى تكفى وتفيض].

.....

.....

يترتب على ذلك أن الكوادر النشيطة فى الحياة السياسية لا تلزم مقار الأحزاب، وإنما تلحق نفسها بقوافل المرشحين، لأن الحركة هناك على الطريق وليست هنا فى مقار الأحزاب، ثم إن المكافآت وفيها المناصب الكبرى فى الإدارة الفائزة تدخل فى اختصاص الرئيس المنتخب. المستعد للمكتب البيضاوى، ولا تدخل فى اختصاص الحزب الذى يهجره الكل بعد العملية الانتخابية ويتركونه معلقا بين الأرض والسماء حتى يحين موعد أول انتخابات قادمة !

.....

.....

[وفى التقاليد المستقرة أن المناصب العليا للدولة اختصاص الرئيس الذى يملك الحق فى أربعة آلاف وظيفة يعين فيها من يثق بهم من الرجال والنساء، من داخل حزبه أو من خارجه !].

.....

.....

ومع هذه النقلة الخطيرة فى الشأن الوطنى وفى جوهر العملية الديمقراطية، فإن مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية - وهى المركز الجاهز بالأفكار والرجال، تكون بطبائع الأمور وسطا مناسبا تظهر فيه أو تتقدم منه أكفأ العناصر المرشحة لأهم المناصب فى الإدارة الجديدة، وبالتالي فهى تنوب عن الحزب، وتتكفل بدله بخدمة أركان إدارته.

ونتيجة لهذه النقلة الخطيرة :

○ فإن الأحزاب الكبرى تتحول إلى مجرد لافقات موسمية.

○ والبرامج الجاهزة للتنفيذ تكون من إعداد مؤسسات معزولة عن عامة الناس، حتى وإن حاول رجالها أثناء صياغة البرامج أن يزينوها لأوسع درجة من القبول العام.

○ والتنفيذ يبيت موكولا بأجهزة دولة تنتظر توجيهات الإدارة الجديدة ورجالها لتتحرك وفق ما يرسم أقطابها ويوجهون.

○ وأخيرا يكون الكونجرس متشوقا ليسأل ويسائل، لكن الكثير من عناصر صنع القرار محجوبة - رغم جهود هائلة تبذلها هيئة مستشاريه.

ومعنى ذلك أن مجرى الحوادث يواصل مسيرته دون مسئولية دستورية، ودون رقابة شعبية، وفي حضور إعلام تراجع الكلمة فيه لحساب الصورة، وأكثر من ذلك فقد أصبح مُهمًّا للقائمين عليه تحسين علاقاتهم مع المصادر المتحركة فى مناصب الإدارة العليا لأنها العارفة بالأسرار والأخبار - وحتى الأفكار!



ورغم ما قد يُقال عن هذا المزيج الفوار من الخاص والعام، والفكر والعقل، والظاهر والخفى، والمدنى والعسكرى، والصورة والكلمة، والثروة والمال، والبحث والدرس وفى إطار مؤسسات تضج بالحىوية، إلا أن ذلك واصل بالضرورة إلى حافة الخطر لأسباب:

- أولها: على حد تعبير «أيزنهاور» «أن نفوذ هذه المؤسسات ينطوى على تفويض لم يصوت عليه أحد، وسلطة لا تخضع لحساب.

- وثانيها: لأن المؤسسات على هذا النحو بعيدة عن المساءلة والمسئولية، وهى تصبح - بتدافع التيارات نحوها ومن حولها - دوامة حركة تلف فيها وتدور جماعات ضغط ومصالح لها قوة جذب وشد لا تتوقف عن الفعل والتأثير.

- وثالثها: لأن الحركة الدوارة فى هذه المؤسسات تستطيع ممارسة تأثيرات على الرأى العام ومشاعره وعواطفه، خصوصا إذا استثير داعى الأمن ومعه حمى الوطنية!

- ورابعها: وعليه فإن هذه المؤسسات عندما تحولت فى جزء من نشاطها إلى جماعات ضغط - فتحت المجال فى الوقت نفسه لجماعات أخرى غيرها تتوافق معها على نفس المصالح أو قريبا منها فى الداخل والخارج.

.....

.....

[وفى هذا النطاق وقع النفاذ الصهيونى الإسرائيلى إلى قلب العملية السياسية فى الولايات المتحدة، وساعدته أسباب قُرب واهتمام مشترك بأمن الشرق الأوسط، ويمكن له وجود يهودى كثيف فى أوساط المال والفكر والإعلام، وصميم المأزق أن معظم الوجود اليهودى فى المؤسسات كان من غُلاة المتعصبين للمشروع الإمبراطورى الذين اختلط فى فكرهم هاجس الولايات المتحدة للهيمنة على العالم وعلى البترول، مع هاجس أمن إسرائيل، بمعنى ضمان وحماية توسعها (وكان «ريتشارد بيرل» داعية حملة العراق - يهوديا صهيونيا)].

.....

.....

[وتجنبنا لمزلق التعميم فإنه لا يصح لأحد أن ينسى أن صحفيا من أهم الذين تصدوا لأصحاب المشروع الإمبراطورى الأمريكى وامتداداته الإسرائيلية - كان «سيمور هيرش» وهو - أيضا - يهودى!]. □

.....

.....

□

رابعاً: الأفكار تتحرك بالدبابات!!

ولقد أطلق على هذه المؤسسات المشغولة بالفكر الاستراتيجى، والمعنية بتحويله إلى خطط وخرائط - وصف Think Tank، وكلمة Think تعنى التفكير، وكلمة Tank كلمة تتحمل أكثر من ترجمة، فهى الوعاء أو الحاوية، وهى «الدبابة الحربية» أيضاً، ولعل الوصف أن يكون رمزا بالمصادفة، توافق مع كون المؤسسة السياسية

والاستراتيجية الحديثة مهتمة بفلسفات القوة، ومشغولة كذلك باستعمالات السلاح.

ولعل خطورة التحالف الجديد بين الفكر والسلاح - فى ظروف عالمية طارئة - هى التى دعت مجلة الأيكونوميست وهى المجلة الرأسمالية المحافظة (والتي تملك أسرة «روتشيلد» معظم أسهمها، وكان اللورد «إيفلين روتشيلد» موجه سياساتها حتى وقت قريب) - إلى أن تنشر افتتاحية مهمة يوم ١٥ فبراير الأخير (٢٠٠٣) بعنوان «هجمة دبابات الفكر».

وتصلح افتتاحية الأيكونوميست «هجمة دبابات الفكر» سنة ٢٠٠٣ - أن تكون تكملة طبيعية تلحق بتحذير «أيزنهاور» من خطر المجمع الصناعى العسكرى (والفكرى) يوم ١٧ يناير ١٩٦١، والشاهد أن التحذير القديم - وكذلك التحذير الجديد يلتقيان على نفس الموجة.

بدأت الأيكونوميست افتتاحيتها قائلة بالنص:

«كثيرون فى العالم الخارجى يتمنون لو أن الولايات المتحدة ضببطت أعصابها ولو قليلا. إن هناك ضرورة الآن للجم كلاب الحرب التى أطلقتها الرأسمالية الأمريكية «النفاثة» (Jet Capitalism)، بحيث تتصرف الإدارة الأمريكية بمنطق أقرب إلى «جيمى كارتر» (الرئيس السابق الحاصل على جائزة نوبل للسلام)، وليس مثل «جون واين» (بطل أفلام الغرب المتوحش)، لأن المخاوف من الانفلات الأمريكى باتت حديث موائد العشاء كلها فى عواصم أوروبا على اختلاف مواقعها.

إن أمريكا أصبحت لديها جيش خطر من المفكرين الذين احترفوا تهيج القوة الأمريكية واستثارتها حتى تندفع أبعد كل يوم على طريق الحرب، إن هؤلاء الناس وضعوا لأمريكا جدول أعمال يتضمن الآن خطة لتغيير الشرق الأوسط كله، وفيما هو واضح فإن الرأسمالية الأمريكية تمول وتدعم هذه المؤسسات الفكرية، التى ضلت طريقها وجنحت إلى الإصرار على تطبيق النظام الرأسمالى حتى فى عوالم الفضاء الخارجى، ثم يكون مطلوبا من العالم أن يصفق لهذا الجنوح الأمريكى المجنون المتحصن فى دبابات الفكر الجديدة!

إن هذه المؤسسات من نوع مؤسسة «التراث» (أنشئت منذ ثلاثين سنة)، ومركز «مانهاتن للدراسات» (أنشئ من ٢٥ سنة)، والمشروع الأمريكي (أنشئ منذ ستين سنة)، ومركز «هوفر» (أنشئ من ٢٥ سنة) - أصبحت كلها تمارس نفوذاً تعدى دائرة الفكر، ووصل إلى دائرة رسم السياسات وصنع القرارات.

.....

.....

وتستطرد الأيكونوميست:

«إن النفوذ في بدايته فكرة، وفي الواقع أن الأفكار المحركة للقرار الأمريكي الآن هي ذلك السيل المتدفق من مؤسسات ومراكز الدراسات الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال فإن أحد هذه المراكز وهو مركز «دراسات المشروع الأمريكي» (American Enterprise Institute) (AEI) هو الذي صك وأشاع للتداول تعبير «الدول المارقة» وهو تعبير أدبى لم يلبث أن تحول إلى استراتيجية حرب.

إن خطورة القضية تظهر إذا تذكر من يعنيه الأمر أن «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الحالى لجورج بوش) و«كونداليزا رايس» (مستشارة الأمن القومى للرئيس) - كلاهما من نجوم مركز «هوفر» للدراسات الاستراتيجية، وأن «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الحالى)، وكذلك زوجته - كلاهما من نجوم مركز «دراسات المشروع الأمريكى»، كما أن «ريتشارد بيرل» (الذى كان رئيساً لمجلس الدفاع القومى فى وزارة الدفاع والمعروف بوصف «أمير الظلام») هو أكبر داعية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بدءاً من الحرب على العراق!

إن أحداً لم يعد فى مقدوره أن يناقش أن هذه المراكز أصبحت بذاتها حكومة الظل فى أمريكا، بل وتؤكد أنها الحكومة الخفية الحقيقية التى تصوغ القرار السياسى وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس ومعاونيه الكبار فى الإدارة، وهذا وضع يسىء إلى الفكر فى قيمته، ويسىء إلى الإدارة فى قرارها!.

.....

.....

وتستطرد الأيكونوميست تقول :

«إن علو دور هذه المراكز وسطوتها ونفوذها فى عملية صنع القرار السياسى ليس له تفسير إلا ذلك «العقم» الذى أصاب الأجزاء السياسية الكبرى فى أمريكا، وترك للمال دور صانع الأفكار وصانع السياسات فى الدولة الأمريكية العظمى. وكان المال هو الذى وضع الجامعات الأمريكية العريقة فى خدمة هذه المؤسسات، فإذا الغطاء أكاديمى علمى، وإذا الواقع سياسى عسكرى. يمكن أقلية صغيرة خفية من التحكم فى مصائر العالم وشعوبه.

وكان يُقال دائما أن المال هو صانع «الحرب» و«السلام»، وأنه الأرجل والأقدام التى تمشى - وتجرى - بها السياسة، وعليه فإن النظر إلى «مواقع المال» لابد منه قبل النظر إلى «مواقع الصراع»، كما أن البحث عن الرجال مقدمة ضرورية للبحث فى وقائع ما جرى ويجرى!.



وكان ما قالته الأيكونوميست دقيقا فى وصف الحال، وإن تأخر بمقدار ما كان تحذير «أيزنهاور» صادقا فى لفت النظر إليه فى الصباح المبكر!

وهنا فإن نظرة سريعة إلى مواقع المال (فيما يتصل بموضوع القرار الأمريكى الراهن والمؤثرات الواقعة عليه) - لابد لها أن تتوقف أمام الشركات الأمريكية العملاقة، وحجم مبيعاتها الذى يمثل ٢٥٪ من الناتج العالمى.

ويطرح الاقتصادى الأمريكى الكبير «كينيث جالبرايث» - مجموعة أرقام لتقريب الصورة وتجسيدها فيذكر:

○ أن مبيعات خمس شركات أمريكية هى (جنرال موتورز - ووال مارت - وإكسون موبيل - وفورد - وديملر كرايسلر) تتجاوز الناتج القومى لـ ١٨٢ دولة فى العالم.

○ أن دخل شركة «إكسون» للبترول يفوق دخل دول «الأوبك» (مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول) مجتمعة!

○ وأن شركة «جنرال موتورز» أكبر من «الدانمرك»، وأن شركة «ديمبلر كرايسلر» أكبر من «بولندا»، وأن شركة «بكتيل» للمقاولات أكبر من أسبانيا، وأن شركة «شل» أكبر من «فنزويلا»، وأن شركة «سوني» أكبر من «باكستان».

.....

.....

[والملاحظة الأهم أن هذه الشركات الكبرى - وهي القوى الصانعة للعولمة - هي الأسخى تبرعا لمرشحي الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الولايات المتحدة، وهي الأكبر إسهاما في تمويل نشاط مؤسسات ومراكز التفكير السياسي والإستراتيجي.

وفي صدد الحرب على العراق، فإن شركة «هاليبورتن» لمقاولات النفط بدأت قبل أكثر من عام قبل حرب العراق - ترتب وتتعاقد مع آخرين على عقود لإعادة إصلاح وتحديث مرافق النفط العراقي في حدود ٨.٧ مليارات دولار!

وبعدها فإن شركة «إكسون» هي التي بدأت تضع يدها على عمليات استغلال النفط العراقي وتخطط لإنتاج يصل إلى ٧ أو ٨ ملايين برميل يوميا، كما أن شركة «بكتيل» هي التي حصلت على أهم عقود الإعمار بعد الحرب، مستعينة باثنين وعشرين ألف شركة للمقاولات دعته للعمل معها من الباطن!

وفي نفس الوقت فإن خبراء مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والإستراتيجية وصلوا موجات إلى العراق بعد الغزو يدرسون على الطبيعة مستقبل هذا البلد، وكيف يمكن هندسة مستقبله في المنطقة - وكان وصول الباحثين السياسيين مع الجنرالات المقاتلين مع مديري الشركات - موكبا واحدا، والنتيجة زحفا كاسحا من الفكر والمال والسلاح توجهه مؤسسات الدراسات السياسية والاستراتيجية - التي أصبحت حكومة ظل تحولت صلتها بالإدارات المتعاقبة في واشنطن (جمهورية وديمقراطية) إلى شيء أشبه بالباب الدوار يدخل ويخرج منه رجال ونساء الصفوة الأعلى صيتا والألع نكاءً والأقرب مباشرة إلى وضع الخيارات والبدائل أمام المسؤولين عن قرارات الحرب والسلام في البيت الأبيض، أو

على رأس إدارات الحكومة الفيدرالية، هذا إذا لم يقدر لهم أن يجلسوا بأنفسهم على القمة من هذه الإدارات (كما حدث مع «كيسنجر» و«رامسفيلد» و«بيرل» وعشرات غيرهم).

ولم يكن كثيرون يعرفون ما فيه الكفاية عن جهاز يسمى مجلس سياسات الدفاع القومى للولايات المتحدة، ولا عن تركيبته، ولا عن دوره فى صنع القرار الأمريكى إلا عندما انفجرت قضية «ريتشارد بيرل» الذى كان هو وزميله «بول وولفويتز» أقرب الناس إلى أقوى رجلين فى إدارة «جورج بوش»، وهما «ريتشارد تشينى» (نائبه) و«دونالد رامسفيلد» (وزير دفاعه).

وكان «ريتشارد بيرل» العقل المفكر لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكى منذ بداية رئاسة «جورج بوش»، وكان «بيرل» المسئول عن مجلس الدفاع، كما كان فى نفس الوقت رئيسا لمؤسسة «المشروع الأمريكى»، ومديرا لبرنامج «القرن الأمريكى الجديد» وهو البرنامج الرئيسى لتلك المؤسسة، والذى كان دعائمه ورعايته أكبر المتحمسين لرسم خريطة شرق أوسط يكون مفتاحها احتلال العراق!

وقد انفجرت قضية «ريتشارد بيرل» عندما كشف الصحفى الأشهر «سيمور هيرش» تحقيقا فى مجلة «النيويوركر» واسعة النفوذ يقول ويثبت فيه «أن ريتشارد بيرل تقاضى مكافآت من موردي سلاح، فيما هو يمارس عمله كرئيس للجنة سياسات الدفاع - تزيد على ثلاثة أرباع المليون دولار سنة ٢٠٠١، وأن تصرفه فى تلك الواقعة انطوى على استغلال للنفوذ، أو على الأقل على «تضارب فى المصالح» مخالف للأخلاق وفى الغالب مخالف للقانون أيضا.

ولم يكن هناك مجال للطعن فى التهمة، لأن البراهين التى أوردها «سيمور هيرش» كافية وإقنية، كذلك لم يكن هناك مجال للطعن فى الرجل الذى وجه التهمة إلى «بيرل» لأنه من أكثر الصحفيين احتراماً فى واشنطن وأقدمهم عهداً بالمهنة وأكثرهم شهرة (وفوق ذلك فإنه يهودى مثل «ريتشارد بيرل»، ومن ثم فلا يمكن أن تلحقه تهمة «معاداة اليهود» (إنكار الهولوكست). كما كان يمكن أن يحدث لو أن اتهام «بيرل» جاء من غيره).

واضطر «ريتشارد بيرل» بعد ما نشره «سيمور هيرش» ووثقه، أن يقدم استقالته من رئاسة مجلس سياسات الدفاع إلى «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع، لكنه احتفظ بموقعه في مركز «دراسات المشروع»، وواصل منه نشاطه، وإصراره على الدعوة إلى رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط مدخلها «احتلال العراق»!



كانت قضية «ريتشارد بيرل» واستقالته كشفاً لأهم مواقع القوة في السياسة الأمريكية، وإشهاراً للشخصيات سبعين رجلاً وامراًة يؤثرون على القرار الأمريكي ويتركون بصماتهم عليه في زمن تسعى فيه الولايات المتحدة إلى التفرد بالسيطرة على العالم والبت في مصائره، ومن ناحية أخرى فقد كانت تلك القضية تذكرة حية بالكابوس الذي حذر منه «أيزنهاور» قبل أربعين سنة، وهو السيطرة غير المطلوبة وغير الشرعية لجمع مالي - صناعي - عسكري - فكري على سلطة القرار والابتعاد به كثيراً (وكثيراً جداً) عن أي رقابة تشريعية وأي مراجعة ديمقراطية (مع أنه لابد أن يحسب للديمقراطية الأمريكية أن رجلاً مثل «سيمور هيرش» أطلق رصاصة التحذير الأولى في قضية «ريتشارد بيرل»).

والغريب أن «ريتشارد بيرل» وجه خطاب استقالته إلى «دونالد رامسفيلد» مصحوباً بحديثات تكاد أن تكون توثيقاً للمصلحة بين أطراف المجمع الصناعي - العسكري - الفكري، الذي حذر منه «أيزنهاور» ونبه مبكراً إلى خطره على سلامة القرار الأمريكي.

وفي خطاب استقالته وحيثياتها كتب «بيرل» إلى «رامسفيلد» يقول:

عزيزي الوزير:

«إنني أتقدم إليك باستقالتي ليس نتيجة لإحساسى أننى اقترفت خطأ لأنى ما زلت مقتنعا ببراءتى مما نسب إلى وسوف أدافع عن نفسى فى هذا الأمر بكل الوسائل.

لكن مبادرتى بالاستقالة دافعها رغبتى فى عدم إحراجك، وكذلك تجنب التشويش على سياسة الولايات المتحدة فى ظرف تترتب عليها فيه مسئوليات

دقيقة، ولست أريد لما يثور حولي أن يلفت الانتباه ولو للحظة واحدة عن التحديات الكبرى التي يقع عليكم مسئولية التعامل معها».

ثم يواصل «ريتشارد بيرل» ليقول في خطاب استقالته:

«إن المسئولين الكبار عن إدارة الدولة يجدون أنفسهم دائماً في حاجة إلى طلب النصيحة والرأي من جهات خارجية مستقلة عن إداراتهم، ذلك أن إدارات الدولة في العادة محكومة برؤى تقليدية تكرر نفسها، في حين أن المسئوليات الجديدة التي تتحملها الولايات المتحدة لم تعد تكفيها تلك الرؤى التقليدية.

والهيئات التي يقع عليها واجب تقديم مثل هذه النصائح والآراء لابد أن تكون بعيدة عن رؤى الإدارة التقليدية، ولا يكفل لها مثل هذا الاستقلال أكثر من اتصالها بالمصالح الكبرى للولايات المتحدة.

ولابد من ملاحظة أن النصيب الأكبر من المعرفة والتجربة فيما يخص المصالح الحقيقية المتصلة بمستقبل الولايات المتحدة -متصلة في الواقع بنشاط رأس المال الحر الأمريكي، وعليه فلا مفر من وجود صلات بين النصيحة والرأي، وبين المعرفة والتجربة، وهذا يخلق مجالاً لعلاقة ملتبسة وتلك علاقة يمكن التغلب عليها بضمانتين: العلانية في التصرف (Disclosure)، والجرأة في الموقف (Recusal)».

ثم يصل «ريتشارد بيرل» إلى القول:

«إن ذلك هو الذي دعا إلى إنشاء مجلس سياسات الدفاع الذي تشرفت برئاسته طول السنتين الأخيرتين، والذي ناقشنا فيه بـ«علانية» و«جرأة» موضوعات مثل سياسة الولايات المتحدة لإزاء العراق وتدمير ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل، ومشاكل العلاقات الأمريكية الأوروبية، والحرب على الإرهاب وغيرها، وكانت تلك كلها مناقشات غنية ومفيدة وقابلة للتنفيذ، لأنكم وكما تعرفون فإن مستودع الخبرة لهذا المجلس يضم عدداً من وزراء الخارجية السابقين، ووزراء الدفاع والطاقة، ومديرين تولوا إدارة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وعدد من زعماء الأغلبية والأقلية في مجلسي الكونجرس، ومجموعة من ألع أساتذة الجامعات المهتمين بالسياسة، إلى جانب عدد من الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد، ومع هؤلاء

جميعاً عدد من الضباط المتقاعدين الذين خبروا مطالب القوة المسلحة واستعمالاتها
فى ميادين مختلفة!..



كان «ريتشارد بيرل» نموذجاً لنوعية الرجال والمصالح التى تحيط بمجلس
سياسات الدفاع الذى ظل يرأسه حتى شهر مارس الأخير (٢٠٠٣)، واللافت للنظر
أن «بيرل» زيادة على كل مناصبه كان فى نفس الوقت عضواً فى مجلس إدارة شركة
«هولنجر» وهى دار صحفية تملكها شركة قابضة يملكها المليونير «كونراد بلاك»
لكى تشرف على جرائده ومجلاته، وفيها مجموعة التلجراف (الدلى تلجراف،
والصنداي تلجراف) الصادرة فى لندن، وفيها عدد من الصحف الكندية الكبرى،
ومن الغرب أن فيها أيضاً جريدة «الجيروزايم بوست» التى تصدر فى إسرائيل!

وقد حدث بعد ذلك أن «ريتشارد بيرل» بدأ فى نوفمبر سنة ٢٠٠١ فى تأسيس
شركة لخدمات الأمن الداخلى، وكان ضمن شركائه فيها زميل له فى مجلس
سياسات الدفاع هو «هنرى كيسنجر» وزير الخارجية الأسطوري من أيام
«ريتشارد نيكسون» و«جيرالد فورد» (فى النصف الأول من سبعينيات القرن
العشرين)، وكان «بيرل» هو الذى رشح «هنرى كيسنجر» لى يرأس لجنة خاصة
للتحقيق فى وقائع يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بما فى ذلك تحديد المسئولية، والبحث
عن أسباب القصور الأمنى، وكانت تلك لجنة من خارج الكونجرس أنشئت بعد أن
اعترفت لجنته الأصلية ذات الصلة الشرعية (الدستورية) بعجزها عن مواصلة
التحقيق، لأن السلطات المعنية - وضمنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - ووكالة
التحقيقات الفيدرالية - تمتنع عن التعاون معها وتحجب عنها الوثائق والمعلومات
والشهود. وعندما أعلن الرئيس «بوش» عن ترشيح «كيسنجر» لرئاسة لجنة تحقيق
(مستقلة!)، تعالت أصوات تتساءل عن طبائع العلاقات والارتباطات والمصالح،
ووجد «كيسنجر» نفسه فى غنى عن مساءلات وتحقيقات تتعرض له ولنشاطاته
وارتباطاته، ولذلك قرر أن يعتذر عن المهمة.



وكذلك فإن مجلس سياسات الدفاع هيئة تستحق نظرة سريعة، ففي داخل هذا المجلس سبعون رجلاً وامرأة. كلهم له دور وإسهام بارز في السياسة الأمريكية، وكلهم له مصالح طائلة في قلاع المال والأعمال من البنوك إلى البترول إلى السلاح، وكلهم مدنيون وعسكريون أصحاب تواجد كثيف في المؤسسات الاستراتيجية (مواقع حشد دبابات الفكر)، وكلهم له جدول أعمال ذاتي وعام تختلط فيه المنافع المباشرة بأمن الأوطان وسياساتها!

ومجلس السياسات لا يتكلم كثيراً عن أعماله، ولا ينشر شيئاً من مداولاته، ولا يصدر بيانات عن توصياته، وكل ما هو متاح عن نشاطه ورقة أو ورقتان في سجلات البنتاجون لمجرد التسجيل.

وعلى سبيل المثال فإن آخر ورقة متاحة عن اجتماعات مجلس سياسات الدفاع، تجيء على النص التالي:

مجلس سياسات الدفاع

جدول أعمال

جلسة الخميس: ٢٧ فبراير ٢٠٠٣

٩ - ٩،٣٠ بوفيه إفطار خفيف في البنتاجون، غرفة الاجتماعات رقم ٨٦٩.

٩،٣٠ - ١٠،٣٠ مناقشة في الدور المركزي للفضائيات

١٠،٣٥ - ١١،٣٥ مناقشة عن الفيش الإعلامية الشاملة

١١،٣٥ - ١٢،٠٠ استراحة

١٢،٠٠ - ١،٠٠ غداء في القاعة الذهبية ٨٥٩.

١،٠٠ - ٢،٠٠ تقرير مخابرات عن المستجدات (!)

٢،٠٠ - ٣،١٥ كوريا الشمالية: تقرير معلومات

٣،١٥ - ٤،١٥ مناقشة (كوريا الشمالية)

٤،١٥ - ٤،٣٠ استراحة

٥,٣٠ - ٤,٣٠ إيران - مناقشة

٩,٣٠ - ٥,٣٠ جلسة عمل مفتوح

اليوم التالي: الجمعة ٢٨ فبراير ٢٠٠٣

٩,٣٠ - ٩,٣٠ بوفيه إفطار خفيف القاعة الذهبية في البنتاجون، الغرفة رقم ٨٥٩.

٩,٣٠ - ١٠,١٥ تقرير مركز دراسات حفظ السلام

١٠,١٥ - ١١,٣٠ تقرير نائب رئيس أركان الحرب البريطاني

١١,٣٠ - ١٢,٣٠ مناقشات

١٢,٣٠ - ١,٣٠ غداء ومناقشة مفتوحة مع «تنيت باجيت» (وزير الدفاع لشؤون

السياسات) (القاعة الذهبية ٨٥٩).

١,٣٠ - ٤,٠٠ مناقشة مفتوحة

٤,٣٠ - ٥,٣٠ عرض من وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» ومن نائبه «بول

وولفويتز».

.....

.....

[وفيما عُرف لاحقا عن المناقشات التي جرت ذلك اليوم بصدد الخطر الذي تمثله كوريا الشمالية، فقد تبين أن مجلس سياسات الدفاع بحث تقريراً أعده «ريتشاردسون» (حاكم تكساس الحالي والمفاوض الرئيسي في مشكلة كوريا الشمالية). ونتيجة للمداولة خرج بأن الخيار العسكري غير وارد في الوقت الحالي (بالنسبة لكوريا الشمالية)، كما هو الحال في شأن العراق لثلاثة أسباب:

- أولها: أن حرباً ضد كوريا الشمالية سوف تكون عملاً عسكرياً خطراً ضد قوة تملك رادعاً نووياً حقيقياً، حتى وإن كان محدوداً في حجمه.

وفي حين أن العمل ضد العراق يمكن أن يكون سهلاً، لأنه بلد استنزفته حرب الخليج الأولى ثماني سنوات، وأنهكتته حرب الخليج الثانية بضربة صاروخية

قاسية، ثم طوقه حصار اقتصادى ونفسى دام اثنتى عشرة سنة - فإن كوريا الشمالية ظرف مختلف إلى حد كبير.

- ثانيها: إن الجوار العراقى يساعد الخيار العسكرى الأمريكى ويجعله قابلا للتحقيق، فى حين أن الجوار الكورى الشمالى وفيه (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) لا يرغب فى ترك القوة العسكرية الأمريكية مطلقة العنان، ويفضل معالجة الشأن الإقليمى - أولا - فى إطار الإقليم وليس من خارجه، وهذا يقيد العمل الأمريكى إلى حد قد يكون مؤثرا.

- وأخيرا: فإن كوريا الشمالية - على عكس الحال فى العراق - ليست فيها جوائز اقتصادية تساوى المخاطرة.

.....

.....

[ومن المثير أن الوفد الكورى الشمالى الذى اجتمع مع ممثلين لوزارة الخارجية الأمريكية فى «بكين» - فى شهر مارس الماضى وبعد أقل من أسبوعين على مناقشات مجلس الدفاع - كان هو الذى أبلغ الجانب الأمريكى رسميا بأنهم بدءوا بالفعل فى تخصيص اليورانيوم، والمعنى أنهم الآن على الطريق السريع إلى أسلحة نووية، وكانت الرسالة مباشرة بما مؤداه أن الولايات المتحدة لابد لها أن تتكلم وأن تتفاوض مع كوريا الشمالية، لأنها ليست غنيمة سهلة].

.....

.....



وتتكرر اجتماعات مجلس الدفاع مرة كل شهر أو شهرين حسبما تتطلبه مسارات الحوادث، وتتلاقى وتتفاعل أفكار وتوجهات وتتداخل معها رغبات المال والسلاح والسياسة، وتتخذ توصيات تتحول فى البيت الأبيض ووزارات الدفاع والخارجية ووكالة المخابرات المركزية إلى قرارات، بعضها يمس قضايا الحرب والسلام، وتتعرض أمم وشعوب للعواصف والأعاصير - لكن أمير الظلام وأصحابه

فى منأى عن الحساب وبعيدا عن المسئولية، يساعدهم على ذلك أن الإمبراطورية الأمريكية مشروع خاص يتقدم ويسحب الدولة وراءه، ويتصرف دائما من وراء حجاب بغير تفويض شرعى، وبدون مسئولية دستورية، وبدون رقابة أو متابعة، وهذا بالضبط ما حذر منه «أيزنهاور» أوائل الستينيات، وكذلك نقلته الأيكونوميست أخيرا، وكان التحذير السابق ولقت النظر اللاحق خدمة لروح الديمقراطية فى الولايات المتحدة، وليس - بالتأكيد - رغبة فى التشهير بها.

.....

.....

[وللإنصاف فإن التجربة الأمريكية حافلة بكثير يستدعى الإعجاب (ابتداءً من روح المبادرة إلى روح الحرية)، وبالتالي فإنه من مأسى التاريخ الكُبرى أن يتمكن عدد من الرجال والنساء لا يزيد عددهم عن مائة إلى مائتين - بينهم سبعون عضواً فى مجلس سياسات الدفاع - من الاستيلاء على القرار الأمريكى والاندفاع به إلى «مشروع مخيف وشبه مستحيل» فى طلب الهيمنة على العالم، بغير منافس، وإلى الأبد].

.....

.....

ويستحق النظر أن كل واحد أو واحدة من هؤلاء الرجال والنساء الذين استولوا على القرار الأمريكى مربوط بهذه العلاقة الثلاثية غير المقدسة للمال والسلاح والفكر، إلى درجة تكاد أن تضع نموذجا واحدا متكررا عشرات المرات:

- كل واحد منهم رئيس مجلس إدارة أو العضو المنتدب لشركة من أهم شركات السلاح أو البترول أو الاستثمار المالى، ويحصل سنويا على ما لا يقل فى المتوسط عن عشرة ملايين دولار.

- وكل واحد منهم له مقعد فى قائمة اجتماعات مجلس السياسات التابع لوزارة الدفاع، أو له صلة وثيقة به عن طريق واحدة من مؤسسات التفكير السياسى والاستراتيجى، وهى بالعشرات.

- وكل واحد منهم يعرف طريقه إلى الباب الدوار أمام معادل السلطة فى الولايات المتحدة، فهو يدخل من الشركات الكبرى، أو من مؤسسات الفكر إلى أعلى مواقع الإدارة الحكومية، ليقضى مدة فى الممارسة العملية لتنفيذ القرار، ثم يعود من الباب الدوار إلى الشركة الكبيرة أو إلى مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية صاحبة النفوذ. وهكذا..



وهناك سؤال يفرض نفسه :

كيف حدث أن قلة من الرجال والنساء تمكنوا من الاستيلاء على سلطة القرار فى بلد بحجم الولايات المتحدة، وقوته، وحيويته؟ - وهذا سؤال سوف يتوقف التاريخ أمامه مندهشاً ومدققاً، وفى الغالب - وبدون استباق للنتائج - فإن ما يمكن تسميته بـ «سياسات الخوف» قد يكون الداعى والسبب، خصوصاً إذا جرى قياس الحاضر الذى لم يكتمل - على ماضٍ تمت فصوله وانطوت صفحاته.

وفى هذا الصدد فإنه يمكن استعادة ظروف الفتنة الكبرى التى كادت أن تخنق روح الحرية والإبداع فى الولايات المتحدة وقت محاكم التفتيش التى نصبها السناتور «جوزيف ماكارثى» فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية (وأواخر الأربعينيات - أوائل الخمسينيات)، حين بدأ حملته (التي أشهرت فى التاريخ اسمه وحملت وصف المكارثية) بدعوى التصدى «للمنشط الخارج من ولائه لأمريكا»، وفى هذه الحملة راح «ماكارثى» يستدعى أمام لجنته ويحاسب ويعاقب كل من تصور أنهم جنحوا إلى اليسار فى أفكارهم، ومن ثم انحازوا للشيوعية، وأصبح نشاطهم غير أمريكى Un American أو مُعادياً للولايات المتحدة بصريح العبارة.

وقد استطاعت هذه الحملة أن تغطى الحياة السياسية والأدبية فى أمريكا بضباب كثيف ضاقت فيه مساحة الرؤية، وشاع الشك، وتعمق الخوف، فقد راح ألغى الفنانين والأدباء وأبرز نجوم المسرح والسينما وأكفأ أساتذة الجامعات فى العلوم الاجتماعية والطبيعية يتساقطون كل يوم تحت مطارق الاتهامات المرسلة يوجهها إليهم السناتور «ماكارثى» ولجنته.

ثم جاء الوقت وتخلصت الولايات المتحدة من كابوس الخوف، وراحت تلتفت وراءها وتتساءل كيف جرى ما جرى؟

وفى هذه المرة يتكرر الكابوس وإن اختلف شكله عن الكابوس السابق، كما أن نهايته يصعب رؤيتها في الزمن القريب، ذلك أنه مع التسليم بأن قلة من الناس (في محور المال والفكر والسلاح) خطفوا القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، فليس هناك شك في أن هذه القلة نجحت حتى الآن في اللعب على مشاعر كتل واسعة في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن هناك أغلبية أمريكية أخذتها حُمية الوطنية (المدعاة)، وراحت تزهو بما تراه من حماقة القوة (المتوافرة!).



ومرة أخرى فإن «سياسات الخوف» تواصل فرض نفسها رغم اختلاف الظروف وبينها:

١- العدو الذي عرفته الولايات المتحدة طوال النصف الثاني من القرن العشرين اختفى فجأة من أمامها، مع ملاحظة أن الناس يعرفون أنفسهم بالعدو الذي يواجهونه، أكثر مما يعرفون أنفسهم بالصديق الذي يقف معهم.

والغريب في طبائع القوى أن غياب العدو يحدث «وحشة» أكثر من وحشة يحدثها غياب الحليف.

فالقوى المعنية بالصراعات تكون قد عبأت إمكانياتها المادية، ورتبت استعدادها السياسي والمعنوي على مواجهة عدو ما. فإذا ما اختفى ذلك العدو فجأة فإن حالة التعبئة تظهر وكأنها فقدت توازنها، وضيعت مبرر وجودها ذاته. وفي أحوال اقتصادية واجتماعية ونفسية متداخلة كما هو الحال في الولايات المتحدة، فإن فقدان التوازن وضياح مبرر الوجود قادر على إحداث خلخلات بعيدة الأثر. خطيرة في تداعياتها.

٢- وأصحاب المشروع الإمبراطوري لا يريدون شيئاً من ذلك كله، بل يجدون في هذه اللحظة بالتحديد فرصة سانحة لهم، لأن الاتحاد السوفيتي الذي سقط في الحرب الباردة كان أقوى منافس وأخطر عدو، فإذا وقع اختفاؤه فهذه هي

اللحظة المناسبة تماما للمشروع الإمبراطورى يمسك بالقمة الدولية، ويكرس وجوده وحده عليها، ويمنع ظهور قوى أخرى تنافس أو تتحدى.

لكن المشروع الإمبراطورى يحتاج إلى استمرار التعبئة ضد «عدو» حتى تظل القدرات الأمريكية - المادية والسياسية والنفسية - على يقظتها، فلا تنفرط بغياب المنافس أو العدو، ولا يلحق بها ما يحمله الانفراط السريع من اختلالات بعيدة المدى، وعواقب وخيمة على المصالح الكبرى لأطراف المشروع الإمبراطورى الأمريكى (وغيرهم ملايين من العاملين فى مجالات المال والصناعة والبتترول والسلاح والفضاء والطيران إلى آخره).

ولم يكن يحفظ اليقظة ويمسك بدرجة التعبئة إلا العودة مرة أخرى إلى «سياسات الخوف»، مع ملاحظة أن التجربة الأمريكية بطبيعتها تنشر المجتمع أفرادا متنافسين فى حالة الطمأنينة، حيث ينصرف كل منهم إلى مشروعه الخاص، لكن الخوف - وتلك مرة ثانية طبيعة التجربة - يُعيد جمع الشاردين لى يواجهوا معا مخاوف الخطر.

٣ - وفى المرة السابقة - على عهد «الخوف الماكارتى الكبير» - كان الخطر هو الشيوعية، والآن فهناك خطر مستجد يستعيد الخوف ويسترجعه، وهو «الإرهاب الدولى» و«أسامة بن لادن» و«جماعته الإسلامية)، و«صدام حسين» (وأسلحته للدمار الشامل).

وكان ضغط أصحاب المشروع الإمبراطورى أن هذه المخاطر المستجدة لا تقل ضراوة عن المخاطر السابقة، وكذلك علت نبرة التخويف، وهو ليس تخويفا للأمريكيين وحدهم، وإنما لغيرهم معهم، وعليه فهى ضرورة حيوية لقيام تحالف «ضد الإرهاب» لا يقل صلابة وحزما عن التحالف ضد النازية والشيوعية.

.....

.....

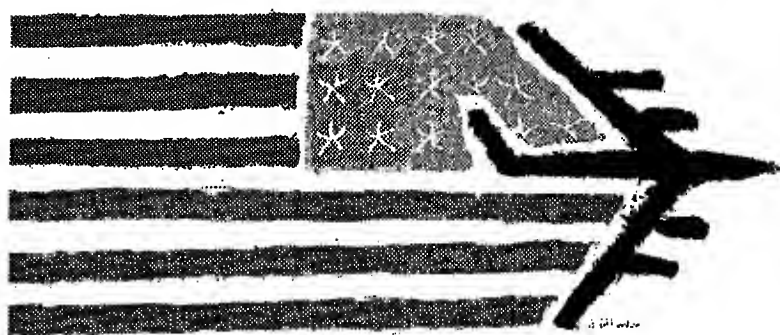
[وعندما انقضت صواعق النار على نيويورك وواشنطن، فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فلن ذلك الحدث المروع جاء هدية من السماء (وربما من غيرها) إلى

المتشوقين للخوف والتخويف، وظنهم أنها الفرصة المناسبة لاستبقاء بل وتكثيف
التعبئة الداخلية (المادية والسياسية والنفسية) - وللمحافظة على التحالف الدولي،
وفى التقدم بما يكفى من الذرائع الأخلاقية على طريق التوسع والتعزيز
الإمبراطورى. وكانت صيحة أطراف المشروع الإمبراطورى (الصناعى - العسكرى -
والفكرى) - أن الخطر هناك فى الشرق الأوسط، وفى العالم العربى وعلى أطرافه،
وليس أمام الولايات المتحدة غير أن تواجه وأن تنتصر.

وبدأت الحرب على أفغانستان، بدعوى ضرب قواعد الإرهاب العالمى، ثم توجهت
الأسلحة إلى العراق بدعوى نزع أسلحة الدمار الشامل.

واشتعلت حرب فى أفغانستان غربية، وتلتها حرب فى العراق أغرب!

ساسة وچنرالات بين واشنطن وبغداد!



أولاً: نظرية الاستيلاء بـ نصف حرب على العراق

عندما وصلت إلى لندن - عائداً من الولايات المتحدة أواخر شهر مايو الماضي - كان أول ما سمعته في العاصمة البريطانية رواية بالتفصيل عن اتصالات جرت - وتجرى - وقتها بين قصر باكنجهام (مقر الملكة) - وبين رقم ١٠ داوننج ستريت (مقر رئيس الوزراء) - وكانت النبذة في هذه الاتصالات مختلفة عن المعتاد بين المؤسستين، لأنه كان نقاشاً بين طرفين، كلٌ منهما له وجهة نظر تعبر عن ضروراته، لكن كلا منهما يعرف لنفسه حدوداً لا ينبغي - أو لا يصح - تجاوزها!

كان موضوع الاتصالات أن رئاسة الوزارة - احتفالاً بنهاية الحرب على العراق - تقترح إقامة عرض عسكري يرمز إلى معنى النصر، وكان رد القصر أن الملكة لا تحبذ إجراء استعراض نصر، وإنما تفضل إقامة صلاة شكر!

كانت الملكة - فيما يظهر - تدرك حساسية الظروف، كما تحفظ عن ظهر قلب حجم السلطة التي تركتها لها تطورات التاريخ الدستوري البريطاني، وما استقر بعدها من أصول وتقاليدها تركت للجالس على العرش حقاً واحداً لا يملك غيره، وهو «حق النصيحة أو القبول» (Advice and Consent)، وقد مارست الملكة حقها وتركت الباقي للمستشارين في المؤسستين يتوافقون على قرار يقتنع به رئيس الوزراء وتقبل به الملكة وذلك ما حدث (وزيادة)، لأن رئيس الوزراء رأى في النهاية أن يؤجل الاحتفالات سواء في ذلك استعراض النصر - أو صلاة الشكر.

وكذلك توقفت الاتصالات بين الوزارة والقصر في هذا الموضوع، وطويت الملفات، لكن الحجج والآراء التي طُرحت خلال تلك المناقشات تساوى أن تُستعاد لأن لها قيمة موضوعية في حد ذاتها!

وفيما سمعت - فإن النقاش بين المؤسستين الكبيرتين في بريطانيا جرى داخل إطار مضبوط ومحكوم.

.....

.....

○ عرض مستشارو رئاسة الوزراء فكرة العرض العسكري احتفالاً بالنصر في العراق.

.....

.....

[ورد مستشارو القصر:

— إن هذه الحرب على العراق كانت حرباً من «طراز معين» لأن «الامة البريطانية» انقسمت بسببها، ففي حين كان هناك مؤيدون لها بالموافقة (كما تبدى في حصول الوزارة على تفويض من أغلبية في مجلس العموم تخولها التصرف كما ترى مناسباً) — فإن كتلاً ضخمة من الرأي العام البريطاني وقفت ضدها بالمعارضة (كما تبدى من أصوات عالية عبرت عن نفسها في مجلس العموم وشارك فيها عدد كبير من نواب حزب العمال، إلى جانب خلافات في مجلس الوزراء ذاته خرجت علناً إلى الناس، وأدت إلى استقالات أو تهديد باستقالات من قيادة الحزب ومن أقطاب الوزارة، ووقع ذلك كله على خلفية مظاهرات كثيفة وحاشدة لم تهدأ حركتها في لندن وغيرها من المدن البريطانية).

.....

.....

○ وعرض مستشارو رئاسة الوزارة بأن هناك الآن في بعض قطاعات الصحافة وفي الأحزاب البريطانية عملية تشكيك في الذرائع الأخلاقية والقانونية التي تأسس عليها التدخل العسكري البريطاني في العراق، ومن شأن ذلك أن يؤثر على معنويات القوات التي نفذت أوامر صدرت إليها من سلطة شرعية، فإذا عادت القوات البريطانية إلى وطنها في أجواء صمت (لا يمكن إلا أن يكون ثقيلاً!) فإن ذلك قد

يعطى إشارة خاطئة إلى أطراف في الداخل تتوهم أن المملكة المتحدة تستطيع حفظ مصالحها في العالم بالسلبية أو بالاعتماد والتوكل على الظروف وعلى الآخرين.

.....

.....

ورد مستشارو القصر:

- إن الوزارة هي التي تملك السلطة اللازمة لكل قرار سياسي، لكن المشكلة أنه حين تتصل القرارات بأمور تخص القوات المسلحة فإن الملكة وهي قائدها الأعلى (ولو بالرمز)، سوف تجد نفسها في موقف صعب لأنها حينئذ مضطرة للمشاركة، ومعنى ذلك أن الاحتفال سوف يصبح مناسبة وطنية كبرى، والخشية أن ذلك قد يثير - على نحو أشد - انقسامات ما قبل الحرب وذلك يضع القوات - ويضع الملكة - ويضع احتفال النصر ذاته - وسط جدل سياسي لا داعي له.

وفكرة صلاة الشكر التي طرحها القصر (بدلاً من استعراض النصر) تحتضن القوات العائدة من العراق - وتكسر الصمت - دون أن تستفز الجدل!.

.....

.....

○ وعرض مستشارو رئاسة الوزراء أن المسألة لها بُعد خارجي يتصل بالرأي العام الدولي، لأن بلدانا كثيرة - تهتم بما يجري وتتابعه - سوف تلتفت إلى الطريقة التي تتصرف بها بريطانيا وهل تبدو واثقة من سياساتها؟ - أم أن الوسواس تعثرها، ولهذا فإن فكرة العرض العسكري بالنصر تبين للجميع أن بريطانيا كانت تعرف ما تفعل، وأنها قامت به متحملة لكامل مسؤوليته.

.....

.....

ورد مستشارو القصر:

- إن تجنب الإلحاح على ما كان قبل الحرب مسألة تساوى إطالة التفكير، لأنه من الأفضل ترك ما جرى قبل الحرب لظروفه دون استعادة لأجواء الانقسام فيه والاستقطاب.

ومن المناسب النظر في بعض الاعتبارات:

- إن الحرب على العراق جاءت وسط أجواء تضاربت فيها المواقف داخل الأمم المتحدة، فقد كانت هناك أغلبية محققة في مجلس الأمن رأيت أن القرار ١٤٤١ لا يخول للولايات المتحدة والمملكة المتحدة سلطة شن الحرب على العراق دون قرار جديد من المجلس، ومع أن «الحلفاء» حاولوا الحصول على مثل هذا القرار فإنهم لم يوفقوا، وقرروا شن الحرب على مسئوليتهم، وبعدها حاولوا سد النقص وترميم صورة الشرعية الدولية.

- إن الانقسام الذي ظهر في «الأمّة البريطانية» وفي «مجلس الأمن» بشأن هذه الحرب - رافقه تردد دولي إزاء الحرب على العراق بصرف النظر عن النظام الحاكم في ذلك البلد، وكان هناك نوع من الإلحاح الواسع على أفضلية عودة المفتشين الدوليين برئاسة «هانز بليكس» إلى العراق، لكن قرار مجلس الأمن تعطل لأسباب مختلفة - مع أن قضية الحرب والسلام تحتاج في نظر الرأي العام العالمي إلى ضمانات وقيود تفرض على السلاح أن يكون منطوقاً (حتى ولو لم يكن عادلاً!).

.....

.....

○ وعرض مستشارو رئاسة الوزارة:

- أنه بصرف النظر عن الانقسامات التي سبقت، فإن الحرب وقعت بالفعل وسقط في معاركها جنود بريطانيون تحت العلم البريطاني، ورغم أن عدد الضحايا البريطانيين في الحرب محدود فإن القوات قبلت مخاطرة الدم دفاعاً عن المصالح البريطانية، والاحتفال بإقامة عرض عسكري للنصر - فيما إذا استقر الرأي على ذلك - موجه إلى تكريم هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم وليس موجهاً إلى الملايسات

السياسية لقرار الحرب، فالتكريم مطلوب للتضحية حتى وإن احتدم الخلاف على الدواعى.

- إن العلاقات الخاصة بين بريطانيا وبين الولايات المتحدة الأمريكية - وهى حقيقة تاريخية إلى جانب كونها ضرورة وطنية (!) - تفرض على حكومة صاحبة الجلالة أن لا تترك الحليف الأمريكى وحده فى مواجهة قوى فى مجلس الأمن تعارضه، بدافع من مصالحها الضيقة، أو من رغبة لديها فى تحجيم نفوذه والتصدى له، وكلا السببين لا بد أن يدفع بريطانيا أكثر إلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية.

- إن الولايات المتحدة - منفردة - تملك القوة التى تمكنها من التصرف فى الأزمة التى نشبت فى العراق، بصرف النظر عما إذا كانت بريطانيا إلى جانبها أو بعيدة عنها، مع العلم أن التصرف الأمريكى هذه المرة يجيء فى منطقة شديدة الأهمية بالنسبة لبريطانيا سواء من ناحية المصالح الإستراتيجية والاقتصادية أو من ناحية النفوذ السياسى - وهى منطقة الخليج.

.....

.....

ورد مستشارو القصر:

- أن هناك تقديرا كاملا للأسباب التى أوردها مستشارو رئاسة الوزارة، بمعنى أنه كان هناك بالفعل قرار بريطانى بالمشاركة فى الحرب جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك على الأرض ضحايا بريطانيون أعطوا حياتهم تحت العلم البريطانى، ولذلك فإن الاقتراح الذى قدمه القصر بإقامة صلاة شكر يمكن اعتباره احتفالاً لا تقا يغطى كافة الاعتبارات، مع أفضلية اقتصار الاستعراضات العسكرية على ما يمكن اعتباره - بالإجماع - قضايا كبرى وعلامات بارزة فى التاريخ البريطانى !.

.....

.....

[وفيما بعد تفجر هذا النقاش ساخنا وملتهبا في العاصمة البريطانية - وقد وصل الآن إلى حد تهديد مركز «توني بلير»، بما في ذلك دوره في التاريخ (وكان بحسب ما نقل عنه يعلق جزءا كبيرا منه على الحرب ضد العراق)].

.....

.....

وبصرف النظر عن ذلك النقاش سواء في مرحلة حصره بين القصر ورئاسة الوزراء - أو في مرحلة انفلاته إلى ساحة الحياة العامة الواسعة في بريطانيا داخل البرلمان وخارجه، فإن هناك شبه اتفاق على أن ذلك الذي جرى في العراق كان عملية من «طراز معين» يصعب الاحتفال بعدها بنصر، لأنها عملية يصعب من الأصل وصفها بـ: حرب.



وكان ذلك صحيحا إلى أقصى الحدود، وأول الأسباب أن ذلك الذي جرى في العراق - وبرغم حركة الجيوش والأساطيل، وبرغم الرعد والبرق أثناء الضرب والقصف - لم يكن «حربا» بالمعنى المعروف والمتفق عليه، بل لعله كان أقرب إلى عملية «إغارة» قامت بها «مجموعة مصالح» سبقت القوة الإمبراطورية للولايات المتحدة وسحبتهاء وراءها إلى ميادين قتل بدون تهديد مُحتمل أو حقيقى لأمّن الولايات المتحدة، وبدون ذرائع قانونية وأخلاقية مقبولة - بل وفي غيبة الضوابط والموازن المؤسسية للحرية الأمريكية.

.....

.....

[وهذه نقطة مبدئية بصرف النظر عن كل ما يوجه للنظام السابق في العراق، ويُعاب عليه! - لأن حساب ذلك من أوله إلى آخره لم يدخل في دواعى القوة الإمبراطورية الأمريكية عندما قررت الانقضاض على العراق، ولم يكن في حساب التقدير الأمريكي ما يساوى المخاطرة من أجله بحياة جندي واحد].

.....

.....

والحقيقة أن وصف «الإغارة» هو الأقرب إلى الصحة، مع العلم بأن تعبير «الإغارة» كان في يوم من الأيام فعلا عسكريا، لكنه الآن تعبير تعددت استخداماته خارج القاموس العسكري، ولعله شاع على نحو ملحوظ في أسلوب عمل الشركات الدولية الكبرى العابرة للقارات والمحيطات في مواجهة عناصر المنافسة أو عناصر المضايقة التي تعترض طريقها في السوق، ومن ثم يكون عليها «ترتيب الأمور» معها - بقدر ما تتمكن.

.....

.....

[وفي تقدير العارفين وخبرتهم أن الشركات الدولية الكبرى تقسم منافسيها إلى ثلاث درجات:

- منافسين أقوىاء: وهؤلاء يستحسن التوصل معهم إلى اتفاق يقسم بينهم احتكار سوق معينة (وذلك ما فعلته شركات البترول الكبرى في العالم، خصوصا تلك المجموعة التي تسمى «الأخوات السبعة» The Seven Sisters حسب عنوان الكتاب الذي وضعه الصحفي البريطاني الشهير «أنتوني سمبسون».

- ومنافسين أقل قوة: وهؤلاء يصلح معهم أسلوب «الاستيلاء الودي»، أي إغراءهم بالبيع والاندماج وفق شروط متفق عليها تخفف أعباءهم وتساعد على زيادة أرباحهم (ونموذج ذلك ما نجم عن دمج شركة «تايم» مع شركة «سي إن إن» مع شركة «وارنر» - داخل إطار مجموعة «أمريكا أون لاين»).

- ومنافسين ضعفاء: يغامرون بمضاربات يأس تؤدي إلى إرباك السوق وإغلاق الوكلاء واعتراض سلاسة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، وهؤلاء لا بد من إزاحتهم (وذلك ما فعلته مثلا شركة «آي بي إم» للحاسبات الإلكترونية مع منافسين دخلوا السوق بغير موارد تسندهم، معتمدين على منطق المضاربة والمغامرة).

والأسلوب الأمثل لمواجهة هذا النوع من المنافسين هو «الاستيلاء العدواني» عليهم (وليس «الاستيلاء الودى»).

.....

.....

[وفى تقدير العارفين وخبرتهم - أيضا - أن «الاستيلاء العدائى» هو بذاته أسلوب «الإغارة» وهو فى ميدان المصالح والمنافع - إجراءات كيدية، برعت فيها الشركات العملاقة وأتقنت ممارستها.

وبصفة عامة فإن «الاستيلاء العدائى» على منافسين صغار أو مزعجين، ميدان مفتوح للرمية الحرة.

- فهناك مثلا حصار هؤلاء المنافسين فى السوق، وتضييق الخناق على المتعاملين معهم: وكلائهم أو زبائنهم.

- وهناك مثلا نشر الإساءات إلى مستوى منتجاتهم من سلع أو خدمات، وإظهار قصورها إزاء السعر الذى يدفع فيها.

- وهناك مثلا تشويه سمعتهم بنسبة الغش فى المواصفات إلى ما ينتجونه من سلع وخدمات (وقد وصل الأمر أحيانا ببعض شركات المشروبات الكبرى إلى وضع حشرات فى زجاجات مشروب منافس، ثم ترتيب ضبط زجاجة منها - ينكشف أمرها بوسيلة من الوسائل وتكون الفضيحة أمام جمهور المستهلكين).

- وهناك مثلا الضغط على شركائهم (إن وجدوا) - واستمالة محاميهم الموكلين بالدفاع عنهم - وإغراء موظفيهم بإفشاء أسرارهم وكشف أوراقهم.

- وهناك مثلا الدخول معهم - مباشرة أو بالوساطة - فى منازعات قضائية أو غير قضائية تشغلهم وتستغرق جهدهم وأعصابهم، وتستنفد صبر المحامين والقضاة - والمحلفين أيضا.

- وهناك مثلا حصارهم فى السوق عن طريق البنوك لتشتد الضائقة وتخفق.

- وهناك فى النهاية وكحل أخير استخدام أسلحة عمل مباشر فيها تدبير

الإضرابات، والتحريرى الخفى على تصرفات خشنة يتدخل فيها مثيرو الشغب والبوليس - حتى تصبح الحياة الطبيعية من شبه المستحيلات!

والمهم فى هذا كله - وفى شأن الضعفاء غير المؤهلين للمشاركة (أو المتوسطين غير القابلين بفكرة «الاستيلاء الودى») - هو «الإغارة» بقصد الإزاحة إلى الحافة: إما الاستسلام - أو الإفلاس - أو ما هو أسوأ!].

.....

.....



وفى السياق العام لإزاحة الضعفاء فإن أسلوب «الاستيلاء غير الودى» أو أسلوب «الإغارة» - والذى بدأ عسكرياً ثم شاع مالياً، ثم مورس بواسطة الشركات العملاقة - وصل بعد رحلة من التجارب إلى مؤسسات التفكير السياسى والإستراتيجى التى أصبحت مقراً لصنع القرار الأمريكى، وقامت هذه المؤسسات على فلسفته وتطور استخداماته لحساب التحالف الثلاثى المنشئ لهذه المؤسسات (المال والفكر والسلاح).

وفى هذا الإطار فإن المجموعة الإمبراطورية الجديدة - التى قام عليها رجال من أمثال «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الحالى)، و«دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع)، و«ريتشارد بيرل» (رئيس مجلس سياسات الدفاع)، و«بول وولفويتز» (مساعد وزير الدفاع)، وآخرين غيرهم - أخذت هذا الأسلوب وطبقته على أوسع وأكفأ نطاق، ابتداءً من الاستيلاء على نتائج الانتخابات الرئاسية - ثم الاستيلاء على الإدارة الجمهورية التى دخلت البيت الأبيض باعتبار هذه النتائج، ثم الاستيلاء على سلطة القرار فى البيت الأبيض - ثم محاولة الاستيلاء على القرن الحادى والعشرين كله.



ومع بداية هذا القرن الحادى والعشرين بدا ظاهراً أن المجموعة الإمبراطورية التى استولت على الرئاسة - والإدارة - والبيت الأبيض - فى عجلة من أمرها، مقتنعة بأنها إذا لم تستطع الإمساك بالفرصة السانحة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط

الاتحاد السوفيتي، كى تحول هذه الفرصة إلى حقيقة حياة وبداهة أمر واقع - فإن الظروف قد تتغير ويظهر مناقسون جُدد للولايات المتحدة (خصوصا فى أوروبا وآسيا).

- وكان إحساس هذه المجموعة الإمبراطورية الجديدة أن القوة الأمريكية الناعمة (على حد تعبير «جوزيف ناي» أستاذ جامعة هارفارد الشهير، وهو يقصد به تأثير أسلوب الحياة الأمريكية وقيم الحرية الأمريكية) - لم تعد قادرة على أداء دورها فى القرن الجديد (كما فعلت فترة ما بين الحربين العالميتين فى النصف الأول من القرن العشرين).

- وكذلك فإن هذه المجموعة الإمبراطورية أصبحت مقتنعة بأن القوة الخفية للولايات المتحدة - متمثلة فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأخواتها - لم تعد كافية - الآن - للإمساك بفرصة هذه اللحظة، لأن العمل السرى بطبيعته يحتاج إلى وقت، ويحتاج إلى صبر، وذلك كله ليس متاحا من وجهة نظر المجموعة الإمبراطورية الجديدة.

وفى المحصلة فإن هذه المجموعة الإمبراطورية توصلت إلى أن تنفيذ مشروعها للقرن الحادى والعشرين يحتاج - حتما - إلى القوة الخشنة للولايات المتحدة - أى سلاح العنف!

وبطبيعة التكوين والثقافة والتجربة فإن هذه المجموعة الإمبراطورية الجديدة كانت تعرف ما فيه الكفاية عن أساليب «الاستيلاء العدائى» (خلافًا للاستيلاء الودى) على المنافسين، وبثقافة التجربة والدرس فقد خطر لها أن هذا الأسلوب يمكن نقله من مجال الشركات العملاقة إلى مجال القوى العظمى.

وكذلك كان مطلب «الاستيلاء» بأسلوب «الإغارة» حلا طرح نفسه للعمل فى الشرق الأوسط وهو المنطقة التى اعتبرتها المجموعة الإمبراطورية الجديدة (وربما كل مشروع إمبراطوري) سوقا أهم - وسلعة أغلى - وموقعا فاتحا لكل الطرق، وكان الإغراء الأكبر أن العراق فى وسط تلك المنطقة يلوح هدفا جاهزا مكشوفًا وسهلا.

.....

.....

- وكذلك تقرر تجربة عملية «الاستيلاء غير الودى» - بأسلوب الإغارة - على العراق، وكان ذلك ما جرى بالفعل:

- ولم يكن أسلوب «الإغارة» حرباً مسلحة كاملة بتقاليد الحروب المسلحة المعروفة فى التاريخ.

- ولم يكن مؤامرة بالمعنى التقليدى للمؤامرة (كما فعل أطراف العدوان الثلاثى فى السويس سنة ١٩٥٦، حين وقعوا اتفاقاً مكتوباً على شكل معاهدة تواطؤ فيها سرا على تدبير هجومهم الثلاثى على مصر فى أعقاب تأميم قناة السويس).

- ولم يكن حملة نفسية وضغطاً على الأعصاب تقنع الآخرين بأن يتعدوا عن الطريق ويقعدوا على أرصفتهم.

وإنما كان - حتى باستقراء النقاش الذى دار بين مستشارى قصر باكنجهام وبين مستشارى رئاسة الوزارة فى بريطانيا - عنفاً من نوع معين - غارة على العراق لا تتصاعد إلى مستوى الحرب الشاملة، ولا تقتصر على محاولة القتل المباشر!

كانت الولايات المتحدة الأمريكية طوال حقبة التسعينيات من القرن العشرين تتصور أن النظام فى العراق سوف يقع يقيناً نتيجة لذلك الوهن الذى أصابه بعد حرب ثمانى سنوات مع إيران، ومن ذلك الجرح الغائر الذى أصابه من ضربة تحالف دولى واسع نجحت الولايات المتحدة فى حشده سنة ١٩٩٠، مستغلة خطأ فادحاً وقع فيه ذلك النظام حين قرر دخول الكويت، متجاوزاً خطوطاً دولية حمراء غير قابلة للمساومة.

وحين لم يكف الوهن - ولم يكف الجرح - فى إسقاط النظام، فإن السياسة الأمريكية اعتمدت سياسة الخنق البطيء عن طريق أقصى حصار اقتصادى ونفسى ومعنوى وإنسانى فى التاريخ، وبالتوازي مع الحصار الاقتصادى تم فرض حصار سياسى شديد الصرامة، حتى أصبح العراق فى عزلة موحشة عن عالمه.



لكن النظام برغم ذلك ظل يقاوم (كما يفعل منافس محلى يائس أمام شركة عملاقة تطلب السيطرة على السوق)، وكان الأخطر من المقاومة السلبية أن النظام فى بغداد راح يحاول التملص من الحصار الشامل، وبالفعل فإنه جازف (فى السوق) بتصرفات، بدت نوعا من التحدى المباشر للشركة الأمريكية العملاقة:

١ - راح يوظف أسطولا جرارا من الشاحنات والناقلات فى تهريب كميات هائلة من النفط (قاربت ٢ مليون برميل يوميا) وجدت طريقها إلى تركيا شمالا، وإلى الأردن وسوريا غربا، وإلى الخليج جنوبا - أى أن ثغرة فُتحت فى الحصار. (ومعنى ذلك أن النظام فى العراق يستطيع أن يلتقط أنفاسه).

٢ - ثم راح ذلك النظام يلفت الأنظار - بكفاءة - إلى المأساة المروعة التى يتعرض لها شعب العراق بسبب قسوة وصرامة الحصار المفروض عليه، واستطاعت قضية معاناة الشعب العراقى - وكانت مرئية ظاهرة أمام العرب والعالم - أن تخلق طاقة من التعاطف الهائل، وكان هذا التعاطف هو الذى فرض على الأمم المتحدة إيجاد وسيلة للتوفيق بين القسوة الأمريكية على العراق وبين التعاطف الواسع مع شعبه، وكانت النتيجة برنامج النفط من أجل الغذاء، الذى يسمح للنظام فى العراق بتصدير نصيب من نفطه تحت إشراف الأمم المتحدة، واستخدام العائد فى استيراد سلع ضرورية لا يصح أن تخضع لحصار. (ومعنى ذلك أن النظام فى العراق أقدر على الصبر).

٣ - ثم راح النظام فى العراق يستعمل (وبذكاء) برنامج النفط من أجل الغذاء فى إنشاء شبكة مصالح عربية ودولية، وحدث بالفعل أن دولا عربية وشرقية وعربية كثيرة تسابقت إلى اتفاقيات مع العراق طبقا لبرنامج النفط من أجل الغذاء (كما يحدث الآن من سباق نحو سلطة احتلال العراق فى طلب نصيب من عقود إعادة إعمار العراق!!).

ونتيجة لشبكة المصالح الدولية والعربية التى قامت على استغلال برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن النظام فى العراق جعل من ذلك البرنامج أداة تأثير سياسى، يساعد التأثير العاطفى، ومن ثم يخلق مناخا عاما موافيا.

(ومعنى ذلك أن النظام فى العراق يكسب أرضا).

٤- ثم راح النظام يمنح عقودا مستقبلية، يوزع بها اتفاقيات إنتاج ونقل وتكرير ملايين من براميل النفط يوميا - على منافسين كبار للولايات المتحدة (روسيا - فرنسا - ألمانيا وغيرها).

(ومعنى ذلك أن النظام فى العراق يهيئ لعلاقات دولية متجددة ومفيدة).

٥- ثم راح النظام أخيرا يعلن وينفذ إعلانه - بأنه لن يبيع إنتاجه من النفط «بالدولار»، وإنما «باليورو»، وهو وعاء العملة الدولية الوحيدة الذى يقدر يوما (فى المستقبل) على الوقوف أمام «وعاء الدولار»، الذى يجتذب الآن معظم المدخرات ومعظم الاستثمارات الدولية، ويجعلها - بمجرد وجودها فى وعاء الدولار - بمثابة قروض للاقتصاد الأمريكى دون فوائد!

(ومعنى ذلك أن العراق ينتقل من الدفاع إلى درجة من المبادرة).

وبدت هذه التصرفات فى مجملها وكأن المناقش (المحلى) وهو المطلوب إزاحته - يعلن يوما بعد يوم أنه مازال يملك مجالا للمناورة يضيف إلى قدرته على الشغب السياسى (من وجهة نظر أمريكية).

وزادت على ذلك ظاهرتان:

- أن النبذة الإسلامية للنظام فى العراق ارتفعت وسط عالم عربى نزلت فيه الأعلام القومية وتراجعت الأفكار الوطنية، وبدا أن حصون الدين هى المعقل الأخير للمقاومة.

- ثم إن النظام فى رغبته لاستثارة المشاعر القومية والوطنية - أخذ قضية الأمن العربى وراح يطلق أكثر النداءات تشددا فى العداء ضد إسرائيل فى أجواء تعثرت فيها مسيرة السلام أو ما سُمى كذلك.

ومعنى ذلك أن النظام العراقى (منافس محلى) - مازال يعاند ويكابر، ومازال يجد الفرص ويفتح الثغرات ويمد الجسور (عاطفية وسياسية واقتصادية)، حتى يزيد من قدرته على البقاء (وقد بقى فعلا حتى شهد انقضاء رئاستين أمريكيتين هما

رئاسة «بوش» (الأب) - ثم رئاسة «بيل كلينتون» لمدتين (من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٠)، مع إحساس يلح على واشنطن بأن النظام العراقي يستطيع أن يبقى حتى يرى نهاية رئاسة «بوش» (الابن).

ولم تكن المجموعة الإمبراطورية الجديدة مستعدة للانتظار، وفي تصميمها أن الوقت قد جاء لعملية «الاستيلاء غير الودى» (العدائي) - على العراق، والإغارة عليه بالقوة الخشنة - وبالغف - وبالنار، حتى وإن جرى ذلك فى منطقة هى بالطبيعة مخزن لهب!

.....

.....

كان ذلك واضحا قبل ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١.

وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - فإن المجموعة الإمبراطورية الجديدة فقدت شهية مواصلة حرب ضد الإرهاب اندفعت إليها بعد حوادث نيويورك وواشنطن، فقد اكتشفت أن العدو الذى استهدفته على عجل وهو تنظيم القاعدة موجود فى بلد ليست فيه أهداف تستحق الضرب بالصواريخ (أفغانستان)، ولم يعد هناك كذلك - أيضا - وقت لتحالفات دولية أوسع ضد الإرهاب الدولى حيث كان. وقبل هذا وبعده فإنها لم تعد تملك الأعصاب التى تساعد على الوقوف ساكنة فى انتظار عمل ترتبه أجهزة العمل الخفى للسياسة الأمريكية (مثل وكالة المخابرات المركزية).

ومعنى ذلك أن قوة السلاح الأمريكى - هنا والآن - وبأسلوب «الإغارة» (وربما بزيادة محسوبة فوقه) - عليها الدور الآن - والمسئولية على عاتقها، خصوصا أن مجمل الظروف الإقليمية والعالمية لا تقتضى حربا كاملة شاملة.

وفى هذه اللحظة - ومع الحاجة الضرورية إلى «شيء من الحرب» (نصف حرب) - ظهر عنصر جديد فى التأثير على القرار فى واشنطن، وهو القوات المسلحة الأمريكية، فهى المطالبة أو المكلفة باختصاص السلاح فى أى مهمة، حتى ولو

كانت مجرد إغارة تستخدم قوة النيران - أى شيء من الحرب - «نصف حرب» على الأكثر! - وهنا كان دخول القوات المسلحة فى حد ذاته مسألة معقدة لها حسابات عويصة!



ثانياً: المؤسسة العسكرية الأمريكية

ومن الملاحظ أن كثيرين فى العالم وفى الولايات المتحدة ذاتها لا يفكرون بالقدر اللازم فى الدور الذى تقوم به المؤسسة العسكرية الأمريكية، وفى العادة فإن المراقبين فى الداخل والخارج تأخذهم حيوية التفاعلات السياسية ما بين البيت الأبيض والكونجرس، وما بين الإدارة - جمهورية أو ديمقراطية - وبين الإعلام مكتوباً أو مسموعاً أو مرئياً - لكن أحداً لا يشغل نفسه كثيراً بدور المؤسسة العسكرية فى عملية صنع وصياغة القرار السياسى الأمريكى، خصوصاً عندما يكون فيه للسلاح دور.

وعلى وجه اليقين فإن الولايات المتحدة ليست بلداً محكوماً بالعسكريين، بل العكس فإنها البلد الأكثر تقدماً نحو الحرية والديمقراطية، لكن ذلك لا يمنع - بل لعله يدفع - إلى دور رئيسى للمؤسسة العسكرية، وفى فلسفة الحرية أن القانون عمادها، وفى فكرة القانون أن احترامه مرهون بسلطة تفرض طاعته، وهنا يجيء دور القوة كملاذ أخير للحرية ولل قانون معا (وفى الشأن الداخلى كما فى الشأن الخارجى).

○ وبدون زيادة فى التفاصيل لا يحتاج إليها الموضوع هذه اللحظة، فإن التجربة التاريخية لنشأة وقيام الدولة الأمريكية اقتضت بناء قوات مسلحة قادرة على ضبط جموح جماعات المهاجرين والمغامرين والباحثين عن الثروة بأى وسيلة، والمدمجين بالسلاح فى كل وقت - ثم إن هذه القوات المسلحة كان لابد لها من طاقة نيران تتفوق بشدة على كل ما لدى عناصر المجتمع الأمريكى المتسابقة والمتزاحمة والمتصارعة فى ظروف تأسيس الدولة. ومعنى ذلك أن الولايات الناشئة فى القارة الواسعة

احتاجت إلى الجيوش منذ لحظة الخلق الأولى (وليس كما حدث في مجتمعات تقليدية حيث تأخرت نشأة الجيوش النظامية لأن حفظ الأمن وكفالة الحق كان موكولا إلى رؤساء العائلات والقبائل، وإلى أمراء الإقطاع والملوك، حتى نشأت «الدولة» الحديثة وأصبح لها جيش محترف)، أى أن ما استغرق قرونا في أوروبا - تحقق خلال عقود في أمريكا بحكم الظروف والضرورات.

○ وحين قامت حركة الاستقلال الأمريكي وتحولت إلى واحدة من أهم ثورات التحرر في العالم وأوسعها تأثيرا، فإن قيادة هذه الثورة كانت بالضرورة للجنرال «جورج واشنطن» الذى يعتبر حتى اليوم - وإلى الأبد - بطل الاستقلال الأمريكى، وأول رئيس للجمهورية فى الولايات المتحدة.

وبعد الاستقلال فإن المخاطر على الولايات المتحدة لم تتوقف، لأن القوى الأوروبية الكبرى كانت لا تزال على أرض القارة الأمريكية تحاول استرداد نفوذها واستعادة غنائمها، وكان ذلك نذيرا يفرض على الدولة الأمريكية المستقلة حديثا أن تأخذ حذرها وراء قوات مسلحة تحمى استقلالها الوليد، (وقد وصلت التهديدات إلى حد أن الجيش البريطانى كر فجأة واحتل واشنطن سنة ١٨١٢ - أى بعد الاستقلال بقرابة عشرين سنة!).

○ وحين بدا - مع منتصف القرن التاسع عشر - أن آمال المستقبل تفرض وحدة الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية ضمن إطار دولة واحدة قوية تقدر على مواجهة أزمنة وعصور متغيرة، فإن الولايات المتحدة عاشت تجربة الحرب الأهلية بكل آلامها ومراراتها وعذاباتها، وتلك تجربة أشد عمقا وأقسى فى التأثير على غرائز وضمائر البشر! وكانت الحرب الأهلية الأمريكية بين جيشين: شمالي وجنوبي، وأصبح قادتها على الناحيتين أساطير فى التاريخ الأمريكى (الجنرال «لى» والجنرال «جرانت» وغيرهما)، وحتى هذه اللحظة فإن تجربة الحرب الأهلية ومحنة الاقتتال الداخلى لفرض وحدة البلد - مازالت نكرى حية وقصة عظيمة (ألهمت المسرح والسينما بألاف الأعمال والروائع).

○ وكان كبار العسكريين الأمريكيين (من البحرية خصوصا) هم الذين حرصوا على إستراتيجية الذهاب إلى خط الماء الآخر، أى أنه إذا كان الآباء

المؤسسون للدولة قد اعتبروا أن الأمن الأمريكي هو عرض القارة من خط الماء إلى خط الماء (من شاطئ الأطلنطي إلى شاطئ الباسيفيكي) - فإن الضرورات الآن - أواخر القرن التاسع عشر - تقتضى الخروج عبر المحيط، لأن الدفاع عن البيت عند بابه - قِصَر نظر، فالقوى تدافع عن نفسها هناك عند شواطئ الآخرين قبل أن يعبروا البحر وليس عند شواطئها، وهكذا جرى خروج الأسطول الأمريكي (جنود البحرية) إلى جزر «هاواي»، ثم إلى «الفيلبين» (واللتفاف حول اليابان للحصول على مستعمرة تثبت وجودا أمريكيا على شاطئ بحر الصين قرب «شانغهاي» مثلها مثل القوى الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت) - وجرى نفس الشيء في المحيط الأطلسي فقد وصل الأسطول الأمريكي مبكرا واحتل جزر وسط المحيط ووصل إلى شواطئ المغرب مطلا على البحر الأبيض (حتى مر على شواطئ ليبيا وأطل على شواطئ مصر).

○ ثم أعقب ذلك أن الجيوش الأمريكية شاركت على نحو كثيف في حربين عالميتين (وقعتا في النصف الأول من القرن العشرين)، وكانت تلك صراعات حياة أو موت بين الإمبراطوريات الأوروبية القديمة والمستجدة - وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية وارثا وحيدا لأمالك وأحلام الجميع.

ولما كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بالسلاح النووي الذي سبقت إليه واستعملته الولايات المتحدة - فإن هذه القوة الجديدة أخذت أمر العالم ومستقبله في يدها، وجعلت مصائره مرهونة بسياساتها، ولم يكن باقيا لها في تلك الظروف غير التخلص من قوتين خرجتا بعد الحرب العالمية الثانية، تحاول - كلا منهما - أن تعطى نفسها أقصى درجة من استقلالية القرار:

- الاتحاد السوفيتي: بقوة رادع نووي يملك أن يرد حتى وهو يلتقط نفسه الأخير.

- ثم حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية: بقوة حلم يطلب الاستقلال والتنمية والتقدم - ويستطيع أن يشعل الأرض نارا من «چاكارتا» إلى «كازابلانكا».

وكان هؤلاء أطراف ما سُمى بالحرب الباردة، التى أعقبت أكثر الحروب سخونة فى التاريخ (الحرب العالمية الثانية التى انتهت باستعمال السلاح النووي).



وطوال تلك المرحلة كان العسكريون الأمريكيون على القمة فى الولايات المتحدة الأمريكية، فهم أولا قواد النصر الكبير ضد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والألمانية. ثم إنهم - ثانيا - حُرّاس القوة النووية التى تم التوصل إليها تحت إشراف الجيش الأمريكى وإدارته. وفضلا عن ذلك - ثالثا - فإن هؤلاء القادة موجودون فعلا بجيوشهم فى أهم مواقع أوروبا وآسيا والبحر الأبيض شمالا وجنوبا، فهناك على هذه المواقع خاضوا الحرب وصنعوا النصر ولم يتجاسر أحد بعدها أن يطالبهم بانسحاب، بل إن بعض الأقاليم فى أوروبا وآسيا بدت شديدة التمسك ببقاء القوات الأمريكية (إحساسا بالضعف وخشية من الاختراق بجاذبية العقائد أو وهج الأحلام).

وفى لحظة من اللحظات كان ثلاثة من كبار قواد الحرب الأمريكية يحكمون العالم تقريبا:

- فى «واشنطن» كان الجنرال «جورج مارشال» (وزير دفاع «روزفلت») قد انتقل إلى وزارة الخارجية (فى عهد خلفه «ترومان») طارحا المشروع الذى سُمى باسمه (مشروع مارشال) لإعادة تعمير وبناء أوروبا الغربية.

- وفى باريس كان الجنرال «دوايت أيزنهاور» قائدا عاما للجيوش المتحالفة التى واجهت الاتحاد السوفيتى عبر الستار الحديدي (على حد وصف رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل»).

- وفى طوكيو كان الجنرال «دوجلاس ماك آرثر» وصيا على إعادة تأهيل اليابان، وقيما على ترتيب أوضاع آسيا بما يناسب الولايات المتحدة الأمريكية فى زمن جديد، وكان إمبراطور اليابان يتلقى تعليماته من ذلك العسكرى الأمريكى المستعلى - دون اعتراض لأن إشعاعات القنابل النووية التى ألقيت على هيروشيما ونجازاكي كانت لا تزال تقتل الآلاف من رعايا الإمبراطور مع كل طلعة شمس وهبة ريح!

.....

.....

والمعنى أن العسكريين الأمريكيين الكبار كانوا هم الذين أشرفوا على وضع خطوط السيادة الأمريكية الزاحفة:

- وحين اصطدمت خطط «أيزنهاور» في أوروبا بالستار الحديدي، فإن الرجل بمرونة شديدة أدرك أن عليه حجز الأحزاب الشيوعية عن الوصول إلى مواقع الحكم في أوروبا الغربية، وكذلك فإنه منع بالقوة المباشرة أى احتمال لقيام الحزب الشيوعى الإيطالى بالاستيلاء على السلطة فى روما رغم أنه كان أقوى الأحزاب، وكرر نفس الشيء فى فرنسا مستعينا بوكالة المخابرات المركزية الناشئة فى ذلك الوقت، وكان مديرها العام فى ذلك الوقت هو نفسه رئيس أركان حرب «أيزنهاور» السابق - الجنرال «بيدل سميث».

(ووصل «أيزنهاور» و«بيدل سميث» إلى حد تعريض أوروبا للحرب الأهلية حتى تياس الأحزاب الشيوعية، وبالفعل وصلت اليونان وبعدها المجر وألمانيا الشرقية وبولندا - إلى حافة الحرب الأهلية).

- وأما «ماك آرثر» فإنه تعثر فى الطريق، ربما لأنه أساء تقدير قوة الصين (ونوعية علاقتها مع الاتحاد السوفيتي)، وتورط فى حرب إقليمية وسط شبه الجزيرة الكورية، ووجد نفسه أسير مأزق مخضب بالدم دعاه إلى التفكير فى استعمال السلاح النووى ضد الصين، لولا أن الرئيس «هارى ترومان» سارع إلى عزله مؤيدا - فى قراره - برئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة.



وعندما أخذ المشروع الإمبراطورى الأمريكى يتحرك بجد إلى مقاصده فى ظروف دولية مناسبة - فإن أنصاره ومعظمهم فى الحزب الجمهورى قرروا أن الجنرال «دوايت أيزنهاور» هو رجل الساعة الذى ينبغى أن يرأس الولايات المتحدة فى هذه الفرصة.

وفى ظرف سنتين اثنتين كان «أيزنهاور» قد ترك قيادته فى باريس (لنائبه

الجنرال «عمر برادلى»، وأصبح رئيسا لجامعة كولومبيا فى نيويورك كمرحلة انتقالية تؤهله للحياة المدنية، فلا يدخل فجأة إلى المكتب البيضاوى قادما مباشرة من قيادة عسكرية!

وفى انتخابات الرئاسة - نوفمبر ١٩٥٢ أى بعد سبع سنوات على نهاية الحرب العالمية، وستين على التأهل للحياة المدنية - كان الجنرال «دوايت أيزنهاور» يكتسح المرشح الديمقراطى «أدلاى ستيفنسون» (وهو سياسى مثقف من أرقى مستوى فى أمريكا).

وكذلك فإنه فى بداية استقلال الدولة الأمريكية - كما فى بداية الإمبراطورية الأمريكية - كانت الرئاسة فى يد رجل عسكرى، أولهما خاض الحرب فى طلب الاستقلال - والثانى خاضها فى طلب الإمبراطورية!

(مع ملاحظة أن التاريخ الأمريكى يعرف - ما بين الاثنين - أربعة من العسكريين تولوا رئاسة الدولة، ومع ملاحظة أنه فى الإحصاء المعتمد لسنة ١٩٥٩ - تبين أن هناك مائة وأربعة وسبعين ألف ضابط سابق يشغلون مناصب مدنية فى الإدارة أو فى الشركات الأمريكية الكبرى).

وكانت أولى خطوات «أيزنهاور» عندما أصبح رئيسا للولايات المتحدة هى إنهاء الحرب الكورية مهما كان الثمن، وقد قام بنفسه بزيارة إلى عاصمة كوريا الجنوبية (سيول) لترتيب ما يلزم - ذلك لأن «أيزنهاور» كانت له نظرية فى تحقيق الأمن الأمريكى عن طريق القوة المسلحة تختلف عن المنطق الذى أدى بالرئيس «هارى ترومان» إلى السقوط فى مستنقعات كوريا والضياع فى وحشة تلالها وجبالها المرصوفة رصا!

.....

.....

[أتاحت لى الظروف أن أغطى بنفسى وقائع زيارة «أيزنهاور» لسيول بقصد إنهاء الحرب الكورية، كما أتاحت لى أن أسمعه وأن أتابعه].

.....

.....

كانت نظرية «أيزنهاور» فى حفظ الأمن الأمريكى (أو السلام الأمريكى) قائمة على الخطوات التالية :

١- أن الولايات المتحدة لا بد لها حتى تحقق أمنها ومصالحها العالمية - أن تتفوق على كل القوى الدولية الأخرى مجتمعة، وأن تكون لها غلبة فى تكنولوجيا السلاح لا يلحق بها طرف، وبما أن السلاح النووى الذى «طلع فجره» على هيروشيما ونجازاكى هو سلاح الردع النهائى، فإن الولايات المتحدة يجب أن تحتفظ فى ترسانتها بمخزون منه لا يسبقها فيه أحد (Second to none).

٢- ومع التسليم بأن السلاح النووى يصعب - بل يستحيل استخدامه فى أحوال «دولية رشيدة» - فإن الولايات المتحدة لا يصح أن تُفاجأ بأحوال جنون يسبقها فيها خصم إلى استعمال السلاح النووى بضربة أولى، ولهذا فإنها مع الاستعداد لضربة أولى استباقية - لا بد أن تكون جاهزة فى نفس الوقت لضربة ثانية مميتة للخصم الذى تجرأ وبدأ (وكذلك ظهرت الغواصات النووية بصواريخها) (طراز بولاريس) تحت سطح البحر وفى أعماق ظلامه، والفكرة أنه إذا كانت القوات الظاهرة على الأرض هى المكلفة بالضربة الأولى (إذا تأكدت ضرورتها)، فإن الغواصات المتحركة خفية تحت الماء هى ضمان الضربة الثانية وشدة تأثيرها).

٣- ومع القيود المفروضة على استعمال السلاح النووى، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تعطى نفسها مرونة فى الحركة العسكرية - بالسلاح التقليدى - بالاشتراك مع أصدقاء لها ينخرطون معها فى أحلاف عسكرية تطوق الاتحاد السوفيتى وتطوق الصين الشعبية معه، وكذلك كان تخطيط «أيزنهاور»:

- قيادة فى أوروبا (حلف الأطلسي) وهى موجودة عليها بقواتها وأسلحتها - شراكة مع حلفاء الغرب (وهم بريطانيا وفرنسا) - وقد انضمت إليها أكثر من عشر دول أوروبية غربية شكلت مانعا رادعا أمام الستار الحديدي.

- وقيادة فى آسيا - حلف جنوب شرق آسيا - وهى موجودة بقواتها وأسلحتها مرتكزة على اليابان واصله إلى الملايو ومستعدة للانتشار وراء ذلك فيما كان من أقاليم الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية.

- وقيادة الثالثة راح «أيزنهاور» يرتب لها، بإقامة حلف يقفل الدائرة ويحكم الحصار حول الاتحاد السوفيتي من الجنوب وهو حلف شرق أوسطى - وبالفعل فقد جرى تجريب مشروع لهذا الحلف أثناء رئاسة «أيزنهاور» (حلف بغداد)، وكان ذلك سنة ١٩٥٥ (السنة الثانية من رئاسته).

٤- ومع تقدير «أيزنهاور» لاستحالة الحرب النووية (إلا فى أحوال جنون) - فإن الولايات المتحدة لا يصح لها أن تحارب بجيوشها إلا عندما تقتضى ضرورات ملحة، وفى حسابه أنه مع زيادة القوة العسكرية، فإن ظهور طاقة بطش هذه القوة يُغنى عن استعمالها.



كان السلاح - بالتفوق وبدون حرب - هو أساس نظرية «أيزنهاور»، وكانت المؤسسة العسكرية راضية طول عهده، فقد كانت نظرية الأمن والتطبيق السياسى للنظرية فى نفس المكان، لأن القائد العام للنصر وللسلام الأمريكى (وللإمبراطورية) - كان هو نفسه الرئيس الجالس فى المكتب البيضاوى يخطط لمعركة القرن (كما كان «أيزنهاور» يسميها)، أى أنه فى ذلك الوقت لم يكن بين العسكرى والسياسى حاجز أو حجاب.

وخرج «أيزنهاور» وجاء بعده رئيس آخر هو «جون كنيدي»، ثم بدأت الخيوط تتشابك، وتحول تشابكها إلى عَقْدٍ حين قرر الرئيس «جون كنيدي» أن يتدخل فى فيتنام، ثم استحكمت العقد حين اتسع نطاق الحرب فى عهد خلفه «ليندون جونسون».

وهنا راحت الخلافات تظهر: شروخا ثم أخاديد بين السياسيين والعسكريين فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أشهر الخلافات هو ما وقع بين الجنرال «ماكسويل تايلور» والرئيس «كنيدي»، ثم بين الجنرال «ويستموورلاند» والرئيس «جونسون».

كان الجنرال «تايلور» يعترض على طريقة استعمال قوة السلاح الأمريكى فى فيتنام، وتقديره أن التدخل العسكرى لا يمكن أن يجرى خافتا بدون نداء صريح للحرب تصحبه درجة من التعبئة الوطنية العامة، وترك «تايلور» منصبه ليكتب كتابه الشهير «النفير المتقطع» الذى انتقد فيه سياسة الحرب على استحياء.

ثم تلا ذلك خلاف «چونسون» مع الجنرال «ويستمولاند» وكان على النقيض مما وقع بين «كنيدى» و«تايلور» - لأن «چونسون» أعطى للقوات فى فيتنام كل ما هو ممكن، لكن الجنرال «ويستمولاند» لم يعرف حداً للكفاية رغم أن جيشه وصل فى وقت من الأوقات إلى ما يزيد على نصف مليون جندى.

وفى حين أن «تايلور» كان يشكو من حرب «كنيدى» على «استحياء» - فإن «چونسون» راح يشكو من حرب «ويستمولاند» «بلا قاع».

وعندما جاء عهد «نيكسون» كانت علاقة العسكريين والسياسيين فى الولايات المتحدة مشكلة حقيقية تصادمت فيها الرؤى والنظريات، كما تصادمت فيها الطبائع والشخصيات، وعندما انتهت رئاسة «نيكسون» بفضيحة ووترجيت، كانت المؤسسة العسكرية الأمريكية لا تكاد تخفى استهانتها بالسياسة إلى درجة الاحتقار!

وفى كل الأحوال فإن المؤسسة العسكرية وفى عهود تدنى فيها مستوى الأداء السياسى - ظنت نفسها مسئولة عن الأمن الأمريكى المستمر وعن الإمبراطورية الأمريكية البازغة، وكانت وسيلتها المفضلة هى مواصلة تكديس السلاح وتكثيف الجهود وراء تكنولوجيا استخدامه.

.....

.....

[على أن «أيزنهاور» ما لبث فى أواخر رئاسته، وبعد نوبات قلبية أصابته سنة ١٩٥٦، وسنة ١٩٥٨ - أن ضعف سياسياً، وعندها استبد به الأرق من تداخل المصالح الإمبراطورية بين المال والسلاح والأفكار، ورأى أن يحذر من العواقب صراحة فى خطاب الوداع الشهير].

.....

.....

[وفى النهاية فقد كان سباق السلاح هو الذى مكن الولايات المتحدة بمواردها

الهائلة من قصم ظهر الاتحاد السوفيتي، ودفعه إلى عجز اقتصادي وسياسي مهين!

وفي الوقت نفسه تقريبا فإن مدد السلاح الأمريكي الذي تدفق على إسرائيل سنة ١٩٧٣ - باعتبارها الوكيل الوحيد المعتمد للقوة الأمريكية بعد فشل سياسة الأحلاف في المنطقة - كان هو الذي دفع الرئيس «أنور السادات» (بتشجيع من «فيصل بن عبد العزيز» ملك السعودية، و«محمد رضا بهلوي» شاه إيران) إلى ذلك الرهان على لعبة واحدة اعتبر فيها أن ٩٩٪ من أوراق قضية السلام (والرخاء!) في الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة وحدها، وفي العادة فإن الاعتقاد في شيء نصف التمهيد لوقوعه].

.....

.....

[وكذلك فإن نهاية الحرب الباردة أكدت بسقوط الاتحاد السوفيتي من ناحية، وبترجع شديد في منطقة القلب على جبهة حركة التحرر الوطني في العالم الثالث (العالم العربي) - من ناحية أخرى!].

.....

.....

وكذلك نجح السلاح الأمريكي (والمؤسسة العسكرية الأمريكية) في الحرب الباردة، كما في الحرب التي سبقتها (الساخنة).

وبدأ عصر دولي جديد - سلام إمبراطوري أمريكي يفرض حقائقه على الجميع راضين أو مرغمين!

ثالثا: المؤسسة العسكرية والبيت الأبيض

عندما انتهت الحرب الباردة بسقوط حائط برلين (٩ نوفمبر ١٩٨٩)، كان الجيش السوفيتي يتابع المشهد مدركا من ناحية - أنه دليل سقوط الدولة

السوفيتية - عارفا من ناحية أخرى - أن أى محاولة للإنقاذ تأخر وقتها، ولم تعد هناك فائدة من توريث الجيش فيها، خصوصا أن جزءا كبيرا من وحداته مُعطل في جبال أفغانستان.

وكان الجيش الأمريكى فى موقف يحمل شبهها كما يحمل اختلافا مع موقف الجيش السوفيتى، فالجيش الأمريكى - تلك اللحظة - راح يتابع مشهد سقوط حائط برلين ويدرك دلالتة بالنسبة للدولة السوفيتية - ومع أنه سعيد بما يرى - إلا أن لديه مع ذلك سببا للقلق، داعيه أن هذا الذى يحدث الآن للدولة السوفيتية هو إعلان واضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت عدوها، وأن الجيش الأمريكى فقد منافسه فى سباق السلاح.

وكان «جورج بوش» (الأب) - يومها رئيسا للولايات المتحدة - وكان «ريتشارد تشينى» وزير دفاعه، وكان الجنرال «كولين باول» رئيس هيئة أركان القوات المشتركة، وطبقا لكلام «باول»: لقد وجدنا أنفسنا فى حالة انعدام وزن لأن التهديد السوفيتى كان «حمولة المسؤولية التى تثبت خطانا على أرض الحقيقة»!

ولم تكن الحيرة مقصورة على القيادات الرسمية والعسكرية للدولة الأمريكية، وإنما امتد الأثر إلى دوائر أوسع وأوسع فى محيط صنع القرار الأمريكى، وضمنها مواقع اتصال المال والفكر والسلاح داخل مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية، وفيها الجماعات الداعية للإمبراطورية حقا لأمريكا ليس فيه «حياء» - وقدرا أمريكيا لا يليق «التردد» إزاءه!

وفى لحظة الحيرة انهمكت رئاسة أركان الحرب المشتركة فى إعادة تنظيم أوضاعها على ساحة العالم، مدركة أن الولايات المتحدة فى طريقها إلى «حالة دولية» مستجدة على التاريخ، فتلك أول مرة منذ زمن الإمبراطورية الرومانية تكتشف فيها دولة من الدول أنها تفردت بالقوة وحدها، مع إدراك بأن التفرد الأمريكى بالقوة الآن أوسع مما خطر على بال أى قيصر أو إمبراطور متوج بالغار فى روما. فالإمبراطورية الرومانية فى زمانها لم تكن تعرف غير حوض البحر الأبيض المتوسط وما حوله، لكن القيصر أو الإمبراطور الأمريكى مدعو فى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين إلى حكم الدنيا بقاراتها ومحيطاتها وفضائها الكونى أيضا - وذلك وضع غير مسبوق.

وهنا فإن رئاسة أركان الحرب مضت ترتب وتحدد على أمل أن تكون مستعدة
تنظيماً.

وبهذا المنطق جرى تقسيم العالم إلى خمس قيادات عسكرية رئيسية :
- القيادة الشمالية : ومسئوليتها القارة الأمريكية وفيها الولايات المتحدة نفسها .
- والقيادة الجنوبية : ومسئوليتها أمريكا اللاتينية .
- والقيادة الأوروبية : ومسئوليتها منطقة حلف الأطلسي ، بالتعاون مع القوى
الأوروبية في هذا الحلف .

- وقيادة الباسيفيك : ومسئوليتها جنوب شرق آسيا ومعها أستراليا .
- وأخيراً القيادة المركزية : ومسئوليتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،
أي أن اختصاصها في التقدير الأمريكي ممتد من باكستان إلى المغرب (أي من
المحيط الهندي إلى الشاطئ الأفريقي للأطلسي) .

وكان حساب رئاسة أركان الحرب المشتركة أن «القيادة المركزية» هي أهم تلك
القيادات الخمسة وأكثرها عرضة لمهام «التعامل الفعلي مع تهديدات محتملة» .

والداعي أن هذه المنطقة تشمل «هلال الأزمات» - على حد وصف «زبجنو
برچينسكي» - على شكل نصف دائرة تحيط بما بين تركيا وباكستان ، أي أن هذا
الخط يعبر فوق إيران والعراق والخليج والسعودية (أي البترول) - كما أن نفس
الخط يحيط بإسرائيل وما حولها وفيه سوريا وفلسطين والأردن - وكذلك
فإنه يحتوى مصر وجوارها الأفريقي إلى الشرق حتى المحيط الهندي وإلى الغرب
حتى شواطئ الأطلسي يغطي في طريقه شمال أفريقيا من ليبيا إلى المغرب ،
ومن الخرطوم إلى مقديشو .

.....

.....

[كان ذلك ميدان معركة القرن العشرين ، ولا يزال كذلك - (وحتى إشعار آخر) -
ميدان معركة القرن الحادي والعشرين] .

.....

.....



كانت رئاسة هيئة أركان الحرب الأمريكية عند مداخل التسعينيات مطمئنة إلى تنظيماها على الورق وفوق الخرائط، ولفترة سنوات قليلة (ثلاث سنوات أو أربع) - كان القادة العسكريون سواء من هيئة الأركان، أو كبار الضباط المسؤولين عن القيادات الخمس يجوبون العالم شرقا وغربا وكأنهم بالفعل قناصل القيصصر أو نواب الإمبراطور، ففى كل عاصمة حل فيها أحدهم كان استقباله جديرا بملك، فكل قائد منهم ينزل فى العاصمة التى يزورها بالطائرة الرسمية لقيادته، تنتظره المراسم اللائقة بمهابة وبأس القوة التى يمثلها، وتلفه حفاوة شديدة كأنها نوع من الاسترضاء لآلهة العصر الطالعة. وكان بعض سفراء الولايات المتحدة (التابعين لوزارة الخارجية) يُصابون بالدهشة مرات إزاء المبالغة فى «مظاهر التكريم» التى يُستقبل بها القادة العسكريون، ويرونها أكبر مما يلقاه الوزراء المدنيون الأمريكيون، وهم فى واشنطن أعلى درجة ومقاما، وكان التفسير السهل للظاهرة أن الوزراء الأمريكيين والسفراء هم تعبير عن «الكلمة الأمريكية» (قابلة للأخذ والرد - والمجدل وأنصاف الحلول)، وأما القواد العسكريون الأمريكيون فهم تعبير عن «الفعل الأمريكى» (وفيه البطش والدمار). والحقيقة أن تلك الحالة تبدت كثيرا فى تواريخ الدول والإمبراطوريات، فالقادة السياسيون فى العُرف المألوف ريح - والقادة العسكريون فى نفس العُرف نار.

وفى واقع تفرد الولايات المتحدة بالقوة العسكرية فإن هذه «الحالة» أصابت القادة العسكريين الأمريكيين بدرجة من الدوار، حتى أن الجنرال «نورمان شفارتز كوبف» (قائد القيادة المركزية ابتداءً من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٤) قام بأول زيارة له إلى منطقة اختصاصه (من كاراتشى إلى كازابلانكا) - ثم عاد يقول - (كما سجل بصوته فى مشروع التاريخ الشفوي) - «إنه احتاج إلى عدة أسابيع كى يطرد من أعصابه مفعول «جنون العظمة» الذى أصابه جراء ما لاقاه أثناء زيارته لعواصم قيادته من «كبار وتعظيم»، فقد وجد كبار المسؤولين ممن قابلهم أثناء زيارته

يتعاملون معه وكأنهم ضباط ملازمين جُدد التحقوا حديثاً بقيادته، وقد أسعدهم وأثار الرهبة فى قلوبهم أنهم وجدوا أنفسهم فجأة فى حضرة القائد العام للجيش».

وفى الحقيقة فإن منطقة القيادة المركزية لم تكن الساحة الأهم فى التنظيم العسكرى الأمريكى الجديد فقط، بل كانت أيضاً المنطقة الأكثر أبهة وعزا بالنسبة لكبار الضباط الأمريكيين، فهذه المنطقة وفيها الدول العربية مشهورة بشدة البذخ والإسراف، خصوصاً إزاء القوى الغالبة، وأمام ممثليها بالذات عندما يرتدون الزي العسكرى ويصبحون تجسيدا حيا لقوة الفعل!

لكن ذلك كله: تقسيم العالم إلى قيادات على الورق والخرائط، وتخصيص الجيوش والأساطيل لهذه القيادات الخمس المسئولة عن ضبط شئون العالم - لم يكن قادراً على ملء فراغ الحيرة الناجمة من السقوط السوفيتى، وتفكك الجيش الأحمر على الناحية الثانية من خط المواجهة فى الحرب الباردة (بعد أن ظل مكانه أربعين سنة!).



كان الكل يدرس ويبحث ويفتش عن العدو الجديد، وعن التهديد الذى يساوى أن تواصل أمريكا تعبئة مواردها الشاملة ضده، وكانت القوات المسلحة الأمريكية أول المهتمين، لأنه بدون عدو محدد وبدون تهديد ظاهر فإن «البنجاجون» ليس فى مقدوره أن يذهب إلى البيت الأبيض، أو إلى الكونجرس فى طلب زيادة فى ميزانيات الدفاع وبرامج خاصة بتكنولوجيا السلاح.

ولم يكن الجنرال «كولين باول» راضياً عن مصادر تهديد وأعداء محتملين يدور الحديث عنهم فى واشنطن تلك اللحظة، مثل مقاومة الفساد وتهريب المخدرات وغسيل الأموال - وظل اعتقاده أن تلك واجبات بوليس وليست واجبات أقوى وأحدث جيش فى التاريخ!

كذلك لم يكن الجنرال «كولين باول» مقتنعاً بالتعويض عن طريق عمليات عسكرية تليفزيونية كتلك التى وقعت فى غزو «جرانادا» وغزو «هايتى» وغزو

«الصومال»، وتقديره أن تلك العمليات «مسرحية» عسكرية، تُدَكَّر بالقوة الأمريكية وقدرتها على التدخل في أى وقت وأى مكان - لكنها جميعا عمليات «دون المستوى»، كما أن تكرارها بعد حد معين يجعلها موضوعا للسخرية يؤثر على هيبة القوة الأمريكية ويقلل احترامها!

وفى لحظة خلل فى الحساب - أول أغسطس ١٩٩٠ - جاء دخول العراق إلى الكويت هدية من السماء لصناع القرار الأمريكى، مما دعا كثيرين إلى الظن بأنه «تدبير أمريكى» - وليس خطأ حسابات عراقى!

والحاصل أنه لحظة غزو الكويت تطوع طرف عربى لأداء «دور العدو»، وكان التهديد على المصالح الأمريكية حقيقيا، لأن السكوت على ضم الكويت إلى العراق معناه أن ثلاثين فى المائة من احتياطي البترول المؤكد فى العالم يصبح تحت سيطرة بلد واحد - ورجل واحد، ومعناه أن الموازين فى أكثر مناطق العالم حساسية (مواقع البترول ودولة إسرائيل) يمكن أن تتغير - إذا لم يقع حزم وحسم.

وكان مما يساعد على ضرورة وإمكانية الحزم والحسم أن دول الخليج العربى - وفيها السعودية - إلى جانب دول أخرى فى المنطقة بينها مصر وسوريا - وجدت نفسها أمام تغير مفاجئ وانقلاب فى المعادلات الداخلية يهز أوضاعا هشة فى العالم العربى - معرضة للانفراط مع أى صدمة.

وتحركات الأزمة فى الخليج بسرعة طوال يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠.

وفى ظرف ساعات بان خطأ الأساس الذى قامت عليه الحسابات العراقية، ولوهلة لاح أن هناك احتمالا لحل عربى يساعد القيادة العراقية على مراجعة حساباتها قبل قوات الأوان، والانسحاب من الكويت مقابل ضمانات بعدم ملاحقة الجيش العراقى فى وطنه بعد خروجه من الكويت (وكان «حسين بن طلال» ملك الأردن قد أخذ على نفسه احتمال هذا الحل العربى، مدفوعا بالظروف الخاصة للأردن - وكانت بعض الشواهد تعطيه فرصة نجاح فى مسعاه) - إلا أنه لم يكد صباح يوم ٣ أغسطس يطلع حتى كانت مراكز صنع القرار الأمريكى

مجموعة على أن الهدية التي جاءت من السماء لا يصح أن تضيع أو تفلت - مهما كان أو يكون!

وفى ساعات كان «ريتشارد تشيني» (وزير الدفاع الأمريكي وقتها) ومعه «نورمان شوارتسكوف» (قائد المنطقة المركزية) - قد وصلا إلى المنطقة، بادئين بزيارة الرياض ثم الإسكندرية، وكان ما كان!



وعندما انتهت حرب الخليج الثانية (أواخر فبراير ١٩٩١) - كان رئيس الأركان الأمريكي الجنرال «كولين باول» - واثقا أنه أمام لحظة فارقة - قريبة إلى حد ما من تلك اللحظة التي واجهها سلفه الذي أحبه وأعجب به: الجنرال «دوايت أيزنهاور».

وكان «باول» يرى أوجه شبه بين تجربته وتجربة «أيزنهاور»:

- كلاهما دفعته الظروف إلى منطقة التقاء السياسة والسلاح («أيزنهاور» بالخدمة الطويلة في منطقة «واشنطن» خلال الثلاثينيات - و«باول» لسنوات طويلة في مجلس الأمن القومي بقرب عدد من الرؤساء ابتداءً من «نيكسون» وحتى «ريجان»).

- كلاهما مارس قيادة تحالف بين دول وجيوش تختلف مدارسها العسكرية وتقاليدها وخلفياتها الثقافية («أيزنهاور» في الحرب العالمية الثانية - و«باول» في حرب الخليج الثانية).

- كلاهما حاول أن يبتعد عن الصخب الاجتماعي لواشنطن، وأن يعكس قدر ما يستطيع (ولو على الظاهر) صورة حياة عائلية سعيدة وهانئة - وكلاهما نجح إلى حد بعيد أن يحيط نفسه بحالة من الجد والاستقامة والنزاهة السياسية.

.....

.....

[بل إن أوجه الشبه وصلت فيما بعد إلى حد أن كثيرين وجدوا في «كولين باول» مُرشحاً مؤهلاً للرئاسة (عن الحزب الجمهوري) - وفي حين أن «أيزنهاور» قبل

وتقدم - فإن «باول» تردد (ربما بسبب هواجس اللون) - ثم تراجع قبل اللحظة الأخيرة].

.....

.....



وعقب انتهاء حرب الخليج سنة ١٩٩١ راح «باول» - مثلما فعل «أيزنهاور» قبله - يعتقد يوماً بعد يوم أنه إذا كان «أيزنهاور» قد نجح في تحديد إستراتيجية القوة الأمريكية المسلحة زمن الحرب الباردة، فإنه هو - «كولين باول» - مُطالب الآن بأن يحدد إستراتيجية القوة الأمريكية المسلحة في زمن ما بعد الحرب الباردة، وهو عصر انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة والغلبة.

وخلال صيف سنة ١٩٩١ وبينما حملة انتخابات الرئاسة محتدمة بين «بوش» (الأب) الذي رشح نفسه لمدة ثانية - اعتماداً على نصر الخليج - أمام مرشح آخر خرج من مجاهل «أركنساس» ينافسه تحت شعارات اقتصادية اجتماعية - كان «كولين باول» يضع اللمسات الأخيرة على نظرية في استخدام القوة العسكرية اشتهرت باسمه «عقيدة باول» (The Powel Doctrine).

وكانت الخطوط الرئيسية لهذه «العقيدة» واضحة - مترابطة:

١- أن كل الأفكار التي طرحت في مرحلة الحيرة (بعد سقوط الاتحاد السوفيتي) باعتبارها المسؤوليات الجديدة للقوة الأمريكية (مكافحة التهريب - والمخدرات - وغسيل الأموال - والهجرة غير المشروعة) - ليست من اختصاص القوة العسكرية أصلاً، وإنما تلك كلها أعمال سلطات مدنية (محاكم) أو نظامية (بوليس) - لا يمكن أن تنخرط فيها أكبر قوة مسلحة في التاريخ - وأول قوة متفردة بالهيمنة على مصائره.

(وفى تقدير «كولين باول» أن القوات المسلحة تستطيع في ظروف كوارث وطنية أو مالية أن تساعد في مهام إنسانية، لكن مثل ذلك يكون تطوعاً واستثناءً، وليس

تكليفا وليس أمرا، لأن القوة المسلحة تبقى مسئولة - بداية ونهاية - عن الأمن القومي وعن المطالب الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة).

٢- أن القوة العسكرية الأمريكية وتفوقها الكاسح وتكنولوجيا سلاحها المتفوق - لا يصح أن يوضع في اختبار لا يليق بها، وفي ظروف يكون النجاح فيها إما سهلا - بضعف التحدي وهزله - وإما صعبا بالظروف الجغرافية والإنسانية لمواقع الأزمات على الساحة العالمية.

والداعي أن النجاح السهل رخيص، وفي نفس الوقت فإن الصعوبات الناشئة من الظروف الجغرافية والإنسانية تعطيل لقيمة السلاح الأمريكي ومهافته، (يُضاف إلى ذلك أن مثل هذا النوع من المهام يمكن تحقيقه بوسائل أخرى مثل العمل السري بالمخابرات، أو الضغط النفسي والاقتصادي، وهي في الغالب كافية دون المجازفة بعظمة القوة الأمريكية وسلاحها المهيبة).

(وكان «كولين باول» في هذه النقطة مغرما بحكاية النملة والفيل - وفيها أن الحرب لا تعرف قتل نملة بكتلة فيل! - وإشارة «باول» هنا واضحة إلى مغامرات عسكرية سبقت مثل «جرانادا» و«تاهيتي» و«الصومال» - وغيرها مما تورطت فيه الولايات المتحدة إما مع عدو لا يساوى - أو تحت ظروف طبيعية لا تساعد).

٣ - إذا اقتضت ضرورات الأمن القومي وقرر الرئيس الشرعى للولايات المتحدة أن من اللازم استخدام القوة الأمريكية المسلحة ضد عدو أو تهديد فإنه يتحتم توافر ضمانات لا تخضع لمساومة أو أنصاف حلول:

- تحديد هدف أى عمل عسكري بمنتهى الوضوح والدقة.

- حشد أكبر قوة عسكرية لازمة لضمان تحقيق هذا الهدف بنسبة نجاح لا تقل عن مائة فى المائة، لأن هيبة الجيش الأمريكى سر قوته.

- تحقيق الهدف بأقصى سرعة ممكنة، وبحيث يكون النصر المطلوب (بنسبة مائة فى المائة) - صاعقا حاملا رسالة إلى المستقبل تؤكد أن تحدى الولايات المتحدة لا يصح أن يطرأ على بال طرف دولى آخر - الآن أو فى المستقبل.

وكان «باول» قد بدأ التفكير فى «عقيدته» مبكرا - وعلى حد ما كتب فإنه اختبر

مقولاتها في الحرب ضد العراق (١٩٩١).

أى أن عقيدة «باول» هى فى المحصلة النهائية «هدف حقيقى واضح محدد بدقة - وحشد كاف لإحراز نصر حاسم - وتركيز سريع فى قوة النيران يعرض أكثر الأسلحة تقدما على مرأى ومسمع من العالم، بحيث تبدو الحرب وكأنها عملية جراحية تجرى فى معمل فضائى يتحرك فى مدار بعيد عن الأرض وعن الناس!».



وحين كان «كولين باول» يضع اللمسات الأخيرة على عقيدته العسكرية، وقعت مفاجأة - فقد سقط «جورج بوش» (الأب) فى انتخابات الرئاسة (سنة ١٩٩٢) ودخل البيت الأبيض ذلك الشاب المجهول القادم من عمق ولاية «أركنساس» وأصبح رئيسا للولايات المتحدة وقائدا عاما لقواتها المسلحة، وبدت تلك صدمة للمؤسسة العسكرية الأمريكية، ولهيئة أركان الحرب المشتركة، وكذلك لكولين باول ولعقيدته فى استعمال القوة المسلحة.

وكانت للصدمة أسباب متعددة:

- فالرئيس المنتخب شاب ظهر معظم أيام حملته الانتخابية يرتدى بنطلونا أزرق (جينز) وقميصا شمر أكمامه، وذلك مظهر غير رئاسى، ثم إن رجال الرئيس الجديد الذين خرجوا على الناس خلال الحملة الانتخابية كانوا على شاكلته، وهم فى كل الأحوال نوع من الناس يصعب اعتبارهم - رجالا ونساء - «مادة رئاسية» صالحة للعمل فى المكتب البيضاوى.

إن الرئيس المنتخب له سجل مُعادٍ للحرب، فقد تهرب من الخدمة فى فيتنام، وأسوأ من ذلك فإنه كتب مذكرة فى تبرير أسباب تهربه أسسها على منطق «أن فيتنام لم تكن فى ضميره حربا عادلة»، ولذلك أعلن العصيان ورفض التجنيد، وهرب إلى منحة دراسية فى جامعة أوكسفورد البريطانية، وبدا ذلك إثما لا يُعْتَفَر، خصوصا أن ضباط هيئة أركان الحرب - عند بداية رئاسة «كلينتون» - كانوا (بحكم جيلهم) من محاربى فيتنام السابقين، ويؤذيهم أن تقع بالرموز إساءة إلى توضحياتهم وتضحيات رفاقهم.

- إن الرئيس المنتخب يجيء من أول يوم مُحاطًا بفضائح أخلاقية (مثل فضيحة «بولا جونز» عاملة الفندق التي دعاها إلى غرفته وأسقط بنطلونه أمامها دون تمهيد - ومثل «جنيفر فلاورز» مغنية الكاباريه التي أذاعت على الناس تسجيلات محادثات ساخنة بينها وبين الرئيس الديمقراطي المنتخب)، ولم تقتصر الفضائح على الجنس - وإنما ذاعت ونُشرت حكايات عن مضارببات في أراضى (قضية وايت ووتر)، وعلاقات مع عصابات تهريب مخدرات (حين كان «كلينتون» حاكما لولاية «أركنساس»).

ثم وقعت حوادث أكدت المخاوف (طبق رواية الجنرال «أنطوني زيني» قائد القيادة المركزية وقتها) للصحفية البارزة «دانا بريست» وهي مندوبة الواشنطن بوست في البنتاجون، ومؤلفة كتاب شهير عن العسكرية الأمريكية عنوانه «المهمة» - The Mission - وبين الحوادث أن الجنرال «باري كافر» من رئاسة الأركان ذهب إلى البيت الأبيض لمهمة تتصل بأعمال مجلس الأمن القومي، والتقى عند مدخله بشابة من «مجموعة الرئيس الجديد» ومد يده لتحيتها على غير معرفة، وفوجئ بها تمتنع عن مد يدها لملاقاة يده، قائلة له: «إنها من جماعة تعادى الحرب ولا تتصور نفسها «تصافح جنرالا» «مدججا» بالأوسمة تغطي صدره!».

ثم زادت نغمة مُعاداة الحرب وكثرت التقارير التي تتحدث عن مخاطر تكديس السلاح، كتبها ونشرها بعض الشبان الذين أحاطوا بالحملة الانتخابية للرئيس الجديد، وتزامن ذلك مع كلام مرسل عن ضرورة نقل «كتل كبيرة من الاعتمادات المالية في ميزانية الإدارة الجديدة من خانة الدفاع إلى خانة الخدمات الاجتماعية» - وكان ذلك مقلقا.

ثم وصلت الأمور إلى احتمال مواجهة بين البيت الأبيض وهيئة أركان الحرب المشتركة - عندما أعلن الرئيس الجديد عزمه على فتح أبواب الخدمة في القوات المسلحة أمام «الشوأن جنسيا» دون تمييز بينهم وبين غيرهم، ووجد الجنرال «كولين باول» نفسه مضطرا للرد على الرئيس مباشرة في مؤتمر صحفي عقده يوم ١١ يناير ١٩٩٣ داخل مبنى الكلية البحرية (قبل دخول «كلينتون» إلى البيت الأبيض بعشرة أيام)، قائلا دون أن ينتقى ألفاظه: «أنه إذا كان هناك من يرون أن منع «الشوأن جنسيا» من دخول القوات المسلحة نوع من التحيز ضدهم، فأنا أقول أن

دخولهم إهانة لجنود القوات المسلحة». وعندما سُئل «كولين باول» عن تصرفه في حالة ما إذا قرر الرئيس المُنتخب أن يفرض رأيه - رد «باول» على الفور بأن «تلك سلطة الرئيس، ولكنى لن أكون هنا لتنفيذ هذه السياسة، لأننى سوف أقدم له استقالتي من منصبى!».

.....

.....

[وأضاف الجنرال «زينى» إلى ذلك فيما تحدث به إلى «دانا بريست»: «إن «كلينتون» لم يكلف نفسه عناء أن يتعلم كيف يرد التحية للعسكريين الذين يحيونه، فقد كان يرد برفع يده بحركة «تلقائية» مثل ما يفعل الشبان فى النوادى، ومثيالاتها فى المحافل الاجتماعية!].

.....

.....



والظاهر أن الرئيس «بيل كلينتون» تنبه فور دخوله المكتب البيضاوى بأن علاقته بالمؤسسة العسكرية تحتاج إلى عملية ترميم وإصلاح، وليلة ٢٥ فبراير ١٩٩٣ (بعد دخوله البيت الأبيض بأسبوعين) وَجَّه «كلينتون» دعوة عشاء إلى كل جنرالات الأربعة نجوم فى الخدمة العاملة وعددهم ١٦ جنرالا من الجيش والبحرية والطيران، وحرص «كلينتون» على أن لا يشارك فى العشاء أحد من هيئة مكتبه، ولا من نجوم المجتمع أو الثقافة، وإنما دعا القادة العسكريين وزوجاتهم فقط حول مائدة طولها عشرة أمتار صممت على شكل هلال لتكون المواقع حولها موحية بالمساواة. وطبقا لرواية الجنرال «زينى» فإن العشاء كان فائرا على نحو غير معهود (لويستر عملاق من شواطئ «ماين» - وكافيار بلوجا) من بحر القلزم - ودوائر لحم من عجول «أوكلاهوما» - وباقات زهر نادر تنتظم وسط المائدة، وعلى الشرفة مقابل قاعة العشاء فرقة موسيقى وترية تشيع أجواء هادئة تقوم بتلطيف المشاعر بين الرئيس الجديد وبين قواد الجيوش وأساطيل البحر والجو).

وكان «كلينتون» وزوجته «هيلارى» طول العشاء حفاوة فياضة ورقة أسرة، وكلاهما حاول رفع الحواجز مع الضيوف، فإذا «بيل» ينادى الجنرال «ويسلى كلارك» قائدة منطقة أوروبا باسمه الأول مختصرا للتدليل: «ويس» - كما أن «هيلارى» خاطبت الأميرال «دنيس بلير» قائدة منطقة الباسيفيك باعتباره «دنيس» - وهكذا.

وعندما جاء وقت شرب الأنخاب - رفع «كلينتون» كأسه قائلا للقادة:

«إننى أريد فقط أن تعرفوا أننى شديد العرفان لكل ما تقومون وما قمتم به، وأتمنى أن تعرفوا أن أمريكا كلها فخورة بكم مثلى، معتزة بأنكم معى هذه الليلة».

وفى تقدير الجنرال «زىنى» (روايته لدانا بريست) - أن العلاقات بين الرئيس الجديد وبين القوات المسلحة لم تتحسن كثيرا، ولكنها لم تسوء أكثر، والحقيقة أن «كلينتون» أراد أن يعتذر للقادة عما بدا لهم غير مقبول فى إدارته الجديدة، ومن جانبهم فإن القادة العسكريين اكتشفوا أنهم أمام رجل لديه الاستعداد لفهم دورهم ورسالتهم، وفيما بعد فإنه عبر عن ذلك فعلا بتنظيم استقبالات حافلة (ومبالغ فيها) للقوات الأمريكية العائدة من حرب الخليج، وحرص على أن يشارك بنفسه فيها، وأضاف «زىنى»: «إن ذلك كان تعويض «كلينتون» عن تهربه من الخدمة فى فيتنام».

رابعاً: السلاح فى زمن المضائج!

قضى «بيل كلينتون» فى البيت الأبيض ثمانى سنوات - على فترتين رئاسيتين (كل منهما أربع سنوات)، وفى فترة الرئاسة الأولى كانت العلاقة بين مكتب الرئيس وهيئة أركان الحرب المشتركة علاقة مضبوطة على الناحيتين: أدب جم وتحفظ حذر!

وفى فترة الرئاسة الثانية زحفت على العلاقة بين الناحيتين - آثار فضيحة «مونيكالوينسكى» وتفاصيل التحقيقات التى جرت حولها، ثم وقعت إدانة الرئيس أمام الكونجرس (مع عدم عزله)، وأدى ذلك إلى تشويه صورة القائد العام أمام «القوات» التى تنتظر بالدستور وأوامره، وفى الحقيقة فإن آثار هذه الفضيحة قلصت

«شرعية أى أمر» يصدره «بيل كلينتون»، خصوصا إذا كان القرار أصلا بين حرب وسلم - أى بين موت وحياة!.

وكان «بيل كلينتون» من بداية رئاسته - نكيا، بحيث إنه اختار للدفاع وزيرا جمهوريا (على صلة بالمجموعة الإمبراطورية دون أن يكون عضوا فيها) - وهو «ويليام كوهين».

وفى نفس الوقت فإن «كلينتون» حاول اختصار طلباته من القوات المسلحة إلى أبعد حد ممكن، مبديا تفهمه لفلسفة وقواعد التدخل الأمريكى المسلح فى الأزمنة المتغيرة حسب عقيدة «كولين باول» رئيس الأركان الذى كان مازال فى منصبه - فقد ورثه عن الإدارة الجمهورية السابقة (بوش الأب)، واستبقاه معه سنة رئاسته الأولى.

وطوال فترة هذه الرئاسة الأولى وَجَّه «بيل كلينتون» إلى قيادة الأركان المشتركة طلبا واحدا رَحَّبَ به «كولين باول» - وهو توجيه ضربة بصواريخ كروز ضد العراق (يونية ١٩٩٣) عقابا على تهمة وَجَّهَتْ إلى النظام الحاكم فيه بأنه حاول اغتيال الرئيس السابق «جورج بوش» (الأب) انتقاما منه (على حرب سنة ١٩٩١).

وفى فترة الرئاسة الثانية وفى ظروف قدرها جميع الأطراف، وأولهم رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الجنرال «جون شاليكشفيلى» - طلب «كلينتون» مجموعة ضربات صاروخية أكثرها فى العراق، وكان هذا البلد قد تحول لميدان ضرب نار بسبب أو بغير سبب، وكانت الضربة الأكبر هى ما عُرف بعملية «ثعلب الصحراء» (ديسمبر ١٩٩٨)، وهدفها إرغام العراق على فتح كل الأبواب أمام هيئة مفتشى الأمم المتحدة الباحثين عن أسلحة الدمار الشامل، بما فى ذلك أبواب القصور الرئاسية، وقد دامت عملية «ثعلب الصحراء» أكثر من ثلاثة أسابيع (لكنها جميعا كانت ضربات من الجو أو بالصواريخ بعيدة المدى).

وخارج العراق فإن «كلينتون» أمر بضربتين:

واحدة ضد ما يظن أنه موقع لقيادة «أسامة بن لادن» فى جبال أفغانستان (أغسطس ١٩٩٨)، ردا على عملية ضد سفارات الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا. وثانية فى نفس اللحظة لنفس السبب ضد مصنع للأدوية فى الخرطوم عاصمة السودان بظن أنه مصنع للأسلحة الكيماوية، وأن «أسامة بن لادن» شريك فيه.

على أن البيت الأبيض حرص على أن يكون الأمر بهذه العمليات - توصية من وزير الدفاع ومن هيئة الأركان - أكثر منه أمرا مباشرا من البيت الأبيض، وكان الشعور العام أن «كلينتون» فى تلك اللحظة مثقل بمشاكله الخاصة، ولا يستطيع أن يخرج أمام الناس بسلطة القائد العام للقوات المسلحة.



وفى هذا المناخ وفى فترة الرئاسة الثانية فإن الظلال التى وقعت على البيت الأبيض - تركت لوزير الدفاع مساحة كافية لعلاقة «سائلة» مع القوات المسلحة، أدت إلى تعادل فى السلطة (إلى حد ما) بين مكتب الوزير وبين رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة، ومع هذا التعادل بالظروف بين «السياسة» و«السلاح» - سادت حالة «سلم أهلى» فى البنتاجون، وتلك فى العادة وبطبيعة الاحتكاك بين «السياسة» و«السلاح» - حالة نادرة لأن البنتاجون مخزن توترات شديدة عانت منها إدارات سابقة ولا حقة.

على أنه فى ظروف «السلام الأهلى» فى البنتاجون - فإن أركان الحرب المشتركة تمكنت من توسيع مجالات نفوذها وزيادة حجم إمكانياتها:

- انهمكت فى تعزيز القوة الأمريكية ببرامج جديدة كثيرة فى تكنولوجيا السلاح، تعزز «منطق القوة» التى لا يقدر الآخرون على تحديها.

- ونتيجة لهذا التزايد فى القوة فإن النفوذ العسكرى الأمريكى فى الخارج تمدد دون إلحاح، لأن الحقائق الموجودة على الأرض لها قدرة توسيع دائرتها بفعل حركتها الذاتية.

- وفى ظروف مستجدة لا تريد هيئة أركان الحرب المشتركة أن تقوم فيها بأى مغامرات غير محسوبة أو عمليات لا تليق بهيبتها، فإن العمل العسكرى الأمريكى ركز على ثلاثة بنود:

١- تكثيف نشاط المخابرات العسكرية التابعة للبنتاجون، بحيث تقدر قيادة أركان الحرب على نوع من الاستقلالية فى معلوماتها.

٢- توسيع شبكة القواعد العسكرية الأمريكية فى عمق القارات وعلى شواطئ البحار.

٣- تنشيط العمل المباشر عن طريق القوات الخاصة فى مهام محددة، (حتى أنه فى رئاسة «كلاينتون»- وليس بالضرورة بقراره- كانت القوات الأمريكية تباشر «مهام» فى مائة وعشرين بلدا فى العالم- وفيها بلدان لا ترد على البال بسهولة- وضمن العمليات مهام يصعب تصور أنها من تنفيذ القوات الأمريكية الخاصة!).

.....

.....

[كان الدور الأمريكى فى «كوسوفو» مسئولية القوات الخاصة معززة بالطيران، كما أن هذا الدور تم فى إطار حلف الأطلنطى لأن البنتاجون ومعه وزير الدفاع كانوا على اقتناع - رغم إلحاح «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية - بأن «البلقان» من اختصاص الدول الأوروبية، وأن على تلك الدول تحمل ضرائبه قبل غيرها].

.....

.....

وفى هذه الأجواء المواتية انطلقت المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى نشاط غير عادى فى مجال العلاقات العامة، وكان حسابها أنه مع عدم ظهور دورها - مرئيا - فى صراعات تجرى على ساحة العالم - فإن التساؤلات سوف تثور عن جدوى الاحتفاظ بقوات مسلحة تحصل وحدها على نصف الميزانية الفيدرالية تقريبا، أى أربعمائة بليون دولار - دون أن تكون لها على الأرض أعمال وتضحيات تؤهلها فى نظر الرأى العام ونظر الكونجرس للحصول على كل هذه الاعتمادات الخُرافية.

وهكذا فإن رئاسة أركان الحرب المشتركة وعليها - وقتها - الجنرال «هيو

شيلتون» - عززت أجهزتها الخاصة للعلاقات العامة، واستخدمت عددا من شركات وخبراء هذا الفن من فنون التقديم والتجميل، وزيادة عليه فإنها أعطت نفسها حق التواجد المباشر في الكونجرس بمكتب دائم يساعد على إجراء الاتصالات وتوثيق الروابط مع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وهيئات مكاتبهم، وتنظيم الرحلات لهؤلاء (وأحيانا عائلاتهم) إلى مناطق القيادات والتواجد العسكري في كل القارات، ثم راحت رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة تعتمد أكثر وأكثر على تسريب الأخبار، بما يجعلها مقصودة من وسائل الإعلام، لأن الأسرار معظمها هناك وفيها الكثير مما هو صالح للنشر ومثير.

وفي نفس الوقت فإن الأركان المشتركة فتحت القنوات بينها وبين المصانع الجديدة للقرار السياسى الأمريكى - أى تلك المؤسسات التى أقامها تحالف «المال والفكر والسلاح» على شكل مراكز للبحث والدرس (وتعبئة السياسات وتغليفيها وتقديمها ببرامج جاهزة للراغبين فى الإدارة أو فى الكونجرس أو فى الإعلام أو غيرها من الهيئات المتنفذة).

وكانت علاقة البنتاجون بمؤسسات الدراسة والفكر من الأصل وثيقة، لكن هذا النوع من العلاقات بين الفكر المنطلق وبين المسئولية المقيدة - معضلة حقيقية، خصوصا إذا كانت بين سابق (وجد لنفسه موقعا فى مؤسسة) - ولاحق (لا يزال فى الخدمة العاملة).

[]

ودون حاجة إلى معلومات تفصيلية فإن قيادة الجيش الأمريكى تابعت المعركة الانتخابية بين المرشحين: «آل جور» عن الحزب الديمقراطى - و«جورج بوش» عن الحزب الجمهورى بمزيج من القلق الظاهر والراحة الخفية: مبعث القلق أن الارتباك الذى طغى على العملية الانتخابية يمكن أن يؤثر على شرعية قرار الرئيس المقبل، ومن ثم يغرى أطرافا دولية على تحديه. ومبعث الارتياح على الجانب الآخر أن مجيء رئاسة غير واثقة من نفسها - بوساوس حول شرعيتها - يفسح المجال أوسع لدور رئاسة الأركان فى القرار السياسى، خصوصا فيما يتعلق بالتسليح والانتشار وإدارة الصراعات المحتملة.

وكان هناك شبه توافق على أن هناك صراعات موجودة بالفعل على أقاليم محددة:

١- الشرق الأوسط أولاً، وفيه العراق (الذي وقَّع الرئيس «كلينتون» في شأنه وثيقة سُميت بقانون تحرير العراق أصدرها الكونجرس سنة ١٩٩٨) - وكذلك الصراع العربى الإسرائيلي (الذى انهمك فيه الرئيس «كلينتون» فى آخر شهور حكمه واستثمر فيه وقتاً طويلاً بدون عائد).

٢- شبه الجزيرة الكورية، حيث تكاثفت الشبهات حول نويا كوريا الشمالية التى ظهرت على ساحة شرق آسيا كطرف مشاكس جاهز لصنع أسلحة نووية، ولديه من حوافز الابتزاز ما قد يدعوه إلى المغامرة جنوباً - وتفجرت قلاقل فى إندونيسيا تهدد هذا البلد المتناثر ثلاثة آلاف جزيرة على مرمى حجر من الصين.

٣- منطقة البلقان، وبالذات الشظايا الباقية من الاتحاد اليوجوسلافى، وانعكاس تفاعلاتها على تلك المنطقة التى كانت تُسمى فى زمن سابق ببرميل البارود، (حتى استطاع «برميل النفط» العربى أن يثبت أن الحريق له قدرة على الانتشار أوسع من أى انفجار!).

ولم تكن رئاسة الأركان قادرة مسبقاً على تحديد مواضع اهتمام الإدارة الجديدة - ديمقراطية أو جمهورية - عندما يتم حسم المعركة الانتخابية، وبصفة عامة فقد كان هناك شعور شبه مستقر على أن فرص «آل جور» ترجح كفته، ومن ثم فإن السياسات والخيارات فى إدارته سوف تكون استمراراً لنفس سياسات «بيل كلينتون»، لكن الحسم الانتخابى - بسلطة قضاء جمهورى - جاء لصالح «جورج بوش»، وكذلك عرفت قيادة القوات أن وزير الدفاع القادم إليها هو «دونالد رامسفيلد»، وكان «رامسفيلد» يشغل نفس المنصب فى إدارة «رونالد ريجان»، لكنه - أيامها - كان مشغولاً بإدارة المراحل الأخيرة من مواجهة الحرب الباردة، ولم تكن رؤاه واضحة أو محددة للمُحتمل والمتوقع بعدها (عندما تسقط الدولة السوفيتية، وعندما تنفرد الولايات المتحدة بالسلطة على قمة العالم!).

وفى يناير ٢٠٠١ عاد «دونالد رامسفيلد» إلى القمة السياسية فى البنتاجون، ووراءه مجموعة مصممة على أن يكون القرن الحادى والعشرون أمريكياً - ومعه

رؤية إمبراطورية للقوة الأمريكية في زمن متغير - وأكثر من ذلك معه أسلوب مختلف - رأى ممارسته في التعامل مع رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة وقيادات القوات عموماً!

كان «رامسفيلد» على اعتقاد بأن القوات المسلحة الأمريكية في حاجة إلى تغييرات واسعة، تؤهلها لمهام إمبراطورية - لم يعد ممكناً تركها للتطور الطبيعي في ممارسة القوة - وكان على نحو آخر يشعر بأن القيادات الأمريكية لم تستفد بالقدر الكافي من السقوط السوفيتي، ولم تحسن بالتالي استغلال فرصته، والسبب أنها «تاهت» في ثمانى سنوات من «المظاهر والشكليات» أيام رئاسة «كلينتون»، والنتيجة في تقديره:

١- أن الجيش لم يعد كما كان خاضعاً للقرار المدنى السياسى، وإنما تخيل بعض الجنرالات (جنرالات «كلينتون» كما راح يسميهم) - أن لهم فى القرار النهائى دوراً وكلمة! وكان فى تقدير «رامسفيلد» أن القوات المسلحة لابد أن يتأكد خضوعها للقرار السياسى، وأنه لا حق لأحد فيها أن يناقش شرعية الجالس فى البيت الأبيض، وسلطته أن يأمر طالما هو هناك ولو حتى بأغلبية صوت واحد.

٢- وفى تقديره (رامسفيلد) أيضاً أن رئاسة أركان الحرب المشتركة تداخلت أكثر من اللازم فى «مناورات السياسة»، خصوصاً فى الكونجرس. وغاصت بالفعل فى علاقات متشعبة بحجة تسهيل حصولها على طلباتها من الاعتمادات والمشروعات، وفى مقابل ذلك جاملت الشيوخ والنواب بالمنشآت التى يمكن أن تُقام فى دوائرهم الانتخابية أو تزول، واكتشف «رامسفيلد» أن هيئة أركان الحرب لها مكتب اتصال دائم فى الكونجرس، فى حين أن وزارات أخرى - لا تقل أهمية فى صنع القرار السياسى عن هيئة الأركان - ليست لها مثل هذه المكاتب، بما فى ذلك وزارة الخارجية.

٣- وكان «رامسفيلد» يلمح نفوذا زائدا لرؤساء الأركان وكبار القادة فى مجال الإعلام، وقد لمح أثر هذا النفوذ فيما يُنشر أو يُذاع فى الولايات المتحدة أو فى الإعلام الدولى من أخبار وإحياءات تتسرب، بل وشاهد فى بعض الأحيان خططا وخرائط منشورة على صفحات الجرائد والمجلات وشاشات التلفزيون، ورأى

بنفسه ما فيه الكفاية من ظهور الجنرالات فى استقبالات وحفلات حى «جورج تاون» الأنيق، وسمع عن نشاط اجتماعى زائد للجنرالات وزوجاتهم وتصرفات صنعت منهم نجوما اجتماعيين وتلفزيونيين.

وكان «دونالد رامسفيلد» مصمما على أن يضع حدا لذلك كله، وأن يعيد إلى قيادة القوات المسلحة الأمريكية درجة من الانضباط، بعثرتها (حسب تعبيره) فى الدهاليز والصالونات والأندية، وكذلك فى الزيارات الخارجية التى كان الجنرالات قد وقعوا فى غرامها لأنهم هناك فى تلك الأقطار البعيدة تعلموا «كيف يعيش الملوك»!



وليس هناك تفاصيل محددة عن طبيعة المشاعر التى استقبلت بها هيئة أركان الحرب المشتركة والقوات المسلحة الأمريكية - تعيين «دونالد رامسفيلد» وزيرا للدفاع فى الإدارة الجديدة، لكن الإشارات تلتقى عند نقطتين:

○ أن اللقاء الأول بين «دونالد رامسفيلد» وبين الجنرال «هيو شيلتون» رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة - لم يكن لقاء سعيدا، فخلاله تحدث «رامسفيلد» باستفاضة حول رؤوس موضوعات كبيرة أراد أن يضعها على المائدة مبكرا:

- أن إدارة «جورج بوش» لديها جدول أعمال يقصد إلى ترتيب الأوضاع فى نظام عالمى تقوده الولايات المتحدة وحدها، ومع أنها على استعداد لأن تخصص مساحات فيه لأطراف أخرى، فإن هذه الأطراف ليس لها الحق فى تعديل جدول الأعمال، وإنما لها الحق فقط أن تقرر إذا كانت تريد أن تتواجد فى النظام أو تغيب عنه.

- ثم إن تنفيذ جدول أعمال الإدارة يلقى بمسئولية كبيرة على القوات المسلحة الأمريكية التى يقدم لها دافع الضرائب الأمريكى كل ما تحتاجه لكى تقوم بما يُطلب منها، وهو (رامسفيلد) مطلع على الإستراتيجية التى سادت طوال إدارة «كلينتون»، لكنه ليس مقتنعا بها، لأن فكرة الاحتفاظ بجيش قوى مع الاعتقاد بأن حجم القوة يغنى عن استعمالها يبدو له غير منطقى، لأن السياسة فى رأيه مزيج من قوة الإقناع مع قوة الإرغام فى نفس اللحظة، والانتظار فى استعمال القوة حتى يجيء التهديد الذى يستحق - معناه السماح للتهديد بأن يكبر ويصبح خطرا حقيقيا بدلا من ملاقاته بضربة وقائية قبل أن يتأكد ويصبح تهديدا قائما.

- إن الرئيس المنتخب قَوْض وزير الدفاع (أى هو رامسفيلد) فى كل ما يخص القوات المسلحة، ونظرا لوجود جدول أعمال مُتفق عليه، ولأهمية وضعه للتنفيذ بأسرع ما يمكن - فإن وزير الدفاع لديه «سلطة الرئيس» كاملة فى هذا الشأن.

وحين سألَه الجنرال «شيلتون» عما إذا كان يقصد بقوله أن رئيس هيئة الأركان المشتركة ليس له حق الاتصال مباشرة بالرئيس؟ - رد «رامسفيلد» قاطعا: «إن ما فهمه الجنرال «شيلتون» صحيح!». - حين حاول «شيلتون» أن يُدكَرَ وزير الدفاع «بأن رئيس هيئة الأركان المشتركة هو المستشار العسكرى الأول للرئيس» - رد «رامسفيلد» بسرعة بما مؤداه: «إن ذلك أيضا صحيح، لكن رئيس الأركان يعطى ما لديه لوزير الدفاع، وذلك قرار الرئيس الجديد، وهو رجل له فى إدارة الدولة منطق يختلف - وشخصية تختلف - عن غيره، (والإشارة واضحة إلى إدارة «كلينتون»).

○ أن رئاسة أركان الحرب المشتركة بدأت تشعر بنوع من الدهشة حيال اختيارات وزير الدفاع الجديد لمعاونيه المدنيين فى البنتاجون، فقد أعلن عن تعيين «بول وولفويتز» نائبا للوزير، و«ريتشارد بيرل» رئيسا لمجلس سياسات الدفاع، و«دوجلاس فيث» وكيلا لوزارة الدفاع (وثلاثتهم يهود!) - مقربون من «دونالد رامسفيلد»، كما أن الثلاثة من مهندسى ورسمى ما أطلقوا عليه «مشروع الولايات المتحدة للقرن الأمريكى الجديد».

وكانت رئاسة هيئة الأركان المشتركة على عِلْم بهذا المشروع، وحسبته بادئ الأمر تيارا يطرح نفسه إلى جانب تيارات أخرى، لكنها الآن ومع إدارة «بوش» الجديدة - تأكدت أن ذلك المشروع أصبح الإستراتيجية المُعتمَدة للولايات المتحدة، خصوصا أن الرجل الذى وُضع المشروع تحت إشرافه وتوجيهه كان «ريتشارد تشينى» نائب الرئيس الجديد، والرجل الأقوى فى الإدارة بحسب ما هو ظاهر ومستقر فى الأذهان!

ولم تكن رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة تعارض المشروع الإمبراطورى، فهو على نحو عام متوافق مع توجهات الإستراتيجية الأمريكية من أعقاب الحرب العالمية الثانية وطوال الحرب الباردة وبعدها - لكن وجوه الاختلاف متعددة فى

ترتيب البنود والأولويات، وكذلك على السرعة التي يتم بها التنفيذ، وأخيرا على توزيع المسؤوليات والأدوار!



كان مشروع «المجموعة الإمبراطورية» التي أمسكت بمقاليد السلطة في إدارة «بوش» - محددا إلى درجة لا تحتمل اللبس، خصوصا في صياغة المقدمة التي مهدت له، والتي تبنت فيها ثلاث نقاط قاطعة في النصوص مثل نصل السيف:

- «إن الهدف الأمريكي لا بد له أن يكون تحقيق واستبقاء سيادة أمريكية عالمية تستبعد ظهور قوى أخرى منافسة في المستقبل، بحيث تتمكن الولايات المتحدة بفضل هذه السيادة من تشكيل قواعد الأمن العالمي على مثال المبادئ والمصالح الأمريكية».

- «الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة مسئولة عن هذه السيادة الأمريكية مدها في المستقبل إلى أبعد مدى ممكن، وفي ضرورات هذه الإستراتيجية أن تكون مستعدة للقتال بحزم، وتحقيق النصر في مواجهات متزامنة على ميادين متعددة في نفس الوقت، بحيث تستوفي كل مواجهة على أى ميدان حقها، وكأنها ميدان القتال والنصر الوحيد».

- «نقطة الارتكاز في الجهد الأمريكي الجديد هي منطقة الشرق الأوسط والخليج، ومع أن الولايات المتحدة كانت تسعى منذ حقب عديدة للسيطرة العسكرية الكاملة على الخليج - فإن ذلك لا بد أن يتحقق على الفور سواء كان نظام «صدام حسين» موجودا في السلطة أو أُزِيح منها. إن الأمن الإقليمي لهذه المنطقة يعطى مشروعية لإزاحة النظام الحاكم في العراق، لكن تحقيق وجود عسكري كثيف مُسيطر على الخليج أمر يتعدى مسألة نظام «صدام حسين»».

ونجىء في نهاية «نص المشروع عبارة حماسية تقول: «إن القوات المسلحة للولايات المتحدة عليها أن تتولى القيادة بروح «فرقة الفرسان» في الحدود الأمريكية الجديدة».



وفى الاجتماعات الأولى لمجلس الأمن القومى على عهد إدارة «بوش» طرح المشروع الجديد بمقدمته وبصلبه، واستمع ممثلو رئاسة الأركان المشتركة لكل ما قيل، وحين جاء دورهم فى التعليق بدا أن الشكوك تساورهم، وقد لخص رئيس هيئة الأركان المشتركة أسبابه فى نقطة رئيسية مجملها «أنه إذا كان الشرق الأوسط والخليج هما نقطة ارتكاز الإستراتيجية العليا الأمريكية، فإن هناك تمهيدا لهدمه أولا وهو التوصل إلى حل للصراع العربى الإسرائيلى، لأن هذا الصراع ومضاعفاته - ثم زيادة توترات إضافية عليه نتيجة لتواجد أمريكى كثيف فى المنطقة - يمكن أن يؤدى إلى عواقب يصعب حسابها».

وكان رأى «دونالد رامسفيلد» كما طرحه فى اجتماع حضره رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة - بصيغة السؤال :

هل تواجدنا العسكرى الكثيف فى الخليج، مع إمكانية تصفية النظام الحاكم فى العراق - يساعد أكثر على حل الصراع العربى الإسرائيلى ؟ ...

أو أن الحل المُسبق للصراع العربى الإسرائيلى - هو الذى يساعد أكثر على تسهيل تواجد أمريكى كثيف فى الخليج ؟

وظهر اتجاه «رامسفيلد» ظاهرا منذ بداية المناقشة، ومؤداه أن «الحسم فى العراق» يساعد على «الحسم فى فلسطين» وليس العكس !!



وفى أجواء هذه المناقشات فى واشنطن جاء «كولين باول» بنفسه إلى منطقة الشرق الأوسط (مارس ٢٠٠١) يقابل حكامها برسالة من الإدارة الجديدة مؤداه : «العراق هو الأزمة، وفلسطين هى المشكلة، والأزمة أولى بالعلاج - قبل المشكلة».

ولم يستطع «باول» إقناع أحد بمنطق رسالته، وفى الحقيقة فإنه هو نفسه لم يكن مقتنعا بها، وكان رأيه - ومن تجربته السابقة فى حرب الخليج (الثانية) - أن فلسطين هى «أم الأزمات» فى المنطقة.

وعندما عاد «كولين باول» إلى واشنطن بدا أنه لم يستطع إقناع غيره، وأولهم وزير الدفاع «رامسفيلد»، ومعه المجموعة الإمبراطورية المحيطة به، ومعنى ذلك - ومن باب أولى - أنه لم يلق من الرئيس «جورج بوش» أذنا مصغية.

وفى الوقت نفسه فإن هيئة أركان الحرب المشتركة راحت تبدي قلقها من جو مشحون بالتوتر والتربص أشاعه وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» بتصرفاته، وأسوأ من ذلك بخطته التى يريد فرضها دون مناقشة، وكان «بعضهم» فى رئاسة أركان الحرب المشتركة قد رأى أن يتحدث فى «الأوضاع الجديدة» مع «كولين باول» وزير الخارجية، وهو نفسه فى الأصل جنرال رأس إلى عهد قريب هيئة أركان الحرب المشتركة، وصاغ العقيدة الإستراتيجية المعروفة باسمه، والتى سادت بالفعل ثمانى سنوات (طوال رئاسة «كلينتون») حتى هذه اللحظة (من رئاسة «جورج بوش» الابن).

وكذلك سمع «كولين باول» أن وزير الدفاع الجديد يتحدث الآن عن احتمالات تدخل بالسلاح - على نحو غير تقليدى، يتضمن درجة ما من استعمال القوة - لا تصل إلى درجة الحرب الشاملة - لكنها تزيد عن الحروب التليفزيونية التى مورست فى عصر «ريجان» (جرانادا وبنما وهايتي).

وكان «رامسفيلد» يطلب من هيئة الأركان أفكارا ويستشير خيالا.

وكان أسوأ ما سمعه «كولين باول» من أحاديث رفاقه القدامى - أن وزير الدفاع يتحدث عن عمليات فى العراق، وحين وُضِعَتْ أمامه الخطط الجاهزة أبدى أننا فى الظروف الجديدة نحتاج إلى شيء آخر، وبدأ ذلك لسامعيه خطرا.

وطبقا لروايات تتردد فى واشنطن فإن «كولين باول» حاول أن يناقش أحوال البنتاجون مع «دونالد رامسفيلد»، لكنه وجد وزير الدفاع يلفت نظره إلى «أنه (أى كولين باول) وزير الخارجية الآن وليس رئيس الأركان» - ثم كان أن «رامسفيلد» (كما يتردد فى واشنطن) ذهب إلى نائب الرئيس «ريتشارد تشينى» يقول له: «إنه (كولين باول) يمكن أن يؤثر على الانضباط فى القوات المسلحة إذا راح يسمع من كل «ماچور» وكل «كولونيل» فى القوات المسلحة». وفيما يظهر فإن الرئيس «جورج بوش» طلب بنفسه من «كونداليزا رايس» (مستشارة الأمن القومي) «أن تلفت نظر «كولين» بحزم إلى أنه لا يستطيع أن يتصل بقيادة القوات من وراء ظهر وزير الدفاع».

وفى تلك الأوقات (ربيع سنة ٢٠٠١) - كانت واشنطن تعرف أن وزير الخارجية فى أزمة، وأنه شبه معزول عن دائرة القرار الأعلى فى الإدارة الجديدة، وكان «باول» يحاول جاهدا أن يكسر الحصار غير المرئى الذى أحاط به، وفى ذلك الوقت فإنه - كما يروى أصدقائه - انتهز فرصة لقاء مع أحد الرجال المقربين إلى الرئيس (وفيما تقول به الروايات فقد كان ذلك الرجل هو «جورج بوش» (الأب) - الذى عرفه «باول» خلال خدمته أثناء حرب تحرير الكويت وتعاون معه عن قرب)، وكما تقول الروايات فإن «باول» أبدى:

- إنه يريد للإدارة الجديدة أن تنجح بغير حدود.

- ولا يريد أن يتسبب فى حساسيات ومشاكل حول الاختصاصات.

- وليس فى نيته أن يتشاجر أو يفتعل شجارا مع وزير الدفاع.

- ولكنه مع ذلك يرى أن هناك «مسلمات أولية» يستحسن أن يتفق عليها الجميع:

١- ففى كل هذه الخطط المطروحة أمام الإدارة لإقامة نظام عالمى أمريكى (لم يستعمل «باول» وصف الإمبراطورية) - فإنه من المفهوم أن هناك مسئولية كبيرة على القوات المسلحة، ولهذا فإن هيئة أركان الحرب المشتركة لابد أن تكون فى الصورة «بالعمق».

٢- إذا كان الشرق الأوسط هو ميدان «الاندفاع الرئيسية» (Main Thrust) - وإذا كان العراق هو الهدف المحدد الآن - فإن جهدا مكثفا لابد أن يُبذل لحل - أو تجميد - شحنة الصراع العربى الإسرائيلى.

٣- وربما أن هذا الجهد السابق الذى بذله «كلينتون» فى أواخر رئاسته - يمكن اللحاق به وتنشيطه بحيث يمكن التوصل إلى مبادئ حل يجمد فلسطين، ويفتح الطريق إلى غيرها (العراق).

ولم تكد تمض أيام حتى أعلن فى واشنطن أن الجنرال «أنتونى زينى» قائد القيادة المركزية السابق والذى يعرف المنطقة جيدا - قد عُين ممثلا للرئيس فى الشرق الأوسط، مكلفا بالتوصل مع الأطراف إلى حل لأزمة «النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى».

وكان «زيني» اختياراً مقصوداً (يجمع ما بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية).
فهو جنرال من البنتاجون تحت قيادة «رامسفيلد»، وهو صديق
قديم لـ «كولين باول»، ثم هو على معرفة متصلة بكل ملوك ورؤساء الدول
العربية (وكذلك سياسة إسرائيل) فقد كان معهم حتى أسابيع قليلة قائداً
للقيادة المركزية المسئولة عن الشرق الأوسط وما حوله.
وجاء الجنرال «زيني» إلى المنطقة وانتقل من هنا إلى هناك، ومن هناك إلى هنا،
وراح يجمع ويحاول الإمساك بأطراف الخيوط ويجرب أن يشبك بينها.

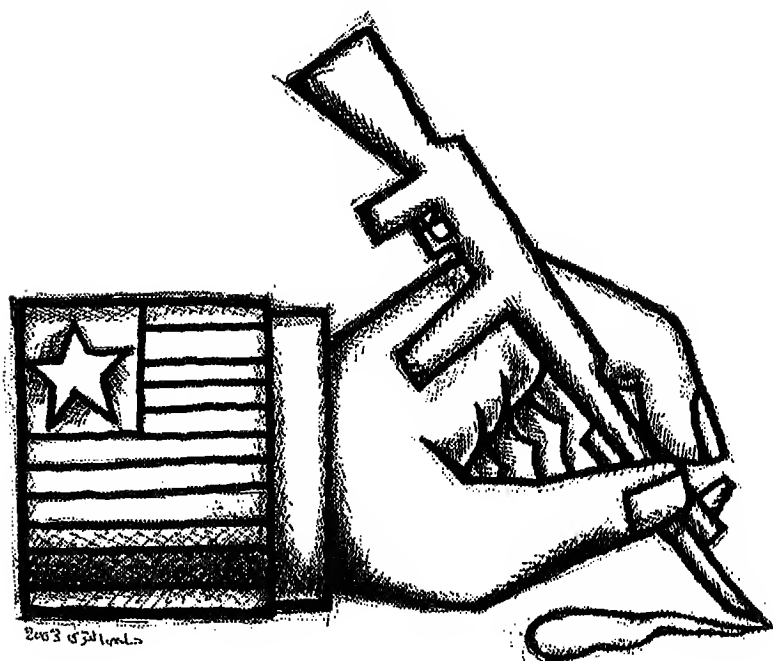
.....

.....

وفجأة وقعت حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وبدت الولايات المتحدة كلها في حالة انكشاف خطر أمام العالم كله - وبدأ مطلوباً
من القوات المسلحة الأمريكية أن تتحرك بسرعة لأداء دور في تغطية هذا الانكشاف!

القوات المسلحة فى السياسة الأمريكية!



ملاحظة

هذا الحديث يتعرض لمسألة شديدة الأهمية والحساسية، وهى العلاقة بين «السياسة والسلاح» فى الحالة الأمريكية الراهنة. أى بين إدارة الرئيس «جورج بوش» (الابن) وبين هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية فى شأن ما جرى ويجرى فى العراق - وفى غيره بعده.

○ وسبب الأهمية مفهوم - ومرجعه أنه فى مشروع إمبراطورى يهدف إلى تثبيت التفوق الأمريكى وتحويله إلى سلطة عالمية تفرض سطوتها على القرن الحادى والعشرين (على الأقل) - فإن السلاح له الدور الرئيسى فى كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والتأمين، وتلك طبيعة الامبراطورية، ومعنى ذلك أن حوار السياسة والسلاح فى واشنطن - أخذا وردا - شدا وجذبا - له تأثيرات مهمة وواسعة لا تقتصر على واشنطن وحدها، وإنما تمت انعكاساتها ونتائجها إلى الساحة العالمية الأوسع.

○ وسبب الحساسية مفهوم أيضا - وملخصه أن هذه العلاقة بين السياسة والسلاح - سواء فيما جرى ويجرى فى العراق وبعده - مسألة مُحاطة بالسرية والصمت. ومع أن الكثير من التفاصيل فى هذا الشأن تسربت، فإن المشكلة أن بعض التسريب كان مقصودا لى تسبق الانطباعات وتؤثر، ثم إن بعضه الآخر كان مغلوطا حتى تتداخل الروايات، وتهتز الصور، ويختلط السياق، وتمتلئ الأجواء بضباب يتم تحت ساتره ترتيب الأشياء، ومن ثم تستقر القواعد الطارئة كأمر واقع يصبح بدوره قانونا يعطى للمؤسسة العسكرية الأمريكية دورا مختلفا فى مشروع إمبراطورى شديد الجرأة - جامع القصد!

وبسبب هذه «الأهمية» وهذه «الحساسية» - فإن أى كاتب صحفى يجد نفسه أمام مأزق مزدوج:

- أهمية العلاقة بين السياسة والسلاح فى الشأن الإمبراطورى القادم - لا تسمح بتجنب الموضوع.

- والحساسية التى تحيط به سرية وصمتا - لا تمكن بسهولة من النفاذ بعيدا فيه بثقة متأكدة مما تقول (خصوصا بالنسبة لصحفى عربى عابر مهما بلغ حسن ظنه فى قيمة مصادره).

وإزاء هذا المأزق - ومن باب الإنصاف للحقيقة وللقارئ معا، فقد كان واجبا أن توضع لسياق هذا الحديث حدود ظاهرة تفرق على سياقه بين ثلاثة عناصر:

١ - معلومات أكيدة - تتلاقى عندها درجة من الإجماع أو يعززها ظهور أوراق ترجح وأحيانا تقطع.

٢ - شهادات مسئولة - يمكن قبولها اعتمادا على إطلاع أصحابها وصلاتهم - حتى وإن تعذر لأسباب بدهية إسنادها إلى مصادرها.

٣ - استنتاجات - يقع التوصل إليها بالنظر فى المنطق الداخلى للوقائع - ويكون منها ما يكفى بقدر من الحدس المأمون جسورا بين المعلومات والشهادات، بحيث تتسق الصور وتتكامل.

وهدف هذه الحدود فى النهاية أن يكون أمام قارئ هذا الحديث حقه فى المعلومات، وحقه فى تقدير ما يُعرض منها عليه، وحقه فى وزن الحوادث بمعياره المستقل ومنظوره، وكذلك كان الحرص على الإشارة خلال السياق لنوعية كل عنصر من عناصر الحديث - تنبيهها مسبقا - يحاول أن يكون مسئولا.

هيكـل

أولاً: الجنرال يقفز بالبراشوت لتهدئة أعصابه

خلفية:

من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى ٢٩ يناير ٢٠٠٢ - كانت القوات المسلحة الأمريكية تخوض حرباً في أفغانستان هدفها إسقاط نظام طالبان وزعيمه «الملا عمر» - وتصفية تنظيم القاعدة وزعيمه «أسامة بن لادن».

ومع ذلك فإن رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة في واشنطن ظلت تعتقد أن إدخالها في الحرب على الإرهاب إقحام لها فيما هو خارج اختصاصها ووسائلها، فالإرهاب - في تقديرها - اختصاص أصيل لوكالة المخابرات المركزية ولكتب التحقيقات الفيدرالية، وأما القوات المسلحة فإنها تستطيع على أحسن الفروض أن تساعد بضربات صواريخ موجهة من بعيد تزعج وتخيف، وقد تزيد على ذلك - تطوعاً - بدفع مجموعات من القوات الخاصة إلى بعض المواقع تبعثر أو تدمر - لكن تلك تظل عمليات جانبية ذات مقاصد محدودة، يصعب اعتبارها مجهوداً رئيسياً في حرب.

وبصرف النظر عن الاختصاصات فإن القوات الأمريكية المسلحة استُدِّرت - ليس فقط - خارج اختصاصها، وإنما أيضاً خارج عقيدتها المعتمدة منذ حرب الخليج سنة ١٩٩١، والتي اشتهرت «بعقيدة باول» على اسم واضعها الجنرال «كولين باول» رئيس هيئة الأركان المشتركة (وزير الخارجية الآن).

والحاصل أن هيئة الأركان المشتركة «تهاوت» مع الاستدراج بظن أنها مضطرة إلى قدر من المرونة يستجيب لدواعي السياسة - وضغوطها بعد مفاجأة سبتمبر ٢٠٠١ - فلم يكن معقولاً بعد حدث من ذلك الحجم أن تظل القوات الأمريكية المسلحة بعيدة عن «ردود أفعاله» بدعوى أنه ليس اختصاصها، ولا أن تتمسك «بعقيدة باول» بظن أنها شرط العمل العسكري في الزمن الجديد.

كانت هيئة أركان الحرب المشتركة تدرك منذ البداية أن حربها في أفغانستان معركة مع أشباح، وضد عدو يصعب الإمساك به، لأن القتال معه بلا جبهة - وبلا خطوط - وبلا منشآت اقتصادية وعسكرية وعقد مواصلات يمكن التركيز عليها - ومع ذلك فإن رئاسة الأركان قبلت بشيء مما طلب منها، وفي تقديرها أن المهمة «غطاء بالسلاح لجهد تقوم به وسائل العمل السري لبلوغ المقصود سياسيا».

ثم حدث أن هيئة الأركان المشتركة وجدت نفسها في موضع اللوم بادعاء أنها لم تقدم للسياسة ما يسترها، ورغم أن نظام طالبان اختفى فقد كان واضحا لمن يريد أن يرى أن ذلك النظام تفكك وتفرق، لكن أعضائه وأنصاره تحولوا من تجمعات في الجبال إلى ذرات رمل على السفوح والوديان، كما أن «أسامة بن لادن» نفسه تبخر وانقلب من زعيم إرهابي إلى شخصية تليفزيونية تشد اهتمام الرأي العام في الحاليتين، وذلك في حد ذاته يكفيه، لأن الإرهاب بالدرجة الأولى فعل يعتمد التأثير النفسي المدوي أكثر مما يقصد إلى العمل العسكري المنظم.

.....

.....

وكان وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» هو الذي عرض موقف رئاسة الأركان المشتركة أمام الرئيس «بوش» في اجتماعات مجلس الأمن القومي، بمقولة أنه لا يستطيع مع الظرف الموضوعي الراهن في أفغانستان أن يطالب القوات المسلحة بأكثر مما فعلته، ومع أنه كان أول من ضغط عليها لكي تحقق نتائج أكثر إبهارا، إلا أنه الآن أول من يدرك استحالة مطالبتها بالزيادة، لأن «أفغانستان» ليس فيها هدف واحد يثير خيالا أو يغري بجائزة. فقد كانت في «أفغانستان» تسعة أهداف تم ضربها، وجرت العودة إليها مرة ومرات، والآن أصبح التكرار أضحوكة، وإن فلابد من ميدان آخر غير «أفغانستان» تثبت فيه القوة الأمريكية اقتدارها، وكان «رامسفيلد» ومعه مجموعته الإمبراطورية - يضع عينه على العراق، وكان تعبيره في محضر مجلس الأمن القومي (١٤ - ١٥ سبتمبر ٢٠٠١) «إننا كلما رفعنا الـ: «بئر سكوب» (منظار الغواصة) فوق سطح الماء، وأدركنا البصر على عرض البحر حولنا، لا نجد هدفا أنسب من العراق»، وفي تأكيد لرويته ذكر «رامسفيلد»:

١ - الدول المساندة للإرهاب هي الأهداف الأولى بالعقاب، لأنها أساس البلاء ومصدر التهديد.

٢ - أن هناك ذريعة مشروعة لحرب العراق تتمثل في أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ذلك البلد ويمكن أن تصل عن طريقه إلى أيدي الإرهابيين.

٣ - أن العراق في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية (الموقع والبتروول وإسرائيل!)، وهو من موقعه في هذه المنطقة يهدد أصدقاء تقليديين للولايات المتحدة، وكذلك فهو بكل المعايير يستحق وصف «الدولة المارقة»!

٤ - أن العراق منهك ومعزول ويسهل الاستفراد به وإسقاط نظامه، كما يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد في جهدها على تحالف دولي وإقليمي يتعاون أطرافه معها بقواتهم وأموالهم وقواعدهم ومخابراتهم.

٥ - وأن في العراق أهدافا كبيرة يمكن ضربها بعمليات مبهرة، كما أن في العراق جوائز هائلة يمكن الاستيلاء عليها بأقل تضحيات متصورة.

وحتى شهر يناير ٢٠٠٢ لم يكن «دونالد رامسفيلد» - رغم جهده «التبشيري» بأفضلية نقل المعركة من «أفغانستان» إلى «العراق» - قد لقي الاستجابة التي توقعها - وكان الجميع في مجلس الأمن القومي يرون وجاهة ما يُطرح ويوافقون عليه، مع خلافهم على التوقيت، أي أن ما يطلبه «رامسفيلد» ليس الآن وقته، بل موعد لاحق - بحسب ما تجيء به التطورات.

.....

.....

ثم وقع أواخر سنة ٢٠٠١ أن «كارل روفى» مستشار الرئيس الأقوى للشئون الداخلية، ومسئول حملته الانتخابية - تحسب مبكرا إلى أن «أفغانستان» لن تنفع الرئيس في الانتخابات القادمة للتجديد سنة ٢٠٠٤، خصوصا أنه لا يتوقع مفاجآت سارة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن العثور على نجاح ساحق خارجي يصبح مسألة ضرورية، وعندما راح «كارل روفى» يبحث ويستقصي - توصل هو الآخر بعد لقاءات مع «دونالد رامسفيلد» إلى أن العراق هو المسرح المهيأ.

وكذلك فإن خطاب حالة الاتحاد الذي قدمه الرئيس «جورج بوش» أمام مجلس الكونجرس يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢ أطلق شعار «محور الشر» - موجهاً أصبع الاتهام بالتحديد إلى العراق وقائلاً بالنص: «إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للنظام الأشد خطورة في العالم أن يهددها بواسطة أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ويطورها ويقدر على استخدامها».

وكذلك رفعت من فوق الشاشات خريطة «أفغانستان»، وظهرت خريطة «العراق»، وغامت صورة «أسامة بن لادن»، ولعت صورة «صدام حسين»!

.....

.....

معلومات:

كان خطاب الرئيس «بوش» عن حالة الاتحاد يوم الثلاثاء (٢٩ يناير ٢٠٠٢) - وصباح يوم الجمعة أول فبراير تجمع رؤساء أركان الحرب في مكتب وزير الدفاع على موعد معه في «البنجاجون»، وبدأ «رامسفيلد» حديثه معهم «بأن اللعبة الآن في ساحة العراق، والقوات المسلحة الأمريكية - وليس أي طرف غيرها - هي اللاعب الأساسي، وعليها أن تكسب المباراة هناك وتفوز بالجائزة!».

ولم يكن ما قاله وزير الدفاع مفاجئاً للقادة وبالذات لرئيس الأركان الجديد الجنرال «ريتشارد مايرن»، فقد كان (مثل سلفه الجنرال «هيو شيلتون») - يتابع كواليس السياسة في «واشنطن» ويعرف أن مهمة غزو العراق في طريقها إليه (وكان الجنرال «مايرن» أهدأ أعصاباً من سلفه الذي كان مستشاراً معظم الوقت من رئيسه (وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد»)، بما يسوقه بعد كل لقاء بينهما للذهاب إلى قاعدة جوية قريبة من واشنطن ليقفز بالباراشوت (وتلك هوايته)، حتى تهدأ أعصابه بينما هو ينزلق من الجو عشرين أو ثلاثين دقيقة - ويلامس الأرض وقد استعاد لطف مزاجه، وأصبح مستعداً لتحمل كل الناس بمن فيهم «دونالد رامسفيلد»!).

ومضى وزير الدفاع - ذلك الصباح في واشنطن - يشرح لرئيس أركان الحرب المشتركة وزملائه رؤيته للضرورات ويطلب منهم الاستعداد لحملة عسكرية على العراق، يريدها فكراً جديداً بالكامل وعملاً يناسب المسرح المهيأ هناك، مع وجود إمكانيات أمريكية لم تكن متاحة من قبل، ضد عدو لا يملك وسائل سلاح فعال، لأن ما لديه من عتاد (بما في ذلك الطيران والدفاع الجوي والمدركات ووسائل الاتصالات) - عمره ما بين خمسة عشر إلى عشرين عاماً.

وتوسع «رامسفيلد» في شرح تصوره في التحضير للعمل المحتمل، مركزاً على مجموعة نقاط مجملها:

- أن الولايات سوف تعمل في إطار الشرعية الدولية بأن تطلب عودة المفتشين الدوليين إلى العراق ليكملوا مهمة نزع أسلحة الدمار الشامل التي لم يتمكن السفير الاسترالي «ريتشارد بتلر» من إتمامها، وفي نفس الوقت تحرى ما قد يكون العراق أضافه إلى ترسانته من أنواع هذه الأسلحة خلال أربع سنوات توقفت فيها عمليات التفيتيش.

- أن العراق سوف يرفض استقبال بعثة مفتشين جدد يرأسها «هانز بليكس» وزير خارجية السويد السابق، وشاهده أن الحكومة العراقية رفضت مجرد السماح لـ «بليكس» بزيارة «بغداد» للتباحث مع المسؤولين فيها، ومعنى الرفض أن النظام العراقي سوف يتم ضبطه مثلبساً في حالة تمرد على الشرعية الدولية، وعندها يقوم تحالف دولي يفرض على «بغداد» احترام إرادة مجتمع الدول.

- أن الولايات المتحدة سوف تكون المسئول الرئيسي عن «العمل الدولي بالقوة»، كما حدث في المرة الأولى أيام حرب الخليج، فتلك طبائع الأمور.

زاد «رامسفيلد»:

«إنه يريد طمأنة هيئة الأركان المشتركة إلى أن الحرب سوف تكون مشروعة، بقرار من الأمم المتحدة وإعلان صادر عن مجلس الأمن.

كذلك فإن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، والتي توقف التفيتيش عليها قرابة أربع سنوات تمثل خطراً مؤكداً يوفر للولايات المتحدة حقها القانوني والأخلاقي في استعمال السلاح.

أى أن الولايات المتحدة لن تنفرد بقرار الحرب وحدها، وإنما سوف تكون هناك على رأس تحالف دولي يمثل إرادة أوسع - تضم عددا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

أضاف «رامسفيلد» متحفظا بما مؤداه:

○ أنه ليس مؤكدا أن كل الأطراف الدولية سوف تدخل المعركة الجديدة بنفس «الحماسة» التي دخلت بها سنة ١٩٩١ لعدة أسباب:

- لأن بعض الدول اعترتها الوساس بعد انتهاء الحرب - ١٩٩١ - بأن الولايات المتحدة كانت هي التي تفردت بالمنطقة ومواردها.

- كما أن بعض الدول قد لا ترى في الخطر العراقي ما تراه الولايات المتحدة، ومن ثم تميل نحو الانتظار حتى تجيء نهاية النظام العراقي بالسقوط من الداخل نتيجة للحصار وعواقبه.

- ثم إن دول الإقليم الصديقة للولايات المتحدة سوف تكون جاهزة لما يطلب منها، لكنها في الغالب لن تكون مندفعة للحرب بنفس المقدار الذي كانت عليه سنة ١٩٩١، حين كانت مستفزة بغزو العراق للكويت.

ومعنى ذلك أن كل دول الإقليم الصديقة سوف تقدم قواعدها وتسهيلاتها لأى عمل أمريكي، لكن من المشكوك فيه أن تكون بينها دولة مستعدة للمشاركة عمليا بقوات على الأرض.

وهو يتذكر أن زعماء هذه الدول كانوا في المرة الأولى سبّاقين للحرب باسم تحرير الكويت، لكنهم عندما تحقق ذلك تحفظوا على تقدم قواتهم في أرض عراقية! - أضاف «رامسفيلد»: «أن لدينا حلفاء داخل العراق نفسه، وربما يقاتل بعضهم معنا لأسبابه الخاصة»:

○ «تركيا» موجودة في الداخل وعلى أى حال فإن «تركيا» لديها حسابات.

○ «الأكراد» لهم شبه دول مستقلة في الداخل وهم حريصون على تدعيمها، وقد يفضلون المراقبة قبل المشاركة.

○ «المعارضة العراقية» وأنصارها في الداخل وسوف يتحركون بالتأكيد، لكن المسألة هي حجم قدرتهم بالتحديد.

ومعنى ذلك في النهاية (كذلك استخلص «رامسفيلد») أن أي تخطيط واقعي لعملية عسكرية عليه أن يأخذ في حسابه أنها سوف تستند إلى تحالف دولي وعربي وعراقي عريض، لكن الفعل على الأرض سوف يكون إلى حد كبير أمريكيا. ثم زاد «إننا متأكدون أن بريطانيا سوف تشارك معنا، ولكن بقوات محدودة».

.....

.....

وقرب نهاية حديثه قال «رامسفيلد» وهو يضغط على العبارات والكلمات إنه «يريد أن يحذر هذه المرة من الخطأ الشائع الذي يقع فيه التخطيط العسكري دائما، وهو التفكير في «الحرب الماضية»، لأن الظروف في السنوات الإحدى عشرة بين الحربين تغيرت على نحو يجعل «التماثل» مستحيلا».

أضاف «رامسفيلد» أنه لا يريد أن يزيد على ما قال لأنه يخشى أن يصادر أفكارا خلاقة لدى الجنرالات، لكنه يشدد على أن الظروف تستدعي خيالا يتجاسر على ما لم يسبق التفكير فيه، وهو من جانبه يستطيع أن يتصور عملية «رشيقة القوام» *Lean* تنجز المهمة المطلوبة في الظروف المعروفة، وترسمها معركة خاطفة تحقق هدفها دون أعباء فادحة وخسائر بشرية كبيرة - ولا يكون لها صدى في الداخل يسمح لبعض المتريدين (وهم هناك دائما) - بأن يستعيدوا ذكريات «فيتنام» وعقدها التي مازالت مترسبة في الوعي الأمريكي!

وكان آخر ما قاله «رامسفيلد» للقادة في ذلك الاجتماع أنه «يرجوهم أن لا يركزوا جهدهم على تحريك جبال من الفولاذ بلا داع (وكان يقصد حشد الفرق المدرعة)».



وفي الأيام والأسابيع التالية كان بعض ما توقعه «رامسفيلد» بشأن رفض العراق لعودة المفتشين إليه يتحقق فعلا:

- يوم ١٣ فبراير (٢٠٠٢) أعلن نائب الرئيس العراقي «طه ياسين رمضان» أن العراق لن يسمح بعودة المفتشين الدوليين إلى أراضيهم، لأنه ليس هناك سبب لعودتهم غير التجسس على العراق، فالكل يعرف أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل، «وأنه إذا أرادت الأمم المتحدة إرسال جواسيسها إلى العراق لصالح الولايات المتحدة، فإن العراق - ممارسًا لسيادته - لن يسمح لهم بالعودة».

ولم يكن ذلك منصفًا للأمم المتحدة ولا لأمينها العام «كوفي أنان»، الذي كانت علاقاته واتصالاته تمكنه من متابعة ما يجري في واشنطن، وكان بعض ما سمعه يثير قلقه، وقد كشف «كوفي أنان» عن مخاوفه لبعض الدول ذات العلاقة القريبة من «بغداد»، وضمنها «روسيا» و«فرنسا» طالبا تدخلها لإقناع الحكومة العراقية بقبول التفتيش الدولي على منشآتها العسكرية والمدنية التي يمكن أن تكون موضع اشتباه في صناعة أسلحة كيميائية أو جراثومية!

وفي قول «كوفي أنان»: «أنه في تلك اللحظة لم يكن يمارس حرب أعصاب على «بغداد»، وإنما كان رجلاً يلوح الخطر من بعيد ويحاول تجنبه، ثم إنه حين أبلغته باريس أن المشكلة الحقيقية ليست في الأمم المتحدة، وإنما في «شك مستحکم» لدى النظام العراقي بأن الولايات المتحدة تتقصده، وأن رئيسها الحالي (جورج بوش) مصمم على افتعال الذرائع لضربه - فإن الأمين العام للأمم المتحدة وجد من حسن التصرف أن يطمئن العراق علناً، فأصدر يوم ٢٤ فبراير تصريحاً قال فيه: «إن أي عملية لغزو العراق وإزاحة نظامه سوف تكون عملاً غير حكيم Unwise».

وكان «كوفي أنان» يريد بذلك أن يؤكد لبغداد استقلاليتها، ويطمئنها إلى أن المفتشين العائدين لن يكونوا جواسيس «المنظمة الدولية» لحساب الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: نظرية «رامسفيلد» لـ: نصف الحرب

شهادات:

مضت الحوادث في واشنطن ترسم لنفسها مساراً مستقلاً لا ينتظر أحداً، ويوم

الاثنين ٨ أبريل (٢٠٠٢) كان وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» على موعد (الساعة ٨ صباحاً) فى «البنتاجون» مع هيئة أركان الحرب، ومع عدد من كبار مستشاريها، وكانت رئاسة الأركان قبلها بأسبوع قد أرسلت إلى مكتبه مقترحاتها فى شأن التكليف الذى أعطاه لها (أول فبراير ٢٠٠٢).

وطبقاً لرواية أحد كبار المستشارين (لزميل له فى قيادة حلف الأطلسى بعد عشرة أيام من الاجتماع) - فإن وزير الدفاع «رامسفيلد» دخل إلى القاعة «المؤمنة» و«المعزولة» فى مبنى «البنتاجون» - يحمل ملفاً كبيراً يضم مشروع خطة «غزو العراق» كما أرسله إليه الجنرال «ريتشارد مايرز»، وفوق الملف مجموعة أوراق كبيرة صفراء كتب عليها «رامسفيلد» ملاحظات بخط يده - لكنه طوال الاجتماع لم ينظر فى أوراقه وإنما تدفق فى الكلام، ومن الواضح أنه كان معبأً بما لديه.

ولم يضيع وزير الدفاع وقتاً فى المداخل والمقدمات، وإنما تكلم بطريقته المميزة التى تعكس باستمرار إحياءً بنفاد الصبر، وبدت على وجهه ملامح تشى بأنه يريد «تلقين قاداته درسا»، لأنه قام بعملية «تفكيك منظم» لكل ما أعدوه وقدموه له.

بدأ فقال ما مؤداه: «لسوء الحظ أن ما كان يخشى منه وقع - لأن خطة هيئة الأركان المشتركة كما قدمت إليه نسخة منقّحة لخطة «عاصفة الصحراء» القديمة مع بعض التعديلات».

وملاحظاته المحددة كما يلى:

○ أولاً: حجم القوات المطلوبة بقوة ١٣ فرقة (مشاة ومدركات وقوات خاصة)، و٦ حاملات طائرات غير القواعد الجوية الجاهزة فى المنطقة، وهو يسأل: هل المهمة فى الظروف الحالية تقتضى هذا الحجم من القوات؟ (أكثر من ثلاثمائة ألف جندي باحتساب العناصر المساعدة).

وعلق: «بأن الرئيس لا يفكر فى إعلان تعبئة عامة أو جزئية، والخطة بهذا الحجم سوف «تأخذ» نصف القوة الأمريكية العادية أو أكثر، ومعنى هذا أنه حتى طبقاً «لنظرية باول» التى «يرى من حوله أصدقاء كثيرين لها» - فإن الولايات المتحدة عندما تخصص ذلك كله لمسرح العراق - لن يكون لديها ما يمكنها من مواجهة احتمالات قد تطرأ على جبهة أخرى فى أى لحظة (كوريا الشمالية)».

○ ثانيا: الخطة في رأيه أخذت بالافتراضات القديمة التي شكّلت حرب الصحراء (سنة ١٩٩١)، ولم تأخذ في حسابها أوضاعا جديدة.

وعلق: «أن حرب عاصفة الصحراء كانت على نحو ما من فصيلة التفكير التقليدي، وأما الحرب الجديدة فإن لديها إمكانيات جديدة لم تكن هناك قبل عشر سنوات، وهو يتحدث بالذات عن ثلاثة مجالات:

○ مجال الدقة الشديدة في التصويب، وهذا مجال ركزت عليه القوة الأمريكية وجعلته هدفا أساسيا لها، ففي حين كانت دقة التصويب في صواريخ «توما هوك» أثناء حرب ١٩٩١ بنسبة ٢٦٪، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى قرابة ٧٠٪، وذلك فارق مهول في فاعلية السلاح.

○ مجال السرعة الفائقة في جمع المعلومات وتوصيلها، فالحروب كانت دائما ثلاثة أبعاد: بر وبحر وجو، والآن فإن هناك بُعدا رابعا دخل الساحة وقلب الموازين وهو بُعد الفضاء، ذلك أن أي ميدان قتال يمكن تغطيته الآن بأقمار صناعية ترصد أي حركة وهمسة عليه وترسلها في لمح البرق إلى القيادات الميدانية على الأرض، ومعنى ذلك أن دخول الفضاء لا يكشف المعلومات العسكرية فقط - ولكنه يتيح على الفور كافة البيانات الضامنة لكفاءة المعارك (بما في ذلك الطقس وتغيراته المحتملة في كل بقعة، والحركة على الطرق المؤدية إلى كافة المواقع، وأحجام الحشود وأنواع السلاح لدى الوحدات المعادية في أي اشتباك)، وذلك يزود القوات بكفاءة مذهلة لم تكن متصورة من قبل.

○ والمجال الثالث هو مجال التفاعل واختصار المسافة بين الدقة والسرعة، وكانت المعلومات في عاصفة الصحراء تصل من مواقع جمعها إلى مواقع الاستفادة منها في ظرف ساعات، وأما الآن فإن التقدم في مجال التنسيق جعل الوصول فوريا في نفس اللحظة، بمعنى أن أي معلومة يمكن أن تكون لدى قوات المواقع الأكثر تقدما في ظرف دقائق، وذلك يجعل الاستجابة بالفعل فورية أو شبه فورية».

[]

يواصل «رامسفيلد» كلامه (وفق شهادة المصدر الذي نقل عنه):

فى صُلب الخطة (المقدمة إليه) حسابات لقوة العراقيين مُبالغاً فيها بضرابة Fiercely، لأنه اطلع على تقدير لحجم الحشد العراقى يقول أن لديهم نصف مليون رجل تحت السلاح فى الجيش وفى الحرس الجمهورى .

اطلع أيضاً على تقديرات لقوات المتطوعين : سواء من مقاتلى حزب البعث - أو من فدائى «صدام» - أو من الحرس الوطنى المحلى تشير إلى عشرات الألوف !

وتعليق «رامسفيلد» :

«أن هذه الأرقام لا تعنى شيئاً لأنه ليس لدى العراقيين سلاح جوى يمكن أن يؤدى دوراً فعالاً، لديهم طائرات من ٣٠٠ إلى ٣٥٠، لكننا اختبرنا كفاءة هذه الطائرات فى مناطق الحظر الجوى شمالاً وجنوباً فى العراق - وقد تأكدنا أنه ليست لديهم فرصة لمواجهة طيران حديث، طائراتهم كلها عجوزة - ليس لدى طيارهم نوع التدريب اللازم لمواجهة طيراننا - ليست عندهم الوسائل الأرضية التى تخدمهم فى أى معركة، وفى كل الأحوال فإنه يبدو واضحاً أمامنا أن القيادة العراقية لا تريد دفع سلاحها الجوى إلى معركة يائسة بل تريد ادخارها، لأن هذه القيادة تحت وَهْم حاجتها للطيران تتمكن من السيطرة به على الداخل كما وقع فى المرة الأولى (١٩٩١)» .

استطرد :

- «بالطبع ليست هناك قوة بحرية عراقية .

- علينا فوق ذلك أن نلاحظ أن العراق فى أى معركة قادمة سوف يكون داخل صندوق مقفول، لأن كل من حوله يقفون ضده : إيران فى الشرق - تركيا فى الشمال - سوريا والأردن فى الغرب - الخليج فى الجنوب .

ميدان المعركة مغلق حولهم تماماً، وهذه مسألة مهمة .

سوف نقرأ جميعاً عن تحرك «ما يسمونه» الشارع العربى، ومعلوماتنا أن أى تحرك عاطفى فى شوارع المدن العربية سوف يكون مما تقدر حكومات الدول العربية الصديقة أن تضبطه وتسيطر عليه .

نحن إذن فى حالة تفوق كامل: برى - جوى - بحرى - فضائى - وسياسى أيضا.
والعراقيون فى حالة عجز وعزلة كاملة سواء فيما عندهم أو فيما هو محيط بهم.
وهذه حقائق لا يصح أن تُنسى».



يواصل «رامسفيلد» كلامه:

«سؤالى الآن هل نحن فى حاجة إلى خطة من هذا النوع الذى جاءنى منكم؟ -
جوابى مؤكدا بالنفى.

ثم جاء تعليقه بأن:

«أى جيش فى العالم هو أول من يحس بنقط الضعف عنده، لأن السياسة
يستطيعون - خصوصا فى العالم الثالث - أن يتحدثوا كما يشاءون، لكنه حين تصل
الأمور إلى نهاياتها ويصبح الاختبار الحاسم مرهونا بالقتال، فإن كل الأطراف
تستطيع أن تدعى كما تشاء إلا القوات المسلحة.

وهو هنا (رامسفيلد) يريد أن يتحدث عن الجيش العراقى».

«التقديرات تقول أنه ٥٠٠ ألف فى الجيش والحرس الجمهورى، ومعهم عشرات
ألوف من المتطوعين، والسؤال المهم هو ما هى مقدرة الفعل لدى هؤلاء جميعا؟
أولا: هناك الجيش أو ما بقى منه، نحن نعرف يقينا أنه لم يتلق إضافات على
سلاحه، ولم يجدد شيئا كان عنده، ومعنى ذلك أنه نفس المستوى الذى عرفناه سنة
١٩٩١، مخصصا منه النصف أو أكثر.

ثانيا: الحرس الجمهورى تلقى إضافات فى السلاح من كوريا الشمالية، ومن
الصين، ومن روسيا، ومن بعض الدول العربية، لكن ما حصل عليه محدود -
متخلف - وكان الذين باعوه للعراقيين يريدون التخلص منه.

ما الذى يبقى؟:

جماعات المتطوعين من «الحزبيين» ومن «فدائيى صدام»، وهؤلاء يصعب قياس

قيمة تأثيرهم إلا عند التجربة العملية، وفي ظروفها، لكن فعلهم - مهما كان - محدود. كذلك تقول مصادرنا».



يواصل «رامسفيلد» (وفق شهادة المصدر الذي نقل عنه) - داعيا المشاركين في الاجتماع معه إلى النظر بدقة أكثر في أحوال القوات العراقية: الجيش والحرس.

ودخل «رامسفيلد» عميقا في تحليل أوضاع الاثنين (الجيش والحرس)، وعماد تحليله أن أى قوة فى مثل هذا الوضع الحرج لا تستطيع أن تقاوم بكفاءة إلا إذا وجدت مددا معنويا يلهم تشكيلاتها وأفرادها حتى درجة الموت - أو حافة البطولة».

وقرر «رامسفيلد» «أنه يصعب عليه تصور وجود مثل هذا المدد المعنوى لدى القوات العراقية النظامية سواء فى الجيش أو فى الحرس الجمهورى - ومضى يشرح رأيه، ومؤداه أنه «فى المرة الأولى - أثناء حرب الخليج بين العراق وإيران - كان دافع الحرب المعنوى تناقض تاريخى قديم بين العرب والفرس، يرجع إلى أيام كانت الإمبراطورية العثمانية (السنية) تواجه الإمبراطورية الفارسية (الشيعية)، ومنذ ذلك الوقت وهناك بين إيران والعراق ثأر نائم، لكنه جاهز كى يستيقظ فى أى وقت.

«وقد أيقظه صدام»!

وفى حرب الخليج الثانية - حرب الكويت - كان الجيش العراقى مدفوعا بالجائزة الكبرى لإقليم يعتقد كثيرون فى العراق أنه جزء من وطنهم، كما أنه مخزن كنز عظيم.

أما فى المرة القادمة فما الذى يمكن أن يحرك الجيش العراقى؟».

أفاض «رامسفيلد» فى الشرح:

«فى العادة فإن الجيوش يحركها الدافع الوطنى لاستقلال بلادها، لكن الجيش العراقى وكذلك الحرس يعرفان من الحقائق ما هو أكثر.

يعرفان أن منطقة الحظر الجوى فى الجنوب - أخرجت جنوب العراق فعلا من

مسئولية الجيش، ثم إن الشمال تقوم فيه الآن إدارتان كرديتان لكل منهما استقلالها الذاتي، وإذن تبقى منطقة الوسط وحدها تحت سيطرة النظام - وهذه المنطقة هي ثلث البلد، وهي الثلث الفقير لأن الثروة النفطية للعراق موزعة بين الجنوب (الشيعة حول البصرة) والشمال (الكردى حول كركوك).

ويزيد أن الجيش العراقى يعرف تماما أن الثروة النفطية لشعب العراق لم تعد ملكه، لأن قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار مبكرا عليه (١٣ أغسطس ١٩٩٠) - حجرت على النفط، ثم سمحت للعراق بتصدير جزء محدود منه على أساس برنامج النفط من أجل الغذاء، والبرنامج كله فى يد الأمم المتحدة، فهى التى تحصل على العائدات، وهى التى تصرح بالعقود، وهى التى تجنب نصيبا منه لتعويضات الحرب، وتقتطع نصيبا آخر للنفقات الإدارية لهيئاتها وبعثاتها العاملة فى العراق، وبينها هيئة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل.

وإذن فإن الأرض العراقية مكشوفة، والنفط العراقى مصادر، والسيادة العراقية منزوعة.

وإذا لم يكن هناك تراب وطنى - وإذا لم تكن هناك ثروة وطنية - وإذا لم تكن هناك سيادة وطنية فمن أجل أى شىء يحارب الجيش العراقى ويضحي ضباطه وجنوده بحياتهم فى معركة يعرفون أنها يائسة - إذا دخلتها الولايات المتحدة بقوتها.

ليست مسألة شجاعة، لأن الشجاعة لا تكون إلا دفاعا عن مبدأ أو عن سيادة.

فى هذه الحالة الراهنة - ليس أمام الجيش العراقى مبدأ، وإنما هناك حزب وهناك مجموعة حكم وهناك رجل واحد فقط.

فى هذه الحالة كذلك - لم تعد هناك سيادة عراقية على شىء: لا أرض ولا موارد.

هذه أوضاع لا يموت الجنود دفاعا عنها مهما كانت الأوامر الصادرة لهم.

طبقا لكل معلوماتنا فإن الجيش العراقى لن يحارب، ولن يشعر أحد من قادته - فى أعماقه - أنه يخون وطنه إذا امتنع عن الحرب - بالعكس سوف يشعر أى قائد عراقى أنه يخون جنوده إذا أمرهم بالقتال حتى الموت فى هذه الظروف!

يواصل «رامسفيلد» (وفق شهادة المصدر الذى نقل عنه):

قد يسألنى البعض لماذا نرى الجيش والحرس حتى هذه اللحظة متمسكين بالولاء للنظام، وردى أن ذلك لا تفسير له إلا:

١ - قسوة إجراءات الأمن الداخلى ووجود مندوب حزبى فى كل وحدة يمنع أى «جنرال» من مُفَاتحة زملائه أو مساعديه بما يدور فى عقله وضميره.

٢ - القوات العراقية معزولة عن أى اتصال خارجى، وهنا فإن قادتها لا يعرفون كيف يتصرفون على فرض أنهم وجدوا فرصة للقيام ضد النظام.

٣ - هناك سبب أهم هو ما يظهر لنا أحيانا من أن معظم جنرالات الجيش العراقى الحاليين ليسوا واثقين من أن الولايات المتحدة مصممة هذه المرة على شن الحرب والمضى فيها حتى إسقاط النظام، وهم إلى هذه اللحظة - وفق معلوماتنا من الداخل - يتصورون إما أننا غير معنيين - وإما أننا نفضل بقاء «صدام» فى السلطة شبعا نخيف به بقية دول الخليج - وإما أننا غير جادين لا نريد أن ندفع تكاليف تغيير النظام - أو أننا سوف نتعثر فى النهاية أمام عقبات دبلوماسية تثيرها دول مستفيدة من الوضع الحالى فى العراق (روسيا أو فرنسا مثلا).



استطرد «رامسفيلد» (وفق ما نقل المصدر):

هذه النقطة الأخيرة هى البداية التى يلزم أن نبدأ منها: كيف نقنع جنرالات الجيش العراقى والحرس الجمهورى بأن الولايات المتحدة قررت هذه المرة بشكل قاطع ونهائى أنها سوف تضرب بكل قوتها.

كيف نفعل ذلك... هذا هو السؤال؟

هناك مدرستان فى الإجابة عليه:

- إما أن نحشد قوة هائلة - على طريقة حرب الخليج التى سبقت، ثم نخوض حربا نمزق فيها الجيش العراقى - تلك هى المدرسة الأولى، ولست (رامسفيلد) من أنصارها.

- وإما «وهذه هي المدرسة الثانية التي أعتقد بصحة مهاجها وذلك بإشهار موقفنا بأسلوب تركيز قوة التأثير النفسى - وتركيز قوة النار - وتركيز قوة الحركة السريعة».

بمعنى أن فصل الخطاب يكون بضربة «صدمة ورعب» يفهم منها الجيش العراقى ويستوثق أننا نقصد ما نقول، ومصممون على تنفيذه، وقادرون من أول لحظة على قطع رأس هذا النظام (وكانت تلك أول مرة يُذكر فيها تعبير قطع الرأس «Decapitate»، قد أصبح هذا الوصف فيما بعد اسما رمزيا للمرحلة الأولى من الحرب على العراق).

استطرد «رامسفيلد»:

«لابد أن تكون ضربة قطع الرأس عنيفة إلى درجة ترغم الجنرالات - فى الجيش وفى الحرس - على النظر إلى الحقيقة فى وجهها بحيث يعرفون أنه لم تعد هناك فائدة، وأن دعاوى الشجاعة انتحار، وأن إلقاء السلاح ليس خيانة، لأن الأهداف الوطنية ضائعة من الأصل، ولأن ما بقى من النظام لا يستحق الموت فى سبيله.

سوف أضيف ملاحظات أخيرة لابد من اعتبارها، وأنتم تعيدون النظر فى الخطة:

- لا نريد أن نضرب المدنيين فى العراق، لأنه يهمنى أن نؤكد لهم أننا نقصد النظام ولا نقصدهم.

- ولا نريد تخريب المرافق العامة، لأننا سوف نستعملها بعد سقوط النظام ودخول العراق، وليس منطقياً أن نهدمها اليوم ونعيد إصلاحها غدا.

- وإضافة إلى ذلك لا نريد تدمير الجيش العراقى، لأننا قد نحتاج إلى بعض تشكيلاته وأفراده لحفظ الأمن وضبط استقرار الأوضاع بعد سقوط النظام.

كان رؤساء أركان الحرب ومستشاروهم يسمعون فى صمت - يريدون أن يصلوا إلى السطر الأخير المهم فى كشف الحساب - وقد وصل إليه «رامسفيلد» فعلا وقال (طبقا لشهادة المصدر الذى نقل عنه):

- ما أتصوره هو حرب ذكية ورشيقة (Smart and Lean)، ولا تحتاج عملية من هذا النوع إلى أكثر من ثلاث فرق وليس ثلاث عشرة فرقة كما تفترض الخطة ١٠٠٣ (التي قدمتها له رئاسة أركان الحرب المشتركة).

- فرقتان تزحفان من الخليج إلى جنوب العراق دون تهديد تخشاه، لأن مهام الحظر الجوي في المنطقة أكدت لنا تردى أحوال وأوضاع القوات العراقية.

- فرقة واحدة في الشمال، مع فرقة إضافية من الجيش التركي، ووحدات كافية من «البشمرجة» (القوات الكردية) - للزحف على «الموصل».

- ضربة أولى بالصواريخ «لقطع الرأس» وتأكيد الرسالة بحيث يفهموا «أننا مصممون إلى النهاية».

- وتكثيف صاروخى وجوى من قواعدنا في المنطقة وبواسطة أربع أو خمس حاملات لا يترك للعراقيين وقتا ليفكروا في شيء آخر.

- وعلينا في النهاية أن نتذكر ما يؤكد لنا أصدقائنا من أن القوات الأمريكية الزاحفة سوف تجد حولها ووراءها - وربما قبلها - كتلا من الجماهير العراقية تنقض على النظم عندما توفى أن لحظة الخلاص قد دنت.



وسكت «رامسفيلد» ونظر حوله وبدأت المناقشات.

وكان مدار المناقشات «أن ما قاله وزير الدفاع مفهوم ومنطقي، لكنه بالدرجة الأولى يعتمد على افتراضات، وشأن أية افتراضات، فهو قابل لأن يكون صحيحا، وقابل في نفس الوقت أن لا يكون، وهذا أساس يصعب أن تبنى عليه خطط عسكرية تمس مصالح حيوية للولايات المتحدة، في الشرق الأوسط وهو منطقة مجهودها الرئيسى سابقا ولاحقا في إطار مشروعها العالمى المطروح الآن للتنفيذ.

والعنصر الحرج فيما عرضه وزير الدفاع هو حجم القوة التي اقترح الوزير تخصيصها للخطة، ذلك أن التقدير المبدئى لهيئة أركان الحرب المشتركة أن هذا الحجم غير كاف، لا لضمان النجاح - ولا للحفاظ على الهيبة، وكذلك فإن هناك اعتبارين إضافيين:

○ حجم القوات ليس كافيا لإقناع البلدان التي سوف تنطلق منها قوات الغزو (فى الخليج) - بأن النصر مضمون، بحيث تطمئن هذه البلدان وتتعاون دون تحفظ.

○ ثم إن حجم القوات على هذا النحو ليس كافيا لتوفير احتياطي حاضر على الأرض لدخول المعركة فوراً إذا ظهر أن الافتراضات التي قامت عليها الخطة تحتاج إلى تعزيز.

ورد وزير الدفاع - موجهها كلامه مباشرة إلى الجنرال «تومى فرانكس» (قائد المنطقة المركزية المسؤولة مباشرة عن غزو العراق): «إن ما قام بعرضه على المشاركين وكبار القادة فى هذا الاجتماع هو بالدرجة الأولى محاولة فى لفت النظر إلى أننا أمام واقع جديد يقتضى تفكيراً متجاوزاً للمألوف - جريئاً يتعدى التصورات التقليدية التى لم يعد لها الآن لزوم - بسبب مستجدات هائلة دخلت على فكرة «إدارة الحرب». وهناك أيضاً مسألة لا بد أن تأخذوها فى الاعتبار مؤداها «أن هناك ظروفًا اقتصادية وتشريعية لا تسمح للرئيس أن يذهب إلى الكونجرس مسبقاً فى طلب اعتمادات تثير وساوس أعضائه وتستنفر قلق الرأى العام عندما يشيع الإحساس بأن المعركة القادمة باهظة التكاليف».

وعلى أى حال فإن ما يطلبه الآن من القادة «أن يعيدوا النظر فى تقديراتهم، ويعاودوا التخطيط «آخذين فى اعتبارهم مجمل ما عرضه عليهم».

وحين تسربت بعض التفاصيل مما جرى فى هذا الاجتماع أحسست العاصمة الأمريكية أن «البنّاجون» عاد إلى منطقة الزلازل مرة أخرى بعلاقة مشدودة بين مكتب وزير الدفاع وبين هيئة أركان الحرب المشتركة، (مع ملاحظة أن بعض القادة بدأ لديهم استعداد لتجربة نظرية «رامسفيلد» التى طلع بها الآن، حتى لو اختلفت مع نظرية «باول» التى استقر قبولها حتى الآن).

ثالثاً: افتتاحية الحرب: معركة سياسية مع أوروبا

استنتاجات:

طوال شهور صيف سنة ٢٠٠٢ - لم يكن ما يجرى فى واشنطن خافياً على

عواصم العالم الكبرى (والصغرى أيضا)، وربما أن بعض التفاصيل كانت غائبة، لكن الخطوط العريضة للنوايا الأمريكية بدت واضحة، كما بدا واضحا أيضا أن العراق ليس الهدف النهائي لمشروع أمريكي إمبراطوري، لكنه افتتاحية البداية. والحقيقة أن جماعة المشروع الإمبراطوري الأمريكي لم يبذلوا جهدا في تغطية مطالبهم، بل على العكس كشفوها ولعلهم أرادوا استجلاب التأييد بـ «دغدغة» أعصاب أطراف داخل الولايات المتحدة، خصوصا في مجالات الإعلام والنشر، وبالفعل فإن قوى كثيرة راحت ترى أن اللحظة قد حانت للجهر علانية بالحلم الإمبراطوري وتثبيته وفرضه.

وفى «موسكو» و«باريس» و«برلين» وحتى فى «بكين» (التي أبدت إثارة للعزلة) - سرى شعور بالقلق والتوجس من المشروع الأمريكى الإمبراطورى ومن أسلوب تنفيذه، وبدا مؤكدا أن الدورة الجديدة للأمم المتحدة وموعدها سبتمبر (٢٠٠٢) ستكون موقعة صاخبة، لأن الولايات المتحدة سوف تحاول من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن أن تمهد لتحالف دولى يقف معها شكليا فى شن حرب على العراق، لكنها فى القصد الحقيقى تسعى لكى تنتزع من الأمم المتحدة تفويضا يضيفى الشرعية الدولية على تصرفها فى العراق (كيفما تشاء).

وكانت العواصم الأوروبية الكبرى تلك اللحظة تجرى حساباتها - عارفة أنها مقبلة على لحظة حرجة ومحيرة، فهذه العواصم لا تريد لأمریکا أن تنفرد، وفى نفس الوقت لا تريد لأمریکا أن تنعزل، ومع أن العواصم الأوروبية الكبرى وأولها «باريس» و«برلين» تدرك أنها لم تعد فى حاجة إلى المظلة النووية الأمريكية تحميها - فإنها فى نفس اللحظة ليست مستعدة لعواقب انقسام فى الغرب الذى مازال يعتبر أن الاقتصاد الأمريكى والتكنولوجيا الأمريكية والقوة الأمريكية بعموم هى قاطرات النمو فى العالم، وعليه فليس فى مصلحة أوروبا أن تتصادم مع إدارة أمريكية مستفزة أو غاضبة.

وقد زادت الهواجس فى «باريس» و«برلين» عندما أعلن فى أواخر شهر أغسطس (٢٠٠٢) أن الرئيس «جورج بوش» سوف يحضر بنفسه افتتاح دورة الجمعية العامة، ويلقى خطابا هاما حول أزمة العراق.

ثم أعلن في نفس الوقت أن رئيس وزراء بريطانيا «توني بلير» سيقضى عطلة نهاية الأسبوع في «كامب دافيد» لخلوة مع الرئيس الأمريكي - وحدهما - فيما وُصف بأنه: «قمة قرار».

وتأكدت «باريس» و«برلين» و«موسكو» أن «توني بلير» قرر أن يلقي الورقة البريطانية في نفس المربع مع «جورج بوش».

معلومات:

ولم يكن القرار سهلا في «لندن»، فالفكرة الإمبراطورية هناك قديمة استهلكت نفسها ولم يبق انتظار نفع منها أو حنين، وخطط السلاح والغزو ثقيلة على الرأي العام البريطاني، خصوصا إذا كانت بالشراكة مع الولايات المتحدة، لأنها فيما سبق من التجارب - شريك صعب يريد أن يحصل على كل شيء ولا يترك لشركائه بعده كثيرا - أو قليلا.

ومبكرا - ووسط أسابيع الصيف قبل أن يذهب «بلير» إلى لقائه مع «بوش» في «كامب دافيد» لقمة قرار - قام رئيس الوزراء البريطاني بعملية استطلاع للرأي واسعة:

- دعا عددا من كبار مسئولى شركات البترول وضمنهم بالتحديد أعضاء في مجلس إدارة شركة «داتش شل» (أهم شركات البترول الإنجليزية)، وسمع منهم جميعا دون استثناء تقريبا «أنهم لا يحبذون حربا في العراق، لأن ما بقى لهم من امتيازات في الخليج مأمون، وأية تغييرات على الوضع الراهن بالسلاح قد تأتي بمفاجآت مفتوحة العواقب، خصوصا إذا انتهت التغييرات إلى احتلال أمريكي عسكري للعراق، وهو أمر لا شك فيه إذا صممت الإدارة الأمريكية على خيار الغزو العسكري».

- والتقى «توني بلير» مع عدد من كبار قادة حزب العمال، وكان معظمهم يعارض الحرب لأسباب عملية وقانونية وأخلاقية، وكان أخطر ما سمعه رئيس الوزراء البريطاني ما ذكره له صديقه القديم وزير خارجيته السابق وزعيم الأغلبية

بمجلس العموم الآن «روبين كوك»، وطبقا لرواية «روبين» نفسه فإنه قال لصديقه «توني»:

«إنه في دهشة من مقولة أن العراق يملك أسلحة دمار شامل، وأن تجريده من هذه الأسلحة المدمرة هو المبرر القانوني والأخلاقي للغزو.

فهو يعلم أن العراق كانت لديه مثل هذه الأسلحة في حرب الخليج التي سبقت - قبل ١١ سنة - لكنه مقتنع بأنها لم تعد موجودة الآن، والأسباب متعددة:

○ العراقيون لم يستعملوا هذه الأسلحة في الحرب السابقة (١٩٩١)، لأنهم أدركوا أن عواقب استعمالها كارثية بعد أن تلقوا إنذارا بأن الرد على استعمالها سيكون ضربهم بالقنابل الذرية.

- وبعد الحرب وعندما صدر قرار تشكيل لجنة «أونسكوم» برئاسة «ريتشارد بتلر» التي ذهبت للتفتيش على أسلحة العراق ونزعها، فإن العراقيين بادروا إلى تدمير معظم ما لديهم من هذه الأسلحة، ثم إن لجنة التفتيش السابقة («أونسكوم») قامت بتدمير الباقي.

○ وعلى فرض أن العراقيين أخفوا أشياء - وذلك ما تقول به التقارير - فإن الخبراء البريطانيين يقررون أن هذه الأنواع من الأسلحة لها مدة صلاحية لا تعود نافعة بعد انقضائها.

مدة صلاحية الأسلحة الكيماوية خمس سنوات.

ومدة صلاحية الأسلحة البيولوجية ثلاث سنوات.

وذلك معناه أن هذه الأسلحة حتى على فرض أن بقاياها مازالت موجودة - لم تعد نافعة!

○ ومن المحتمل نظريا أن يسعى النظام في العراق إلى إعادة تصنيع وتعبئة الحمولات (الصواريخ والقذائف) الكيماوية والبيولوجية - لكن المصانع التي يمكن بها تنفيذ ذلك وقع تدميرها، وهو (روبين كوك) واثق من أن العراقيين لم يتمكنوا من إعادة بناء وتشغيل هذه المصانع (لتجديد صلاحية أسلحتهم الكيماوية

والبيولوجية)، وهو بنفسه كان يتابع هذا الموضوع عندما كان وزيرا للخارجية، بحكم تبعية هيئة المخابرات الخارجية M.I.6 لوزارته، وقد كان يجتمع بالمسؤولين عنها مرة كل أسبوع، ولم يسمع ولم يقرأ ورقة واحدة تشير إلى إعادة بناء تلك المصانع أو تشغيلها، بل العكس فقد كان تقدير خبراء M.I.6 أن النظام في العراق بعد أن أدرك عدم قدرته على استعمال هذا النوع من السلاح في حرب سنة ١٩٩١ - وبعد اضطرابه إلى تدمير ما لديه منها في أعقاب الحرب - وبعد مجيء «الأونسكوم» لتكمل مهمة التدمير - لم يعد حريصا ولا كانت لديه الوسائل اللازمة ولا الاستثمارات الفائضة ليعيد استيراد مصانع تعبئة يجدد بها أسلحة الدمار الشامل».

.....

.....

معلومات:

[والحاصل أن «روبين كوك» كان قريبا من الحقيقة بأكثر مما قدر، ذلك أن العراقيين عندما وجدوا أن صلاحية ما أخفوه من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية استنفدت صلاحيتها - وجدوا أنفسهم أمام خيارات مستحيلة :

فهم لا يستطيعون تجديدها، وهم لا يستطيعون الاحتفاظ بها في حالة تآكل وتهاك، لأن بعض هذه الأسلحة (خصوصا في المجال البيولوجي) قابلة للتسرب بحركتها الذاتية، لأنها في الواقع من أنواع الجراثيم، ومعنى ذلك أن خطرها على الشعب العراقي بسبب التسرب يصبح أكثر احتمالا من خطرها على أي عدو مهاجم على الأقل باستحالة استعمالها.

وفي الحالتين فإن استمرار بقاء هذه الأسلحة في هذه الأحوال يعرض أمرها للانكشاف بواسطة بعثات التفتيش، وبالتالي يؤخر رفع العقوبات عن العراق.

وهنا وفي وقت ما بين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ تقرر التخلص من تلك الأسلحة تماما

والانتهاء من أمرها، مع الاعتماد على وجود ما يكفى من العلم بأمورها فى عقول الفنيين وفى أوراق أبحاثهم].

.....

.....

معلومات:

– واستطلع مكتب «تونى بلير» آراء عدد من الرجال والنساء المؤثرين على اتجاهات الرأى العام – وبينهم زعامات فى الحركة النقابية، ولم يجد تأييدا واسعا لحرب على العراق بالشراكة مع الولايات المتحدة، ومن اللافت أن معظم التأييد الذى لقيه «بلير» جاء من أعداء تقليديين لحزب العمال وافقوه على ضرورة –!- امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل – وكان بينهم «روبرت مردوخ» مالك مجموعة صحف «التيمس»، و«كونراد بلاك» صاحب مجموعة «التلجراف».

وفى نهاية المطاف فإن رئيس الوزراء ظل مقتنعا بأنه لا يملك خيارا غير «الالتحام» بالموقف الأمريكى ومنطقه قائم على عدة أسباب:

○ إن غزو العراق سوف يقع سواء شاركت بريطانيا أو امتنعت (ولهذا فالأفضل لها أن تشترك).

○ إن العمل الأمريكى القادم بالسلح فى منطقة الخليج العربى – وهى منطقة من العالم مازالت تعترف ببقايا نفوذ إمبراطورى بريطانى (ولذلك يُستحسن أن تكون بريطانيا هناك).

○ إن أوروبا الغربية مازالت تشك فى بريطانيا المترددة فى اعتبار نفسها جزءا لا يتجزأ من القارة، فإذا زاد على الشك الأوروبى – شك آخر أمريكى – فإن بريطانيا تصبح فى عزلة كاملة عن كافة «القوى فى العالم».

○ إن هناك موارىث ثقافية – بحكم اللغة الإنجليزية على الأقل – تربط بريطانيا مع الولايات المتحدة بعلاقة خاصة، ومن واجب بريطانيا أن تحرص على هذه الموارىث، لأنها فى النهاية تقبل الترجمة إلى لغة المصالح.

وهكذا في أوائل سبتمبر ٢٠٠٢ قام «توني بليير» بإبلاغ «جورج بوش» أنه يستطيع أن يعتمد على بريطانيا كائنا ما كان قراره، فذلك الحلف بين البلدين لا يتزعزع، ثم هو صداقة مبرأة من انتهازية الآخرين!!

رابعاً: قرار وخطة الحرب!

يوم الخميس ١٢ سبتمبر وقف الرئيس «جورج بوش» على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، يلقي بيانه المنتظر وكان ملخصه: «أنه إما أن يقبل العراق عودة المفتشين إليه للبت في موضوع أسلحة الدمار الشامل، والعثور عليها، والخلاص منها نهائياً مع بقاء نظام دائم للرقابة - وإما أنها الحرب، وليس بين الاحتمالين مجال لحل وسط، كما أنه ليس مستعداً لسماع شروط، وإنما طلبه الوحيد هو الانصياع الكامل بلا قيد ولا تحفظ».

وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة العراقية رفضها لطلب الرئيس الأمريكي، مؤكدة في الوقت نفسه أنها لا تملك أسلحة دمار شامل من أي نوع: لا نووية ولا كيميائية ولا بيولوجية.

والحقيقة أنه كان هناك شبه إجماع دولي على أن العراق فقد قاعدة إمكاناته النووية عندما قامت إسرائيل بتدمير مفاعله (أوزيراك) في غاراتها الشهيرة عليه (ربيع ١٩٨١)، وكان كثيرون في العالم على قناعة بأن النظام في العراق توصل إلى أن الخيار النووي يتعدى قدراته الراهنة، وكان ذلك - أيضاً - رأي لجنة الطاقة النووية، التي كان رئيسها في ذلك الوقت هو رئيس فريق المفتشين الجديد: الدكتور «هانز بليكس»، لكن منطقة الظل الرمادي ظلت قائمة إلى حد ما في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، لأن أمرها يحتمل الالتباس، خصوصاً أن الرأي العام العالمي - على مستوى المتابعة الإخبارية السريعة - لا يتذكر أن هذه الأنواع من الأسلحة لها مدة صلاحية لا تتجاوزها - إذا لم تتوافر وسائل تجديدها مرة أخرى!

وكان هناك أطراف دوليون على استعداد لتصديق العراق في نفية لوجود أسلحة كيميائية وبيولوجية لديه، وكان بين هؤلاء الأطراف من أبدى استعدادهم لمواجهة سياسية في مجلس الأمن حول هذا الأمر مع الولايات المتحدة - والشرط أن يقبل

العراق بالتفتيش، باعتبار أنه إذا لم يكن لديه ما يخفيه فما الذى يخفيه من استقبال «بليكس» وفريقه فى العراق وتمكينهم من أداء مهمة تكشف براءته بشهادة الخبراء؟ لكن النظام فى العراق ظل يحاول أن يجد مخرجا، ولم تُجَدِ المحاولات، وبينها دعوة لـ «بليكس» إلى زيارة فى العراق «للتباحث فى الموضوع»، وأعلن «بليكس» أنه يرفض الدعوة.

ولم تكن الولايات المتحدة راضية - ولا كان لديها الوقت لتسمع، لأن اهتمامها كان من الأول للآخر محصورا فى الخطط العسكرية، وزادت عليه تلك الخلافات التى احتدمت حولها داخل «البنساجون» بين مكتب وزير الدفاع وبين هيئة رئاسة الأركان المشتركة، خصوصا عندما دخل الجنرال «تومى فرانكس» قائد المنطقة المركزية المكلفة بالحرب - على الخط معتمدا على صداقة قديمة تربطه بالرئيس «جورج بوش».

معلومات:

كان «جورج بوش» هو الذى دعا قائد المنطقة المركزية - المكلف «بعملية العراق» إلى قضاء عطلة نهاية الأسبوع الثالث من شهر أغسطس (٢٠٠٢) معه، فى مزرعته (كراوفورد) فى تكساس، وكان الرجلان - وكلاهما من ولاية تكساس (كان «تومى فرانكس» من مواليد بلدة ميدواى - تكساس) - قد عرفا بعضهما من زمن طويل، ثم حدث أن علاقتهما توثقت عندما تقابلا عدة مرات فى فلوريدا، لأن «جيب بوش» شقيق الرئيس هو حاكم فلوريدا، وفلوريدا هى مقر قيادة قوات المنطقة المركزية (التي يقودها «تومى فرانكس»).

وقد سُئِلَ الجنرال «فرانكس» وهو يغادر مزرعة الرئيس بعد الغداء يوم الأحد (٢٥ أغسطس)، وكان رده على الصحفيين الذين سألوه:

«إنه جاء إلى هنا مع زوجته بوصفهما أصدقاء لأسرة «بوش»، وهو يعرف الفارق بين الاجتماعى والوظيفى، وهو لم يُفَاتِحَ الرئيس مبتدئا فى شىء لأنه لا يستطيع أن يتكلم مع القائد العام بدون حضور وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان».

لكنه طبقاً للذين يعرفون التفاصيل (بحكم مواقعهم) - فإن «بوش» بالفعل أثار موضوع العراق، مبتدئاً بقوله للجنرال «فرانكس»: «إنه يراجع الآن نص خطابه أمام الأمم المتحدة (بعد ذلك بثلاثة أسابيع)».

واتسع باب الكلام ووصل إلى مسألة الخلافات بين وزير الدفاع وهيئة أركان الحرب، وعندها اعتبر الجنرال «فرانكس» أن من حقه أن يشير إلى النقطة الحيوية بالنسبة له وهي حجم القوات المتاحة المخصصة لعملية العراق، وأبدى «فرانكس» أن وزير الدفاع حاول أن يتوصل خلال اجتماعات أخيرة إلى صيغة حل وسط مع هيئة أركان الحرب المشتركة، إلا أن الحد الذي عرضه لا يزال - في تقديره - (تقدير الجنرال «فرانكس») دون الكفاية، ومع أن هيئة أركان الحرب تحاول بكل وسيلة أن لا تثير مشاكل مع الوزير ومعاونيه، فإن هناك مسائل معلقة لا يمكن أن يحسمها غير القائد العام (أي الرئيس نفسه).

كان «رامسفيلد» في تلك الاجتماعات قد وافق على قوة توازي ضعف ما كان عرضه أولاً، أي قرابة مائة ألف جندي، ولم تكن رئاسة الأركان مع تقديرها لنظرية الوزير عن معركة تدور بأقصى سرعة وأقصى خفة - Fighting Fast and Fighting Light تعتقد أن ما عرضه «رامسفيلد» الآن يكفيها، وأبدى «فرانكس» أنه «فيما يتعلق به شخصياً كقائد مسئول عن الحرب القادمة فهو يريد أن يساعد، ولكنه لا يريد أن يغامر، ولكي يسهل الأمور على الوزير ومعاونيه فإن ما يستطيع أن يساعد به هو تقليل مدة بقاء القوات في الميدان إلى أقصى حد ممكن، وهو لا يريد الآن أكثر من أن يطمئن على هياكل القوات وعلى خطوط إدارة العمليات، لكنه لا يريد وصول القوات إلى مسرح العمليات إلا قبل ساعة الصفر بأسابيع قليلة، هذا مع أنه لا يرغب في تدفق مكشوف للقوات على المسرح في آخر وقت».

وأبدى الجنرال «فرانكس» تقديره لأن القوات البريطانية أبلغته أنها سوف تسبق في الوصول إلى مواقع الحشد، لأن قواعدها جاهزة، ولأنها لا تريد زحاما في اللحظة الأخيرة يُحدث للحكومة حرجاً سياسياً إذا بدت في موقف عناد مستفز للرأي العام البريطاني، وبالطبع فإنه مما يساعد البريطانيين على ذلك أن مشاركتهم

محدودة بأربعة ألوية من المدرعات والقوات البرية والقوات الخاصة - (ما بين خمسة وثلاثين إلى أربعين ألف رجل)، وذلك يريحه (الجنرال فرانكس) على نحو ما، لأن معناه درجة من الانتشار حول مسرح العمليات وعلى مداخله، خصوصا وهو شبه واثق أن العراق ليس بمقدوره أن يوجه ضربة استباقية للقوات حتى وهو يراها تحتشد أمامه. وطبقا لما لديه من معلومات فإن مواقع القوات العراقية لم تتغير خلال السنوات الأخيرة وهو أمر يدهشه، ثم إن التركيز الرئيسي لهذه القوات في الشمال بتوقع أن تكون الضربة الرئيسية في اتجاه «بغداد» مباشرة عن طريق كركوك (الموصل).

.....

.....

معلومات:

[وثبت أن الجنرال «تومي فرانكس» كان دقيقا فيما أورده عن تحركات القوات البريطانية، لكن الذي تكشف فيما بعد هو أن القيادة البريطانية السياسية والعسكرية - ورغبة منها في التستر على تحركات قواتها نحو العراق سبتمبر ٢٠٠٢ - حرصت ألا تبعث بقوات إلى مسرح العمليات في الخليج من القواعد البريطانية ذاتها، بل آثرت إرسال تشكيلات من قواتها العاملة في ألمانيا تحت لواء حلف الأطلنطي، وكذلك بدا أن القوات التي تتحرك من الجزر البريطانية قاصدة إلى أوروبا (بالتوافق مع قوات بريطانية تغادر أوروبا في نفس الوقت إلى الخليج)، وإمعانا في الإخفاء فإن هذه القوات المتحركة من أوروبا إلى الخليج توجهت إليه في البداية دون عتادها بل ودون مهماتها، وقد ظهر عند التجربة العملية (وطبقا لتقرير صادر عن الجيش البريطاني أواخر شهر يونية ٢٠٠٣ - أي بعد انتهاء العمليات بثلاثة شهور) «أن فرقة المشاة الخفيفة الأولى شاركت في القتال حول البصرة بغير أسلحتها القتالية الثقيلة والعادية، وبغير ملابسها الصيفية، وبغير خوذات الميدان على رؤوس أفرادها، وبغير قنابلها اليدوية، وبغير منظار الرؤية الليلية، وبغير حتى أحذية الصحراء».]

.....

.....

معلومات؛

وفى نهاية لقائه مع الرئيس «بوش» فى مزرعة «كراوفورد» (تكساس) أبدى الجنرال «فرانكس» أنه سوف يسافر إلى منطقة قيادته ويغيب هناك فترة لا تزيد عن أسبوعين ثم يعود معه آخر صورة على الطبيعة، لكنه حتى ذلك الوقت يرجو الرئيس بوصفه القائد العام أن يهتم بقضية العلاقات بين هيئة رئاسة الأركان وبين وزير الدفاع وأعضاء مكتبه من المدنيين (وفى الغالب فإنه كان يشير إلى «بول وولفويتز» مساعد الوزير، و«ريتشارد بيرل» رئيس مجلس سياسات الدفاع)، «ذلك أن هذه العلاقة لا تزال خشنة، وتحتاج إلى عملية «تزييت» تجعلها «سلسة»».

وقبل أن يتوجه الجنرال «فرانكس» إلى مركز قيادته، دعاه نائب الرئيس «ريتشارد تشينى» إلى إفطار معه لأنه أراد أن يسمع منه مباشرة (وفى الغالب أن ذلك تم بطلب من الرئيس «بوش»).

وبعد أيام كان الجنرال «تومى فرانكس» فى طريقه إلى المنطقة قاصدا أن يتفقد مركز قيادته فى «قطر»، ويحضر تجربة عملية لمراكز الربط بين القوات فى الميدان ومع مركز الإدارة الجديدة لنقل المعلومات الفورية إلى مستوى «السرايا»، بما فى ذلك سرايا القوات الخاصة حيث تكون، وقد أنشئ لهذا الربط جهاز إدارة خاص، أدخل الفضاء عنصرًا لأول مرة فى الحرب - وكان مقر ذلك الجهاز قاعدة الأمير «سلطان» فى «السعودية».

متابعة؛

فجأة يوم الاثنين ١٦ سبتمبر - أى بعد أربعة أيام من خطاب الرئيس «بوش» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد ثلاثة أيام من رفض عراقى قاطع لعودة المفتشين الدوليين - تلقى الأمين العام للأمم المتحدة تبليغا بأن الحكومة العراقية

غيرت رأيها، وقبلت استقبال المفتشين الدوليين - «هانز بليكس» وفريقه، وكذلك الدكتور «محمد البرادعي» (رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية).

وقام «دوفيلبان» (وزير خارجية فرنسا) بإخطار السكرتير العام للأمم المتحدة أن وزير خارجية العراق السيد «ناجي صبري» سوف يطلب مقابلة في دقائق لينقل إليه رسالة حُسن نية، يعلن فيها نزول العراق على إرادة المجتمع الدولي وقبول تفتيش كافة منشآته وقواعده وأي مكان في أرضه، بما في ذلك القصور الرئاسية - وبدون قيد أو شرط.

وكان ذلك منعطفاً رآه معظم أعضاء مجلس الأمن باباً إلى انفراج الأزمة، وجرى التعبير عن ذلك فعلاً في «باريس» و«موسكو» و«برلين».

لكن ردة الفعل في «واشنطن» بدت مستغربة، ومؤكدة لأسوأ مخاوف هؤلاء الذين تشككوا من البداية في النوايا الأمريكية مهما فعل العراق، لأن القضية لم تعد وجود أو عدم وجود أسلحة للدمار الشامل، وإنما القضية هي «الاستيلاء على العراق» وإسقاط النظام فيه واحتلال البلد.

معلومات:

وبالفعل فإنه يوم الاثنين ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢، كان الرئيس «جورج بوش» يجلس في قاعة مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض ومعه نائبه «ريتشارد تشيني»، وحول المائدة من ناحية جلس وزير الدفاع ومساعدوه، وعلى الناحية الأخرى جلس رؤساء هيئة أركان الحرب ومعهم مجموعة محددة من المستشارين - فقد جاء الآن وقت عرض خطة العمل العسكرية، وكان على رئيس الأركان الجنرال «ريتشارد مايرز» أن يشرح هيكلها العام، وبعده يجيء الدور على الجنرال «تومي فرانكس» قائد القيادة المركزية المكلفة بالحرب على العراق - ليتحدث عن تفاصيل العمليات والتحركات.

.....

.....

شهادات:

[وطبقا لرواية «بول وولفويتز» (مساعد وزير الدفاع) فى شهادة مسجلة بصوته فى حديث للملحق الأسبوعى لمجلة «نيويورك» فإن «الاجتماع بدأ بملاحظات سريعة حول اتجاهات الرأى العام، بما فيها مظاهرات جرت فى نيويورك، وتعليقات نشرتها الصحف، وتدخل الرئيس فى المناقشة قائلا وهو يهز رأسه بأسف: «إن هؤلاء «الكتاب اليساريين» لن يرضوا عنى مهما فعلت»، ثم راح يروى نكتة تشرح وجهة نظره - روى:

«أن بابا الفاتيكان كان ضيفا على عائلته فى عطلة نهاية الأسبوع فى «كينينجيبورت» على شاطئ ماين، وأخذه هو (بوش) فى نزهة بحرية فى قارب سريع راح يشق الموج وسط الريح، وفجأة إذا بقوة الريح تخلع قبعة البابا وتقذف بها وسط الأمواج.

يستكمل «بوش» النكتة:

النكتة تقول إننى أوقفت القارب ونزلت إلى الماء ماشيا على سطح الموج واستعدت قبعة البابا وعدت بها إليه.

الصحف فى اليوم التالى لم تقل فى عناوينها أننى حين مشيت على الموج قمت بمعجزة، لكن خرجت تقول:

«هذا الرئيس الغبى لم يتعلم درس السباحة، ولم يتقن فن العوم!».

وانستطرد «بوش» معلقا:

«هذه النكتة لها معنى بالنسبة لى - هو أن ليس على أن أهتم بأى شىء يقوله هؤلاء المغرضون - ومهما فعلت فإننى لن أعجبهم، ولا يهمنى أن أعجبهم!».

.....

.....

شهادات:

كان وزير الخارجية «كولين باول» مشاركاً في الاجتماع بوصفه عضواً في مجلس الأمن القومي، وقد قال لمستشارة الأمن القومي «كونداليزا رايس» قبل الاجتماع «أنه سوف يقلص تدخله عند مناقشة الشؤون العسكرية إلى أقصى حد، لأنه يقدر أن ذلك الآن ليس اختصاصه، ثم إنه يريد للاجتماع أن يكون «مناقشة عسكرية راهنة» معلقة بهذه اللحظة وليس بما قبلها، وفي إطار ما يراه المسئولون عن تنفيذها وليس في أي إطار آخر. وفيما بعد أشار «كولين باول» إلى أن ذلك الاجتماع كان من أصعب ما شارك فيه، «فهو بحكم تجربته يعرف أكثر من آخرين، لكنه بحكم مسئوليته الحالية يرد نفسه». وقد سمع أثناء المناقشات إشارات إلى آرائه التي شكلت الإستراتيجية الأمريكية العسكرية خلال السنوات العشر الأخيرة. لكنه برغم ذلك منع نفسه من التعليق، وإن اضطر للتدخل عدة مرات خلال المناقشة حتى لا يؤثر حساسيات أو مشاكل جانبية.

.....

.....

[روى «كولين باول» هذه التفاصيل في إطار جلسات مخصصة لتسجيل سريع لوقائع وانطباعات حية لا تزال في ذاكرة وناظرة أصحابها، وذلك أسوة بما فعله الرئيس «جورج كينيدي» أيام أزمة الصواريخ، إذ أمر بتسجيل كل اجتماعات مجلس الأمن القومي بالصوت والصورة أثناء وقوعها لكي يمكن الإمساك بالتاريخ حياً «مرئياً ومسموعاً».]

.....

.....

معلومات:

كان ذلك الاجتماع في ٢٣ سبتمبر (٢٠٠٢) هو الفرصة التي تمكنت فيها هيئة الأركان المشتركة من إقناع الرئيس بزيادة حجم القوات المخصصة للعمليات، بحيث

زادت من حدود الخمسين ألفا التي اقترحها «رامسفيلد» في البداية، إلى حدود مائة ألف التي قبل بها كحل وسط مع هيئة الأركان - إلى مائة وخمسين ألفا في حضور الرئيس، وبعد ذلك عرض الجنرال «تومي فرانكس» العائد لتوه من منطقة الحرب القادمة تقريره عما لاحظته.

وكان إطار الخطة المعروض في الاجتماع - (طبقا لتقرير أعده «مركز دراسات الأمن العالمي» برئاسة الجنرال المتقاعد «جون بيت») - على النحو التالي:

٩ - قواعد في منطقة العمليات وحولها، منها سبعة في سبع دول عربية، واثنان إحداهما في تركيا والثانية في جزيرة «دييجو جارسيا» (يحدد التقرير الأصلي مواقع هذه القواعد في الدول العربية، ولم أشأ أن أنقلها في هذا الحديث حتى لا يتصور طرف أن إخراجها مقصود).

٦ - حاملات طائرات تتواجد في المنطقة على أهبة الاستعداد للاشتراك في العمليات، تتوزع من الخليج إلى البحر الأحمر إلى المحيط الهندي.

٤ - مناطق حشد للقوات المتقدمة على الأرض من ثلاثة بلدان عربية، واحدة منها تُخصَّصُ لتحركات القوات الخاصة الأمريكية - ومبكرا قبل ساعة الصفر بأسابيع.

- حجم القوات المشاركة في العملية:

٧ - ٨ فرق أمريكية (حوالي مائة وخمسين ألف رجل).

٤ ألوية بريطانية (ما بين ٣٥ إلى ٤٠ ألف رجل).

فرقتان من الجيش التركي (بحجم خمسين ألف رجل).

- قوات خاصة غير نظامية تابعة لفرق عراقية معارضة:

١٥٠٠٠ من قوات الحزب الديمقراطي الكردي (مسعود برزاني).

١٠٠٠٠ من قوات الحزب الوطني الكردستاني (جلال طالباني).

٦٠٠٠ قوات شيعية (تابعة لجماعات معارضة).

٥٠٠٠ قوات تابعة لأحزاب عراقية في المنفى، وقد توجه بعضها للتدريب في معسكر خاص في المجر.

وكان تقدير التحركات (طبقاً لنفس التقرير الذى وقعه «جون بيت») - كما يلي :

١٠ أيام لحشد المعدات فى مواقع الهجوم.

١٠ أيام لدخول القوات إلى الخطوط استعداداً لساعة الصفر.

١٠ أيام للوصول إلى بغداد وتجاوز المدن دون خشية، لأن أى محاولة عراقية لقطع الخطوط يمكن تثبيتها والقضاء عليها بالطيران.

وكان هناك اتفاق عام على أن الخطة يمكن تنفيذها فى هذه التوقيتات، ولم تكن هناك خشية من حرب على نطاق واسع فى المدن، لأن هذا النوع من الوقفات الباسلة (على طريقة ستالينجراد وليننجراد) فات وقته، وأنهت أسلحة الصواريخ والليزر والقنابل العنقودية.

وكان المنطلق الرئيسى للخطة هو أنه عندما تبدأ «ضربة الصدمة والرعب» الأولى وتشعر القوات العراقية (الجيش والحرس) أن الموضوع جد لا هزل فيه، وأن القتال إلى النهاية محتوم - وفى ظروف ينعدم فيها التوازن بين الطرفين المتحاربين، وفى غيبة هدف وطنى يستحق التضحية - فإن هذه القوات لن تخوض معركة يائسة من أجل لا شىء. لأن العسكريين يموتون فى المواقع دفاعاً عن وطن، وأما إذا ضاع الحافز الوطنى فأى عسكري يعرف أن التضحية بالدم انتحار لا فائدة منه، ثم إنه لا يسجل تاريخاً لأن دافع المبدأ وداعى الوطنية وراءه ضائع.

وكانت كل المعلومات الواردة من الداخل خصوصاً بواسطة شبكة استطلاع تصفى إلى كل همسة تجرى فى القواعد العراقية والمعسكرات - تزكى الافتراض الأمريكى بأن الحرب سوف تكون بالفعل سريعة وخفيفة - عنيفة وقاسية فى نفس اللحظة.

ويوماً بعد يوم - ساعة بعد ساعة كانت الخطة العسكرية تتكامل، بينما انتقلت بؤرة الحركة إلى الساحة السياسية: واشنطن ونيويورك ولندن - باريس وموسكو وبرلين، وتصادمت وتراشقت السياسات والمواقف والبيانات والتصريحات ألسنة لهب (بارد!) تشتعل وتنطفئ ثم تعود إلى الاشتعال مرة أخرى.

خامسا: قوة الشرعية أو قوة السلاح؛

متابعة:

كانت الصورة في مجلس الأمن فوضى عارمة، فالمعلومات الواردة من واشنطن إلى نيويورك تكشف للوفود جميعا أنه برغم استعداد العراق لقبول عودة المفتشين إليه لاستئناف مهمتهم بلا قيد ولا شرط (حتى في القصور الرئاسية) - فإن الولايات المتحدة وبريطانيا تقومان الآن بالتعطيل بادعاء عدم الجدوى، لأن النظام في العراق لم يقبل بعودة فريق المفتشين إلا بعد أن تمكن من إخفاء ما لديه من أسلحة الدمار الشامل.

وفى أوائل أكتوبر كان الملحقون العسكريون لسفارات فرنسا وروسيا وألمانيا في واشنطن يحضرون يوميا إلى نيويورك لإحاطة وفود بلادهم علما بمدى تقدم الاستعدادات للحرب، ويتصميم الرئيس الأمريكي على إسقاط النظام في العراق واحتلال البلد، وباعتبار أن الولايات المتحدة وبريطانيا لديهما من الذرائع ما يكفي - دون حاجة لقرار من مجلس الأمن تصدره وفود لا تعرف ما فيه الكفاية، وتعبر عن حكومات ليست معنية بغير ما يمسه مباشرة - ثم إن معظمتها حكومات لا تنوى المشاركة مهما كان في العمليات العسكرية المقبلة، لأنها مرتبطة مع النظام العراقي إما بمستحقات ديون تنتظر تحصيلها، وإما بعقود استغلال للبترول آجلة تتمسك بها ولا يضمن تسليمها غير النظام الحاكم في العراق الآن.

وبدا أن المواجهة السياسية في نيويورك تجري على عدة مستويات:

- مستوى وفود الدول الكبرى في مجلس الأمن، ومعها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وطلب هؤلاء الملح إعطاء المفتشين الدوليين تفويضا من مجلس الأمن يمنحهم سلطة فوق حكومة العراق ذاتها.

- ومستوى آخر شعبي تولاه فكر وإعلام مستنير خصوصا في أوروبا، وساندته قطاعات ضخمة من الرأي العام الدولي - حتى في الولايات المتحدة - لأن الكل بدأ يرى نوايا العدوان ظاهرة وبادر إلى إدانتها، بظن أن في الإمكان إيقاف العملية قبل أن تدور تروسها!

- ومستوى ثالث من المواجهة - حشدت فيه الإدارة الأمريكية أقطابها من الإمبراطوريين الجدد - صروحا من الصخر لا تتأثر، وتطل على ما ترى أمامها وتسمع دون استجابة، وبدا أنه عناد تحكم فى العقل، وأنه غرور القوة وآخذ أصحابه إلى منتهاه.

شهادات:

على أن قصارى ما كانت الإدارة فى واشنطن على استعداد له هو إلحاحها المستمر على امتلاك معلومات سرية عن أسلحة الدمار الشامل كيميائية وبيولوجية (وربما نووية أيضا) يملكها العراق، ومن المدهش أن وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت كانت أول من يشكك فى صدق المعلومات التى تدعى الإدارة الأمريكية بامتلاكها.

وحدث بالفعل أن السكرتير العام للأمم المتحدة «كوفى أنان» انتهن فرصة لقاء مع المندوب الأمريكى الدائم السفير «جون نجروبونتي»، وسأله إذا كان ممكنا وبصفة شخصية وسرية أن يحصل على ملخص معلومات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - يؤكد امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.

وكانت هناك سوابق لمثل هذا الطلب فى مناسبات سابقة حين أرادت واشنطن أن تكون الأمانة العامة للأمم المتحدة على علم بدواعيها فى تصرف معين أو ظرف طارئ، وفى تلك المناسبات السابقة تلقى الأمين العام بصفة شخصية ملخص معلومات - وفى بعض الأحيان جاء إلى مكتبه مندوب خاص من الوكالة يقدم له مباشرة «إيجازا» يحوى ما يلزم له أن يطلع عليه.

ومع أن المندوب الأمريكى الدائم السفير «جون نجروبونتي» وعد «كوفى أنان» بنقل طلبه إلى واشنطن، إلا أن السكرتير العام للأمم المتحدة لم يتلق ردا، وقد يئس من تلقى الرد عندما شاعت فى أروقة مجلس الأمن - (نقلا عن المُلْحَق العسكرى لإحدى القوى دائمة العضوية فى المجلس) - روايات مؤداها «أن وكالة المخابرات المركزية اضطرت إلى عقد صفقة تراضى مع المجموعة الإمبراطورية فى الإدارة،

وبمقتضى الصفقة تسكت الوكالة وتكتم شكوكها - وفى المقابل فإن الآخرين يسكتون ويكتمون على إهمال الوكالة وتقصيرها فى شأن حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

.....
.....

متابعة:

فى الوقت نفسه كانت رئاسة الوزارة البريطانية منهمكة فى عملية «دعاية سوداء» مماثلة، فقد أصدر مكتب «تونى بلير» رئيس الوزراء «بيان معلومات» لما تملكه الحكومة البريطانية من أدلة على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وأحدث ذلك البيان توترا ملحوظا فى «هوايت هول»، داعيه أن أجهزة المخابرات المسئولة وفيها جهاز المخابرات الخارجية (M.I.8) راحت تسرب معلومات بأن ما أذيع عن طريق مكتب رئيس الوزراء لم يكن من عندها، وإنما جاء من مصادر أخرى لا يعلمها غير مكتب رئيس الوزراء، لأن ما لديها هى (M.I.6) يتناقض مع ما صدر رسميا عن مكتب «تونى بلير»، ووصل الأمر إلى حد أن بعض المسئولين فى جهاز المخابرات اتصلوا فعلا - فى سابقة قل نظيرها - بأعضاء فى الوزارة (منهم وزير التعاون الدولى «كلارا شورت» وفق روايتها) كى يبرئوا ساحتهم من مسئولية هذه المعلومات وما قد يترتب عليها من عواقب.

[٢]

يوم ٧ أكتوبر (٢٠٠٢) - وكانت عملية المواجهة السياسية تتطور بسرعة - دفع الرئيس «جورج بوش» عجلة الحوادث إلى الدوران أسرع بإعلانه فى بيان لـ: الأمة الأمريكية «أن صدام حسين يستطيع مهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها الأقربين بأسلحة الدمار الشامل فى أى «يوم يختاره»، وأن إدارته سوف تؤدى الواجب العاجل المفروض عليها لمواجهة أسوأ الاحتمالات».

وطلب الرئيس «بوش» تفويضا من الكونجرس باستعمال القوة المسلحة إذا وجد

ذلك ضروريا، وبالفعل حصل على هذا التفويض يوم ١١ أكتوبر (٢٠٠٢)، وفى ظرف ساعات كان وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» يطلب من هيئة أركان الحرب المشتركة أن تتحرك مجموعة الجيش الخامس وفرقة جنود المارينز الأولى إلى منطقة الخليج.

وفى هذه اللحظة (منتصف أكتوبر ٢٠٠٢) وقع «إشكال من نوع ما» لا يستطيع أحد أن يقطع فى تفاصيله، بين مكتب وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» وبين هيئة أركان الحرب المشتركة وعلى رأسها الجنرال «مايرز».

كان الإشكال فيما يبدو متصلا بصياغة التوجيه السياسى إلى القوات المسلحة بشأن الحرب على العراق.

كانت العلاقات من الأصل متوترة بين وزارة الدفاع وبين رئاسة أركان الحرب، والأسباب معروفة:

- فيها رغبة وزير الدفاع الجديد فى وضع العسكريين فى مكانهم الصحيح بعد نوع من «الشروء» زمن إدارة «كلينتون» (كذلك تقدير «رامسفيلد»).

- وفيها نوعية الرجال الذين جاءوا مع «رامسفيلد» إلى وزارة الدفاع وأحاطوا به معتبرين أنفسهم خبراء فى الإستراتيجية، ولهم مشروع إمبراطورى عالمى شامل.

- وفيها اعتقاد الوزير ورجاله بأن المؤسسة العسكرية الأمريكية (جنرالات «كلينتون») ترهلوا وفقدوا شهية القتال، وأعفوا أنفسهم من مسؤوليته.

- وفيها خلاف «رامسفيلد» مع عقيدة «باول» التى حددت شروطا لاستعمال القوة، تقوم على أساس أن ظهور تفوقها قد يغنى عن استعمال سلاحها.

- وفيها ما وقع خلال التحضير لعملية العراق من خلافات حول حجم القوات الضرورية لتنفيذها.

- وفيها أيضا ما يتصل بالخطوط الإستراتيجية العامة التى يقترحها «رامسفيلد»، التى تعتمد على ضربة أولى بالصدمة والرعب، يعقبها تقدم سريع مباشرة إلى بغداد دون اهتمام كبير بتأمين المؤخرة والحفاظ على خطوط المواصلات والإمداد وتأمينها.

والآن وإزاء كل ما كان يجرى فى «واشنطن» و«نيويورك» و«لندن»، وفى «باريس» و«موسكو» و«برلين» - فإن رئاسة القوات عاودها ما استوجب «إشكالا» «من نوع ما» مع وزير الدفاع.

معلومات:

فى يوم من أيام الأسبوع الأول من أكتوبر (٢٠٠٢) اتصل وزير الخارجية «كولين باول» بمستشارة الأمن القومى للرئيس «بوش» السيدة «كونداليزا رايس»، ورتب معها اجتماعا على غداء لا يحضره غيرهما، وبالفعل وقع الاجتماع على الغداء فى الجناح الخاص بوزير الخارجية فى مبنى الوزارة المشهور باسم («فوجى بوتوم»).

وفىما هو متاح من التفاصيل - فإن وزير الخارجية قال لمستشارة الأمن القومى ما مؤداه «إنه يشعر بأزمة تضارب ولاءات - فولاؤه للرئيس لا يحتاج منه إلى تأكيد، وفولاؤه لعمله يستطيع الرئيس تقديره، كما أن ولائه لوطنه يشهد عليه تاريخ طويل فى الخدمة العامة، وأخيرا فإن ولائه للمؤسسة التى أفنى فيها عمره (يقصد القوات المسلحة) مستغن عن أى شرح.

ومضى إلى «أنه حاول منذ أسندت إليه وزارة الخارجية أن يؤدى واجبه، لكنه هذه اللحظة يشعر أنه وصل إلى موقف قد يضطره إلى ما لا يريد، وأنه لو كانت الظروف عادية لقدم استقالته للرئيس حتى يحافظ على ولائاته كلها سليمة ومتسقة، مع علمه بأنه إذا قدم استقالته يرتاح ويريح آخرين يتصورون أنهم انفردوا بالكتب البيضاء وحجبوا غيرهم عن الوصول إليه - إلا أنه الآن (باول) لا يجد كملاذ أخير - إلا أن يطلب مقابلة الرئيس وحده لحديث من القلب إلى القلب، وهو يطلب - بصداقة وثقة متبادلة بينهما (باول وكونداليزا رايس) - أن ترتب لإجراء مثل هذا الاجتماع، وأن تبلغ الرئيس «جورج بوش» نقلا عنه: «إنه فى حاجة إلى جلسة خاصة معه لا يحضرها غيرهما»، ويظهر أن «باول» شرح لكونداليزا رايس بعض أسبابه، وأنها اقتنعت على الأقل بضرورة حديث مباشر بينه وبين الرئيس.

وبعد أيام (وعلى الأرجح يوم ١٦ أكتوبر) اتصلت «كونداليزا رايس» بـ«كولين باول» تبلغه أن «الرئيس ينتظره الليلة على العشاء في الجناح الخاص للبيت الأبيض، وأنهما سوف يكونان وحدهما، وأن الرئيس على استعداد لسماعه بعقل مفتوح وتمنت له حظا سعيدا».

ومساء (الأربعاء) ١٦ أكتوبر (على الأرجح) وفي الساعة السادسة والنصف كان «كولين باول» يدخل بابا جانبيا للبيت الأبيض يؤدي مباشرة إلى الجناح الخاص الذي يعيش فيه الرئيس مع أسرته!



وفيما هو متاح من التفاصيل - فإن الرئيس «بوش» بادر وزير الخارجية حين دخل عليه غرفة المعيشة المجاورة لغرفة الطعام الخاصة - مبديا ملاحظة عن نتائج استفتاء جرى في العراق على «تجديد» رئاسة «صدام حسين»، وكانت هذه النتائج قد وصلت إليه قبل قليل، وكانت ملاحظة «بوش» بما معناه «هل رأيت مثل هذا الجنون؟!...» «صدام» حصل على أصوات ١٠٠٪ من أصوات الشعب العراقي، ثم أضاف أنه لا يعرف «كيف يصنع هؤلاء الناس مثل هذه النتائج؟» - وزاد ضاحكا «علينا في المرة القادمة (انتخاباته هو للرئاسة سنة ٢٠٠٤) أن نطلب خبراء من عندهم!!»، وضحك الاثنان عاليا (ويبدو أن «جورج بوش» أراد تخفيف التوتر «باول» لأنه أحس «أنه مشحون بما يريد قوله له»!).

وبدأ «باول» بمقدمة قريبة مما سبق وقاله لكونداليزا رايس، وأبدى «بوش» أنه سمع من «كوندي» وأنه من جانبه يريد أن يؤكد ثقته بوزير خارجيته الذي اعتبره دائما عمودا قويا راسخا «Pillar» من أعمدة إدارته، وهذا أيضا رأى «ديك تشيني» نائب الرئيس، (ولم يكن ذلك دقيقا، لأن «ديك تشيني» كان باستمرار أقرب إلى «رامسفيلد» ومجموعته الإمبراطورية).

.....

.....

وقال «باول» ما مؤداه: «إنه يريد أن يتحدث مع الرئيس في موضوع واحد وهو

«القيمة المعنوية المطلوبة ضروريا» لأى عمل عسكري تقوم به الولايات المتحدة فى العراق، وهو بصفة عامة يفهم ويقدر ويؤيد الأسباب التى تدعو إلى التعامل بشدة وحزم مع نظام «صدام حسين»، فهذا النظام بالتأكيد لابد له أن يسقط - وذلك موضوع لا يختلف هو عليه مع أحد وإنما الخلاف على الأسلوب.

واستطرد «باول» «بأنه كان فى «نيويورك» طوال هذا الأسبوع يشارك فى مداوالات الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد رأى أشياء وسمع أشياء تخص موقف الولايات المتحدة فى مجتمع الدول، ثم إنه بعد ذلك عاد إلى «واشنطن» وفى العاصمة رأى وسمع أشياء أخرى تخص موقف القوات المسلحة الأمريكية والمهمة الموكولة إليها فى العراق».

وفى رأيه أن هناك صلة بين الاثنين، بل إنهما فى الواقع موضوع واحد وليس موضوعين منفصلين».

[...]

استطرد «باول» يحكى عما رأى وسمع فى «نيويورك» وملخص ما عنده فى هذا الصدد:

«أن الولايات المتحدة بتصميمها على المضى فى حرب ضد «صدام حسين» دون قرار من الأمم المتحدة - وفى وجه معارضة ظاهرة فى مجلس الأمن تلح على وجوب صدور قرار جديد عن المجلس يُظهر حزم المجتمع الدولى إزاء النظام العراقى إذا اعترض عملهم.

بينها: أن الولايات المتحدة سوف تبدو فى حالة تحدى لمجلس الأمن والميثاق، وذلك يؤثر على مشروعية عملها فى العراق، ويأخذ من قيمته، ويظهره وكأنه مسألة طمع إمبراطورى فى ذلك البلد أو فى موارده، وذلك مُسَىء للولايات المتحدة.

وبينها: أن ظهور مثل هذه المعارضة من جانب أصدقاء للولايات المتحدة وحلفائها، سوف يؤثر على «أخلاقية» التصرف الأمريكى، إلى جانب التأثير على قانونيته، وذلك يغذى موجات المعارضة الشعبية للسياسة الأمريكية، وهى الآن تزداد اتساعا حتى فى أقرب العواصم الأوروبية إلينا («لندن»).

وبينها: أن هؤلاء الأصدقاء والحلفاء الذين يظهرون المعارضة ضدنا في مجلس الأمن لا يفعلون ذلك «لأنهم اكتشفوا مرة واحدة أنهم يكرهوننا»، وإنما هم يفعلون ذلك بتأثير حرص يبدو أنه (سواء كانوا صادقين فيه أو منافقين) على قواعد استقرت في ممارسات النظام الدولي، وفي تقديره وهذا حساب خبراء وزارته (الخارجية) «أن هؤلاء جميعا يمكن أن يتماشوا مع قرار أمريكي صارم ضد العراق إذا جريا اتباع الإجراءات التي استقرت عليها الممارسات في الأمم المتحدة ووفق الميثاق».

وبينها: أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى «لوى» ذراع أحد، بل إنها تستطيع بقليل من الجهد أن تحصل على القرار الذي تريده من مجلس الأمن، وهو شخصيا (كولين باول) يضمن بعد كل ما أجراه من مشاورات مع زملائه من وزراء الخارجية الذين شاركوا في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن المجلس يمكن أن يصدر بالإجماع - وبنموافقة فرنسا وروسيا وألمانيا وحتى سوريا، وهي العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن - قرارا قويا حازما يعطى الرخصة القانونية للقوة الأمريكية تتصرف كما تشاء.

وبينها: أنه يفهم عدم حاجة الولايات المتحدة إلى حلفاء معها لشن الحرب، لكن الأفضل (وهذا رأي خبراء الخارجية) أن يتم ما يلزم إتمامه في العراق بواسطة تحالف دواوى واسع، ويرى أن ذلك هو الإطار الأمثل رغم كل ما يعرفه هو بالتجربة الشخصية من صعوبة «إدارة العمل في نظام تحالفات».

[.]

قال «باول»: إن ذلك سوف ينقله إلى النقطة الأخرى وهي متصلة به، لكنها تخص القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثم استطرد في هذا الصدد بما مؤداه:

«إنه لا يريد أن يتدخل في الشأن العسكري - بوصفه محاربا قديما - لكنه الآن وكسياسي يجد نفسه مضطرا إلى استذكار ماضيه القريب، والاعتماد على التجربة التي تعلمها.. وإنما يثير قلقه أنه أحس بأصداء قوية في واشنطن نتيجة لما يجري في «نيويورك»، وفي بقية العالم من معارضة للسياسة الأمريكية في أسلوبها الراهن».

استطرد «باول» :

«إن أول درس تعلمه في الخدمة العسكرية «أن القوة الأمريكية دائماً في خدمة مبدأ، وهذا المبدأ يلزمه دائماً غطاء قانوني وغطاء أخلاقي».

ثم إن الولايات المتحدة حاربت باستمرار من أجل مبادئها ومع حلفاء لها يشاركونها نفس المبادئ.

وكان اتحاد هذين العنصرين: المبدأ والتحالف - هو الذى أعطى للقوات المسلحة الأمريكية أفضل أسلحتها - أى معنوياتها وإيمانها بما تفعل.

وأشار «باول» إلى أمثلة :

- فى الحرب العالمية الأولى كنا نحارب من أجل الحرية، ومع حلفاء لنا، وانتصرنا. وفى الحرب العالمية الثانية كنا نحارب ضد النازية، والفاشية ومع حلفاء لنا وانتصرنا - وحتى فى «كوريا» - بعد الحرب العالمية الثانية - فإننا حاربنا تحت علم الأمم المتحدة.

أضاف «باول» «أنه حين انفردنا بالعمل وحدنا فى «فيتنام»، فإن النتيجة كانت ما يعرفه الجميع.

وأمامنا هذه المرة فى العراق خيار صعب، من ناحية نحن نستطيع شن الحرب على العراق وحدنا - لكننا فى هذه الحالة سوف نكون بغير عنصرين أساسيين :

- غطاء قانوني وأخلاقي يغطى العمل العسكى.

- وتحالف معنا تبدو فيه الحرب مسئولية مشتركة مع أصدقاء لنا فى الموقف.

أضاف «باول» أنه خلال الأسبوع الأخير فى «واشنطن» - بعد عودته من «نيويورك» - أحس بالقلق الذى يساور هيئة الأركان المشتركة بسبب «الانكشاف المعنوي للتدخل العسكى».

وأكد «أن أحدا من هيئة أركان الحرب المشتركة لم يتصل به ولم يصارح بهمومه، لكنه من تأثير خبرة عمره شعر بأن القوات لديها أزمة».

أضاف «باول» :

«إنه بالنسبة للسياسة فإن الغطاء القانوني والأخلاقي لعمل عسكري يكون مطلباً مرغوباً فيه، لكنه بالنسبة للعسكريين قضية أكثر دقة وحساسية، لأنه بدون الغطاء القانوني والأخلاقي يتحول القتال إلى مجرد قتل، لا يختلف فيه جنرال على كتفه أربعة نجوم عن مرتزق يمسك في يده بسكين، وهذه مسألة بالغة الدقة - ويتعين عليه («بوش») بوصفه القائد العام للقوات المسلحة أن يضعها في اعتباره، لأن الغطاء القانوني والأخلاقي بالنسبة للقوات المسلحة ليس مسألة إجراءات شكلية، لكنه مسألة ضرورة تميز (في أداء المهمة) بين أن يكون المحارب مقاتلاً، وبين أن يكون المحارب قاتلاً، أي أن المشروعية هنا هي المبرر الحقيقي لكل ما تفرضه الحرب على الرجال!

عندها انتهى «باول» من كلامه، كان واضحاً أنه استطاع إقناع «جورج بوش» بما عرضه عليه، وفي تقدير أقرب مساعدى «باول» «أن النقطة التي تخص القوات المسلحة الأمريكية كانت العامل الحاسم في تحول موقف الرئيس».

.....
.....

رواية:

هناك رواية أخرى تردت أمامها، فقد أحسست بشيء من الافتعال فيها حتى باعتبار حساسية العلاقات بين «كولين باول» (وزير الخارجية) و«دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع) ومع ذلك فقد وجدتها دالة في حد ذاتها على أجواء واشنطن السياسية ذلك الوقت وإلى الآن - بصرف النظر عما إذا كانت التفاصيل كاملة أو أصابها التحريف.

وملخص الرواية أن «كولين باول» بعد أن طلب من «كونداليزا رايس» (مستشارة الرئيس للأمن القومي) ترتيب مقابلة خاصة بينه وبين الرئيس، بعث لها قصاصة بمقال رآه في جريدة، ويحتوى على عرض لديوان شعر تنشره «دار سيمون

وشوستر» الشهيرة بنيويورك، والشاعر هو «دونالد رامسفيلد» نفسه الذى لا يعرف كثيرون أنه شاعر له ديوان يصدر فى موسم النشر الجديد (أكتوبر ٢٠٠٣). وفى هذه القصيدة التى نُشرت مبكرا من الديوان فى جريدة «كريستان ساينس مونيتور»، يقول الشاعر - «دونالد رامسفيلد» بالنص:

«كما نعرف

فهناك أشياء لا نعرفها

بعضها نعرف أننا لا نعرفه

وبعضها الآخر لا نعرف أننا لا نعرفه

الأشياء التى لا نعرفها - لا نعرفها

والأشياء التى نعرفها قد لا نعرفها!».

وبجوار هذه القصاصة كتب «كولين باول» بخط يده (ولعله أراد تذكير «كوندى» بطلبه):

«إذا كنا لا نعرف ما يجرى فى رؤوسنا، فكيف لنا أن نزعّم معرفة ما يجرى فى العالم!»

.....

.....

متابعة:

فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر كان «كولين باول» يقود ما أسماه هو «معركة مصداقية» فى مجلس الأمن.

وقد يختلف الناس هنا فى نسب هذه المصداقية: وهل مصداقية «كولين باول» أمام الأمم المتحدة (القانون والمبدأ)، أو أنها مصداقية «كولين باول» أمام الرئيس «جورج بوش» (الغطاء والملازمة).

وعلى أية حال فقد بدا «كولين باول» في مجلس الأمن مقاتلاً شديد المراس في طلبه إلى مجلس الأمن إصدار «قرار قوى» إلى درجة الصرامة ضد العراق، ومع أنه واجه معارضة شديدة أثناء إعداد مشروع قرار يحظى بموافقة إجماعية - فإنه مارس جهداً امتزج فيه الحزم والمرونة مع فنون الصياغة - مع تلميحات إلى عهود ووعود يمكن تفسيرها باعتبارها نوعاً من التعهد بالرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى قبل التصرف النهائي - وقد نجح في النهاية.

وفي هذه الأجواء يوم ٨ نوفمبر صدر قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الذي يفرض على العراق عودة المفتشين، ويأمر النظام فيه بفتح كل الأبواب أمامهم «دون عوائق»، ويعطى لرئيسهم «هانز بليكس» مهلة ثلاثة أسابيع لا تزيد لكي يعود بتقرير إلى مجلس الأمن عن مهمته الأولية في العراق، وهل وجد تعاوناً كاملاً وأبواباً مفتوحة في أي لحظة وأي مكان، أو أن هناك عراقيل توضع في وجهه، وفي وجه زميله الدكتور «محمد البرادعي» (رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية) - وكان التلويح باستعمال القوة يرن في كل فقرات القرار وتعبيراته.

وكان اللافت للنظر أن «سوريا» وهي العضو الوحيد العربي في مجلس الأمن - وافقت على القرار.

.....

.....

ويقول الوفد السوري إن دمشق وافقت بعد أن تلقت تأكيدات بأن صبغة الحزم الطاغية على القرار كانت تهدف إلى «تخويف العراق» بحيث ينصاع، وتمر الأزمة هذه المرة بسلام كما حدث في مرات سابقة، ولم يكن في الحسبان ووفق التطمينات التي أعطيت للوفد السوري أن القرار تفويض مفتوح للولايات المتحدة تتصرف بالسلاح كما يحلو لها.

.....

.....

وفى اليوم التالى لصدور قرار مجلس الأمن (١٤٤١)، أُعلن فى بغداد أنه سوف يُعرض على المجلس الوطنى العراقى ليرى فيه رأيه .

ووقف الرئيس «جورج بوش» فى مؤتمر صحفى ليعلن أن انصياع العراق دون قيد أو شرط لقرار مجلس الأمن مسألة لا تتعلق بإرادة أحد فى العراق يقبل أو يرفض . وأن أمام «صدام حسين» أسبوعا واحدا لكى يعلن امتثاله بالكامل لقرار مجلس الأمن ودعوة المفتشين ليقوموا بمهمتهم دون عوائق، وإلا فإن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق التصرف بالقوة دون انتظار .

وفى واقع الأمر فإن الرئيس «جورج بوش» فى تلك اللحظة لم يكن يوجه إنذارا إلى «صدام حسين»، وإنما كان يوجه رسالة إلى القوات المسلحة الأمريكية، وإلى هيئة أركان الحرب المشتركة، بأنه يعمل جاهدا ليوثر لها الغطاء القانونى والأخلاقي الذى تحتاج إليه .

كان قد اتخذ فعلا قراره بالحرب .

لكن همه الآن كان أن يشعر الضباط والجنود الأمريكيون أنهم فى العراق لمهمة قتال - وليس لمهمة قتل !

.....

.....

وكانت تلك لحظة تستحق إطالة النظر فى التأثير على المستقبل، وبما هو أوسع من حرب على العراق !

القرار السياسي الأمريكي في زمن قادم!



أولا، جيوش تبحث عن غطاء!

تبدو الإشارات المتكررة - فى هذه الأحاديث - إلى دور متزايد للقوات المسلحة فى صنع القرار السياسى الأمريكى أمرا مستغربا - لكن سبب الإشارات المتكررة مما يمكن شرحه (وذلك موضوع هذا الحديث) - كما أن دواعى الاستغراب مما يمكن فهمه، لأن الولايات المتحدة الأمريكية - ليست واحدة من «جمهوريات الموز» التى عرفتتها دول أمريكا الوسطى فى عصر من العصور - أو «نظم قشر الموز» التى تزحلق عليها أو طان عربية كثيرة - (ملكية أو جمهورية - فردية أو عائلية) - إلى حيث لا تعرف ولا تريد!

ومع ذلك - وبرغم كل شىء - فأى مراقب جاد للحياة السياسية الأمريكية يستطيع أن يلمح (حتى خلال زيارة عابرة) - إشارات تومئ إلى أن القوات المسلحة الأمريكية تتجاذبها عوامل تدفعها أكثر وأكثر إلى جدل مع القرار السياسى لم يكن مألوفاً من قبل!

وكما يظهر - فإن إدارة الرئيس «جورج بوش» وهى تشق طريقها لغزو العراق - خاضت معركتين فى نفس الوقت:

○ معركة محدودة التكاليف - حتى الآن - بداعى إسقاط نظام الرئيس «صدام حسين».

○ ومعركة - جهولة التكاليف - مازالت مستمرة - بداعى خلافها مع رئاسة القوات المسلحة الأمريكية حول «مشروعية» و«معقولية» المطالب الإمبراطورية الملهوفة التى طارحتها ومكنت لها مجموعة قليلة العدد (بضع مئات) من الرجال والنساء - سيجلروا على البيت الأبيض وعلى الإدارة وعلى الحزب الجمهورى، أى على القرار الأمريكى، ثم قاموا بتوظيفه - بمنطق «الاستيلاء» - على طريقة بارونات شركات النفط، والسلاح، والصناعات الإلكترونية والاستهلاكية، واحتكارات

الإعلام والإعلان، وبورصة الأوراق المالية وغيرها - وتوصلوا لاستدراج السلاح الأمريكي نحو منحدر يتنازل بفكرة «القوة» - حتى تصبح «ظاهرة عنف»، ويهبط بإستراتيجيات الحرب لتصبح «ممارسة قتل»، وتلك هي النتيجة المحققة إذا تخلت السلطة عن القانون، وتلاعب أصحاب القرار بالمشروعية، وسخروا قيمة العمل العام ستارا للمصالح، متسببين بذلك فى أزمة ضمير تستهلك كرامة الدول، وتهين وعيها، وتقسم المجتمعات على نفسها، وتبدد الثقة الضرورية فى الضمانات الدستورية والأخلاقية التى تمنح السلطة هيبتها وتفرض طاعتها!

ذلك أن الجيوش تحارب وتضحى راضية تحت رايات أوطانها حفاظا على مصالح وأمن شعوبها، لكنه عندما يطلب من الجيوش أن تقاتل - ثم تنكشف وتنجلي دوافع الحرب، ويبين أنها جاءت خديعة للمواطنين وكذبا عليهم - إذن فهناك مراجعات، وهناك حسابات، وهناك عواقب، وذلك بالضبط ما يجرى اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية - (وفى بريطانيا).

.....

.....

[وكانت فضيحة ووترجيت التى أطاحت برئاسة «ريتشارد نيكسون» فى السبعينيات من القرن الماضى هى الخديعة والكذب على الشعب الأمريكى - ولم تكن مجرد أمر «نيكسون» بوضع أجهزة تنصت فى مقر الحزب الديمقراطى لى يعرف الخط الانتخابية لخصومه السياسيين - مسبقا ويفسدها عليهم!

كذلك لم تكن فضيحة «مونیکا لوينسكى» التى كادت تطيح بالرئيس «بيل كلينتون» - علاقته بمندوبة شابة فى البيت الأبيض مارس معها نوعا من الجنس فى مكتبه (والحقيقة أنها هى التى اعتدت عليه ولم يكن هو الذى بدأ) - وإنما كانت خطيئة «كلينتون» أنه عندما سئل خادع وكذب - وأمعن فى الإنكار طويلا، مسيئا بذلك إلى منصبه، ومستهدرا بأصوات الناخبين التى وضعت فى مكتبه].

.....

.....

[وبالطبع فإنه يصعب حتى هذه اللحظة تصور أن تؤثر خديعة الشعب الأمريكي والكذب عليه في موضوع العراق بمثل ما أثرت فضيحة ووترجيت وفضيحة «مونيكا لوينسكى» - لأن قضايا الداخل مباشرة وحساسة، في حين أن قضايا الخارج تخالطها اعتبارات كثيرة - لكنه الحساب العسير في أقل القليل - وقد تنعكس آثاره على انتخابات الرئاسة نهاية العام القادم - (خصوصا إذا تفاعلت مع أزمة الاقتصاد الأمريكي)].

.....

.....



ومن الطبيعي أن أى مشروع إمبراطورى يطرح نفسه على الأزمنة الحديثة - يتعين عليه أن يتقدم إلى مقصده على مراحل - واحدة بعد الأخرى.

ثم إن أى مشروع إمبراطورى عليه أن يعرض نفسه فى كل مرحلة بما يتوافق معها، فقد انقضى الزمن الذى كان فيه الغزاة (من الإسكندر الأكبر - إلى چنكيز خان) يظهرون بجيوشهم فجأة على حافة الأفق، حاجبين عين الشمس بجحافلهم، تاركين الأعنة لجيادهم، شاهرين السيوف على أعدائهم - عواصف من النار والدم.

وعليه فإن المشروع الإمبراطورى الأمريكى - الحديث - طرح نفسه على زمانه خلال مراحل - لكل واحدة منها لبوسها:

□ فى مرحلة أولى كان الأسلوب هو «الغواية» (نموذج الحياة الأمريكية وحرية كل فرد فى السعى وراء الفرصة و«السعادة»!).

□ وفى مرحلة ثانية كان الأسلوب هو الاستعداد «لمشاركة» العالم مقاديره (كما حدث فى الحرب العالمية الأولى حين جاءت الجيوش الأمريكية من وراء البحار طرفا فى معركة الإمبراطوريات العجوزة أو الطامعة).

□ وفى مرحلة ثالثة كان الطرح الأمريكى استجابة لنداء «المبدأ» (كما حدث فى حالة النقاط الأربعة عشرة التى أعلنها الرئيس «وودرو ويلسون» بعد الحرب العالمية الأولى (حقا لكل شعوب الأرض فى تقرير مصائرها).

□ وفى مرحلة رابعة كان الأسلوب هو تحمل العبء الأكبر من ضربية الحرية
(فى الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية والنازية).

□ وفى مرحلة خامسة كان الأسلوب بلوغ مرحلة قيادة العالم فى المواجهة ضد
الشيوعية، وكانت لأمريكا فيها وسيلتان: المساعدات الاقتصادية من ناحية، وأعمال
المخابرات الخفية من ناحية أخرى.

□ وأخيرا حلت المرحلة السادسة، ولم يعد للمشروع الأمريكى أن يتخفى أو
يدارى، لأن «تفوق القوة» وتفردا أدى إلى اعتبار السلاح أداة للمشروع تسبق
غيرها من الأدوات وتتقدمها دون تردد!

ومن حسن حظ الإمبراطورية الأمريكية أن قواتها المسلحة كانت جاهزة
لمشروعها - عندما علا شأنه وحان أوانه فى نظر الحالمين به والمهوفين عليه، فقد
كانت مؤسسات التفكير الإستراتيجى قائمة - وقوة السلاح حاضرة - وخطط
الحرب جاهزة - والتواجد العسكرى الأمريكى مبسوط على قارات الأرض
ومحيطاتها وسمائها وفضائها أيضا - وأكثر من ذلك فإن الهدف الافتتاحى كان
هناك مكشوفاً - معزولاً - مهياً لأن يتحول إلى ميدان لضرب النار، بالتحديد فى
العراق.

لكن العقدة أن ما كان جاهزاً لم يكن كافياً، لأن الجيوش (خلافاً لغيرها من أدوات
الفرس والإجبار) تحتاج إلى شىء آخر مع السلاح، هو مشروعية الأخلاق
والقانون - ولو كغطاء مقنع على نحو ما - وإلا سقط الفارق بين الراية الوطنية
والأوانها - وبين المنديل الأسود الذى يضعه أى قرصان فوق رأسه!

وكان ذلك بالضبط ما دفع «كولين باول» وزير الخارجية الأمريكية - للذهاب
(بشعور ومسئولية محارب قديم) كى يقول للرئيس «جورج بوش» - مع تصاعد
أزمة العراق (خريف سنة ٢٠٠٢) - إن الولايات المتحدة تقدر بالتأكيد أن تستولى
غزواً على العراق، لكن قواتها المسلحة تحتاج بشدة إلى غطاء أخلاقى وقانونى
تمارس تحته عملها هناك، لأن ذلك هو الضمان الأساسى لثقة القوات فى مهمتها،
إلى جانب إحساسها بتأييد شعبها ومساندته!

ويمكن القول إن معظم ما جرى في واشنطن ونيويورك ما بين خريف سنة ٢٠٠٢ إلى ربيع سنة ٢٠٠٣ - كان حواراً بين السياسة والسلاح في طلب مشروعية الأخلاق والقانون اللازمين للقوات المسلحة الأمريكية حتى يتوفر الاحترام الواجب لدورها في غزو العراق. وبكل الشواهد فإن القوات المسلحة الأمريكية لم تكن راضية عن التحضير محلياً ودولياً لذرائع ذلك الغزو، وكان إلحاحها شديداً على إضافة أخلاقية وقانونية تكون غطاءً لكل الأجواء.

وفي المقابل فإن السياسة المؤثرة في الإدارة - (كما عبر عنها نائب الرئيس «ريتشارد تشيني»، ووزير الدفاع «دونالد رامسفيلد»، ورئيس مجلس سياسات الدفاع «ريتشارد بيرل») - واصلت الإصرار (بصلف!) على حتمية التقدم («بجساسة!») إلى العمل المطلوب دون النظر إلى «الشكليات» - باعتبار أن النتائج في حد ذاتها تعطى القتال ذرائعه، كما أن النصر يمحو من ذاكرة الشعب الأمريكي أى اعتبار غيرهِ، وبالتالي يضيع مع النسيان قصور الحجج إذا عراها الالتباس - قبل نشوب القتال!

وكان ملخص رأى هؤلاء المؤثرين في الإدارة أنه حين تصحو أمريكا والعالم ذات صباح ليكتشفوا أن نظام «صدام حسين» اختفى، وأن العلم الأمريكي يرفرف فوق أعلى الذرى في «بغداد» - فإن صفحة ما سبق - سوف تُطوى، لتظهر بدلها صفحة جديدة ملؤها صور مضيئة:

- أمريكا - مأخوذة باستعراض نصر وزهو (إمبراطورية تسيطر على المستقبل وتحكمه).

- والعالم - مشغول بأمر واقع له سطوته (إزاء قطب واحد يملك سلطة القرار الدولي).

- والدول التي ترددت وتقاعت - معزولة، مكسورة خاطر (ليس أمامها غير أن تعود ذليلة إلى الملكوت الأمريكي).

ولم تكن الأمور بهذه البساطة - وكان صعباً أن تكون.

ثانياً: حقوق السلاح على السياسة!

عندما تكلف القوات المسلحة فى بلد متحضر بمهمة يصعب تحقيقها بغير العمل العسكرى - فإن السلاح يتوقع أن يحصل على تأكيدات وتوجيهات هى بكل المعايير حقه على السياسة:

- ١ - هدف واضح يلزم بلوغه لتحقيق مصلحة حقيقية أو أمن وطنى مؤكد.
- ٢ - مشروعية تكفل التوافق (على نحو يمكن التراضى عليه) بين المصلحة والأمن من ناحية - وبين الأخلاق والقانون من ناحية أخرى، لأن ذلك حق القوات ولبسم عقلها وروحها عندما يُطلب منها أن تواجه الموت (وكان الجنرال «تومى فرانكس» قائد غزو «العراق» هو الذى قال: «لا يمانع أحد من جنودى أن يذهب إلى قبره فى كفن من الصدق، لكنه يستشعر الجحيم إذا ذهب فى كفن من الكذب».
- ٣ - ضمان أوسع تأييد شعبى للعمل العسكرى، بحيث يرضى المواطنون بالتكاليف طوعية، ويرضون بالصبر على مصاعب الظروف وتقلباتها!
- ٤ - توفير حجم الإمكانات المادية اللازمة لأداء المهمة بأكبر قدر من الاقتدار والكفاءة.
- ٥ - تحضير المسرح السياسى إقليمياً ودولياً لقرار الحرب وتبعاته.
- ٦ - البحث عن حلفاء فى المصلحة والأمن لتحقيق أفضلية أن تكون الحرب عملاً مشتركاً مع آخرين حتى لا يوحى ظاهرها بأنها عمل تعسفى من طرف واحد.
- ٧ - بيان النقطة التى يكون بلوغها - إشارة متفقاً عليها بأن العمل العسكرى أوفى بعهده وأكمل مهمته.



وطوال صيف سنة ٢٠٠٢ - وبينما الرئيس «جورج بوش» يجتمع بقيادة القوات المسلحة - وبينما خطط الحرب على العراق يجرى وضعها وتمويلها - وبينما الكونجرس بمجلسيه يسأل ويستفسر - وبينما الرأى العام على طول البلاد وعرضها تتنازع الآراء - لم تكن القوات المسلحة الأمريكية قد تلقت أياً من التأكيدات والتوجيهات التى يتحتم على السياسة أن تقدمها للسلاح.

وكان البند الأول أى «تحديد الهدف الواضح الذى يلزم بلوغه للصالح والأمن الوطنى» - عقدة العقد جميعها.

والواقع أن الرئيس «جورج بوش» وأقطاب إدارته طرحوا عددا من الأهداف مختلطة ببعضها إلى درجة غيبت عنها اليقين:

□ كان أول ما جرى طرحه «أن إسقاط النظام فى العراق جزء أساسى من الحرب ضد الإرهاب» - على أساس معلومات ذكرت أن أحد «المتهمين» بالضلوع فى أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) على نيويورك وواشنطن، وهو «محمد عطا» كان على صلة بالمخابرات العراقية - التقى مسئولا فى السفارة العراقية بالعاصمة التشيكية «براج» فى مارس سنة ٢٠٠١ - ولم يقد دليل على صحة أى تفصيل فى هذه «المعلومات» (وتكشف فيما بعد أن المخابرات الإسرائيلية هى التى روجت لها بقصد ربط العراق بحوادث ١١ سبتمبر).

□ وجاء الطرح الثانى بأن النظام فى العراق لابد من عقابه على تهديد جيرانه - والدليل غزو الكويت (١٩٩٠)، ولكن هذا الطرح كان مردودا، لأن ذلك ذنب عوقب عليه العراق فعلا (بحملة عاصفة الصحراء)، ومن الصعب أن يعاقب متهم مرتين على نفس الذنب: مرة فى أوانه (١٩٩١)، ومرة ثانية بعد انقضاء اثنى عشر عاما (أى سنة ٢٠٠٣).

□ وتلاه الطرح الثالث بأن النظام فى العراق لم يقد بغزو الكويت فقط (حيث وقع عقابه فعلا)، لكنه قبل الكويت غزا إيران، ولم يقد أحد بحسابه، وكان هناك من قاموا بتذكير وزير الدفاع (مهندس عموم خطط الغزو) بأن هذه الحجة قد يكون لها رد فعل عكسى، لأن غزو إيران تم بتحريض ومساعدات أمريكية - ومن أصدقاء لأمريكا - أشرف عليها وأدار مجهودها فى ذلك الوقت «دونالد رامسفيلد» شخصا، بوصفه وزير الدفاع (أيضا) فى إدارة «رونالد ريغان» (معظم الثمانينيات من القرن الماضى) - وعليه فإن إعادة فتح ملف إيران طردا ملغوما ينفجر فى وجه من يفتحه.

□ وجرى دفع طرح رابع بأن النظام فى العراق طغى واستبد بشعبه، ولذلك وجب إسقاطه «باسم الشعب العراقى ولصالحه»، وكان المنطق الطبيعى أن مثل هذا

الادعاء يعطى الولايات المتحدة حقا وسلطة ليس لهما سند فى القانون الدولى، ثم إن إعلان مثل هذا الهدف يثير هواجس نظم صديقة للولايات المتحدة يأخذها الشك إلى أن استهداف النظام فى العراق بداية لها ما بعدها - واصله إلى نظم موالية بعد نظم مارقة!

□ وكان الطرح الأخير أن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ومعها وسائل صاروخية تنقلها إلى بعيد - هو الخطر الداهم على الإقليم وجواره، إلى جانب أن مثل هذه الأسلحة قد تنتقل من العراق إلى جماعات إرهابية متعاونة مع نظامه.



وفى مرحلة الحيرة بين العِلل والذرائع، وبالتوازي مع ذريعة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل - حاول وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» أن يجرب طرح المشروع الإمبراطورى ظاهرا وصريحا - لعله يغرى!

وطبقا لشهادة الجنرال «داقيد ماكيرنان» (قائد القوات البرية الأمريكية فيما بعد فى العراق) - فقد حدث فى اجتماع بين «دونالد رامسفيلد» وبين هيئة أركان الحرب المشتركة، وبحضور قائد المنطقة المركزية الجنرال «تومى فرانكس» وعدد من معاونيه - أن وزير الدفاع أشار إلى خريطة تملأ جدارا كاملا لقاعة الاجتماعات السرية، عارضا ما مؤداه: «إن نظرة على الخريطة تؤكد أن الولايات المتحدة محيطة من كل ناحية بالعراق، فهى تملك قواعد على تواصل دائرة كاملة تبدأ من الخليج - إلى باكستان - إلى أفغانستان - إلى أوزبكستان - إلى قيرجستان - إلى تركيا - إلى إسرائيل - إلى الأردن - إلى مصر - إلى السعودية، وبجانب ذلك فإنها تملك محطات وتسهيلات مفتوحة لها دون قيود فى مياه الخليج والبحر الأبيض والبحر الأحمر، ومعنى ذلك أن العراق بالضبط نقطة فى مركز دائرة واسعة، وهذه فرصة تاريخية: أولا - للسيطرة على مركز الدائرة (فى «بغداد») ليكون النقطة الثابتة فى الدائرة الأوسع المحيطة به.

ثانيا - لتصفية ما تبقى من مواقع المقاومة أى إيران وسوريا - دون حاجة لاستعمال السلاح - لأن وجود قوات أمريكية فى العراق يعنى حصار إيران من

ناحيتين : ناحية أفغانستان التي تحتلها بالفعل قوات أمريكية، وناحية العراق إذا وقع احتلاله بقوات أمريكية - كما أن سوريا في وضع أصعب، لأنها بعد احتلال «العراق»، «مفتوحة» من الشرق بوجود أمريكي في الجوار المتصل بها إلى درجة الالتحام، ومُحصرة من الشمال بتركيا والوجود الأمريكي القائم فعلا على أرضها، وبمناطق الأكراد شمال العراق والولايات المتحدة هناك معهم - إلى جانب إسرائيل من الجنوب - إلى جانب أن النظام في الأردن ليس صديقا مغرما بالنظام في دمشق - إلى جانب أن هناك عناصر في لبنان لا يرضيها تحكم سوريا في القرار اللبناني.

«وإذن فهذه وبضربة واحدة خريطة جديدة «مثالية» تماما للشرق الأوسط، تقوم الولايات المتحدة بـ «تشكيلها» و«رسمها» وأيضا «تنظيفها» من جيوب كارهة لأمريكا مازالت تجادل وتعاقد».

وطبقا لشهادة الجنرال «ماكيرنان» فإن الخريطة كانت ملء الحائط، وقد شرح «رامسفيلد» تصوراتهِ بالإشارة إليها، وكان شرحه منطقا إستراتيجيا محكما تصعب مناقضته، وخصوصا أن محيط الدائرة الواسعة مطبق على كل مواقع إنتاج البترول «العربي والإيراني وبحر قزوين»، وذلك أكثر من نصف موارد العالم من الطاقة، وعليه فإن الجائزة الإستراتيجية والاقتصادية تستحيل مقاومتها».

ومع ذلك فإن محاولة إغراء هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية بحلم إمبراطوري صريح لم تؤد غرضها، لأنه «حلم يستحيل إعلانه صراحة على الملأ»، لا في مجلس الأمن ولا في أوروبا ولا في العالم العربي - ولا حتى للشعب الأمريكي نفسه، فليس معقولا أن تعلن الولايات المتحدة للجميع أن هدفها إمبراطوري فج ومستتهتر، لا يعنيه أن يدارى نيته للسيطرة على قلب العالم وعلى موارده الاقتصادية - بل إن مثل هذا الإعلان كفيل في حد ذاته بخلق مقاومة شديدة خصوصا في مجلس الأمن، وعندها فإن الولايات المتحدة تكون قد حرمت نفسها من أي غطاء أخلاقي وقانوني لا بد منه.

وزاد أن بعض حضور الاجتماع من هيئة أركان الحرب المشتركة - كان تقديرهم أن الهدف الإمبراطوري الأمريكي يزحف بهدوء ويحقق طلبه بحركته الذاتية، ولا يحتاج إلى صدمة استعمال السلاح بالجيوش - لأن النظام العراقي

يختنق بالحصار الاقتصادي والسياسي - والدولي - والعربي - يوماً بعد يوم دون حاجة إلى إزعاج المنطقة والعالم بدوى الصواريخ والقنابل - لأنها بالكاد سنة أو سنتين وتسقط «بغداد» فى هدوء!

لكن ذلك لم يكن مقنعاً لوزير الدفاع الذى كرر قوله «إن الناس يصنعون التطورات ولا يضعون أيديهم على خدودهم فى انتظار حدوثها!».



وفى نهاية طواف طويل حول الأسباب والذرائع والحجج والأسانيد - تبدى خطر امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل - طرْحاً يحوز القبول ويستوفى المطلوب، شريطة أن تقوم عليه أدلة تقنع الكونجرس والرأى العام الأمريكى، وكذلك حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة فى أوروبا (بالذات باريس وبرلين وموسكو).

وكان المهم أن تكون الأدلة مختومة بقرار من مجلس الأمن يفوض أمريكا باستعمال القوة العسكرية لتغيير النظام فى العراق، وتدمير ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل (نووية وكيميائية وبيولوجية)، بما فى ذلك نظم الصواريخ القادرة على حمل هذه الأسلحة إلى مداها حتى لا يعيش العالم تحت رحمة «ديكتاتور صغير» «منحته موارد العراق قوة تدمير أكبر من تفكيره» (وذلك تعبير «ريتشارد تشينى» نائب الرئيس).

وقبل بداية موسم سياسى نشيط معبأ بالاحتمالات (أوائل أكتوبر ٢٠٠٢) كانت الروافد المتعددة فى واشنطن تصب ما عندها فى مجرى واحد (أو كذلك بدا للمراقبين):

- استقر القرار نهائياً على اعتماد ذريعة «امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل» يستعملها بنفسه عند لحظة يأس أو تنتقل منه إلى منظمات إرهابية برغبة فى الكيد والانتقام - فهى نقطة التوافق القادرة على جمع كل الأطراف الدولية والمحلية، كما أنها الأقوى أخلاقياً وقانونياً - فى شدة التأثير.

- وتمكن «كولين باول» من إقناع الرئيس «جورج بوش» (فى لقاء خاص بينهما) - أن يعطيه الفرصة ليحصل من مجلس الأمن - وبالإجماع - على قرار يقضى

بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، والبداية عودة المفتشين إليه أولاً، والتدخل العسكري إذا وقع اعتراض مهمتهم من جانب نظام «صدام حسين»، وكذلك صدر القرار (١٤٤١).

- ثم إن أوروبا تبدو مستعدة لمقابلة إدارة «جورج بوش» على منتصف الطريق، لأنها لا تريد صداماً علنياً معها يقسم وحدة الأطلسي (وربما أنها لا تريد لأمريكا أن تنفرد وحدها بغنيمة العراق).

وبقيت النقطة المحورية في ذلك كله أن يتم العثور على دليل يثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق، ويكشف مخابئها ويعرضها أمام الدنيا - وعندها تقوم القيامة.



كانت البؤرة الحرجة في أروقة القوة الأمريكية أن رئاسة الأركان المشتركة لديها وسائل جمع المعلومات المستقلة لتعرف دون انتظار غيرها، وأجهزة التحليل لتقدير ولا تسلم فكرها لغيرها - ومع ذلك فإن وزير الدفاع في تلك الفترة (أكتوبر ٢٠٠٢) أصدر أمرين في نفس واحد:

- أمر إلى جهاز مخابرات الأمن القومي N.S.A وهو تابع لوزارة الدفاع ومكلف بمتابعة الاتصالات والرسائل والإشارات (في كل ما يخص الحكومات والجيش في العالم، والمؤسسات الدولية وأولها الأمم المتحدة) - بأن يرسل تقاريره في الشأن العراقي إلى مكتبه (مكتب رامسفيلد) ولا يوزع منها شيئاً إلا وفق «توجيهات» يصدرها إليه.

- والأمر الثاني تشكيل جهاز مخابرات خاص ملحق بمكتبه مباشرة - يكون جزءاً من سكرتاريته يقدم له مباشرة كل ما عنده (إضافة إلى عشرات أجهزة المخابرات الأمريكية غيره).

وبدت تلك حسب تعبير منسوب إلى «ريتشارد أرميتاج» (مساعد وزير الخارجية) تصرفات «تفعلها» «أجهزة الحكم في العالم الثالث، وليست مؤسسات الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية».

وطبقا لتقارير متداولة فى ذلك الوقت (أكتوبر ٢٠٠٢) فى رئاسة أركان الحرب المشتركة (نُشر بعضها فيما بعد) - فقد كان اهتمام العسكريين موزعا على شواغل تداخلت وتشابكت، ذلك أن رئاسة الأركان ظل لديها شك فى شأن ما يُحتمل أن يكون لدى العراق مما ينطبق عليه وصف أسلحة الدمار الشامل، فقد كان معروفا على نحو مؤكد (سواء بتحقيقات وكالة الطاقة النووية الدولية - أو معلومات أجهزة المخابرات الأمريكية نفسها) - أن العراق لا يملك إمكانية نووية، ثم إنه ليس هناك دليل مقنع على أن العراق لديه (الآن) أسلحة كيميائية أو بيولوجية لها قيمة، فما كان لديه جرى تدميره سواء بقرار من النظام العراقى نفسه أو بجهد من بعثة التفتيش الأولى (التي قادها «ريتشارد بتلر») - ثم إن أى شىء يحتمل أن النظام فى العراق قصد إلى إخفائه، فقد صلاحيته - بالتأكيد - (بعد انقضاء أجل مفعوله وهو من سنتين إلى ثلاثة)، مع غيبة دليل على أن العراق استطاع الحصول على المصانع اللازمة لإعادة تصنيع «المواد» أو «التجهيز» لاستعمالها.

وبرغم ذلك فإن وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» راح يؤكد لرئاسة الأركان المشتركة - أن جهاز المخابرات الجديد الذى أنشئ فى وزارته لديه معلومات أكيدة تشير إلى النقيض تماما.

وهنا فإن رئاسة الأركان راحت تتابع فريق «هانز بليكس» عندما توجه إلى «بغداد» بحثا عن الحقيقة القاطعة والدامغة، وكان موقفها «أن هذه المهمة هى القول الفصل فى أخلاقية ومشروعية أى عمل أمريكى»، والاحتمالات هنا ثلاثة :

□ إذا لم يتعاون العراق «بإخلاص وشفافية» مع فريق المفتشين، فلن تكون هناك مشكلة، لأن عدم التعاون فى حد ذاته يصبح غطاءً للحرب (مع ثقة الولايات المتحدة لحظتها فى رئيس فرق التفتيش الدكتور «هانز بليكس»).

□ وإذا تعاون العراق وظهر لديه ما حاول - أو يحاول - إخفائه، فإن الذرائع الأخلاقية اللازمة لشن الحرب تستوفى نفسها بنفسها.

□ وإذا ظهرت براءة العراق فإن الحرب لا تعود ضرورية ولا مبررة، بسبب نقص مشروعيّتها القانونية والأخلاقية (مع استمرار تساقط النظام وانتظار نهايته طبيعيا).

ثالثاً: الشكوك تتكاثر على كل المواقع:

فى هذه الأجواء بدا مستغرباً من الجميع - وفيهم رئاسة أركان الحرب المشتركة الأمريكية - صدور إعلان الرئيس «بوش» يوم ١٠ نوفمبر (٢٠٠٢) - (أى بعد يومين اثنين من صدور قرار مجلس الأمن ١٤٤١) - بأن «الولايات المتحدة لن تنتظر حتى يوافق مجلس الأمن على تفويضها بالعمل العسكرى ضد العراق «لأن الخطر الذى تمثله أسلحته داهم، ومهمة التفتيش لا ينبغي لها أن تتسبب فى تعطيل إجراء تراه الولايات المتحدة واقياً من هجوم مفاجئ لأنها تعلمت الدرس من بيرل هاربور ولا تزال تذكره» - (وكان التصريح استباقاً للحوادث لا لزوم له، كما أنه كان استشارة غير ضرورية لأغلبية واضحة فى مجلس الأمن تتشكك من الأصل فى النوايا الأمريكية - إلى جانب أن المقارنة بين ما استطاعت اليابان أن تفاجئ به أمريكا فى بيرل هاربور سنة ١٩٤١ - لا تجوز مع أى شئ يستطيعه العراق الآن - أو كان يستطيعه من قبل).

ولم تكن رئاسة الأركان حريصة على العراق والنظام فيه، وإنما كان شاغلها أن تجاهل مجلس الأمن على هذا النحو يحرم الولايات المتحدة من فرصة إقامة «تحالف واسع»، والنتيجة أن قواتها سوف تخوض الحرب وحدها (ومعها بريطانيا وحدها، وهو ما يصعب وصفه بتحالف دولي).

وكانت أهمية خوض الحرب بتحالف دولي واسع من وجهة نظر هيئة الأركان المشتركة عائدة إلى اعتبارين:

- اعتبار عملي: وهو أن رئاسة الأركان لا تزال مُصِرَّةً على أن حجم القوات المرصودة للعملية غير كافٍ - لكنه إذا قام حلف دولي واسع، فإن وجود وحدات أوروبية (مثلما وقع سنة ١٩٩١) يضيف إلى جيوش الغزو مدداً يسد الفجوة بين اللازم من وجهة نظرها، وبين المطلوب من وجهة نظر وزير الدفاع.

- واعتبار معنوي: إن العراق هو على وجه اليقين (وبنسبة ٩٥٪ على الأقل) - لم تعد لديه أسلحة دمار شامل، ومعنى ذلك أن الغزو سوف يؤكد للجميع أن تغيير النظام هو الهدف الحقيقي للسلاح، وذلك يثبت أمام الدنيا أنها حرب على أساس

شرعى (غير مشروعة)، وأما إذا تواجدت فى الميدان قوات أخرى غير القوات الأمريكية (والبريطانية) - ثم اكتشف الرأى العام الأمريكى والعالمى أن الهدف كان تغيير النظام - فإن شراكة جمع من الدول تكون - فى حد ذاتها - إعلانا جماعيا بأن فكر هذه الدول تلاقى على اعتبار النظام العراقى تهديدا عاما للسلم رآه كثيرون، وتوافقوا لدفع خطره بعمل مشترك بينهم، وهذه الإرادة الدولية الواسعة لها مشروعية كافية ومقنعة.



وفى الوقت الذى بدأ فيه مفتشو الأمم المتحدة يتوجهون إلى بغداد (٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢) - لأول مرة بعد غياب أربع سنوات - رفعت الولايات المتحدة وتيرة استفزازها إلى سقف جديد أعلى!

كان «هانز بليكس» (طبقا لأقواله) قد رجا السكرتير العام للأمم المتحدة - أن يبذل نفوذه لدى الإدارة حتى توقف الغارات على مناطق الحظر الجوى فى العراق أثناء عمل فرق التفتيش هناك، وحجته «الحرص على سلامة المفتشين بالدرجة الأولى، إذا كان مطلوباً منهم أن يدخلوا فجأة دون إخطار، إلى أى موقع على طول العراق وعرضه، فى أى وقت من الليل والنهار» - ومع أن «كوفى أنان» وعده، فإن «بليكس» رأى أن يتوجه بنفسه إلى واشنطن، بعد أن تلقى دعوة لمقابلة مستشارة الأمن القومى للرئيس السيدة «كونداليزا رايس» - وفى البيت الأبيض وجد «بليكس» أن الأجواء «محمومة وناقدة الصبر»، وحاول التهذئة بكل جهده ولم ينجح، بل إنهم أبلغوه بأن كثافة الغارات سوف تزيد، وتلك خدمة لمهام التفتيش تساعد فى الضغط على النظام فى «بغداد». وأما فيما يتعلق بسلامة المفتشين، فقد تلقى «بليكس» تأكيداً بأنه سوف يكون هناك تنسيق من «مستوى خاص» بين فريقه وبين «القيادة المتقدمة فى الكويت»، بحيث يمكن المحافظة على سلامة المفتشين فى أى مكان يتوجهون إليه، وفى أى وقت!

وانتهز «بليكس» الفرصة (حسب روايته) فطلب من مستشارة الأمن القومى - مساعدة الولايات المتحدة لفريقه «بما تستطيع تزويدهم به من معلومات»، (وكرر الطلب مع «كولين باول» (وزير الخارجية))، وطبقا لبليكس فإنه تلقى وعداً أكيدا بأن

الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضع تحت تصرفه معلومات كافية تقود الفريق الدولي إلى مخابئ أسلحة الدمار الشامل. وقالت «كونداليزا رايس» لبليكس صراحة: «لك أن تثق أن لديهم أسلحة دمار شامل، وأنهم تمكنوا من تحويل ما لديهم من مواد كيميائية وبيولوجية إلى أسلحة جاهزة (Weaponized)، بل إننا نعرف ونملك الدليل على أن لديهم برنامجاً لتطوير سلاح نووي»، ثم قامت مستشارة الأمن القومي بتسليم كبير المفتشين تقريراً سرياً وضعت إدارته مخابرات وزارة الدفاع D.I.A، عنوانه «المنشآت الهامة لمواقع الأسلحة العراقية» - وفي نهاية لقاءها مع «هانز بليكس» طرحت «كونداليزا رايس» أهمية أن يقوم فريقه (على نحو عاجل) بحصر العلماء العراقيين واستجوابهم خارج العراق، مع استعداد الولايات المتحدة لقبولهم - وعائلاتهم - في الولايات المتحدة، ومنحهم الجنسية الأمريكية، إذا هم «اعترفوا» بما لديهم من أسرار، وكان «بليكس» مستعداً للتجاوب وإن رأى الاقتراح «مستفزاً» للنظام العراقي في اللحظة الراهنة، وفضل أن يُرجى طرحة علناً إلى مرحلة لاحقة حتى لا تتعقد الأمور مبكراً جداً!.



وحدث (يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢) - أن النظام العراقي رغم محدودية الفترة المتاحة له، وانصياعاً لطلب أمريكي أضيف إلى قرار مجلس الأمن ١٤٤١ - سارع بتقديم تقرير تفصيلي عن كل ما كان لديه من أسلحة الدمار الشامل، وكان التقرير من إحدى عشرة ألف صفحة بينها مئات من صور الوثائق والمستندات وفيها قوائم وحسابات فواتير الشركات الدولية التي باعت للعراق ما حصل عليه من المواد والمعدات.

وحمل الوفد العراقي الدائم لدى مجلس الأمن ثلاث نسخ من التقرير الضخم إلى مبنى الأمم المتحدة، وجرى تسليمها إلى رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، لكنه لم تكد تنقضى دقائق حتى جرى اقتحام مكتب رئيس مجلس الأمن بواسطة مجموعة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، يصحبها ضابط اتصال من وزارة الخارجية الأمريكية، وطلبهم - بإصرار - أن تُسلم إليهم النسخ الثلاث التي قدمها الوفد العراقي من «تقرير الأسلحة الذي ورد «الآن» من بغداد»، وحاول رئيس مجلس

الأمن أن يناقش، لكنه أبلغ بأن الموضوع لا يحتمل حلا وسطا، وأن عليه تسليم النسخ الثلاث، وحاول رئيس المجلس أن يتصل بالأمين العام للأمم المتحدة (وليس معروفا إذا كان تمكن من ذلك أو أنه تعذر عليه الوصول إلى «كوفى أنان») - وفى كل الأحوال فقد خرجت مجموعة «الإغارة» على مجلس الأمن من مبنى الأمم المتحدة، ومعها النسخ الثلاث من تقرير «بغداد».

وكانت تلك صدمة لكل الوفود (خصوصا وفود فرنسا وألمانيا وروسيا والصين)، وحين اتصل سفراء هذه الدول بمكتب المندوب الأمريكى الدائم السفير «نجلو بونتى»، كان رده: «أن «ما وقع» كان إجراء مؤقتا وضروريا للمراجعة، وما هى إلا ساعات قليلة حتى تصل إليهم نسخ من التقرير - كافية لكل أعضاء مجلس الأمن، وهم خمسة عشر، لأن العراقيين لم يقدموا غير ثلاث». (ولم تكن هناك جدوى من الرد بأن طبع نسخ كافية من التقرير يمكن أن يتم بواسطة جهاز الأمانة العامة، وهو المختص - لأن الجميع أدركوا أن هناك سببا خفيا وراء هذه التصرفات «المستفزة» لمجلس الأمن نفسه!).

على أن الوفود تلقت صباح اليوم التالى «نسخا من التقرير ملعوبا فيها» - فقد خضعت لرقابة حذفت أجزاء كبيرة منها، وكان التفسير الذى قدمه الوفد الأمريكى أن النظام العراقى فى إحساسه «بالحق والغل» إزاء ما فرضه عليه مجلس الأمن، قصد إلى تضمين «تقريره» تفاصيل دقيقة عن الوسائل التى جرى بها تصنيع أسلحته الكيماوية والبيولوجية (وكذلك عن محاولاته النووية فى مرحلة سابقة) - وكان النظام العراقى (طبقا للتفسير الأمريكى) - خبيثا فى مقاصده بكثرة ما أورده من التفاصيل، فقد أراد فى الظاهر أن يثبت صدق استجابته، لكنه فى الباطن يضمّر نية أخرى - هى العمل على توزيع ونشر تكنولوجيا تصنيع «أسلحة الدمار الشامل»، بحيث تستفيد منها «دول مارقة غيره» أو «جماعات إرهابية»، تجد الأسرار كلها مكشوفة أمامها وتحت تصرفها، وذلك كان ينبغى الحيلولة دونه (بأى ثمن)!

ولكن الملحقين العسكريين لهذه الوفود فى واشنطن ما لبثوا أن أخطروا سفراء بلادهم لدى مجلس الأمن بأن ذلك لم يكن القصد الحقيقى من «التلاعب بالتقرير» العراقى، وإنما كان القصد إخفاء دور الشركات الأمريكية (وأهمها خمسة وعشرون

شركة عملاقة) - هي التي باعت للعراق ما ساعده على بناء إمكانياته العسكرية، وضمنها «أسلحة الدمار الشامل» (أيام حربه على إيران)، والغريب أن عددا من مجالس إدارات هذه الشركات ضم رجالا من صنَّاع السياسات الراهنة (أمثال «ريتشارد تشيني»، و«دونالد رامسفيلد»، و«جيمس بيكر»، و«ريتشارد بيرل» وعشرات من أعضاء مجلس سياسات الدفاع وغيرهم!).

وكان هدف الرقابة الأمريكية على التقرير طمس هذه الحقيقة وإلا أضعفت موقف «الإدارة» في مجلس الأمن، إذ يسهل على وفود الدول - حينئذ - أن تقف في وجه الوفد الأمريكي، وتذكره بأن ما لدى النظام العراقي جاءه بالدرجة الأولى من شركات أمريكية، وهذه الشركات هي التي قامت على توريد المواد والمعدات وعلى تركيبها وتجهيزها، وبالتالي فإن واشنطن لابد أن تعرف كل الحقائق والتفاصيل بما في ذلك: مواقع السلاح العراقي ومخابئه، وتستطيع أن تدل عليها فريق المفتشين دون عناء وبغير انتظار.

وبالفعل فإن أجواء الشك في مجلس الأمن تكاثفت.



ومن منظور رئاسة هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية فإن ذلك من أوله إلى آخره - لم يكن تمهيدا كفؤا يساعد على إقامة تحالف دولي واسع يخوض الحرب على العراق.

وزادت الهواجس عندما تلقت رئاسة الأركان المشتركة توجيهها بتوقيع الرئيس «بوش» (يوم ٢١ ديسمبر) «يطلب فيه تمركز خمسين ألف جندي أمريكي في منطقة الخليج الفارسي».

وتلا ذلك (يوم ٢ يناير ٢٠٠٣) قرار من وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» بالبدء في تحريك مجموعات من هذه القوات (٣٥ ألف جندي) فعلا إلى مناطق الحشد في الكويت (وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية رسميا «استدعاء ١٥٠٠ جندي من الاحتياط إلى الخدمة، وتحريك مجموعة عمل عسكرية تقودها حاملات الطائرات «أرك رويال»، تصحبها المجموعة التابعة لها والمكونة من سبع عشرة قطعة

بحرية - وأن تتوجه القوة - برية وبحرية - إلى منطقة الخليج حاملة ثلاثة آلاف من جنود البحرية».

وفى اليوم ذاته وقف «هانز بليكس» ومعه «محمد البرادعى» (رئيس هيئة الطاقة النووية) - يقدمان تقريرهما إلى مجلس الأمن، وكان ختام ما قاله كبير المفتشين:

«لقد مضت علينا الآن فى العراق عدة أسابيع، وقد مسحنا مناطق شاسعة فى ذلك البلد، لكننا حتى هذه اللحظة لم نعثر على سلاح الجريمة «Smoking Gun»، وتقديرنا أن فرق التفتيش تحتاج إلى وقت إضافى لإنجاز مهمتها»، ثم قام الدكتور «البرادعى» بعد «بليكس» يقول: «إننا نحتاج إلى ستة شهور حتى نتأكد من الحقائق فى شأن المهمة التى كلفنا بها بعين الأمر».



وفى تلك اللحظة دخل على الخط فى واشنطن طرف آخر لا يُستهان بنفوذه، لأنه من عناصر أجهزة المخابرات (وكالة المخابرات المركزية - وكالة الأمن القومى) - وراحت هذه العناصر تهمس فى لجان الكونجرس، وفى بعض مؤسسات الإعلام بما مؤداه «أن وزير الدفاع يتلاعب فى المعلومات التى تقدمها له الأجهزة المعنية، وهدفه إيجاد مبررات لحرب على العراق».

ومرة أخرى فإن هذه العناصر من أجهزة المخابرات لم تكن معنية بأمر العراق أو شعبه، وإنما كانت خشيتها على سمعتها المهنية، وهى ترى التشويه يتعمد تزييف تقاريرها بما يسىء إليها إذا انكشفت الحقائق، وهو ما كانت هذه العناصر تراه قادما دون أدنى شك بسبب «هشاشة» التفكير والتدبير، (ولعل هذه العناصر كانت مهمومة كذلك بما تراه من تجاهل دورها فى القرار الأمريكى الجارى، وتحسبه خطرا على مستقبل منطقة حساسة كانت من قبل حكرا على أجهزة العمل السرى، ثم استولى عليها وزير الدفاع وضمها إلى اختصاصه!).

ووصل الأمر إلى حد أن واحدا من رؤساء أجهزة المخابرات قال للصحفى البارز «نيكولاس كريستوف» الذى نقل عنه (فى نيويورك تيمس) «أن وزير الدفاع تحول إلى غوريلا متوحشة تخيف المؤسسات المالية لجمع المعلومات وتدقيقها سياسيا

وعسكريا، وأن تفاقم نفوذ مكتب الوزير (رامسفيلد) زاد عن اللازم - حتى أصبح خطرا على عملية صنع القرار الأمريكى بأسرها».

ومن الظاهر أن عددا من أجهزة المخابرات ضاق صدرها بالسيادة التى وضعها وزير الدفاع على مجال المعلومات - كبساط مفروش من الحائط للحائط! - وذلك (فى تقديرها) وضع خطير.

والملاحظ أن عددا من عناصر هذه الأجهزة راحت تلوم «جورج تنيت» (مدير وكالة المخابرات المركزية)، وتصفه بأنه «رجل باع روحه للإدارة حتى يحتفظ بمنصبه»، مع أنه كان يملك فرصة استعادة نفوذه كاملا بعد صدمة ١١ سبتمبر (٢٠٠١)، التى كشفت غفلة وكالته.

ثم يشير هؤلاء اللائتمون إلى توصيات قدمتها لجنة خاصة رأسها «يرنت سكوكروفت» (مستشار الأمن القومى فى إدارة «جورج بوش» الأب)، وهذه اللجنة كُلفت بالبحث فى ضرورات التنسيق بين هيئات المخابرات المختلفة، وجاءت توصياتها مشددة على أهمية «تركيز وتسييل» تدفق المعلومات عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان ذلك منطقيا، وكذلك كان فى صالح «جورج تنيت» شخصا، لكن الرجل لم يبذل أى جهد فى إقناع أحد باعتماد توصيات لجنة «سكوكروفت»، وبدلا من ذلك فإنه «ألقي نفسه عاريا فى أحضان «دونالد رامسفيلد»!



وكان شاهد ارتداء «تنيت» فى أحضان «رامسفيلد» ملابسات تحقق له حساسية خاصة قام به السفير «جوزيف ويلسون» بطلب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكانت وراء التحقيق قصة مثيرة، فقد حدث مبكرا (سنة ٢٠٠١) أن معلومات وردت من مصادر متعددة (بريطانية - إيطالية - عربية - إسرائيلية!!) عن مسعى يقوم به العراق فى جمهورية النيجر الأفريقية لشراء صفقة (ثلاثمائة طن) من اليورانيوم ٢٣٥، وهو «الكعكة الصفراء» «Yellow Cake» التى تُصنع منها الأسلحة النووية، وزاد أن بعضهم أبرز صورة خطاب رسمى من أحد وزراء

حكومة النيجر يتحدث عن صفقة اليورانيوم بغير لبس، واهتمت الإدارة الأمريكية بالمعلومات، واختار «جورج تنيت» واحدا من أكثر خبرائه اتصالا بالشئون الأفريقية (وسبق له العمل سفيراً في عدد من بلدانها)، وأمره أن يذهب بنفسه إلى «النيجر» (٢٠٠٢) ويعود بالخبر اليقين.

كان الرجل المكلف بالمهمة هو «جوزيف ويلسون» الذي شغل إلى وقت قريب منصب السفير الأمريكي في الجابون، وبالفعل فإن «ويلسون» ذهب إلى النيجر وراح يتقصى ويبحث وخرج بعد شهرين بأن القصة كلها ملفقة، وأن الخطاب المُنشَر إليه بتوقيع أحد الوزراء مزور، بل إن ذلك الوزير المنسوب إليه توقيع الخطاب الرسمي لم يكن يشغل أى منصب في التاريخ الذي ورد أعلى الخطاب!

.....

.....

[وفي الغالب فإن الخطاب كان من صنْع عصابات «من الهواة» احترقوا تزيف الوثائق بطرق بدائية في بعض الأحيان، وهم يجدون زبائن مستعدين لدفع الثمن، وبعضهم يجهل - وبعضهم يعلم! - أن ما يشتريه «مطبوخ»!].

.....

.....

وقد كشف السفير «ويلسون» هذا الخطاب من أول أسبوع قضاه في «نيامي» (عاصمة النيجر)، ولكنه مع ذلك مضى يستوثق ويستوفى، وأكثر من ذلك فإنه عندما كتب إلى رئيس المخابرات المركزية عن نتائج مهمته، أضاف: «إنه بحث «المسألة» مع سفيرة الولايات المتحدة الحالية في «نيامي»، وأنها قالت له (بنص ما نقل عنها) «إننا سمعنا كلاما كثيرا عن مساعٍ بذلها العراق للحصول على يورانيوم ٢٣٥، وقد تابع خبراء السفارة هذا الموضوع، وهم يتابعونه بتكليف دائم لأن اليورانيوم في النيجر ليس مسألة هيثة، لكنهم جميعا لم يعثروا على أى دليل، بل إن ما عثروا عليه ينفي نفيًا قاطعا محاولة العراق من الأصل شراء يورانيوم من هنا».

وقالت السفارة - أيضا - وفق ما نقل عنها المبعوث الخاص للمخابرات المركزية،

«إن هذه السفارة كتبت إلى واشنطن عشرات المرات عن هذا الموضوع، لكنه يبدو أنهم في واشنطن لا يصدقون إلا ما يريدون تصديقه - وهذا أمر غريب!».

وبرغم ذلك فإن حكاية «يورانيوم النيجر» ظلت حجة مستعملة في واشنطن إلى درجة أن الرئيس «بوش» خصص لها فقرة خاصة ومستقلة في خطابه عن حالة الاتحاد الذي ألقاه أمام الكونجرس في أواخر شهر يناير ٢٠٠٣، وفي اليوم التالي لإلقاء هذا الخطاب أصيب السفير «جوزيف ويلسون» بنوع من «الصدمة» (وفق تعبيره)، واتصل بجورج تنيت مدير المخابرات المركزية يلفت نظره إلى «أنه لا يليق أن تظهر في خطاب حالة الاتحاد وعلى لسان الرئيس وأمام الكونجرس وعلى مسمع من الشعب الأمريكي والعالم - معلومات أثبت خبراء الولايات المتحدة نفسها أنها غير صحيحة». وكان رد «تنيت» عليه «بأن لا يشغل نفسه لأن الإدارة تعرف ما تفعل!».



ولم يكن صحيحا أن الإدارة تعرف ما تفعل، وإذا كانت تعرفه فإنها أخطأت في تقديراتها، فقد حدث في هذه الفترة أن وكالة الطاقة النووية الدولية سمعت عن حكاية «يورانيوم النيجر»، وظنت الوكالة أن «الحكاية» تدخل في اختصاصها، وقد يكون وراءها تلميح مقصود إلى تقصير وقعت فيه وهي المسئولة عن «الانتشار النووي»، وهكذا استطاعت الحصول على صورة من خطاب وزير «النيجر» الذي يشير إلى «الكعكة الصفراء» المرعبة ومحاولة «العراق» شراءها، ولم يمض أسبوع واحد حتى كان الدكتور «محمد البرادعي» يكتب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغه «أن ذلك الخطاب على وجه التأكيد مزور»، ثم يرص قائمة الأسباب في بيان التزوير.

ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية («دونالد رامسفيلد» - مؤيدا بنائب الرئيس «ديك تشيني») صممت على أن الخطاب مازال يمكن اعتباره دليلا دامغا يبرر غزو العراق، لأن الحكومة البريطانية أبلغتها أن لديها ما يعززها!

والأغرب من ذلك أن مكتب «ريتشارد تشيني» تلقى من مكتب مدير المخابرات

المركزية الأمريكية «جورج تنيت» نسخة من نتائج مهمة «ويلسون»، وهى قاطعة على أن الموضوع من أوله إلى آخره ملقّق، ومع ذلك فإن «تشينى» أصر على اعتماد الخطاب، بل وأصر أكثر على أن تقبل المخابرات المركزية بعدم مناقضة استعماله علنا، خصوصا «عندما يستعمله الرئيس فى أى من أحاديثه العامة».

ومارس «تشينى» فى ذلك ضغطا على وكالة المخابرات المركزية إلى درجة أنه قام بزيارة مقرها فى «لانجلى» (ضاحية واشنطن) لبحث الموضوع مع مديرها - ثلاث مرات فى ظرف عشرة أيام.

وفى ما بعد وحين انكشف الموضوع بكافة تفاصيله، واضطرت الإدارة الأمريكية إلى الاعتراف بالخطأ - فإن الرئيس «بوش» لم يجد مهربا غير أن يعلن «أن رئيس المخابرات المركزية اطلع على نص خطابه عن حالة الاتحاد وفيه الفقرة الخاصة بالكعكة الصفراء - وأقره».

ورضى «جورج تنيت» أن يقوم بدور كبش الفداء بعدما أخطره «تشينى» أن أركان الإدارة ارتأوا - حفاظا على مصداقية الرئيس - «أن يضعوا المسئولية عليه» («تنيت»)، وقبّل الرجل على نفسه وعلى وكالته أن يصبح كبش فداء للبيت الأبيض، ناسيا أن القضية أكبر من ذلك لأنها قضية ثقة ومصداقية (ووقع تجديد مدة خدمته رغم أنه من بقايا تعيينات إدارة «كلينتون»).

.....

.....

وكانت رئاسة أركان الحرب المشتركة تتابع ذلك، وقد تحولت هواجسها إلى مخاوف لها دواعيها!

.....

.....

[وفى ما بعد وحينما صدرت عن البيت الأبيض اعتذارات تعددت مستوياتها عن استعمال معلومات «غير مؤكدة» فى خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد، فإن ذلك لم

يكن مطمئنا، لأن من يعتذر مرة - يستطيع أن يعتذر مرة ثانية، لكنه حين يُقتل جندى أو ضابط، فإن حياته لن تعود مرة أخرى بكلمة أو كلمات!].

.....

.....

رابعا: قطار وقضبان ومحطة!

بعد أن ألقى الرئيس «جورج بوش» خطابه عن حالة الاتحاد (٢٩ يناير ٢٠٠٣) - لم يبق لأحد في رئاسة أركان الحرب المشتركة سببا يدعو للشك في أن الحرب على «العراق» قادمة دون تأخير، فقد كان الخطاب في صلبه - درجة من الأمر الإنذاري إلى القوات المسلحة الأمريكية بأنه الضوء البرتقالي، وأنه سوف يتغير إلى الأحمر في أى لحظة - أمرا فوريا ببدء التنفيذ!

وكان ملفتا - أن الرئيس في خطابه قرر أن المعلومات المتاحة لدى الأجهزة المختصة في الولايات المتحدة تبين أن أسلحة الدمار الشامل العراقية على اختلاف أنواعها «جاهزة للتشغيل في ظرف ٤٥ دقيقة بأمر يصدر من «صدام حسين»، الذي هو «أخطر رجل في العالم» لأنه يهدد الجميع، وبالتالي فإن مثل الخطر على هذا النحو يعطى الآخرين حق المبادرة دفاعا عن النفس بالردع قبل أن يداهمهم عدوهم!».

ومع أن الرئيس (فيما يظهر) حاول توقي اعتراض من يعرفون الحقيقة، ونسب المعلومات إلى الحكومة البريطانية - فإن تلك لم تكن رغبة في التزام الصدق وإنما في التشويش عليه.

وترافق مع ذلك شعور من التبرم والشكوى من أن هناك تلاعبا في معلومات المخابرات، بمعنى أن «معلومات المخابرات» عندما يجرى تداولها بين أجهزة صنع القرار، أو إعلانها رسميا - كليا أو جزئيا - يتحتم أن تكون صادقة، بصرف النظر عن طريقة استغلالها السياسي أو العسكري، لكن الذي يحدث الآن هو أن التقارير نفسها يجرى التلاعب بها وتغيير طبيعتها، وهو الأمر الذي لا يجوز السماح به.

وكان جوهر المشكلة أن رئاسة الأركان المشتركة حتى هذه الساعة لم تكن مقتنعة بالهدف المطلوب منها تحقيقه، وحدث في ذلك الوقت أن وزير الدفاع «رامسفيلد» قال في برنامج إخباري ظهر فيه على شاشة وكالة الأخبار الأهلية «N.B.C» إن قطار الحرب بدأ رحلته على القضببان فعلا ولم يعد ممكنا إيقافه»، وسأله الصحفي الذي يحاوره وهو «تيم راذرن» «ولكن هل نحن واثقون أن ذلك القطار الذي يمشى على القضببان هو بالضبط ذلك القطار الذي يصل بنا إلى المحطة التي نريد الوصول إليها؟» - ورد «رامسفيلد» باقتضاب: «أظن ذلك!».



والشاهد أن رئاسة الأركان المشتركة (وكذلك قيادة المنطقة المركزية المكلفة بالعمليات المقبلة في العراق) - ساورها قلق شديد تعددت أسبابه:

□ بينها مظاهر الفوضى السائدة في مجلس الأمن، والتي تبدى من خلالها أن حلف الأطلنطي نفسه لم يعد توافقا سياسيا بين أطرافه، وإنما أصبح فجأة خلافا علنيا أمام العالم صورة وصوتا.

وكان افتراق الطرق في مجلس الأمن أن غالبية أعضائه رأت إفساح مدة - أو مدد إضافية - لفريق التفتيش يؤدي مهمته في العراق - لكن الولايات المتحدة قطعت بالرفض، وفي حين أن غالبية من المجلس أبدت اقتناعها بضرورة أن لا تتحرك القوة المسلحة قبل قرار من المجلس يعطيها إشارة الحرب - إلا أن الرئيس «بوش» بنفسه «بادر وأعلن أن الولايات المتحدة لن تنتظر ولن تقيد نفسها بقرار جديد من المجلس يبيح لها حرية العمل العسكري».

وكان أن حكومة المستشار «جيرهارد شرودر» أعلنت رسميا «أنه حتى إذا صدر من مجلس الأمن قرار يبيح للولايات المتحدة حرية استخدام السلاح، فإن «ألمانيا» لن تشارك في أي عمل عسكري في العراق».

□ وبينها - أسباب القلق - أن المظاهرات الشعبية التي جرت في واشنطن ونيويورك وعواصم غربية عديدة - اشتدت إلى درجة دعت الجنرال «ريتشارد مايرز» إلى القول في اجتماع رسمي في «البنتاجون» «إن رسم الحرف «V» يتراءى له في الظلام عندما يغمض عينيه، و«V» هو الحرف الأول من «فيتنام»!

□ وبينها أن كل ما يدور في مجالس الحرب لا يدل بوضوح على وجود خطوط إستراتيجية عليا، وإنما يدل على «أحوال طوارئ تتحول إلى خطط حرب لها بداية ولا يظهر لها سياق يؤدي خطوة بعد خطوة إلى نتائج واضحة تمثل مطلبا متكاملا للقوة الأمريكية!».

□ وبينها أن اجتماعات مجلس سياسات الدفاع راحت تسمع أقوالا مرسلية يصعب اعتبارها إستراتيجية عليا، ومن ذلك ما ذكره «فرانك كارلوتشي» وهو من أبرز أعضاء المجلس ومن المقربين بشدة إلى وزير الدفاع «رامسفيلد» «أن الذين يسألون عما إذا كانت لدينا إستراتيجية عليا يصح لهم أن يعرفوا أن لدينا إستراتيجية عليا، وأن هذه الحرب القادمة خطوة على طريقها». ثم يستطرد «كارلوتشي» (وفقا لتقرير صدر فيما بعد عن مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك) «لدينا إستراتيجية عليا غاية في البساطة، نحن نريد في المنطقة نظاما موالية لنا، لا تقاوم إرادتنا، ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع، ونريد ضمانا نهائيا لأن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه في هذه المنطقة!».

ثم يستطرد «كارلوتشي» قائلا: «لا بد من تغيير النظام في العراق بالأسلح، وبعده في «إيران»، و«سوريا» - وبعدهما في «السعودية» و«مصر»، وفي الغالب فإن ذلك ممكن بغير استعمال السلاح، والواقع أن هذه كلها نظاما محسوبة علينا وهي تحملنا أعباء مكلفة بغير فائدة!».

ولم يكن في ذلك كله ما يمكن وصفه بأنه إستراتيجية عليا لا لأمريكا ولا لعالم يهتم ويتابع مفزوعا بما يرى!

وأخيرا وصلت رئاسة الأركان المشتركة - راضية أو غير راضية - إلى أن:

○ الحرب قادمة بلا محالة في العراق.

○ وهي حرب سوف تخوضها الولايات المتحدة وحدها.

○ ثم إن القوات المرصودة للعمليات غير كافية (وهذا موضوع يعينها أكثر من غيرها، وليست فيه تلك السيادة المطلقة للقرار السياسي بحكم الدستور!).

□

وفى تلك اللحظات المضطربة راج فى «واشنطن» - على غير انتظار اقتراح بدا نغمة شاذة وسط دقات طبول الحرب العالية (ولعل مقصده الحقيقى كان الرغبة فى طمأنة القيادات العسكرية) - وقد ورد ذكر الاقتراح لأول مرة (يوم ١٩ يناير ٢٠٠٣) - على لسان «دونالد رامسفيلد» - حين قال بالنص: «إن الولايات المتحدة على استعداد لأن تمنح الرئيس «صدام حسين» حصانة من أى مساءلة سياسية أو قانونية، إذا قرر الخروج مع أسرته ومن يريد من أعوانه وأسرههم إلى خارج «العراق»، وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة على استعداد لأن توفر لهم ملجأ كريماً، وحياة سخية، وراحة موفورة!».

وأضاف «رامسفيلد» «إننا من أجل تجنب مآسى الحرب، رأينا أن نتقدم بهذا الاقتراح ونأمل أن يقبله «صدام»، ويجنب بلاده والعالم خطر عمليات عسكرية لسنّا متحمسين لها إلا بمقدار ضرورتها للدفاع عن أنفسنا وعن العالم الحر».

وبدا الاقتراح مثيرا للدهشة وسط إلحاح الإدارة الأمريكية على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل (فيها أسلحة نووية) - واستعداد النظام الحاكم فى «بغداد» لاستعمالها فى ظرف خمس وأربعين دقيقة - وبأمر من رئيس يوصف بأنه أخطر رجل فى العالم، وأقبح تهديد يواجه أمريكا نفسها وكذلك أوروبا (فضلا عن المنطقة التى يعيش فيها).

.....

.....

[والتوافر من المعلومات كما هو محقق منها (حتى هذه اللحظة) - أن ذلك الاقتراح لم يكن مجرد بالون اختبار، وإنما كان إشارة على الأفق وراءها شىء - وكان هناك بالفعل شىء يجرى فى العاصمة التركية فى وقت ما من أواخر شهر يناير ٢٠٠٣.

كانت «أنقرة» فى مرات كثيرة - وعلى نحو يكاد أن يكون منظما - ملتقى اتصالات سرية بين أجهزة الإدارة الأمريكية وبين أجهزة النظام فى «بغداد»، عندما يكون لدى أحد من الطرفين - برغم كل شىء - رسالة يرغب فى تمريرها بطريقة «موثوقة» إلى الطرف الآخر.

وفى الواقع فإن هذه الاتصالات لم تنقطع قط، وإن تغير مكانها مرات :
- كانت بداية هذا النوع من الاتصالات فى القاهرة (لكن الطرفان كلاهما اتفق
رأيهما على أن القاهرة لا تكتم السر - ولذا يستحسن تجنبها - وقد كان!).

- وفى مرحلة ثانية جرى هذا النوع من الاتصالات فى «لندن» - لكن «لندن» كانت
مزدحمة بفصائل المعارضة العراقية، (والطرفان لا يريدان عيونا وأرصادا - وبالفعل
تحولوا).

- وأخيرا وقع اختيار الطرفين على العاصمة التركية، وبدأت أحوال «تركيا» أكفأ
فى حفظ السر من القاهرة، وأنجح فى توفير فرص الخفاء من «لندن».
وفى شهر يناير وصلت «رسالة» من واشنطن باقتراح لقاء فى «أنقرة» أو آخر
يناير (٢٠٠٣).

وكانت الرسالة فى الواقع نص ذلك الخطاب الذى ألقاه الرئيس «بوش» عن حالة
الاتحاد، وفيه التصميم على غزو العراق، وكان الجديد الذى زاد، تعليق على نص
الخطاب يلفت نظر القيادة العراقية «إلى أنها لا تملك حقا فى الشك أو فرصة له - لأن
ذلك بالفعل هو «عزم الرئيس»، والولايات المتحدة تملك «الوسائل القادرة عليه».

وتلى ذلك عرض اقتراح «خروج الرئيس صدام حسين» وعائلته وأعوانه إلى
ملجأ آمن تتوافر لهم فيه كل ضمانات القانون ووسائل الحياة كريمة وموفرة.

وكان المندوب الأمريكى فى هذا الاجتماع مسئولاً بارزاً فى وكالة المخابرات
المركزية، وقد صاحبه هذه المرة «رجل ثان» من الأمن القومى للبيت الأبيض، ومن
الواضح أن الأتراك كانوا يعرفونه جيدا، وقد أوصوا بحسن الاستماع إليه والاهتمام
بما يقول جدياً - إلى أبعد مدى (ولم يكن الأتراك بعيدين، ففى لقاءات من هذا النوع
يكون مرغوباً فيه باستمرار أن تكون «أجهزة» البلد المضيف على علم - وربما
على مقربة - ولو من باب تجنب أن تتعقد الأمور بحرص أجهزة المضيف على معرفة
ما يقوله ضيوفها داخل بيتها).

وفى ذلك الاجتماع ختم المندوب الأمريكى عرضه للاقتراح (وكان قاطعاً)
بما معناه أنه يتفهم حاجة «الطرف الآخر» إلى مهلة يعود فيها إلى «بغداد» ويعود برد
«عاقِل ومَعقول» .

وعندما عاد المندوب العراقي فإن الرد الذي حمله معه كان فيه ما يستوقف النظر، فقد ورد فيه «أنه مع الاحتفاظ بكافة الحقوق القانونية والشرعية - معززة بالأمر الواقع في «بغداد» الآن» - فإن لدى «الطرف العراقي» سؤال مؤداه: «هل هم مستعدون للتعامل مع «قصي صدام حسين» - إذا تنازل له والده عن الرئاسة؟، وهل تعترف «واشنطن» به في هذه الحالة وتتعامل معه على أساس جديد في علاقات البلدين».

«وطبقاً لمصدر تركي (لا مجال للشك في حسن اطلاعه) - فإن المندوب الأمريكي أبدى «استعداده لنقل الاقتراح «إليهم» في واشنطن، وإن لم يكن واثقاً من جوابهم»، وفيما بعد وفي مناقشة بين الأمريكيين والأتراك - جرى بحث بالعمق في مدلول الرسالة التي نقلها المندوب العراقي من «بغداد»، وهل تعني ضمناً - بل وصراحة - أن مبدأ خروج «صدام حسين» من السلطة (ولو لصالح ابنه قصي) مقبول الآن من جانبه، بعد أن رأى الخطر المحدق ولم يعد لديه شك في أنها النهاية؟».

.....

.....

[ولابد من إشارة هنا إلى أن هذه الاتصالات تسرب شيء عنها إلى دوائر «الحزب» و«الحكم» في بغداد، وفيما يظهر فقد كان لها أثرها على عدد من سياسة النظام الكبار، وكان بين هؤلاء من أحسوا بضغط الأزمة وقدرُوا عواقبها الوخيمة. ولعل بينهم من رأى النهاية تقترب - كما أن بعضهم راح يعاني من أزمات ضمائر حائرة وولاءات متضاربة بين النظام والوطن - وبين العام والخاص (العائلي أيضاً)].

.....

.....

[وفيما بعد وحين كانت التقارير ترد ساعات سقوط «بغداد» - عن صفقات وخيانات وعمليات حرب - فقد كان بادياً أن ذلك كله يحتاج إلى «غربال»، وأن المحنة أشد تعقيداً من الصفقات والخيانات، والشاهد أن بعض الذين تناولتهم شائعات

الصفقات والخيانة موجودون الآن في سجون الاحتلال الأمريكي تحت ظروف بالغة القسوة والإهانة - ومع ذلك فإنه من الصعب - واقعياً - استبعاد وقوع اتصالات بين بعض المسؤولين في الحكم والجيش (والحرس الجمهوري) - مع عناصر خارج العراق، خصوصاً بصلات قرب (عائلية وعشائرية) مع سياسة وضباط عراقيين في المنفى].

.....

.....

والمهم - في السياق الأصلي - أنه لم تكد تمضي أيام حتى تحركت الحكومة التركية ورئيسها في ذلك الوقت «عبد الله جول» تعرض على دول الجوار العراقي: الأردن والسعودية وسوريا وإيران - ومعها مصر باعتبارها مقر جامعة الدول العربية - اقتراحاً بعقد مؤتمر في «إستانبول» لبحث أمر يتصل بأمن المنطقة وينقذها من شر مستطير. وكان جدول الأعمال التركي المعروض هو نفسه اقتراح «رامسفيلد»، أي «ترتيب خروج» صدام حسين» من العراق ومعه عائلته وكبار معاونيه وعائلاتهم ومعهم حصانة قانونية وسياسية وإمكانات مادية تكفل لهم رغد العيش والأمن مدى الحياة».



ولم يقدر للمسعى التركي أن يبلغ غايته لأن عدداً من الدول العربية - بينها مصر - تصورت «أنه إذا كان الأمر كذلك، فالأولى أن تتم إجراءاته عربياً، لأن عروبوته قد تمنحه فرصة قبول أكبر من جانب الرئيس العراقي، والشعب العراقي أيضاً.

وكان ذلك أساس العرض الذي تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء مؤتمر على مستوى القمة في شرم الشيخ (أول مارس ٢٠٠٣).

.....

.....

[وكان العرب طوال تصاعد أزمة غزو العراق بدون سياسة لها شكل - أولها

مضمون، وربما أن شهادة «مارتن إنديك» (رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية، وسفير الولايات المتحدة بعد ذلك في إسرائيل) - تكشف «حال» السياسة العربية، فقد قال «مارتن إنديك» وكتب أنه أثناء ضربات الصواريخ التي جرى توجيهها على العراق بمقتضى حملة «ثعلب الصحراء» بإذن من الرئيس «كلاينتون» (سنة ١٩٩٨) - أنه حضر اجتماعا لبحث ضربات الصواريخ على العراق: وهل تستمر أكثر أو تتوقف الآن - وفجأة قال «كلاينتون»:

«إننى حائر فى شأن هؤلاء العرب!».

إذا ضربنا العراق - غضب الرأى العام العربى، وصاح فى وجوهنا لماذا تضربون شعب العراق؟!

وإذا أوقفنا الضرب - غضب الحكام العرب، وهمسوا فى آذاننا لماذا - إنكم بذلك تقوون مركز «صدام»!

ولعل الأمور لم تكن مختلفة سنة ٢٠٠٣، عما كانت عليه قبل خمس سنوات (١٩٩٨ - أيام «كلاينتون») - وربما أن اقتراح خروج «صدام حسين» ومن معه من «بغداد» جاء إنقاذاً للحد الأدنى من وجود - مجرد وجود - سياسة عربية، فإذا خرج «صدام حسين» من العراق - فالنتيجة مرضية للسياسة العرب وغير العرب، وإذا لم يخرج فهو المسئول - والسياسة العرب بُراء من دمه!].

.....

.....

ويستحق النظر أن اقتراح الإمارات الذى قدم إلى مؤتمر القمة العربية جرت صياغته فى «أنقرة»، وشارك فى الصياغة «خليل زالمى»، وهو مندوب وزارة الدفاع الأمريكية لدى المعارضة العراقية (وقبلها لدى الحكومة الأفغانية - قبل وبعد سقوط نظام طالبان) - والغريب أن هذا الاقتراح وصل لوفد الإمارات إلى القمة العربية، وهذا الوفد على وشك الصعود إلى الطائرة متجهاً إلى «شرم الشيخ».

وأثناء الاجتماع الصباحى للقمة جرى توزيع نسخة من ذلك الاقتراح، لكن التباساً نشأ لأن أحداً لم يطلب إدراجه رسمياً على جدول الأعمال، وبالتالي تعقدت

الإجراءات، وعندما وصلت نسخة من الاقتراح إلى الوفد العراقي (وكان يتزعمه السيد «عزة إبراهيم») - توجه أحد أعضائه إلى حيث يقف مسئول من الإمارات يبلغه إنذاراً «بأنه سوف يجري تقطيعكم إرباً إرباً» إذا «تجاسرتم» على طلب إدراج هذا الاقتراح على جدول الأعمال، وبُهِتَ الرجل وكان قصارى ما استطاع أن يرد به «أنه لم يَطَّلِعْ على هذا الاقتراح إلا الآن - وفي هذه الجلسة!».

والشاهد أنه كان يمكن لاقتراح دولة الإمارات العربية المتحدة أن يلقي فرصة معقولة لو أنه استكمل نفسه بضممان تعلن فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن قواتها لن تدخل العراق مقابل إعلان «صدام حسين» قبوله بالعرض الأمريكي (التركي - العربي) - «لأنه يريد تجنب شعب العراق مصائب حرب مدمرة تودى بما بقي من اقتصاده ومرافقه» - لكن الذي حدث أن «رامسفيلد» نفسه صرَّح أثناء انعقاد القمة العربية بأن خروج «صدام حسين» ومن معه لا يعنى العدول عن دخول الجيوش الأمريكية إلى العراق واحتلال أراضيه، ولم يبق لاقتراح من هذا النوع «معنى»، لأن مؤداه عملياً: خروج «صدام حسين» ومن معه من العراق، ودخول القوات الأمريكية إليه «بسلام»، ووضعه بالكامل تحت السيطرة دون طلقة واحدة، وذلك بموافقة عربية على مستوى القمة!

.....

.....

[ومن المفارقات أنه في تلك الظروف تبدى كرم الأغنياء العرب في التلويح بالمبالغ التي يمكن أن يدفعوها لصدام حسين ومن معه إذا خرجوا، لكن أحداً لم يحاول أن يناقش مستقبل العراق - وما إذا كان العرب مستعدين لتطوير اقتراح الخروج وتكليف الجامعة العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي، دون حاجة إلى احتلال أمريكي لواحد من الأوطان العربية المؤسسة للنظام العربي (بصرف النظر عن نوعية الحكم المسيطر عليه في لحظة عابرة من لحظات تاريخ طويل)، مع ملاحظة أن الأوطان المؤسسة للنظام العربي ثلاثة بالتحديد: هي مصر وسوريا والعراق، ومعنى احتلال أمريكا للعراق أن المثلث المؤسس للنظام العربي فَقَدَ أحد أضلاعه الرئيسية وانفك تماسكه، (مع اعتبار أن الأوطان أهم من

النظم الحاكمة، فالأوطان (على نحو ما) أشبه ما تكون بحاملات الطائرات العملاقة، وأما النظم فمجرد «حمولات» يتصادف وجودها على السطح لحظة عابرة، وليس مهما أن تُصاب إحدى الطائرات بالعطب، وإنما الكارثة أن تغرق الحاملة!].

.....

.....

[وعلى أى حال فإن النظام فى العراق أعرض عن اقتراح الخروج (ولعله لم يكن جادا فى سماعه من الأصل أو أنه غَيَّرَ رأيه بعد تطورات الظروف) - ذلك أنه حين توجه «بيفجيني بريماكوف» رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى الأسبق إلى «بغداد» - سرا لمقابلة «صدام حسين» وإعادة طرح الاقتراح عليه بتكليف من الرئيس «فلاديمير بوتين» - فإن «صدام حسين» (وفق رواية «بريماكوف» نفسه) لم يقض معه غير ربع ساعة، قال له فى بدايتها أنه «استقبله كصديق قديم» - ثم لم يكد «بريماكوف» يبدأ حتى قاطعه «صدام حسين» - إذ همَّ واقفا قائلا له: «إننى سمعت منك اقتراحا مماثلا سنة ١٩٩١ ورفضته، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن مرت اثنتا عشرة سنة وأنا ما زلت هنا والآن تعود لى باقتراح مماثل!».

وقبل أن يخرج «بريماكوف» سأله «صدام حسين» «هل لديكم تأكيد بأن الأمريكان لن يحتلوا العراق إذا أنا استمعت إلى كلامك؟» - ولم يتوقف «صدام حسين» لكى يسمع الرد!].

.....

.....



وفى سياق التطورات فإن هذه المحاولات بدت أمام رئاسة الأركان المشتركة جهودا «مقبولة» تبذلها الإدارة حتى تستجيب لهواجس العسكريين وتُحَسِّبَهُمْ من استخدام القوات المسلحة الأمريكية فى عمليات «سياسة» ليست وراءها ضرورات إستراتيجية عُلْيَا.

وكان الملاحظ أن الإدارة مضت خطوات أبعد على طريق طمأنة قواتها المسلحة :

- منها أنه عندما عاد «هانز بليكس» إلى مجلس الأمن (يوم ٢٨ يناير) يطلب منح فريقه مدة إضافية لاستكمال عمليات التفتيش قائلا «إنه يلقى استجابة فى الإجراءات من جانب العراق، وسوف يطلب استجابة أكثر فى الموضوع» - فإن الإدارة اشترطت لموافقتها على مهلة ثلاثة أسابيع إضافية - أن تعلن الحكومة العراقية فتح أجوائها بالكامل أمام طائرات الاستطلاع من طراز «يو ٢» لتمسح وتصور وتتابع كل حركة على الأرض، وانصاع النظام العراقى، وكذلك فإنه فى اللحظات الحاسمة كان العراق أرضا مفتوحة بالكامل - طول الوقت - للكاميرات الأمريكية تجوب سماءه دون قيود.

وكانت الصور تذهب إلى رئاسة الأركان تؤكد - بالزيادة - أن أرض المعركة مباحة، وأن الدخول العسكرى للجيش الأمريكى لا يواجه احتمالا غير محسوب!

- وعندما توقفت هيئة التفتيش الدولى أمام ما يملكه العراق من صواريخ صمود (٢)، واعتبرت أن مداها يتعدى الحد المسموح به بمقتضى اتفاق وقف إطلاق النار (سنة ١٩٩١) - فإن النظام فى العراق اضطر - بعد جدل لم يطل - إلى البدء فى تدمير نظام الصواريخ الوحيد الباقى لديه، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لمنع تصوير عملية التدمير (حتى لا ينشأ انطباع لدى الرأى العام الدولى بأن النظام فى العراق يستجيب ويتعاون ويتخلص بنفسه مما بقى لديه، حتى لو لم يكن مخالفا للمتفق عليه والمسموح به).

ومع ذلك فإن فريق تصوير أمريكى (تابع لهيئة المفتشين) تولى المهمة، وفى اليوم التالى كانت الصور تتساقط من منشورات أمريكية موجهة إلى الضباط العراقيين، ضمن حملة حرب أعصاب موجهة إليهم تنبههم إلى أنه يجرى تجريدهم من «أهم أسلحتهم» قبل بدء القتال.

ويظهر أن «رامسفيلد» كان مغرما باستعمال الصور، ففى أحد اجتماعاته مع هيئة الأركان (وطبقا لرواية الجنرال «تشيمسكى» قائد القوات البرية) - أخرج من ملف أمامه صورا لاجتماع عسكرى عقده الرئيس «صدام حسين» مع قادة القوات

المسلحة العراقية وقادة الحرس الجمهوري (خلال شهر فبراير ٢٠٠٣)، وسأل - وهو يشير إلى جلوس نجلى «صدام» (عُدَى وقصى) حول المائدة مع القادة العسكريين - وسأل «رامسفيلد»: «أريدكم أن تفكروا لحظة فيما يمكن أن يشعر به أى ضابط عراقي يشارك فى مثل هذا الاجتماع أو يرى صورته على تليفزيون «بغداد» أو جرائدها! - هل يمكن له فى أعماقه أن يواصل اعتقاده بأنه يدافع عن وطن أو أنه سوف يفتح عينيه ويكتشف أنه حامٍ لعائلة؟ - أضاف «رامسفيلد» «إننا سألنا بعض من نعرف من الضباط العراقيين اللاجئين هنا وفى بريطانيا - عن رأيهم فى تأثير مثل هذه الصورة على معنويات الضباط؟ - وكان رأيهم بغير استثناء أنه «تأثير مدمر»، يفقد القوات إرادة الحرب واستعداد التضحية بالنفس!».

وكان قطار الحرب يجرى على القضبان بأقصى سرعة!



خامساً: منحنى على الطريق التركى

على غير انتظار، وفى الوقت الذى بدأ فيه قطار الحرب يتحرك على قضبانهِ، وتزداد معدلات سرعته يوماً بعد يوم - ظهر منحنى على الطريق فى الشمال - التركى.

كان المقدر وفق الخطة أن الفرقة الرابعة الميكانيكية سوف تدخل إلى شمال العراق من «تركيا» - وكان بادياً أن «تركيا» لا تمنع، بل على العكس تحبذ، خصوصاً إذا كان هناك مقابل - وكان المتصور أن المقابل مساعدات مادية: مالية وعسكرية يسهل الاتفاق عليها مهما اشتدت المساومات - لكنه مع تقدم المفاوضات بدأت الريب تداخل بعض الأطراف فى أن المقابل المادى الذى يطلبه الأتراك ليس مالا وليس سلاحاً، وإنما شيئاً آخر مضمراً فى النوايا أكثر مما هو مُعلن على الموائد، وكانت جماعات الأكراد العراقيين هى التى بادرت وألحَّت، ورأيها أن الأتراك يسعون إلى أهداف إقليمية وإستراتيجية، ويرون الفرصة سانحة لتحقيقها:

١ - يريد الأتراك تصفية بقايا حزب العمال الكردى (التركى) التى لجأت إلى المناطق

الكردية العراقية، على اعتبار أن حركتهم المناهضة بنوع من الاستقلال الذاتي لأكراد تركيا - وهم ما بين ١١ إلى ١٨ مليون كردي (أي أكبر مجموعة من الأكراد بين جميع بلدان المنطقة) - تهديد خطير لوحدة الوطن التركي نفسه تتعهد به المؤسسة العسكرية (وهي الأقرب في علاقتها مع الأمريكيين)، باعتبارها المسؤولة - بنص في الدستور - عن وحدة وعلمانية «الأمة التركية» و«الوطن التركي»!

٢ - وفي سبيل تحقيق هذا العهد فإن السلطة التركية لديها العزم على تصفية الدويلات الكردية التي قامت بالأمر الواقع في شمال العراق بعد حرب سنة ١٩٩١، واحدة برئاسة السيد «مسعود البرزاني»، والثانية برئاسة السيد «جلال الطالباني»، ومن وجهة نظر تركية فإن هذه الدويلات «نماذج سيئة» أمام أكراد تركيا وخصوصاً أن أكراد العراق يعتبرون أكراد تركيا «عمقا إنسانيا وتاريخيا» لهم بمقدار ما يعتبر أكراد تركيا الشيء نفسه بالنسبة لأكراد العراق، وفي رأي قادة الجيش التركي أن الحرب الآن «فرصة سانحة» لوضع الأمور في نصابها على الجانب الآخر من الحدود التركية.

٣ - وفي النهاية فإن الأتراك يحلمون بمنطقة «الموصل»، وفي خيالهم أنها جزء من «تركيا» فصل عنها (بمعاهدة «مونترلو» سنة ١٩٢٣)، وكان الفصل تعسفيا فرضه الإنجليز عندما استقروا في العراق وأنشأوا فيه مملكة هاشمية موالية لهم، ومعنى ذلك أنه إذا دخل الجيش التركي إلى شمال العراق، فإنه لن يخرج سواء بالدعوى التاريخية القديمة (الباقية من إرث الخلافة العثمانية) - أو بعلّة حماية الأقليات التركمانية هناك، وهي مرتبطة بالدم مع الوطن التركي.

وعندما بدا أن المفاوضات مع تركيا تتلّكأ دونما سبب مقنع، قصد «كولين باول» (وزير الخارجية الأمريكية) إلى «أنقرة» يظن أن مسؤولية التأخير تقع على حكومة «طيب رجب أردغان» (ذات التوجه الإسلامي) - لكنه فوجئ هناك بأن التأخير الحقيقي - موقف جنرالات «أنقرة» (مجلس الأمن الوطني)، وكان اعتماد الولايات المتحدة دائما عليهم.

واكتشف «باول» أيضا أن التأخير لا يرجع إلى خلاف حقيقي حول دواعي غزو

العراق أو المساعدات المطلوبة من الأتراك - وإنما يرجع لشىء أو أشياء أخرى - نوايا وأحلام تراود سادة البوسفور!



وفى هذه اللحظة المحفوفة بالشكوك حول النوايا، ألقى زعماء الأكراد العراقيين ورققتهم الأخيرة والحاسمة، ومؤداها ببساطة:

«أنه إذا دخل الجيش التركى إلى شمال العراق شريكا فى المعركة ضد نظام «صدام حسين» - فإن مقاتلى الأكراد من الجماعتين (البرزانى والطالبانى) سوف يتصدون بالسلاح للجيش التركى، باعتباره الخطر الداهم - وليس الجيش العراقى.

فالجيش العراقى بالنسبة لهم «خطر الأمس الذى انتهى» - وأما الجيش التركى فهو «خطر اليوم الذى يوشك أن يطلع صبحه»، وبالتالي فإن على الولايات المتحدة أن تختار.

وكان الاختيار المتاح للإدارة الأمريكية:

● مع الأكراد (وهم ملء شمال العراق فعلا حتى ضواحي «كركوك»).

● أو مع الأتراك واحتمال تصدى الأكراد لهم، وبالتالي فهى معركة إضافية فى الشمال العراقى بحرب داخل الحرب (وضد الهدف الأمريكى فى كل الأحوال).

وفى ذلك الوقت كانت الفرقة الرابعة الميكانيكية الأمريكية قد وصلت بالفعل إلى قرب الموانئ التركية المطلة على شواطئ البحر الأبيض - تنتظر إذنا بالنزول إلى البر، والانتقال عبر الأراضى التركية إلى شمال العراق، ودخول «الموصل».

ومع حقيقة أن شمال العراق «جاهز» كرديا لاستقبال قوات أمريكية محمولة جوا إلى أرض مؤمنة وصديقة، ومع الشك فى النوايا التركية المضمرة - فإن الخيار مع صعوبته - فرض نفسه على السياسة الأمريكية.



وكذلك وجدت هيئة أركان الحرب المشتركة نفسها فى اللحظة الأخيرة أمام توجيه إستراتيجى يغير خطة الغزو على نحو لم يكن منتظرا، بل إنه يثقل عليها بخلل إستراتيجى أساسى!

وهنا وقع ما يسميه عدد من الخبراء الأمريكيين (بينهم «أنتوني كوردسمان» نصف تمرد عسكري في أمريكا «Mini Mutiny»).

وكان التمرد محصورا، لكنه وفقا لكل الشهادات - كان مثيرا.

ووفقا لشهادة نائب رئيس الأركان المشتركة الجنرال «كين»، فقد تبودلت بين الأطراف عبارات حادة.

قال «رامسفيلد» (موجهها كلامه دون تحديد لشخص بالذات): «أنتم ما زلتم مصرين على أن تحاربوا المعركة التي «تعرفونها» من قبل، وأنا أريدكم أن تحاربوا المعركة المستجدة الآن - على الأرض!

وقال الجنرال «ماير» رئيس الأركان: «إن هناك إجابة مطلوبة عن سؤال: هل نخترع علما جديدا للحرب في مناخ معركة - أو نحارب بالعلم المستقر مضافا إليه ما استفدناه من التجربة؟».

ويضيف رئيس الأركان: هذا سؤال لا بد من رد واضح عليه.



كانت الخطة العسكرية الأمريكية لغزو العراق تعتمد على ما أسماه خبراء «البنجاجون» «الصخرة والثعبان».

□ «الصخرة»: ضربة تنقض من الشمال، فرقتان من الجيش الأمريكي ومعهما فرقتان من الجيش التركي، إلى جانب مجموعات (ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألفا من قوات «البشمركة» الأكراد، وهذه الصخرة تندرج من مرتفعات «كركوك»، ثم تطبق على «بغداد».

□ «والثعبان»: عملية تزحف من الجنوب، وبدايتها أن تبدأ قوة المهام الخاصة البريطانية (ثلاثة ألوية) بالتقدم في اتجاه البصرة على شكل قوس، يطوق الفرقة العراقية المدرعة (الواحدة والخمسين)، ويزيحها إلى الشرق - محصورة بين الحدود الإيرانية ومدينة البصرة.

وفي الوقت نفسه تقوم المجموعة الأمريكية رقم ٧٠ (لواءين)، واللواء الخامس

المدرع - بالزحف على شكل قوس أيضا يعزل قوات «منطقة غرب الفرات» العسكرية العراقية، ونتيجة ذلك ينفتح في ظهر القوسين طريق سالك إلى وسط العراق وقلبه. ولحظتها يتحرك «الثعبان» نفسه وهو ثلاث فرق تتقدمها فرقة المشاة الأمريكية الثالثة - وهذه القوة تنطلق من الجنوب (الكويت)، وتمضى مسرعة مباشرة إلى «بغداد»، وهى فى زحفها الخاطف نحو العاصمة العراقية تتجنب المدن الرئيسية فى جنوب العراق، وتتولى فى طريقها (كالثعبان)، على أن تعود فيما بعد إلى تطهير أية مقاومة تبقى فى مدن مثل «البصرة» و«النجف» و«كربلاء» و«الرمادى» و«الحلة» وغيرها.

والتقدير أن انقضاى «الصخرة» على «بغداد» من الشمال - ووصول رأس الثعبان من الجنوب إلى نفس الهدف - يشل تفكير القيادة العراقية التى تُفاجأ بوصول قوات الغزو إلى مشارف وضواحي العاصمة.

□ وكان أهم تفصيل فى المفاجأة التكتيكية للعمليات العسكرية - «أنه لن تكون هناك حملة جوية طويلة تمهد لقوات الغزو (وهو ما كانت تتوقعه القيادة العراقية على أساس تجربتها السابقة فى حرب تحرير الكويت، حين تواصل الضرب الجوى أكثر من أربعين يوما، وكذلك على أساس ما رأته هذه القيادة (العراقية) فعلا فى حرب أفغانستان التى استمر التمهيد الجوى قبل نزول القوات البرية على الأرض مدة مماثلة).

أى أن المفاجأة ضربة صدمة ورعب، وبالتوافق معها اقتحام للأرض العراقية فى اندفاع لا تتوقف - حتى وإن تلوت على طريق الجنوب - حتى العاصمة العراقية، وكذلك تنقض «الصخرة» - ويحذف «الثعبان».

□

وفى هذه اللحظة المتأخرة - النصف الثانى من فبراير - وجدت هيئة الأركان المشتركة نفسها أمام تغيير جوهري فى بنى الخطه:

- «الصخرة» لن تنقض من الشمال على الأقل بالقوة التى كانت مقدرة - وأول الأسباب أن «تركيا» ليست هناك!

- ومعنى ذلك أن «الثعبان» سوف يكون وحده يتلوى فى جنوب العراق مكشوفاً من أجنابه لمدن كان التقدير تجاوزهها - لكنها الآن يمكن أن تتحول إلى «أشواك» حادة تجرح - على الأقل - جسم الثعبان وهو بالطبيعة أملس وناعم!

وكان أول ما خطر لهيئة الأركان المشتركة أن ذلك «المنحنى على الطريق التركى» يفرض تأجيل «ساعة الصفر» حتى تصل الفرقة الميكانيكية الرابعة من البحر الأبيض عبر قناة السويس إلى الخليج العربى، وتتخذ مواقعها الهجومية هناك مع بقية القوات - أى تغذية «ثعبان الجنوب» لكى يؤدى مهمته باعتبارها «المجهود الرئيسى فى الحرب»، مع غيبة «صخرة الشمال» النازلة على «بغداد».

ورفض وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» طلب التأجيل، ووقعت فى مكتبه مواجهات حادة - انضم إليها من «الدوحة» الجنرال «تومى فرانكس»، الذى ظهر ميله هو الآخر للتأجيل فى انتظار وصول الفرقة الرابعة على الأقل - أى أن القيادة المركزية على أرض المعركة تضامنت مع هيئة أركان الحرب المشتركة فى واشنطن - لكن «رامسفيلد» صمم على رأيه عارضا:

□ أن التأجيل لا مبرر له لأنه لا توجد مقاومة حقيقية يُخشى خطرهما من جانب الجيش العراقى أو الحرس الجمهورى (فكلاهما - فى رأيه - فقد إرادة القتال!).

□ أن المدن التى يجرى تجنبها يمكن تدبير أمرها بالضرب الجوى المكثف عليها.

□ أن أى تأخير - الآن - يؤدى إلى وهن يصيب معنويات «عناصر» متصلة بالمعارضة العراقية صبرت طويلاً وعملت فى السر - إلى جانب عناصر أخرى «غامرت واتصلت فى اللحظة الأخيرة»، والخشية أنها ساعات ويكشف النظام أمرها، وبالتالي يصب عليها نار غضبه وانتقامه!

أن أى تأخير سوف يفتح فجوات على جبهة مجلس الأمن والرأى العام العالمى، إلى جانب أن حالة التعبئة النفسية والسياسية قاربت ذروتها، بصرف النظر عن كل أصوات الاحتجاج، فإذا طال انتظار العمليات عن هذا الحد - تعرضت الولايات المتحدة «لتناول على إرادتها» مارسه كثيرون ولا داعى لتشجيعهم أكثر على التزيد فيه!

□ أن بقاء موعد الخطة كما هو (بدون تأجيل) يضيف إلى «المفاجأة التكتيكية»، ذلك أن القيادة العراقية وهى تتابع ما يجرى على «المنحنى التركى» سوف تتصور - وتتصرف - على أساس أن العمليات مؤجلة على الأقل إلى حين وصول الفرقة الرابعة إلى الكويت، فإذا خابت توقعات العراقيين - عانوا من خلل نفسى مُضاعَف! وعندما لاحظ «رامسفيلد» أن «القادة» لم يقتنعوا بمنطقه، ثار غضبه (وفق رواية أحد المشاركين) - وقال للجنرالات ما مؤداه:

«إننى أحاول منذ عُدت إلى البنتاجون أن أطرح عليكم «قضية الحرب فى زمن المعلومات» - لكنكم لا تفهمون غير القديم الذى تعودتم عليه. إن فكرة «الثعبان» لم تدخل عقولكم، وأنتم تريدون الانتظار حتى يتضخم «الثعبان» ويتحول إلى «تمساح» له أنياب ضخمة - لكنه بطيء الحركة إلى درجة تسمح لفريسته أن تهرب من فكه!». □

واضطر البيت الأبيض إلى الدخول مباشرة لفض الاشتباك بين وزير الدفاع وهيئة أركان الحرب المشتركة، وكان وسيط الرئيس إلى ساحة «التمرد المحدود» - «ريتشارد تشينى»، فهو إلى جانب كونه نائبا للرئيس - رجل يعرف المؤسسة العسكرية الأمريكية عن قرب من زمن توليه منصب وزير الدفاع أثناء حرب تحرير الكويت.

.....

.....

[وليس فى مقدور أحد أن يزعم معرفته بالمقترحات التى عرضت لتخفيف حدة التوتر، ولا بالأجواء التى سادت الاجتماعات والمناقشات، بل إن المحاولات جرت لنفى «وقوع التمرد من الأصل»، وإيحاء إلى من تحدثوا عنه بأنهم بالغوا فى تقدير حجمه، على أنه كان ظاهرا أن «تشينى» ساعد فى طمأنة رؤساء الأركان بزيادة فى استخدام قوة النيران بأكثر مما كان مقترحا بمقتضى مشروع الخطة الأصلية (وكانت تلك إضافة ترتبت عليها نتائج فيما بعد)].

.....

.....

ففى الخطة الأصلية كانت الضربة الأولى «صدمة ورعباً» ليوم واحد، وبعدها تكون العمليات الجوية متوازية مع التحركات لا تزيد عليها، حتى يكون ضررها محصوراً على الجيش العراقى والحرس الجمهورى من ناحية، وكذلك على بنية العراق الأساسية من ناحية أخرى.

وكانت التقديرات المصاحبة للخطة ترى أن وحدات من الجيش والحرس يمكن تحويل ولائهما بمنطقة إنقاذ العراق من دمار لا لزوم له.

وكانت التقديرات كذلك أن مرافق العراق لا يصح تدميرها، لأن القوات الأمريكية والإدارة فى العراق - بعد النصر - تحتاج إلى استعمالها - وليس معقولا أن تدمرها اليوم ثم تكتشف أنها تحتاجها غداً!

والآن كان «تشينى» لا يمانع فى زيادة عيار التدمير، مع تصاعد العمليات، حتى يحصر خطر المقاومة العراقية فى أضيق نطاق ممكن (ولم يجر حساب ذلك - سياسياً - بدقة)!

سادساً: ثم ماذا بعد الآن؟

خلال النصف الأول من شهر مارس ٢٠٠١ - زاد تخوف «المجموعة الإمبراطورية الأمريكية» من أن هناك تحولاً فى الرأى العام العالمى تزيد به معارضة غزو العراق.

فقد أظهر استطلاع للرأى العام - (أجرى يوم ٢٩ فبراير وأذيعت نتائجه كاملة يوم ١ مارس، وقامت عليه جريدة «الواشنطن بوست» بالاشتراك مع قناة أ.بى.سى A.B.C وهى أكبر شركات التليفزيون الأمريكية) - «أن ٥٦٪ من الرأى العام الأمريكى تحبذ إعطاء فرصة مفتوحة لمقتضى الأمم المتحدة فى «العراق»، يكملون مهمتهم - فى حين أن ٣٩٪ فقط يؤيدون الرئيس «بوش» فى توجيه ضربة للعراق دون انتظار».

وفى الوقت نفسه كانت استطلاعات الرأي العام فى «بريطانيا» تكشف أن ٥٢٪ ممن أعطوا أصواتهم فى استفتاء جرى على عينة حجمها خمسة آلاف بريطانى من الرجال والنساء (أجرتها مؤسسة «هاريس»)، أن ٥٢٪ يعارضون غزو العراق مهما كانت الظروف.

وحتى فى «أستراليا» كشفت الاستفتاءات أن ٦٤٪ من رأى العام تشترط لدخول الحرب - موافقة الأمم المتحدة بقرار لا اعتراض عليه فى مجلس الأمن. وأصبحت المجموعة الإمبراطورية فى واشنطن أكثر عصبية، بينما قطار الحرب يتحرك على القضبان - ببطء وينتظر زيادة السرعة، وليس استعمال الكوابح - إلى حد التوقف!

ووقع مشهد له دلالة فى مكتب الرئيس «بوش» فى البيت الأبيض، فقد كان الموعد المقرر لبدء خطة غزو العراق آخر ضوء من يوم ٢٠ مارس (٢٠٠٣)، ومع ذلك فإن الرئيس «بوش» وقَّع أمراً رئاسياً بقتل «صدام حسين» بضربة عاجلة، ولو أدى الأمر إلى استباق ساعة الصفر، وذلك على أساس معلومات قيل له: إن مصدرها الآن فى موقعه يتابع عن قرب تحركات «صدام حسين» داخل «بغداد».

وقال الرئيس «بوش» وهو يُوقِّع الأمر الرئاسى بالقتل المسبق:

«إن صاروخاً واحداً «يقتل» هذا الرجل الآن، كفى! بأن يوفر حرباً بأكملها! وعاد يؤكد لنفسه: «أليس صحيحاً أن طمأنة جيش كامل تساوى قتل رجل واحد؟».

وكانت الملاحظة موحية.

ولم تمض ساعات حتى كان «تنيت» يتصل على عجل بالبيت الأبيض، فهم يعرفون الآن بالضبط أين يوجد «صدام حسين».

وأعطى «جورج بوش» موافقته، وكذلك بدأت ضربة الحرب الافتتاحية قبل موعدها المقرر بأربع وعشرين ساعة، والأمل أن يُقتل «صدام حسين»، بحكمة أن «قتل رجل واحد يطمئن جيشاً كاملاً»!



والحقيقة أن هيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية لم تكن لديها شكوك من أى نوع فى نتيجة عمل عسكري ضد العراق، فقد كانت الدفاعات العراقية أمامها واهية، وقلب العراق مفتوح، والطريق إلى «بغداد» مهما كان أو يكون سالكا، وأية مقاومة «لحركة الثعبان» محدودة، حتى لو تأخر مجيء الفرقة الرابعة القادمة بحرا من تركيا - ولم يكن الجنرال «ريتشارد مايرز» متواضعا حين قال لرامسفيلد: «أنا أعرف أن ما نحن مُقبلون عليه معركة بين طائفة من طراز ف ١٥، وطائفة من «الورق» (Kite) التى يلهو بها الأطفال، لكن ذلك ليس من شأنه أن ينسينا أننا سوف ننزل من أعالي الجو إلى تراب الأرض، (وفى الغالب فإن قيادة الأركان المشتركة لم تكن تريد خسائر فى أرواح جنودها يمكن توفيرها، علما بأن هناك جماعات غير نظامية (فدائيو صدام) تملك فرصة التعرض لأجناب طابور مندفع إلى أمام لا يلتفت يميناً أو يساراً!).

والواقع أن الخشية الحقيقية للقيادة المشتركة كانت أوضاع ما بعد الغزو، لأن الصور والمعلومات والمتابعة تكشف ظاهر ما يجرى فوق الأرض، لكنها لا تعرف ما فيه الكفاية عن دخائل النظام وأجنحته ورجاله - ثم حقيقة المشاعر فى عقول وقلوب أهله، وفى كل الأحوال فإن رئاسة القوات المشتركة تقبلت حقيقة أن قطار الحرب مشى على القضببان، لكن هذه القيادة كانت تريد الوصول إلى «بغداد» ثم تنقل مسئولية ما بعد ذلك إلى غيرها، وفكرها أنه مادام ذلك ما طلبوه منها، فهى توفره لهم لكنها تترك البقية على عهدتهم!، والمنطق أن قواتها «أداة حرب»، وليست «أداة حفظ نظام» - ووسيلة غزو وليست مهمة حفظ أمن.

وفى رغبتها الجارفة للحسم العسكري سريعا، فإن قيادة القوات استعملت رخصة كثافة النار بأكثر مما كان مقدرا فى الخطة الأصلية، وهكذا فإن ضربة الصدمة والرعب على «بغداد» تكررت - وزادت، وفى بعض الليالى كان الضرب الجوى مروعا فوق «بغداد» وحولها، وطبقا لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة، فقد قامت الطائرات الأمريكية فوق ميادين الضرب بـ ٤١٤٠٤ طلعة جوية، وأطلقت ١٩٩٤٨ قذيفة موجهة، إلى جانب ٩٢٥١ قذيفة غير موجهة، تغطى بالنار دوائر واسعة دون هدف بالذات، وكان ذلك مخيفا - وفى المحصلة فإن هذه الكثافة فى

النيران لم تهدأ لتترك الفرصة لمن يريد أن يراجع أو يفكر أو يتصل سواء: من قادة الجيش والحرس الجمهوري، وبالتالي فإن غضب النار المنهمر من السماء لم يترك لأحد من الزعماء والقادة المحليين - (كالمرجعيات الدينية والقبائل والعشائر) - مجالا لأمل، فهذه النار غضب عدو ويصعب اعتبارها تحية صديق.

.....

.....

[ومن الواضح الآن أن السياسة العراقية في «بغداد» لم تكن تعرف ما فيه الكفاية عن معنويات قواتها (الجيش والحرس الجمهوري) - ولا عن المراجعات التي تزحم الآن مشاعرها وأعصابها وإرادتها، خصوصا وقد تفجرت الحقائق وبانت نتائجها المحتومة - وفي الغالب فإن القيادة العسكرية العراقية آثرت أن تتظاهر بتنفيذ ما لديها من أوامر (ولعلها آثرت أن تعفيها التطورات المتسارعة من حرج العصيان المكشوف في تلك الظروف)، وعلى الناحية الأخرى فإن السياسة في «بغداد» بدت وكأنها لا تريد أن تطل على الحقائق وجها لوجه، والغالب أنه كان نوعا من «القدرية» تأمل في معجزة لن تجيء.

ووسط دخان أو هام معزولة عن الواقع - فوجئ الجميع بأن القوات الأمريكية في مطار «بغداد» فعلا، وتبددت الأوهام].

.....

.....

ثم لمعت شرارة في أجواء «بغداد» (وغيرها من المدن الكبرى) - ذلك أن قوات الغزو العسكري المتقدمة، فشلت فشلا ذريعا في إدارة لحظة اللقاء الحرجة بين جيش غريب غارٍ وأصحاب وطن ينتظرونه بحذر على الأقل! وفي العادة فإن لحظة لقاء الغرباء، وبينهم قوى وضعيف، وغالب ومغلوب - لحظة شديدة الحساسية، وإذا فلت عيارها فإن الانطباعات والتشوهات التي تُؤكّد منها تعيش طويلا مهما تنوعت عقايقير علاجها.

ولعل القيادة المركزية أحست بأن اللحظة أفلتت، وكذلك كان قول الجنرال

«فرانكس»: «إن قواتي كانت تشكيلات محاربة، واجبها البحث عن العدو وقتله، وليس الابتسام في وجهه وأخذه بالأحضان».

وكان الجنرال «فرانكس» محققاً، وكانت المسؤولية واقعة بالكامل على نقص الأداء السياسي للخطّة حين انتهاء القتال.



ومع ذلك فإن «المجموعة الإمبراطورية في واشنطن» - ظهر لديها الميل إلى تغطية قصورها في التخطيط السياسي لما بعد الحرب - بتوجيه المسؤولية إلى غيرها من الذين لم يستطيعوا التفريق بين مهام القتال - ومسؤوليات الاحتلال.

ولم تمض أيام على الاحتلال حتى كانت قوات الغزو في موقف يسمح لها برؤية الحقائق كاملة، مكشوفة على الأرض، وأول الحقائق أن جميع الذرائع القانونية والأخلاقية التي دفعت بها «إلى هنا» غير صحيحة، بل إن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها كذلك (غير صحيحة):

- ليست هناك أسلحة دمار شامل (نووية أو كيميائية أو بيولوجية).

- ليست للنظام الذي سقط في العراق إمكانية من أي نوع لتهديد الولايات المتحدة (أو أوروبا أو جيرانه) في ظرف ٤٥ دقيقة!.

- ليست للنظام العراقي صلة بتنظيم القاعدة (وبالتالي بما جرى يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

- وأسوأ من ذلك فإن الشعب العراقي لا يبدو سعيداً بهذه القوات التي جاءت لكي تحرره.

وعلى نحو ما فإن القوات المسلحة ورئاسة أركان الحرب المشتركة - بدت ضيقة الصدر في تعاملاتها مع كل الأطراف.

- تشعر من ناحية أن السياسة في «واشنطن» لم توفر لها الغطاء (الأخلاقي والقانوني) الذي يحفظ لها «قيمة وكرامة العلم الوطني».

- وتشعر أن المجموعة الإمبراطورية تأخرت في إيجاد بديل يأخذ عن عاتق

القوات عبء القيام «بدور بوليس محلي» فى العراق، ثم إن هذه المجموعة تخبطت فى خياراتها من عسكري سابق مثل الجنرال «جاي جاردنر» - إلى موظف دبلوماسى مثل «بول بريمر» - إلى عرض «المهمة» على سياسى عجوز مخضرم مثل «جيمس بيكر».

- وتشعر أن الرأى العام فى الولايات المتحدة - وفى العالم - لم تعد فيه حماسة للمهمة التى قامت بها والتى تزداد تكاليفها - ولا تقل بعد أول يوم - وذلك يضايق ولعله يجرح!

- وتشعر أخيرا - وهذا هو الأمر المزعج - أن الشعب العراقى ليس راضيا وليس حامدا، بل إنه ساخط وناقم على الكل بغير استثناء.

وفى هذه الأجواء اتخذت قرارات عصبية ومتسرفة:

□ جرى حل الجيش العراقى ووزارة الداخلية، والخارجية، والإعلام، مع ظن بأنه من الأفضل إعادة الخلق من جديد.

□ ولم تكن مصفحات القوات الأمريكية تملك - ولا كان ذلك واجبا - كفاءة مراعاة التضاريس التاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية للشعب العراقى، وكذلك وقعت أخطاء مهولة.

□

والغريب أن الإمبراطورية الأمريكية عند ذروة علوها - تصرفت بثقافة تجربتها الأولى مع الهنود الحمر بعد أن تمكنت من قتل «عدى» و«قصى» نجلى الرئيس العراقى السابق، وتصرفت كما كان يفعل قواد جماعات المهاجرين الزاحفين إلى قلب القارة الأمريكية فى القرن الثامن عشر - أى أن قوات الإمبراطورية الأمريكية أوائل القرن الحادى والعشرين أرادت أن تثبت للهنود الحمر على الناحية الأخرى من النهر أن الزعيم الكبير قتل، وها هى جثته على ظهر حصانه تعود إليهم ليروا بأنفسهم ويتحققوا!

وتكرر المشهد بعد قرون، لأن الموروث الثقافى لديه فرصة الكمون حتى تستدعيه المستجدات، فإذا هو يعيد نفسه على المثال الذى تشكل به ابتداءً.

وعلى نحو ما فقد تبدى حرص شديد فى «واشنطن» على احتواء كل الشكوك، وعلى كتمان توترات وتقلصات عاشتها العاصمة الأمريكية بين السياسيين والعسكريين.

وظهرت أسئلة لعلها تعثر على إجابات فى المستقبل:

- لماذا ترك قائد القوات البرية الجنرال «تشيمسكى» منصبه ولم يجدد مدة خدمته كما عُرض عليه؟

- ولماذا اعتذر قائد القيادة المركزية الجنرال «تومى فرانكس» عن قبول منصب وزير الجيش الذى عرضه عليه «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع (الذى يعاونه ثلاثة من الوزراء: للجيش والبحرية والطيران)؟

- ولماذا صمم «فرانكس» على الاعتزال دون أن ينتظر لى يسبح وسط أضواء النصر بعد غزو العراق؟

- ولماذا عهد بالقيادات الميدانية الكبرى إلى جنرالات ينحدرون من أقليات عرقية هاجرت عائلاتهم أخيراً إلى الولايات المتحدة: مثل الجنرال «ريكارى سانشين» الذى عُين قائداً لقوات الاحتلال فى العراق (وهو من أسرة مهاجرة من أمريكا اللاتينية) - والجنرال «جون أبو زيد» (وهو من أسرة مهاجرة من لبنان) الذى عُين قائداً للقيادة المركزية الأمريكية - بينما المعروف أن عماد قيادة القوات المشتركة باستمرار يقوم بها العناصر التقليدية ذات الأصول الأوروبية (الواضحة).

ولماذا؟ - ولماذا؟ - ولماذا؟!

ومن الواضح فى واشنطن أن المستقبل يلزمه - من وجهة نظر هيئة الأركان المشتركة - كلام كثير وكلام جديد!

وكذلك تواجه الإمبراطورية الأمريكية - أواخر سنة ٢٠٠٣ - لحظة شديدة الحساسية والأهمية، وذلك منطق الأشياء طالما أن القوات المسلحة أصبحت وسيلة المشروع الإمبراطورى وعليها مسئوليته!

الفهرس

٥	مقدمة
٧	مهمة تفتيش فى الضمير الأمريكى
٩	أولا: تعامل مع شبه مستحيلات
١٤	ثانيا: من الدولة إلى الإمبراطورية
٤٩	ثالثا: الحرب فى تاريخ أمريكا
٥٥	الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية
٥٧	١- الأكبر- الأسرع- والأسهل !
٦١	٢- المهام الإمبراطورية المقدسة والإلهية !!
٧١	٣- ٨ إمبراطوريات من أنواع مختلفة
٨٣	٤- الفرصة الآن سانحة !
٩٧	هذا الإحصاء الأمريكى
٩٩	١- أسلوب جديد فى استخدام السلاح:
١٠٤	٢- سباق بين «البيان» و«الإعلان»
١١٣	٣- «المنافشة الكبرى» فى واشنطن:
١٢٣	٤- ذلك الخط على الرمل سنة ١٩٩٠:
١٤١	٥- من الحظيرة إلى المسيرة !
١٤٥	إمبراطور من تكساس
١٤٨	أولا: الإمساك بالبيت الأبيض وبالقرن الحادى والعشرين !

- ١٦٢ ثانيا: «دوبيا» يولد من جديد أمام المرأة
- ١٧٢ ثالثا: قادة قيصر لا يهتفون باسمه!
- ١٨٦ رابعا: ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتوابعه
- ١٩١ قراءة في أوراق إدارة «يوش» وعقلها!
- ١٩٣ أولا: محاولة للبحث عن الحقيقة!
- ١٩٨ ثانيا: لا بد من قدرة فعل تعبر عن قوة أمريكا!
- ٢٠٧ ثالثا: لا نستطيع كسب حروب ضد أشباح
- ٢٢٣ رابعا: نحتاج إلى ضرب العراق!
- ٢٣٤ خامسا: عندما حلت بغداد محل كابول:
- ٢٤١ صناعة القرار الأمريكي - الآن
- ٢٤٣ أولا: إمبراطورية قطاع خاص!
- ٢٤٩ ثانيا: تحذير في الوقت المناسب - لم يسمعه أحد!
- ٢٦٠ ثالثا: السياسة تنام والتلفزيون يصحو في أمريكا
- ٢٧٠ رابعا: الأفكار تتحرك بالدبابات؟!
- ٢٨٧ سياسة وجنرالات بين واشنطن وبغداد!
- ٢٨٩ أولا: نظرية الاستيلاء بنصف حرب على العراق!
- ٣٠٣ ثانيا: المؤسسة العسكرية الأمريكية
- ٣١٢ ثالثا: المؤسسة العسكرية والبيت الأبيض
- ٣٢٤ رابعا: السلاح في زمن الفضائح!
- ٣٣٩ القوات المسلحة في السياسة الأمريكية!
- ٣٤٣ أولا: الجنرال يقفز بالبراشوت لتهديئة أعصابه
- ٣٥٠ ثانيا: نظرية «رامسفيلد» ل: نصف الحرب!
- ٣٦٠ ثالثا: افتتاحية الحرب: معركة سياسية مع أوروبا

٣٦٦ رابعا: قرار وخطة الحرب !
٣٧٦ خامسا: قوة الشرعية أو قوة السلاح !
٣٨٩ القرار السياسى الأمريكى فى زمن قادم
٣٩١ أولا: جيوش تبحث عن غطاء
٣٩٦ ثانيا: حقوق السلاح على السياسة !
٤٠٣ ثالثا: الشكوك تتكاثر على كل المواقع
٤١٣ رابعا: قطار وقضبان ومحطة
٤٢٤ خامسا: منحنى على الطريق التركى
٤٣١ سادسا: ثم ماذا بعد الآن ؟ !

مطابع الشروحة

القاهرة : ٨ شارع سيبريه المصرى - ت: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٢٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)



هذه الفصول

قصص وقائع سياسية قائمة

وهي في الوقت نفسه

شكل احوال سياسية قادمة

موسم

الكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0429268

دار الشروق